الجامعة الإسلامية في لبنان
كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية
قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

حزب الله والاستراتيجية الوطنية للدفاع

رسالة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

اعدها الطالب

نبيه عواضة

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور كميل حبيب	مشرفا
الأستاذ الدكتور خالد الخير	قارئ اول
الأستاذ الدكتور احمد ملي	عضوا

2020 – 2021

إنّ الآراء الواردة في هذه الرّسالة تعبّر عن وجهة نظر كاتبها

إهداء

إلى أمّي،

إلى

ألكسي، تالا، بترا،

إلى

كلّ مقاوم ,كلّ أسير وكلّ شهيد،

إلى

شهداء الجيش اللبناني ضد العدو الصهيوني

إلى أرواح

الأحبة جورج إسطفان ومحمد عواضة

وكلّ

الذين خطفهم وباء كورونا من الحياة

الشّكر

لكلّ الذين قالوا لي:

تابع، استمرّ،

"لا تقف في منتصف الطّريق"

أحبتي، زملائي، أصدقائي ورفاقي،

أساتذتي:

الدّكتور كميل حبيب

الدّكتور عصام إسماعيل

الدّكتور جان العليّة

المقدمّة

يشكّل مفهوم السّيادة أحد أبرز مقومات قيام الدّولة. فالدّولة القادرة هي التي تحمي سيادتها الوطنية وتصون مصالح شعبها، تضمن من جهة الاستقرار السّياسي، وتقيم إلى جانبه الأمن الاجتماعي والاقتصادي، فتعزز الثّقة لدى مواطنيها في قدرتها على درء المخاطر ومواجهة التّحديات. لكن، هل من ضرورة لوجود استراتيجية دفاع وطني لكلّ دولة في ظلّ وجود ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ الأمن والسّلم الدّوليين، بما يشكّله من أساس لانتظام العلاقات الدّولية بما يحمي المصالح القومية والسّيادية للدّولة، ويمنع في أيّ شكل من أشكال الاعتداء على السّيادة الوطنية للدّول. على الرغم من أن ذلك لا يحصل بسبب من الهيمنة الاميركية على المؤسسات الدولية وتحويلها إلى إحدى أدوات السياسة التي تخدم مصالح الولايات المتحدة .

ماذا عن الدّول التي تعيش صراعًا في محيط إقليمي، حيث تتهدّدها أطماع استعمارية توسعيّة من دول وكيانات قريبة وبعيدة، فتصبح معركتها مع هذا التّحدي، معركة وجودية نظرًا للمخاطر المحدقة بها، سواء أكانت هذه المخاطر تتعلّق بوحدة الأراضي، أم لجهة الحفاظ على الهويّة الوطنية والتّاريخية؟

وعلى الرّغم من افتقاد لبنان رؤية وطنية موحّدة حول ماهيّة العدوّ، ومصدر وحجم المخاطر، وأساليب وطرق وآليات المواجهة، فإنّ ذلك لم يحجب عن المكتبة اللبنانية وجود بعض التّصورات الفردية الفكرية والدّراسات الجامعية والأبحاث الأكاديمية. إلّا أنّها لم ترقَ إلى حدّ القول أنّ للبنان فكرًا استراتيجيًّا، رغم سعي الجامعة اللبنانية بالتّعاون مع المؤسسة العسكرية اللبنانية (الدّراسات الاستراتيجية)، إلى رفْد الشّأن العام بمختصين استراتيجيين.

فالبحث في أدوات القوّة الوطنية من أجل تفعيلها بقصْد تحقيق الأهداف الكبرى، وحماية الأمن الوطني، والتّنمية والرّفاه، والازدهار الاقتصادي، والتّقدم العلمي والمعرفي، وحماية الثّروات الطّبيعية وتطويرها، يجب أن يتضمّنها بالضّرورة أيّ نقاش حول الاستراتيجية الوطنية للدّفاع في لبنان، بغضّ النّظر عن الإشكالية القائمة والمتعلقة بمن يمتلك قرار الحرب والسّلم.

يقودنا ذلك للبحث في موضوع الدّفاع الوطني، بما هو رصد وتسخير وتحفيز وتطوير لكلّ الطّرق والإمكانات ووضعها في سبيل تحصين السّيادة وتدعيمها. الأمر الذي يجعل من توفر عقيدة عسكرية ثابتة، ممثّلة "القانون الأساسي للدّولة في المجال العسكري"، تمنح المؤسسة العسكرية المشروعية في إبرام القرار العسكري والاستقلالية في متابعة تنفيذه وتصنيف النّتائج وتحديدها. أهمية ذلك تكمن في قيام منظومة من السّلوك العسكري والقيمي والإبداعي المترابطة فيما بينها. ترابط هذه المنظومة السّلوكية يجري ترجمته في التّنظيم والتّدريب، وفي إعداد وبناء وتطوير القوات المسلحة وتجهيزها، وأيضًا عبر استخدام هذه القدرة في أيّ عملية عسكرية مهما كان نوعها أو حجمها، تكون غايتها المصلحة الوطنية العليا للدّولة. وأيضا تأخذ بعين الاعتبار، وبالضرورة، وبعيدًا عن أيّ سجال آخر، حجم الاستفادة من القدرات والقوّة الكامنة والموجودة لدى الشّعب.

يفرض ذلك طرح إشكاليّتنا "بالبحث في إمكانية بناء استراتيجية دفاعية موحّدة بين تشكيلين قتاليين أحدهما نظامي والآخر شعبي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق على مستوى الخبرة والفعالية والقدرة في التّحرك في دولة تقوم قراراتها على "التّوافق" بين مكونات طائفية ومذهبية لا تعتمد أسس الدّولة المدنية ولا تعترف بالمواطنة.

فهناك قوّة المقاومة؛ وأحد أبرز متصدّريها اليوم، هو حزب الله. المقاومة من حيث تمكّنها من إثبات فعاليتها على مستوى الصّراع، واجهت ظروف عدوانية قاهرة وانتصرت عليها وأخضعتها لمعادلاتها على المستوى العسكري الرّدعي؛ قالت كلمتها في من يقرّر إطلاق الطّلقة الأخيرة، وخاضت معارك شرسة وقوية في إقليم مشتعل، راكمت من خبراتها على كلّ الصّعد الأمنية والقتالية، وتعاملت مع مختلف ظروف القتال، من حرب المدن إلى حرب الجبال، ومن الدّفاع إلى الهجوم، فكانت معاركها أشبه بمناورة ميدانية على كلّ صنوف القتال، لكن بالذّخيرة الحيّة وبمواجهة عدوّ حقيقي.

حزب الله بما هو تنظيم سياسي فاعل على السّاحة اللبنانية، تصدّر نوابه لوائح النّاخبين في أكثر من استحقاق انتخابي منذ منتصف التّسعينيات إلى اليوم، عملوا وترأّسوا العديد من اللجان النيابية، شاركوا في إنتاج السّلطة التّنفيذية عبر المشاركة الدّستورية في الاستشارات النّيابية الملزمة لتسمية رئيس الحكومة وفق الدّستور اللبناني، وكذا المشاركة منذ أكثر من عقْد ونيّف بكلّ الحكومات المتعاقبة التي تشكلّت في لبنان، وتسلّموا بها عددًا من الحقائب الوزارية، فكانوا حاضرين على طاولة إصدار القرار السّيادي وقيادة البلاد.

وهناك قوّة نظامية شرعية هي الجيش اللبناني، قائمة قانونيًّا لها مهامها المحدّدة في الدّفاع عن السّيادة. هذه القوّة وعلى الرّغم من كلّ ما قدمته من تضحيات إلّا أنّها تواجه معضلة "القرار السّياسي المستقل" وبالتالي القرار العسكري الحاسم وسط حالة من الحصار على مستوى التّجهيز وبناء وتطوير وزيادة القدرات التّسليحية، في عملية "ابتزاز" تمارس على المؤسسة العسكرية من قبل دول القرار الغربي بخاصة الولايات المتحدة، حيث تشترط الأخيرة لقاء أيّ دعم عسكري انتزاع مواقف سياسية تخدم السّياسة الأميركية في المنطقة، وما عكسه ذلك من اختلال في إحدى أهم مرتكزات بناء عقيدة قتالية ألا وهي فاعلية المواجهة.

إنّ محاصرة وضبط قرار الجيش، وعدم إتاحة المجال أمامه للذّهاب بعيدًا في التّعامل مع التّهديدات التي واجهت لبنان، أضعف من أدائه. لكنّ ذلك لا يعني في أيّ شكل من الأشكال، عدم توفر الطّاقة الكامنة للجيش، وهي ما تجسّدت وعبّرت عن نفسها في بعض المحطات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، عمليّة فجر الجرود في مواجهة العدوّ التّكفيري وواقعة عديسة الشّهيرة في مواجهة العدوّ الإسرائيلي.

للغاية، يأتي البحث في أتون الجدل حول الاستراتيجية الوطنية للدّفاع ودور حزب الله كمقاومة معتمدين المنهجين التّاريخي والتّحليلي. فنستعرض في الفصل الأول المرتكزات النّظرية للاستراتيجية بما هي نظرية شاملة لها أسس ومبادئ وخصائص وسمات عامة، ومن ثمّ نتناول الدّفاع الوطني بشقّيْه النّظامي والشّعبي. أمّا في الفصل الثّاني، فنتناول الجيش ومرجعيته القانونية والدّستورية وأبرز المحطات في مسيرته النّضالية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظّروف السّياسية التي عاشها لبنان. وكذلك، نتناول مسيرة المقاومة من النّاحية التّاريخية ومن حيث اعتبارها قوّة شعبية أتت استجابة لمتطلبات مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان منذ العام 1948، وصولًا إلى الإسهاب في تناول تجربة حزب الله، وكيفية نشأته وكيفية تطوّر قدراته، وكيفية انتصاره، وتمكنه من تثبيت معادلة الانتصار.

يقودنا ذلك إلى عرض وجهات النّظر اللبنانية المختلفة حول الاستراتيجية الوطنية للدّفاع من خلال تحليل الأوراق المقدّمة على طاولة الحوار الوطني، أو تلك الطّروحات المقدّمة بهذا الخصوص وأبرزها مذكرة "لبنان والحياد النّاشط" التي قدّمها بطريرك انطاكية وسائر المشرق الكردينال بشارة بطرس الرّاعي في آب من العام 2020 . كلّ هذا، قبل الإجابة عن إشكالية الاستراتيجية الوطنية للّدفاع التي يمكن اعتمادها في لبنان في ظلّ التّهديد الدائم من قبل كيان توسّعي استيطاني كولونيالي، يجاهر في أطماعه التي تحمل أبعادًا استعماريةً ودينيةً ووجوديةً .

المخطّط العام للبحث

التّعريف بموضوع البحث ومضمونه (فحْوى البحث)

ينطلق البحث في حزب الله والاستراتيجية الوطنية للدّفاع، من مقاربة نظرية عامة لتعريف الاستراتيجية أولًا. فعلى الرّغم من عدم وجود نظرة واحدة لمفهوم الاستراتيجية، إلّا أنّ إجماعًا ارتكز في البداية على اعتبار الاستراتيجية (Strategy)، مفهومًا يحمل دلالةً عسكريةً "فنّ الفنون العسكرية"، قبل أن يتوسّع التّعريف ويبتعد عن كونه مفهومًا عسكريًّا ليصبح مجموعةً من القواعد والمبادئ التي ترتبط بعدد من المجالات. كذلك، التّعرف على أهمية تحديد القصد من الدّفاع الوطني، وتحديد عناصره. يؤدي هذا التّحديد إلى اعتبار كلّ من العناصر الرّسمية والشّعبية للدّفاع على أنّها عناصر لقوّة الدّولة.

تكمن الأهمية في النّقاش المثار بشأن الدّفاع عن لبنان من طروحات وتصورات، وأيّ استراتيجية وطنية للدّفاع عن لبنان في ظلّ وجود الجيش اللبناني بما يحمل من عقيدة قتالية، ووجود قوّة فاعلة على الأرض هي المقاومة ممثّلة اليوم في حزب الله الذي تعاظمت قوّاته الرّادعة من خلال فرضه معادلات لها أبعاد استراتيجية ليس فقط على الصّعيد الوطني إنّما على الصّعيد الإقليمي أيضًا.

إشكالية البحث والتّساؤلات المطروحة بشأنها

تنبع الإشكالية من كون حزب الله "احتكر" الدّور كمقاومة، وقام بدوره كقوّة فاعلة ومؤثرة. فكيف لقوّة غير نظامية أن تكون جزءًا من منظومة دفاع وطني، تحتفظ من جهة بخصوصيّتها، وتخضع من جهة أخرى للمفاهيم السّيادية للدّولة ولازماتها؟ ماذا عن قرار الحرب والسّلم؟ هل يمكن لاستراتيجية دفاعية وطنية أن تقوم على قرار الميدان فقط في ظلّ مجتمع تعدّدي، تشكّل الطّائفية السّياسية إحدى أهمّ مشكلاته البنيويّة والتي تمنع قيام الدّولة الحديثة... أتستوي العلاقة بين قوّة شعبية "ديناميكية" وقوّة نظامية رسمية كعلاقة المقاومة بالجيش اللبناني.. وإن كان من أهداف مشتركة بين المقاومة والجيش فهل يمكن أن تختلف باختلاف الوسائل والمنطلقات.

أهمّية موضوع البحث

تنبع أهمّية البحث من نقطتين اثنتين:

الأولى وتتعلّق بطبيعة لبنان كونه بلدًا متعدّدًا، ومن أنّ هناك انقسامًا سياسيًّا حادًّا حول دور حزب الله، خاصة بعد تحرير العام 2000.

النّقطة الثّانية ترتبط بوضع استراتيجية وطنية للدّفاع تأخذ بعين الاعتبار وجود حزب الله كعامل استقرار في الوطن، هذا من جهة، ومسألة وضع الجيش اللبناني في قدرته على اتخاذ القرار في دولة قراراتها تستند إلى "توافقية طائفية" من جهة أخرى.

المنهج البحثي

يعتمد البحث على المنهجين التّاريخي والتّحليلي، الأول لما يتضمنه من دراسة عميقة لتجارب تاريخية قامت بها مجموعات من المجتمع اللبناني خلال مدّة زمنية وتاريخية معينّة، أمّا التّحليلي فلضرورة متابعة الأحداث ومساراتها وكيفية المقاربة بين المواقف، وذلك كلّه وفق أسس علمية ونظرية.

تقسيمات البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة وفصلين، كلّ فصل بدوره ينقسم إلى مبحثين اثنين، والمبحث إلى ثلاث فقرات ثمّ تأتي الخاتمة ولائحة بالمراجع والمصادر العربية والأجنبية فالفهرس.

الفصل الأول: المرتكزات النّظرية لاستراتيجية الدّفاع الوطني، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: تعريف الاستراتيجية وتطوّرها، خصائصها ومبادئها

وهو ينقسم بدوره إلى ثلاث فقرات؛ التّعريف والتّطور، الخصائص والمبادئ وثالثًا التّخطيط الاستراتيجي، ومن ثمّ السّمات العامة للاستراتيجية الرّوسية أهدافها ووسائلها، فالسّمات العامة للاستراتيجية الأميركية أهدافها ووسائلها أيضًا (نماذج للمقارنة).

المبحث الثّاني: في تعريف الدّفاع الوطني وعناصره وعلاقته بالأمن

وهو ينقسم أيضًا إلى ثلاث فقرات؛ الأولى في تعريف الدّفاع الوطني، والثّانية في علاقته بالأمن، أمّا الثّالثة فمخصّصة لتناول العناصر الرّسمية والشّعبية للدّفاع، ومن ثمّ استعراض لتجربة كلّ من الحرس الثّوري الإيراني والحشد الشّعبي العراقي (كنموذجي مقارنة أيضًا).

الفصل الثّاني: الأبعاد القانونية والشّعبية للدّفاع عن السّيادة في لبنان، وبدوره ينقسم إلى:

المبحث الأول حول دور الجيش اللبناني في الدّفاع عن السّيادة اللبنانية

ويتضمن ثلاث فقرات؛ هي: الأسس الدّستورية والقانونية للجيش اللبناني، القدرة العسكرية والهيكلية، العقيدة العسكرية.

المبحث الثّاني حول دور المقاومة الشّعبية في الدّفاع عن السّيادة اللبنانية

وهو مؤلّف من فقرة أولى تتحدّث عن انطلاقة المقاومة وإنجازاتها، والثّانية عن نشأة حزب الله دوره وتعاظم قوّته، أمّا الثّالثة فتتمحور حول النّقاش المطروح في الاستراتيجية وقوّة الرّدع.

الخاتمة

وتتضمّن تلخيص البحث والرّد على الإشكالية المطروحة، إضافة إلى تضمينها الرّأي الشّخصي، مع ذكرٍ لأهمّ الصّعوبات والعقبات التي واجهت البحث، فالنّظرة المستقبلية وتتضمن فتح آفاق في النّقاش والحلول.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

الفهرس

الفصل الأول:

المرتكزات النّظرية لاستراتيجية الدّفاع الوطني

أسندت القوانين والأنظمة إلى الدّولة مهمة تأمين الأمن والسّلامة للمواطن الفرد، وهي انطلقت في ذلك من معالجة غريزة الخوف لدى الإنسان، وفي محاولة لتنظيم النّزاعات ومنع تفاقمها بين الأفراد المكونة للمجتمعات، قبل أن تتحوّل تلك المجتمعات إلى كيانات موحّدة مرتبطة بقواسم مشتركة عديدة فيما بينها، من وحدة اللغة والثّقافة إلى وحدة الإقليم بما عليه من تعدّدية عرقية أو إثنية أو مذهبية أو طائفية أو قومية أو سياسية واجتماعية إلى وحدة المصالح والطّموحات والأهداف.

السّلطة الموجلة بالدّفاع عن مصالح الدّولة هي الرّكن الثّالث من أركان الدّولة بعد الشّعب والإقليم. لذلك، فإنّ وضع أسس لقيام أهداف مشتركة بين كلّ المكوّنات المتواجدة على هذا الإقليم، كانت محلّ نقاش وجدل واجتهادات طوال عصور من الزّمن، تناولها مفكّرو السّياسة كما تناولها مفكّرو علم الاجتماع، لأنّ وحدة الأهداف تلك، تمثّل تطلّعات استراتيجية بعيدة المدى، هي نفسها المصالح العليا للدّولة وطموحاتها.

إنّ الحفاظ على هذه المصالح والدّفاع عنها (وتنظيم هذا الحفاظ وهذا الدّفاع) تمّ التّعبير عنه عبر أسس قانونية، سواء عبر التّشريع المحلي أو عبر التّشريع الدّولي أو كليْهما معًا.

لمعالجة كلّ ذلك فمن الأهمية بمكان تناول الاستراتيجية في البداية كنظرية تمارس في العلاقات الدّولية، ومحاولة تتبّع مسار تطوّرها، والتّعرف على خصائصها ومبادئها، علّ ذلك يسهم في إغناء البحث، والتّعرف ضمنًا على كلّ من الاستراتيجية الرّوسية والأميركية، سماتهما ووسائلهما وأهدافهما. قبل الانتقال في المبحث الثّاني عبر تناول الدّفاع الوطني من النّاحية النّظرية، والتّعرف على عناصر الدّفاع وعلاقته بالأمن؛ لنطرح في السّياق سؤالًا كبيرًا عن مدى إمكانية التّعايش بين ما هو رسمي ونظامي وما هو شعبي، فنستعرض لكلّ من تجربة الحرس الثوّري الإيراني والحشد الشّعبي العراقي كنموذجي للمقارنة أيضًا.

المبحث الأول:

تعريف الاستراتيجية وتطوّرها، خصائصها ومبادئها

كما أسلفنا، وعلى الرّغم من أهمية تلك المساهمات الجادّة التي يقوم بها بعض الأكاديميين والأساتذة الجامعيين وضبّاط من المؤسسة العسكرية، فإن المكتبة السّياسية اللبنانية تفتقر إلى الغنى في معالجة مصطلح الاستراتيجية ومفهوم الدّفاع الوطني، بالقياس إلى حجم الانقسام بين القوى السّياسية اللبنانية حول استراتيجية لبنان الدّفاعية وهو انقسام كبير وعميق.

جرت العادة على حصر استخدام كلمة "الاستراتيجية" بالمجال العسكري. ظلّ الأمر كذلك لعدّة عقود إلى أن تطوّر المفهوم نتيجة لتطوّر المجتمعات الصّناعية، فأصبح يحمل أكثر من دلالة، منها ما هو مرتبط بفنّ القيادة العسكرية وضرورة الأخذ بالاحتمالات على كافة الصّعد؛ أو تجاوزها، بما يشمل نواحي الحياة كافة (سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية وإعلامية وغيرها)، ومنها ما هو معنيّ بتحديد الوسائل الرّئيسية لتحقيق أهداف الخطط، وهي أهداف تكون عادة بعيدة المدى. من هنا نشأ التّمييز بين مفهوم الاستراتيجية العسكرية ومفهوم التّكتيك، على اعتبار الأخير هو برنامج قصير الأجل يوضع من أجل تحقيق هدف معين ينتهي مع تحقيقه. وهذا ما يشير إليه ليدل هارت بقوله: "إذا كان التّكتيك هو تطبيق الاستراتيجية على مستوى أدنى، فإنّ الاستراتيجية العسكرية ذاتها هي تطبيق الاستراتيجية العليا للدّولة على مستوى أدنى أيضًا، وإنّها (أيّ الاستراتيجية العسكرية) السّياسة التي تقود الحرب"[1].

إنّ تحديد التّكتيك على كونه "فنّ تطبيق الاستراتيجيات"، أو "مجموعة من الخطط القصيرة الأجل"، خدم إلى حدّ كبير التّعرف على الاستراتيجية. فما هي الاستراتيجية وكيف تطوّرت وما هي خصائصها ومبادئها ؟ وما هو التّخطيط الاستراتيجي وأين تكمن أهميته؟

[1] ليدل هارت، "الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الايوبي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الاولى، 1967 ص400.

التّعريف والتّطور

يقودنا التّدقيق اللغوي بكلمة "استراتيجية" ذات الجذور اليونانية القديمة، إلى رسوّ المصطلح على اعتباره مزيجًا مؤلّفًا من كلمة "stratos agein"، والتي تعني "الجيش الذي يندفع إلى الأمام"[1]، ينتج عن هذا المزيج عبارة "stratego"، أيّ الجنرال أو القائد أو الرّجل الذي يحتلّ المرتبة الأولى في الجيش.

كذلك، فإنّ الفعل "stratego" نسب بدوره إلى المرء الذي يكون قائدًا، جنرالًا، أمّا الصّفة سواء في صيغة الجمع "strategikos" أمْ في صيغة المفرد "stratigika" فهي ترْمز إلى وظائف وأعمال ومزايا القائد. هذا من ناحية الدّلالة اللغوية للمفهوم وتفسيره، أمّا فيما خصّ التّعريف والتّطور، فإنّ التّعريف العام المتداول حاليًّا والذي يجمع عليه الباحثون، هو أنّ الاستراتيجية هي "مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدانًا من ميادين النّشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة، وبنفس الوقت تكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه، وأنّها أفعال أو مجموعة من الأفعال التي تسعى إلى تحقيق أهداف محدّدة"[2]، بمعنى أكثر تحديدا، هي "استخدام كافة وسائل وموارد قوة الدولة لدعم مصالحها بالشكل الاكثر فعالية"[3]. إنّ هذا التّعريف العام لم يأتِ وليدَ لحظة، إنّما أتى ضمن مسار من التّطور التّاريخي فرضته الظّروف السّياسية والتّبدل في أدوات الصّراع.

في القديم، نظر اليونان إلى كلمة استراتيجية Strategos على أنّها "فنّ سوْق الجيوش، وبشكل أكثر عمومية، هي فنّ القيادة والإمرة"[4] أو "كيفية قيادة الجنرال للحرب"[5]. ففي القرن الخامس قبل الميلاد، كانت قبائل مدينة أثينا تجتمع لتنتخب عشرة أشخاص يسمّونهم "بالاستراتيجيين"، "يؤلّفون مجلسًا، وتتوزّع فيما بينهم المسؤوليّات بحيث يتولّى كلّ فرد منهم قيادة قطعة من القطاعات المختلفة، ينتخب المجلس أحدهم، ويتمتع بصلاحية فرض الرّأي على زملائه يسمّونه ب"القائد"[6].

لاحقًا، ومع نموّ المجتمعات البشرية وتعقّدها، تطوّر مفهوم الاستراتيجية لكنّه بقي محافظًا لفترات طويلة على النّظرة إليه كعلم عسكري "علم تخطيط وتوجيه العمليات الحربية"[7] أو "علم وفنّ الحرب الذي يهدف إلى مواجهة العدوّ تحت

---

[1] كلود حايك، الاستراتيجية، منشورات الجيش اللبناني، ادما- لبنان ، نيسان 2017، ص9.

[2] المصدر السابق نفسه، ص26.

[3] المصدر السابق نفسه، ص 6.

[4] المصدر السابق نفسه، ص 9.

[5] المصدر السابق نفسه، ص 10.

[6] المصدر السابق نفسه، ص10.

[7] المصدر السابق نفسه، ص 20.

ظروف تفوق قدرته وفقًا لموقف وقوّة كلّ طرف"[1]، ليتابع تطوّره وينتقل في فترة معينة ليصبح "خطّة محكمة أو أسلوبًا لإنجاز نهاية معينة"[2].

ففى نهاية القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التّاسع عشر، تركزت النّظرة إلى الاستراتيجية (بفعل طبيعة الحروب، والتي كانت تتّسم بطابع الحملات العسكرية) على أنّها العمليات التي يلجأ إليها القادة لخداع العدوّ، قبل أن تعود وتتغيّر بفعل تغيّر نظرة القادة العسكريين للحرب في النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر وحتى بدايات القرن المنصرم، فأصبحت تمثّل "فنّ إدارة المعارك لكسب الحرب وتدمير العدوّ وفق الخطّة الكاملة للحرب والتى ترسم المسارات المختلفة للحملات وتنظيم المعارك"[3].

في المرحلة تلك، برزت التعدّدية في الآراء والنّظرة إلى الاستراتيجية من خلال مدارس عسكرية لها منطلقاتها ومرتكزاتها الفكرية المرتبطة بطبيعة الدّول وتوجهاتها ومصالحها.

الجنرال البروسي كلاوزفيتز وهو من أشهر المفكرين العسكرين في القرن التّاسع عشر، عرّف الاستراتيجية على أنّها "نظرية استخدام المعارك للوصول إلى هدف الحرب"[4]. تعريف كلاوزفيتز هذا أشار إلى الخلط الذي ساد في تلك المرحلة بين الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية الشّاملة للدّولة بقوله: "إنّ المعارك التي تدار في صورتها العامة، تدار من أجل تحقيق الهدف السّياسي للحرب"[5].

أما القائد العسكري البروسي مولكته* فقد عرّف الاستراتيجية على أنها "إجراء الملاءمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصّرف القائد إلى الهدف المطلوب"[6]. هذا التّعريف أبعد الاستراتيجية العسكرية عن مجال "السّياسة العامة للدّولة"[7].

بالمقابل، سعتْ المدرسة البريطانية إلى تحديد تحقيق الأهداف بالمؤسسة العسكرية وحدها، وهو ما عبّر عنه الكاتب العسكري البريطاني ليدل هارت بالقول بأن الاستراتيجية هي "فنّ توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق

---

[1] المصدر السابق نفسه، ص 21.

[2] المصدر السابق نفسه، ص 23.

[3] المصدر السابق نفسه، ص 24.

[4] كلاوزفيتز، في الحرب، الجزء الاول. مجهول دور النشر.

[5] ل. دبليو. مارتن، ترجمة عبد الكريم الحاج عناد، البحر في الاستراتيجية الحديثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، 1982، ص7.

* هيلموت فون مولكته قائد عسكري شارك في الحرب الفرنسية البروسية1870-1871 وحرب شلسفيغ الثانية – او الحرب الالمانية الدنماركية1864 والحرب النمساوية البروسية1866، تولى رئاسة اركان الجيش البروسي (الذي صار لاحقا الجيش الالماني بعد تأسيس الامبراطورية الالمانية عام 1871) من العام 1871 الى العام 1888.

[6] ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، مصدر سبق ذكره ص 397.

[7] ل. دبليو. مارتن، ترجمة عبد الكريم الحاج عناد، البحر في الاستراتيجية ..... مصدر سبق ذكره ، ص7.

هدف السّياسة"[1]. تعرّض هارت بسبب موقفه هذا إلى انتقادات كثيرة، وقد اعْتُبِرَتْ آراؤه بمثابة تجاهل لإمكانية تحقيق أهداف الاستراتيجية بالاعتماد على وسائل أخرى، والتي من الممكن أن "تؤدّي في ظروف معينة غايتها دون الحاجة إلى الاستخدام المباشر للقوّة العسكرية"[2].

المدرسة الفرنسية ذهبت أبعد من غريمتها البريطانية في تلك الحقبة في مقاربة الاستراتيجية؛ فالجنرال الفرنسي أندريه بوفر اعتبرها "فنّ حوار القوى أو بالأحرى فنّ حوار الإرادات التي تستخدم القوّة لحل خلافاتها"[3]، أو "فنّ جدلية الإرادات التي تستعمل القوّة من أجل حلّ نزاعاتها"[4]، أيّ إنّها استخدام واعٍ وهادفٌ ومنظمٌ للقدرات.

وجهتا النّظر الأميركية والسّوفياتية ارتبطتا بحالة الصّراع التي كانت قائمة إبّان الحرب الباردة، فجاء تعريف الاستراتيجية مختلفًا بين كونها بالنّسبة للأولى فنًّا وعلمًا ،أمّا الثّانية فقد اعتبرتها نظامًا.

ففي العام 1959 حدّدت هيئة أركان حرب القوّات المسلحة الأميركية مفهوم الاستراتيجية على "أنّها فنّ وعلم استخدام القوّات المسلحة للدّولة بغرض تحقيق أهداف السّياسة القومية عن طريق استخدام القوّة أو التّهديد باستخدامها"[5]. أمّا بالنّسبة إلى وجهة النّظر السّوفياتية فقد أشار المارشال سوكولوفسكي* إلى الاستراتيجية على أنها "نظام المعلومات العملية والعلمية عن القواعد القياسية للحرب كصراع مسلح يخدم مصالح طبقية معينة. وعلى أساس دراسة خبرة الحروب، والموقف العسكري المسلح ونظرات العدو المحتملة. سوكولوفسكي أضاف بأنّ على الاستراتيجية أن تقوم بدراسة أحوال وطبيعة الحرب المقبلة، انطلاقًا من كونها "ميدان النّشاط العلمي للقيادة السّياسية العسكرية العليا، والقيادة العسكرية العليا، والرئاسات العليا المختلفة، التي تهدف إلى فنّ تجهيز الدّولة[6].

وجهة نظر سوفييتية أخرى، تأتي في سياق التّعريف ذاته، عبر عنها الجنرال ستروكوف بقوله "إنّ الاستراتيجية هي دراسة أساليب وأشكال خوض الصّراع المسلح وإعداد القوّات المسلحة واستخدامها في الحرب، وهي تهتمّ بخوض الحرب بالكامل وبالحملات العسكرية"[7].

---

[1] ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، مصدر سبق ذكره ص 366.

[2] ل. دبليو. مارتن، ترجمة عبد الكريم الحاج عناد، البحر في الاستراتيجية الحديثة.... مصدر سبق ذكره،ص7.

[3] المصدر السابق نفسه– ص7.

[4] تيري دي مونبريال وجان كلين،موسوعة الاستراتيجيا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ترجمة الدكتور علي مقلد، بيروت، الطبعة الاولى، 2011، ص303.

[5](انظر كتاب "الاستراتيجية السوفيتية"، الترجمة العربية ، القاهرة 1969 ص89)

* فاسيلي دانيلوفيتش سوكولوفسكي(1897- 1968) – احد اشهر الجنرالات السوفييات – لمع اسمه في الحرب الوطنية العظمى كأحد قادة النص، قاد العديد من المهام العسكري، فاوض الجيش الالماني على الاستسلام وتقلد منصب نائب وزير القوات المسلحة للاتحاد السوفياتي (1950–1952) عين رئيس هيئة الاركان العامة (1952–1954) ابرز مؤلفاته نظرية "الاستراتيجية العسكرية" و "هزيمة القوات الفاشية بالقرب من موسكو".

[6] ل. دبليو. مارتن، ترجمة عبد الكريم الحاج عناد، البحر في الاستراتيجية الحديثة،..... مصدر سبق ذكره،ص8.

[7]انظر كتاب" تاريخ فن الحرب " للجنرال أ. أ. ستروكوف.

المفهوم الصّيني للاستراتيجية جاء مختصرًا وواضحًا من خلال قول مشهور للزّعيم ماوتسي تونغ، الذي قال "إنّ الاستراتيجية هي "دراسة قوانين الوضع الكلّي للحرب"[1].

أمّا بالنّسبة للمكتبة العربية، فمن المفيد الإشارة إلى تعريف صاغه اللواء أركان حرب سعد الدّين صبور[2]، يختصر فيه معنى الاستراتيجية بالقول "إنّ الاستراتيجية هي التّمهيد للحرب" ثم "إدارة الحرب نفسها"، وفي أضيق تعريف لها هي "فنّ القيادة العسكرية أو البحرية" أو "فنّ إدارة وتوجيه المعارك"،كما وتختلف عن التّكتيك الذي هو فنّ استخدام الجنود أو السّفن في المعركة تمامًا كاختلاف عزْف الفرقة الموسيقية (الاوركسترا) بأكملها عن عزْف كلّ آلة على حدة"[3].

يتضح من هذا السّرد لمسار تطوّر الاستراتيجية، بأن هناك نقاطًا مشتركةً وأخرى مختلفة بين كلّ التّعريفات السّابقة. فبالنّسبة للاختلاف، فإنّه يتمحور حول مدى ارتباط القيادة العسكرية بالسّياسة العامة للدّولة، كون الأخيرة هي من تضع الاستراتيجية وعليها تقع المسؤولية في تحديد الأهداف ، في حين تقع على عاتق القيادة العسكرية مهمّة التّنفيذ. أمّا بخصوص القواسم المشتركة، فإنّها تكمن في تضمنّها جميعًا وفي مختلف المدارس، على الخطط والوسائل والقرارات التي تهتمّ بصورة تامّة أو جزئية للصّراع، سواء تمّ استخدام القوّة بشكل مباشر أم لم يتمّ استخدامها بشكل مباشر. وكلّ ذلك في سياق متّصل بتحقيق هدف معين أو مجموع الأهداف السّياسية التي لا يمكن الوصول إليها بغير هذه السّبل.

إذن، الاستراتيجية هي "أفكار ومبادئ، لها وسائلها وأفعالها ومتطلباتها واتّجاهاتها ومساراتها للوصول إلى أهداف محدّدة"[4]. وهي لا ترتبط بالمرحلة الرّاهنة، إنّما تتعلق بالمستقبل مباشرة، "تأخذ باحتمالاته المتعدّدة لذلك هي عرضة للتّعديل وتتعامل بصورة إيجابية مع المستجدات والمتغيرات"[5].

لقد جرى استخدام الاستراتيجية تبعًا لظروف مختلفة بين مرحلة تاريخية، وقد عكس فهمها ووضعها حاجات الدّولة المعنية للحفاظ على تماسكها ومنع انزلاقها إلى الفوضى والتّشتت. ساهم هذا الاستخدام بنموّ الفكر الاستراتيجي وتوسّعه، وتحوّله إلى منهاج علمي له خصائصه ومبادئه التي يقوم عليها.

---

[1] ل. دبليو. مارتن، ترجمة عبد الكريم الحاج عناد، البحر في الاستراتيجية... مصدر سبق ذكره ،ص8.

[2] انظر مقدمة كتاب (الاستراتيجية البحرية لبرنارد برودي – مترجم)

[3] ل. دبليو. مارتن، ترجمة عبد الكريم الحاج عناد، البحر في الاستراتيجية ... مصدر سبق ذكره ص9.

[4] محمد نصحى ابراهيم http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269419 . تاريخ الدخول 2019/12/20

[5] كلود حايك، الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره ص10

الخصائص والمبادئ

قاد التّباين حول الاستراتيجية بين الذين يقومون بوضع السّياسة، وأولئك الذين يشرفون على التّحضير للحرب وإدارتها، إلى التّأثير إيجابًا في تطوّر الفكر الاستراتيجي وبلورة بعض الأسس الاستراتيجية، خاصة في ظلّ التّعارض في المصالح وتفاقم النّزاعات المحلية والدّولية، وتحديدًا منتصف القرن الثّامن عشر، حيث تمّ تضمين الاستراتيجية كلّ الأفكار العامة عن الحرب، واعتبارها الاستخدام الأفضل للموارد في سبيل تحقيق الغايات. وتمّ وضع خصائص معينة لها وتنصّ على ضرورة أن تكون الاستراتيجية:

- **شاملة** (comprehensive): بمعنى النّظرة إلى الاستراتيجية بصورتها الكاملة؛ فوفق هذه الخاصية تكون الاستراتيجية "شاملة لا حصرية تخصصية، تتّبع هيكلية واضحة ومنسّقة، لا عشوائية. ويمكن تجزئة المواضيع التي تقاربها، شرط أن تخصّص لكلّ منها العناية اللازمة أثناء الدّراسة"[1].
- **بعيدة المدى** (Long range): وقد اختصر أهمية ذلك الدّبلوماسي الأميركي هنري كيسنجر* في قوله "تحتاج المبادرات الاستراتيجية الأكثر أهمّية إلى تحضير مضنٍ لكي تظهر نتائجها بعد أشهرٍ أو حتى سنواتٍ. فالاستراتيجية النّاجحة تنظر إلى ما بعد خمس وحتى إلى ما بعد عشرين سنة في المستقبل"[2].
- **متأثّرة بالوسائل** (Means Sensitive): فالاعتماد أثناء صياغة الاستراتيجية على الوسائل، وعلى أدوات السّياسة، وما تحمله من نماذج مختلفة للموارد أو لقوّة الدولة، لتحقيق ما يجب فعله، مقابل الابتعاد كليًّا عمّا يقع به صانعو السّياسات "في عادة الافتراض بأنّ تصريحاتهم هي جازمة وحاسمة وفاصلة"[3].
- **هادفة** (Purposeful): بمعنى أن تهتمّ بالأهداف والغايات الوطنية سواء على الصّعيد الدّاخلي أم على الصّعيد الخارجي؛ وأن لا يقوم الاستراتيجيون بتسْخير "قوّة الدّولة ووسائل الحكم فيها لمصلحتهم الخاصة"[4].

---

[1] كلود حايك، الاستراتيجية ، مصدر سبق ذكره ص 54.

* كيسنجر هو وزير الخارجية الأميركية من 1973 إلى 1977 ومستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون (1969 -1973). لعب دورا بارزا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مثل الانسحاب من فيتنام عام 1975، وفصل القوات على الجبهة العربية الاسرائيلية عام 1974، سياسة الانفتاح على الصين، ومعاهدة الحد من التسلح (SALT) عام 1979 . وجولاته المكوكية الشهيرة التي كانت الاساس في ابرام اتفاقية كامب ديفيد عام 1978. هو يهودي الاصل ولد 27 ايار 1923 ونشأ في المانيا وهرب واهله منها الى الولايات المتحدة الاميركية في العام 1938، التحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك ثم بالجيش الاميركي بعد حصوله على الجنسية الاميركية عام 1948. عمل في المخابرات، درس في جامعة هارفرد عام 1946 حاز على دكتوراة في العلوم السياسية. ونال جائزة نوبل للسلام في العام 1973. عيّنه الرئيس رونالد ريغان في عام 1983 رئيساً للهيئة الفيدرالية التي تم تشكيلها لتطوير السياسة الأميركية تجاه أميركا الوسطى. ثم قام الرئيس جورج بوش (الابن) بتعيينه رئيساً للجنة المسؤولة عن التحقيق في أسباب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001.

[2] كلود حايك، الاستراتيجية ، مصدر سبق ذكره، ص 55.

[3] المصدر السابق نفسه – ص 55.

[4] المصدر السابق نفسه – ص 56.

- **متماسكة** (Coherent): وترجمة ذلك من خلال تفاعل وسائل الحكم على صعيد البلاد ككلّ بطريقة متكاملة؛ تبدو معها كلّ الدّوائر والوحدات، ككتلة واحدة مدمجة متعلّقة ومرتبطة بعضها ببعض منطقيًّا وفكريًّا وعمليًّا. فكلّ جهاز من الأجهزة المعنية لديه "أجندته الخاصة التي يمكن أن تتعارض بشكل أو بآخر مع غيره، من هنا تنبع الحاجة للتّنسيق فيما بينها للتّوصل إلى الاندماج ضمن مفهوم استراتيجي واحد للحكم"[1].
- **تفاعلية** (Interactive): فالمعروف أنّ التّفكير الاستراتيجي يتركّز بدرجة كبيرة على الطّرف المقابل، وإمكاناته، وقدراته، وموارده، ونقاط القوّة والضّعف لديه، والتّهديدات والفرص، الخ... من هنا يجب أن تكون الاستراتيجية "ليس فقط محاولة تصوّر واكتناف خيارات الآخرين، بل تتعلق أيضًا بتغييرها"[2]. يوضح توماس شلينغ القدرة على التّغيير، بقوله أنّ" للناس خيارات عليهم القيام بها، كما عليهم أن يقدّروا عواقبها، أمّا تنظيم الحالة فإنه يؤثّر على هذه العواقب أو النّتائج، وعادة يحاول أحد الطّرفين المتقابلين أو الاثنين معًا إعادة تنظيم الحال"[3].

يتبيّن لنا ممّا أسلفنا، بأن الثّابت الأهمّ بين كلّ هذه الخصائص، هو انطلاقها من مرتكزات تتمثل بتشخيص الوضع الرّاهن، ودراسة المحيط، وتحديد العناصر، والقوى والوسائل، وتنسيق واستخدام الشّروط والظّروف والعوامل والفرص، واجراء التّقييم والتّحليل لمواجهة المخاطر والمستجدات، في إطار عملية منظّمة ومستمرة لها قواعد مستقرّة.

بعد التّناول المكثّف لخصائص الاستراتيجية، لا بدّ من الإشارة إلى توزّعها بين **ثلاثة اتّجاهات** رئيسية:

- واحد يتعلّق بمواجهة تحديات داخلية وخارجية على السّواء تسمى "استراتجية وطنية"[4].
- واتجاه ثانٍ مؤلّف من نوعين من الاستراتيجات الخارجية، واحدة تسمّى دبلوماسية وتهتمّ بإدارة السّياسة الخارجية العامة، وثانية أمنية مرتبطة بالأمن الوطني والقومي للدّولة .
- الاتجاه الثّالث هو أيضًا مؤلّف من نوعين من الاستراتيجيات؛ استراتيجية كبرى وتوضع لخوض الحرب على نطاق واسع وبكافّة الوسائل ، واستراتيجية عسكرية تعتمد على الوسائل العسكرية حصرًا.

تشكّل هذه الاتجاهات على اختلافها معاني الاستراتيجية، تحكمها مبادئ معينة، وتوضع لتكون رسالة الدّولة في المجتمع الدّولي، وتهدف إلى خلق درجة عالية من الكفاءة. وذلك من خلال عنصرين أساسيين هما:

---

[1] المصدر السابق نفسه – ص 56.

[2] المصدر السابق نفسه – ص57

[3] Thomas C. Schelling, "Strategic Analysis and Social Problems",en Choice and Consequence,Cambridge (Mass.). Harvard University Press, 1984,pp.210-211,

[4] كلود حايك، مصدر سبق ذكره ص 58

- الانسجام بين أهداف الدّولة وبين الوسائل، إذْ لا يمكن لأيّ دولة أن تنجح في استراتيجيتها في ظلّ وجود تناقض بين الوسائل والأهداف والغايات.
- التّوافق بين رسالة الدّولة والبيئة، كون الاستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الفرص والتّهديدات والإمكانات المتوفرة، وتعكس وضع الدّولة وعامل التّأثيرات البيئيّة المحيطة والتي تشتمل على ثلاثة، وهي:

- عامل البيئة الخارجية ومتغيراتها السّياسية والاقتصادية والاجتماعية والتّكنولوجية.
- عامل البيئة الدّاخلية لناحية الموارد البشرية والإمكانات الدّاخلية، وخاصة فيما يتعلق بالهيكل التّنظيمي والقيادة والقوّة والقيم.
- العامل الثّالث وهو عامل الوقت وتحدّده الدّولة لتحقيق هذه الاستراتيجية.

هذا من جانب الخصائص، أمّا فيما يتعلق ب**المبادئ** أو السّمات العامة لأيّ استراتيجية، فيمكن تلخيصها بالنّقاط التّالية:

- **أنْ تكون واقعية**، بحيث لا تتجاوز إمكانات البلاد ومعطياته، وأن تتضمن دراسة دقيقة وشاملة لمختلف تلك الإمكانات، كونها نقطة انطلاق مهمة لرسم الأهداف في كافة المجالات. يقول ليدل هارت "أنّ الحكمة في الاستراتيجية تبدأ عندما يستطيع المرء رؤية ما هو ممكن، من أجل العمل على تطبيقه، وذلك بالاعتماد على الثّقة بالعمل، وفي ضوء طاقات الدّولة الاقتصادية وأوضاعها الجغرافية وطبيعتها القومية وتقاليدها"[1].
- **أن يتّسم التّخطيط بالمرونة**، تكمن أهمية هذا المبدأ في مرحلة التّطبيق ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية، كون القرارات المتخذة تواجه ظروف عدم التّأكّد. فكلّما ازداد عدم التّأكّد هذا، زادت الحاجة لتوفير عنصر المرونة. فالمتغيرات التي تفرزها الحياة بصورة دائمة، وتنتج عنها مستجدات على الصّعد الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، الخ...، تفرض على الدّولة تكييف أهدافها في ضوء هذه المتغيرات.
- **أن تتحلّى بالغموض**، ويرتبط بغموض عنصر القوّة، فالخصم يسعى دومًا إلى معرفة نقاط القوّة لدى الطّرف المقابل كي يعمل على إحباطها، وأن يتخذ كافة الوسائل من أجل تدميرها.
- **أن تتّصف بالتّماسك**، ومن خلالها تتمكّن الدّولة من مواجهة الانتكاسات الجزئية، وتسعى إلى معالجته بصورة سريعة. فالتّماسك لا يعني التّحجر، وهو يرتبط بالمرونة التي لا تعني أيضًا التّسيّب.

[1] ليدل هارت، ترجمة اكرم ديري، "نظرة جديدة الى الحرب"، الدار القومية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1965.

- **أن تُبنى الاستراتيجية على التّناسق**، والمقصود به أن تكون الخطّة المرسومة منسّقة أولًا من ناحية الهدف العام الموضوع وتلك الأهداف الفرعية المنسجمة معه، ومن ناحية أخرى مطابقة الأهداف (العامة والفرعية) مع الإجراءات والوسائل والسّياسات المتبعة.
- **أن تكون الخطّة الاستراتيجية دينامكية** من خلال القدرة على التّكييف مع المتغيرات والتّفاعل والتّعامل معها بما يؤمّن للاستراتيجية قدرتها على الاستمرار.

انطلاقًا من ذلك، فإنّ الاستراتيجية تبدو مجموعة من الأفكار العامة، وهذه الأفكار تبقى كذلك، حينما لا توضع في إطار عملي، وكي تصبح قابلة للتّنفيذ فهي بحاجة إلى خطّة، إلى إطار عام يسمّى عملية التّخطيط الاستراتيجي.

التّخطيط الاستراتيجي

ينطلق الباحثون بالشّأن الاستراتيجي لدى الحديث عن مفهوم التّخطيط الاستراتيجي، من اعتباره "القوّة الكامنة المحتملة، والقوّة الفعلية المعبّأة التي تشكّل بالتّالي وسائل وأدوات الاستراتيجية، والقرارت الحرجة المطلوب اتّخاذها"[1]. يشير هذا التّوصيف إلى أن التّخطيط، حالة معنية بالمستقبل، ومعنيّة بمواجهة التّحديات وتلك الاستحقاقات القادمة، توضع للغاية سياسات مدروسة، ومرتبطة بأهداف محدّدة في "ضوء الإمكانات الحالية والمستقبلية"[2].

من هنا، وبما أنّ التّخطيط مسألة مستقبلية وتتعلّق بالوسائل والأدوات كافة، فإنّ طابعه شامل، وإذا ما أردنا تحديده انطلاقًا من الدّولة وإمكاناتها وطاقاتها ووسائلها وأدواتها ومصالحها، فسوف نجده مرتبطًا بالتّخطيط القومي الشّامل، الذي يتضمّن بدوره التّخطيط السّياسي والاستراتيجي العسكري والتّخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات. لذلك، فإنّنا سوف نكتفي بعرضه كأحد المهام الرئيسيّة للقيادة السّياسية في الدّولة بعد تحديدها للاستراتيجية، وله أبعاد متصلة بالأمن القومي والمصالح الوطنية العليا. فنتناوله من خلال عدّة تعريفات:

لقد قدّمه الغرب على أنّه "فنّ وعلم تطوير استخدام قوى الدّولة الشّاملة أثناء الحرب والسّلم لتحقيق الأهداف والغايات القومية للدّولة"[3]، أمّا وجهة النّظر الشّرقية فقد وصفته بأنه " الفنّ المنطقي لاستخدام القوى لتحقيق الإرادات"[4].

---

[1] كلود الحايك، "الاستراتيجية" ، مصدر سبق ذكره، ص 153.

[2] عباس نصرالله، "رؤية مستقبلية لاستراتيجية عسكرية لبنانية على ضوء متطلبات الامن الوطني اللبناني والقومي العربي"، بحث تخرج من الاكاديمية العسكرية العليا، دورة ركن عليا رقم 4 دمشق ص 3.

[3] عباس نصرالله، "رؤية مستقبلية لاستراتيجية عسكرية لبنانية..."،مصدرسبق ذكره ص 8.

[4] المصدر السابق نفسه. ص9

بدورها، فإنّ دائرة المعارف البريطانية اعتبرت التّخطيط "التّحديد للأهداف المرجوّة في ضوء الإمكانات المتيسّرة الحالية والمستقبلية وأساليب وخيارات تحقيق هذه الأهداف"[1]. ففي حين لم يكتفِ توماس شيلنج بربط التّخطيط ب"تحديد الأهداف"، فإنه أضاف إلى ذلك "تحديد الطّرق للوصول إلى هذه الأهداف، وأنهّ، أيّ التّخطيط، يتطلب تحليل نتائج ما سبق تنفيذه واتخاذ القرار لما يجب تنفيذه في ضوء دراسة وتقدير المستقبل"[2].

اللواء زكريّا حسني نظر إلى مفهوم التّخطيط القومي من زاوية مختلفة، فاعتبره "عملية دراسة متكاملة ودقيقة لموضوع أو مشكلة بغرض تحديد حدودها وأبعادها، والبحث عن حلول لها مع أعداد وتنفيذ برنامج موثوق ومحدّد ومتناسق لحلّ هذه المشاكل، متضمّنًا التّنبؤ للأهداف المرتقبة هادفًا إلى أفضل الحلول لها"[3].

في حين ذهب الدّكتور ماجد شدود أبعد من ذلك، فقدم تعريفًا شاملًا للتّخطيط القومي بقوله بأنه، "يستهدف تحديد وتوضيح الأهداف السّياسية للدّولة، واختيار الأهداف التي تتناسب مع قدراتها وإمكانياتها المتاحة، وتحديد الطّرق والأساليب الكفيلة بتحقيق وتنفيذ الخطط سواء كانت هذه الوسائل عسكرية من خلال استخدام القوّة المباشرة أو التّهديد باستخدامها، أم سياسية من خلال المفاوضات والأساليب الدّبلوماسية أو عبر الهيئات والمنظمات الدّولية أو من خلال المؤتمرات والاجتماعات المختلفة"[4].

إذن، التّخطيط الاستراتيجي هو عملية منظمة مرتبطة ب"الحالة المستقبلية التي يطمح صانع القرار مدعومًا بالقدرات التّأثيرية لدولته، إلى ترتيبها خارج حدودها السّياسية خدمة لمصلحتها الوطنية"[5]. وهذه القدرات التّأثيرية مرتبطة بالموقع الجغرافي والجيوبوليتيكي للدّولة والإمكانيات السّياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وبالاستقرار السّياسي وحرّية الإرادة الوطنية. وبالتّالي فإنّه كلّما كانت هذه القدرات متوفرة، كلّما كانت الدّولة قادرة على حماية مصالحها الاستراتيجية القومية. هذه المصالح القومية بما تمثّله من أهداف عليا (غاية القومية[6])، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتحقيق عدّة **قيم** رئيسية في بالبلاد وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- **البقاء**: وهي المحافظة على الذّات والتّمسك بالسّيادة الوطنية والدّفاع عنها أسوة بالدّول الأخرى.
- **الحرية**: والمقصود بها حرية الوطن والمواطن والإرادة الوطنية. بمعنى آخر، أن تمتلك الدّولة قوّتها السّياسية وحريتها في اتخاذ القرار، وأن تقوم بتنفيذه.

---

[1] دائرة المعارف البريطانية، جزء 29 ،1985.

[2] عباس نصرالله، "رؤية مستقبلية لاستراتيجية عسكرية لبنانية"، مصدرسبق ذكره ص 4

[3] زكريا حسني، "السياسة العسكرية المصرية في التسعينيات"، رسالة دكتوراة، اكاديمية ناصر العسكرية العليا. ص10

[4] ماجد شدود،"الاستراتيجية"، مطبعة ابن حيان، دمشق 1986، ص115

[5] مازن اسماعيل الرمضاني، "السياسة الخارجية" دراسة نظرية،مطبعة دار الحكمة، 1991ص324.

[6] حددها الرئيس الاميركي الاسبق لندون جونسون بقوله"إننا نسعى اليوم كما سعينا في عهد جورج واشنطن إلى أن نحمي حياة امتنا وأن نحافظ على حرية مواطنينا وأن نسعى لتحقيق شعادة شعبنا"- انظر العقيد الركن عباس نصر الله – مرجع سابق ص9

- السّعي من أجل **تقدّم ورفاهية وسعادة الشّعب**.

على أهمية وجود القيم، عند الحديث عن الأهداف القومية لأيّ دولة، فإن التّخطيط الاستراتيجي له أسسه، ومبادئه، عناصره، أبعاده، ونماذجه.

فيما خصّ **أسس**[1] التّخطيط الاستراتيجي فإنّها تقوم على:

- دراسة المستقبل والتّنبؤ به لمواجهة التّحديات.
- التّحديد الواضح للأهداف، وأن تكون واقعية.
- الانسجام والتّرابط بين الإمكانات والقدرات والأهداف.
- التّرابط والتّفاعل بين الخطوات والمراحل المحددة والمدروسة.

أمّا حول **المبادئ** الرّئيسية[2] فهي تتركّز في:

- التّحديد الدّقيق للأهداف ووضوحها.
- دقّة المعلومات والبيانات.
- مركزية التّخطيط ولا مركزية التّنفيذ.
- القدرة على التّنبؤ.
- مرونة التّخطيط وقابلية التّطور.

بخصوص **عناصر التّخطيط** (ضمنيًّا تستند إلى الإعداد والتّحليل والتّنفيذ والتّقييم) فتتكوّن من:

- **الرّؤية**: وهي النّظرة العامة التي يتمّ رسمها وما تريد الدّولة أن تكون عليه الأمور مستقبلًا. وغالبًا ما ترتبط هذه الرّؤية بالعامل الزّمني، إذ إنّه في سياق تعزيز وتطوير الوسائل الاستراتيجية، تضع الدّول نصب أعينها مدّة زمنية معينة لتحقيق الرّؤية.
- **الرّسالة**: وتستند أولًا إلى عنصر الاستفادة من عملية التّخطيط، وتهتمّ بتوزيع المهام وكيفية تنفيذها، كي لا يحصل أيّ تداخل أو تناقض أو تعارض يعيق تحقيق الرّؤية.
- **تحليل نقاط القوّة والضّعف** (SWOT): هذه المسألة من أهمّ عناصر التّخطيط الاستراتيجي، وتتضمن أيضًا كيفية التّعامل مع الفرص، ومواجهة التّحديات.

أمّا حول **أبعاد**[3] **التّخطيط** فتشتمل على ثلاثة:

---

[1] حسن العبد الهادي، "السياسة والاستراتيجية العسكرية السورية"، رسالة دكتوراة،ص4

[2] عباس نصرالله، "رؤية مستقبلية لاستراتيجية عسكرية لبنانية....." ،مصدرسبق ذكره ص5

[3] عباس نصرالله، "رؤية مستقبلية لاستراتيجية عسكرية لبنانية ....."،مصدرسبق ذكره ص5

- البعد الأول، ويشمل **النّمط الملزم** (أيّ الذي يتمّ بموجبه وضع خطّة تفصيلية ملزمة)، و**النّمط التّطوري** (ويعتمد على برامج يمكن تعديلها وتطويرها خلال التّنفيذ) .
- البعد الثّاني، ويشمل على **النّمط الرّشيد** (ويتّسم بالشّمولية لأنّه ينطلق من ضرورة الإلمام بجميع البدائل) و**النّمط الجزئي** (أي التّركيز على الجزئيات).
- البعد الثّالث، ويشمل **نمط التّكيف** (أيّ إنّ الأهداف لا تخضع لإمكانية التّغيير) و**نمط التّنمية** (القدرة على التّخطيط وتعديل الأهداف حين يتطلّب الأمر ذلك) .

أمّا فيما يتعلّق ب**نماذج التّخطيط**[1] فهي تشمل المراحل التّالية:

- مرحلة تحديد الدّوافع الرّئيسية.
- مرحلة جمع البيانات التّاريخية والحالية لكلّ متغيّر رئيسي لتشكيل أساس التّنبؤ.
- مرحلة التّنبؤ لصياغات المستقبليات التّبادلية بوسائل علمية وبالخبرة والمنطق.
- مرحلة تحديد الأهداف، وهي مباشرة أيّ المتوفر تحقيقها، ويمكن ذلك في خلال عام على أبعد تقدير؛ أو منتظرة، أيّ مرئية، ويمكن تحقيقها خلال فترة تمتد ما بين 3 و5 سنوات؛ أو مستقبلية، أيّ البعيدة المدى، وتتحدّد بين 15 و 20 عامًا.
- مرحلة تحليل الأهداف ومدى ملاءمتها مع الإمكانيات المتاحة. من خلال توضيح الهدف وتحديد القدرات اللازمة والمتوفرة، وإجراء المقارنة الدّقيقة بين الإمكانيات والاحتياجات، ودراسة تقييمية لمسألة تحقيق الهدف.
- مرحلة اختيار السّياسات المفضّلة؛ يجري معها تحديد السّياسة والأسلوب والوقت الممكن والقدر الممكن، والبدائل.
- مرحلة وضع الخطط التّفصيلية بمراحلها وخطواتها وتوزيع المسؤوليات.
- مرحلة التّنفيذ والتّقييم، بحيث تتضمّن مراجعة البدائل الموضوعة من أجل استخلاص الدّروس.

في الخلاصة، إنّ التّخطيط يقوم على وسائل قوّة الدّولة، وهذه الوسائل "هي الأدوات التي يحتاجها رجل الحكم لتنفيذ غاياته النّهائية"[2]، وتتوزع بين الوسائل الدّيبلوماسية وما تتضمنه من علاقات سياسية، وتفاوض، وتعامل مع المنظمات الدّولية والقانون الدّولي وإقامة التّحالفات. إضافة إلى طرح الوسائل الاقتصادية من خلفية المساعدات الخارجية والتّجارة والسّياسة المالية والعقوبات، وتسخير الوسائل المعلوماتية لنشر الدّعاية والقيام بالعمليات النّفسية وحرب المعلومات. كذلك الوسيلة العسكرية وهي الخروج إلى الحرب بالحدّ الأقصى، أو الاستخدام المقنع للقوّة بحدّه الأدنى.

---

[1] عادل مسعود، "دراسات استراتيجية"، اكاديمية ناصر العسكرية، ص10

[2] كلود الحايك، "الاستراتيجية"، مصدر سبق ذكره ص154

وفي السّياق، وبناءً على ما تقدّم وفي سبيل توضيح الاستراتيجية بطريقة أكثر واقعية، فإنّه من الممكن استعراض نماذج للاستراتيجية مطبّقة في كلّ من روسيا والولايات المتحدة من حيث السّمات والأهداف والوسائل، في محاولة لإغناء البحث وتوسيع النّقاش.

السّمات العامة للاستراتيجية الرّوسية أهدافها ووسائلها

ظهرت روسيا الاتحادية أثر تفكّك جمهوريات الاتحاد السّوفياتي[1] في العام 1991. ورثت روسيا الاتحاد المنهار، وبوصفها كبرى الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة والسّكان والنّاتج القومي والقوّة العسكرية، لم يتردّد قادة رابطة الدّول المستقلة الكومنولث[2]، الذي حلّ مكان الاتحاد السّوفياتي، من الاتفاق فيما بينهم على إعطاء مقعد الاتحاد السّوفياتي السّابق الدّائم في مجلس الأمن إلى روسيا.

كان للانهيار تأثيره على ميزان العلاقات الدّولية الذي مال لصالح الولايات المتحدة، بعدما كان قائمًا على التّوازن بين قطبي الشّرق والغرب. لم تستطعْ روسيا ملء الفراغ، فوضعت لنفسها سياسة خارجية، لها منطلقاتها الخاصة بها، ولها قضاياها الجديدة، وبالتالي لها معالم وتوجهات وسمات ذات طبيعة استراتيجية مختلفة[3] عن تلك التي كانت سائدة عهد الاتحاد السّوفياتي، وتتلخّص بالتّالي:

- **الواقعيّة في الاستراتيجية الرّوسية،** وتجسّدت في ابتعاد القيادة الرّوسية عن الحجج الأيديولوجية، والتّرويج لمبررات سياسية واقتصادية في إطار بنائها سياسة براغماتية تتناسب وتتطلعاتها المستقبلية. أسّس لهذه السّياسة الرّئيس السّابق بوريس يلتسن قبل أن تترسّخ في عهد الرّئيسين ميدفيديف وبوتين.
- **براغماتية القيادة،** حيث لجأت القيادة إلى قيم جديدة، فعمدت إلى إظهار وتأكيد "الانفصال عن الماضي الشّيوعي في العلاقات الخارجية"[4]، بما فيها التّخلي عن ركائز الحرب الباردة.

---

[1] يشتق الاسم من كلمة روسية " سافييت" وتعني النصيحة، حيث تم انشاؤه من قبل دولة روسيا بعد ثورة البلاشفة التي قادها فلاديمير ايليتش اوليانوف "لينين"في تشرين الاول من العام 1917، نشأ الاتحاد السوفياتي في العام 1922 اذا انضمت الى اليه جمهوريات اشتراكية هي : روسيا، ارمينيا، اذربيجان، مولدوفا،ليتوانيا، قيرغيزستان،طاجيكستان، تركمانستان،اوكرانيا،اوزباكستان،استونيا،لاتفيا،بيلاروس، جورجيا.

[2] رابطة تتكون من 12 دولة كانت في السابق جمهوريات الاتحاد السوفييتي .وهذه الدول الأعضاء هي :أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وروسيا البيضاء، وكازاخستان، وكيرجستان، ومولدوفا، وروسيا، وطاجكستان، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان وعاصمة الرابطة هي مينسك في روسيا البيضاء

[3] نردين حسن الميمي،"الاستراتيجية الروسية في ظل نظام احادي القطبية(الثوابت والمتغيرات)"، رسالة ماجستير–جامعة بير زيت ، كلية الدراسات العليا، 2010-2011، ص47.

[4] المصدر السابق نفسه، ص 51.

- **الدّيناميكية**، برزت هذه الفاعلية من خلال السّعي إلى ضمان ما يمنع عدم العودة إلى الوراء، بالتّوازي مع تفعيل الحضور الرّوسي في عصر العولمة، في ظلّ ثوابت روسية تتمثل بعدم التّفريط بوحدة الأراضي، واستخدام كافة الوسائل بما فيها العسكرية (مواجهة تمرّد الشّيشان نموذجًا) للحفاظ على ذلك.
- **المنافسة**، أجاز الدّستور الرّوسي الجديد المنافسة في الأسواق الدّولية، والانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج، التي "حلّت محلّ المواجهة الأيديولوجية"[1]، الأمر الذي فرض إعادة ترتيب للأولويات التي انعكست بدورها على الإصلاحات البنيوية.
- **حرّية الحركة**[2]، تحرّر روسيا من الشّروط التي كانت مفروضة على الاتحاد السّوفياتي، مكّنها من القدرة على التّحرك والتّحدي والمعارضة، لأيّ نمط جديد في العلاقات الدّولية بما يتفق مع مصالحها الخاصة، فهي لم تكنْ مجبرة على الانصياع لموقف الدّول الكبرى.
- **المرونة**[3]، وهي مصاحبة لحرية الحركة، وتجسدت من خلال مواجهة روسيا للأزمات الدّولية النّاشئة بتأييد الجهود الجماعية في الحلول، وتفعيل دور المنظمات الدّولية المعنية، وإشراك جميع أعضاء مجلس الأمن إضافة إلى الأطراف صاحبة العلاقة.

وبالإجمال، فإنّ التّوجهات الاستراتيجية الرّوسية[4] ارتكزت على سياسة خارجية غير أيديولوجية[5]، من جهة تقرّ بالتّفوق العسكري والاقتصادي الأميركي، ومن جهة أخرى تسعى للحفاظ على صفتها كدولة كبرى، في إطار السّعي إلى استعادة الهيبة والمكانة الدّولية، وبما يحفظ أمنها وسيادتها ومواجهة الأخطار المحدقة عبر تعزيز وضعها العسكري عند المناطق الحدودية؛ بذلك أصبح مفهوم الأمن الرّوسي يقتصر على أمن الأراضي الرّوسية والنّطاق الجيوبوليتيكي[6] المحيط به، بخلاف المفهوم السّوفياتي الذي كان يرى بالأمن مفهوما عالميًّا.

---

[1] المصدر السابق نفسه، ص 51.

[2] المصدر السابق نفسه، ص 51.

[3] المصدر السابق نفسه، ص 52.

[4] ابرماث فريتز،روسيا في التقييم الاستراتيجي ، زلمي خليل زاد، محرر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي، 1997، انظر الرابط : http://www.caus.org.lb/ar/ تاريخ الدخول 2020/3/10

[5] اعتمدت الاستراتيجية السوفياتية على النظرية الماركسية- اللينينية في وصف الحرب كحالة حتمية بين نظامين مختلفين (اشتراكي ورأسمالي)، تحصل كظاهرة اجتماعية تاريخية ونتيجة طبيعية لتطور الصراع الطبقي في مرحلة معينة فتصبح بذلك احد اشكال الصراع الطبقي السياسي، تقوم الدول الرأسمالية في اشعال الحرب بهدف السيطرة والتوسع والعالميين.

[6] برز تيار يدعو الى اعادة التمحور حول فكرة "روسيا الاوراسية" التي تعتبر"الداخل" او "العمق" الاستراتيجي الجيوبوليتيكي الفريد لروسيا كون الاخيرة تمثل كيانا جيوبوليتيكيا هي اساس ما يدعى "اسيا-اوروبا" والرابط الايديولوجي الذي يجمع بين الغرب والشرق. مقابل توجه ذو نظرة واقعية يتمحور حول عودة دور الدولة والتركيز على مفاهيم المصلحة الوطنية والامن، والتهديدات والاهداف، والوسائل،والقوة ومصادرها. والتركيز على ثنائية المصالح – التهديدات على الجوار القريب (انظمة صديقة) واوروبا الشرقية والشرقين الاوسط والاقصى.

هذا على صعيد السّمات العامة للاستراتيجية الرّوسية، أمّا حول الأهداف والوسائل، فانطلاقًا ممّا ذكرناه سابقًا، بأنّ روسيا قد واجهت بعد انهيار الاتحاد السّوفياتي أزمة حول هويتها ودورها، وتتعلق في أيّ روسيا يجب أن تكون، وما هي أهدافها المعلنة وغير المعلنة؟ وثانيًا، أيّ الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك؟ حيث إنّ هذه الأزمة أدّت إلى انقسام لدى صناع القرار الرّوس بين اتجاهين، واحد يرى في أنّ روسيا لا يمكن أن تكون إلّا امبراطورية كبرى، وبالتّالي الإبقاء على الهيمنة والسّيطرة على جمهوريات الاتحاد السّوفياتي، كمحيط حيوي استراتيجي، الأمر الذي يعزز الحضور والدّور على السّاحة الدّولية[1].

أمّا الاتجاه الثّاني فقد نظر إلى الرّوابط القديمة تلك، من ناحية كلفتها على الاقتصاد والسّياسة الرّوسية الدّاخلية والخارجية، معتبرًا أنّ تلك الرّوابط، هي روابط ثقيلة في ظلّ سياسة الانفتاح مع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة. **فما هي أهداف الاستراتيجية الرّوسية الجديدة ووسائلها وإمكاناتها المتاحة؟**

التّوجه نحو الغرب اعتُبر هدفًا سعى لتحقيقه أندريه كوزيريف، أول وزير خارجية لروسيا بعد انهيار الاتحاد السّوفياتي، في المرحلة الأولى لتولي الرّئيس الرّوسي بوريس يلتسن مقاليد الحكم في موسكو، وكانت الغاية منه الحصول على مكاسب ومساعدات اقتصادية عاجلة. إلّا أنّ تغييرًا حصل في السّياسة الرّوسية نتيجة عدم التزام الغرب (الولايات المتحدة تحديدًا) بالوعود التي قطعت لروسيا بالمساعدة، الأمر الذي انعكس تبدلًا في السّياسة الخارجية والاستراتيجية الرّوسية حكمًا[2].

سوف نعتمد على وثيقة مفهوم الأمن القومي الرّوسية[3]، لتحليل الأهداف والوسائل التي اعتمدتها روسيا، للتّغلب على أخطار الأمن القومي الرّوسي، والوضع الاقتصادي، والضّعف العسكري، وتراجع التّأثير الدّولي والإقليمي، **والأهداف** هي:

- **الأهداف العسكرية:** تحسين قدرات وإمكانيات الجيش الرّوسي، والارتكاز على تطوير نظام التّسلح للأهداف القريبة والبعيدة المدى للحفاظ على المجال الجوّي[4]، والإبقاء على المنافسة مع كلّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصّين. فسباق التّسلح قد خرج عن السّيطرة، وأصبحت الولايات المتحدة تمتلك زمام القدرة التّنافسية، في ظلّ اتّساع الفجوة التّكنولوجية ما بين السّلاح الرّوسي والسّلاح الأميركي.

---

[1] لمى مضر الامارة ،"الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1 ص112

[2] المصدر السابق نفسه، ص 113

[3] تم نشر الوثيقة في2009/5/13، بعد ان اعتمدها رسميا وصادق على محتوياتها وبنودها وتوجهاتها الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف,وهي تقريبا نسخة شبه معدلة ومنقحة عن السياسة القومية الروسية للعام ويمكن الدخول إلى نص الوثيقة باللغة الانجليزية عبر الرابط التالي : http://www.fas.org/nuke/guide/russia/doctrine/econcept.htm تاريخ الدخول 2/3/ 2020

[4] أدخلت وزارة الدفاع الروسية ثلاثة أفواج جديدة من صواريخ "توبول " التي تشكل عصب القوات الصواريخ الإستراتيجية الروسية وقوتها الرئيسية ، والصاروخ توبول لا يتأثر بالإنفجارات النووية، وهو قادر على التخفي عن أجهزة الرادار الأميركية التي تتمثل مهمتها في اكتشاف الصواريخ المهاجمة .

لقد جاء في الوثيقة "التّأكيد على المكانة العسكرية التي تتمتع بها روسيا، وإدامة هامش من الرّدع يضمن سلامة الاتحاد الرّوسي (امتلاك عامل الرّدع)، ذلك إنّ حجم التّهديد المباشر وغير المباشر الموجّه إلى الاتحاد الرّوسي بعد تفكّك الاتحاد السّوفياتي، قد بلغ حدًّا لا يمكن التّغاضي عنه، خاصة في ظلّ التّحديات الدّاخلية (العرقية، والإثنية، والانفصالية) والخارجية الصّادرة عن الخصوم السّابقين ولا سيّما حلف النّاتو والولايات المتحدة الأميركية"[1].

- **الأهداف الدّاخلية والأمنية:** التّشدد في الحفاظ على المطلب السّيادي المتعلق بوحدة الأراضي الرّوسية، فهناك أراضٍ (جمهوريات البلطيق الثّلاث، استونيا،ليتوانيا،لاتفيا) كانت تعتبرها روسيا لها وقد انفصلت عنها، إضافة الى انسلاخ كيانين يشكّلان جزءًا لا يتجزأ من الإمبراطورية الرّوسية وهما أوكرانيا وبيلاروسيا[2]، ووجود مناطق هشّة يمكن أن يوجّه نحوها جهد لاقتطاعها[3]. كذلك مواجهة النّزاعات الانفصالية وأبرزها وأخطرها الأزمة الشّيشانية لكونها تهدّد وحدة الأراضي الرّوسية في منطقة القوقاز والأهمّية الكبرى لهذه المنطقة من النّاحية الاقتصادية والاستراتيجية.
- **الأهداف الاقتصادية** وهو التّحدي الأبرز الذي تواجهه روسيا، والذي يحول دون تحقيقها لتطلّعاتها الاستراتيجية بنتيجة ما ورثته من الاتحاد السّوفياتي من أزمات اقتصادية كبيرة؛ فتحقيق النّمو الاقتصادي مقدّمة الأهداف الاقتصادية وفق وثيقة الأمن الرّوسية، وتشمل على:

- إحكام قبضة السّلطة المركزية على المؤسسات الاقتصادية.
- التّعامل مع موضوع الطّاقة الرّوسية (الغاز والنّفط) كوسيلة مهمة وضرورية كمورد للعملة الأجنبية، والاستثمار خارج الأراضي الرّوسية (العراق مثلًا).
- الاستثمار في الصّناعات العسكرية وتطويرها وتنشيط تجارة الأسلحة العسكرية الرّوسية بهدف الحصول على العملة الصّعبة.
- توسيع وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتّجارية مع الخارج بهدف زيادة الصّادرات من السّلع والخدمات.
- معالجة المديونية العامة.

- **الأهداف الدّولية:** استعادة هيبة ومكانة روسيا الدّولية، وذلك من خلال:

- الاعتماد على النّفس في التّطور والتّنمية.
- التّركيز على الإصلاح الدّاخلي دون اغفال السّياسة الخارجية "مبدأ بوتين".

---

[1] وثيقة الامن القومي الروسي للعام 2009

[2] اوكرانيا دولة موحدة تتألف من 24 محافظة وجمهورية مستقلة ذاتيا (القرم)، حصلت أوكرانيا عل استقلالها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، أما بيلاروسيا أو روسيا البيضاء، فهي دولة داخلية في أوروبا الشرقية وتم إعلان استقلال هذه الجمهورية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي.

[3] مقاطعة لينينغراد حيث تفصلها عن الاراضي الروسية دولا جديدة وبيلاروسيا.

- تطوير دور روسيا في العالم نحو تأسيس نظام عالمي متعدّد الأقطاب.
- استعادة دور روسيا في آسيا والشّرق الأوسط.
- عدم السّماح للولايات المتحدة بتهميش دور روسيا في العلاقات الدّولية.
- مكافحة الإرهاب واعتباره "عامل تهديد أول للاتحاد الرّوسي"[1]، والاستفادة من الالتقاء مع الولايات المتحدة الأميركية في حملتها لمكافحة الإرهاب بعد أحداث أيلول من العام 2001.

على أهمية هذه الأهداف البعيدة المدى والقريبة والتي أصبحت في بعض الأحيان "أهدافًا مركزية"، ركّزت القيادة الرّوسية على الاستفادة من الصّحوة القومية التي طالبتها لاستعادة مكانتها على الصّعيدين الدّاخلي والخارجي، وتجاوز حقبة التّسعينيات (فترة وجود بوريس يلتسن في الحكم) وما رافقها من انهيارات اقتصادية وعسكرية وانتشار الفساد والجريمة وتدني مستويات المعيشة وسيطرت المافيا و"الأوليغارشيين"[2] على الاقتصاد القومي.

قامت روسيا باعتماد وسائل تخدم الاستراتيجية الرّوسية السّياسية والاقتصادية الدّاخلية والخارجية وتصبّ في مصلحة الأمن القومي الرّوسي بمفهومه الشّامل. فركّزت على أهمية الاستفادة القصوى من إمكاناتها وقدراتها العسكرية ومن الموارد الطبيعية التي تمتلكها وبالمقدمة منها "الطّاقة". ومن هذه **الوسائل** نذكر ثلاث **اقتصادية، عسكرية، وسياسية** :

- **الوسائل الاقتصادية**: عانى الاقتصاد الرّوسي من الانحلال غداة انهيار الاتحاد السّوفياتي وبرزت مشكلات اقتصادية كبيرة في القطاع الصّناعي والزّراعي والسّياحي الخ ... تفاقمت البطالة وازدادت المديونية وتراجع النّاتج القومي وتفشت بالمجتمع ظواهر أمنية خطيرة (حركات انفصالية وسيطرة المافيا). لجأت روسيا في عهد يلتسن إلى علاج الأزمة الاقتصادية عن طريق "العلاج بالصّدمة"[3]، وساد اتّجاه لدى الحكم للقيام بتحوّلات اقتصادية كبرى تقوم على اقتصاد السّوق والمبادرة الحرّة وإعادة هيكلة معظم القطاعات الصّناعية وخصخصة معظمها، والانتقال إلى مرحلة تصبح الإمكانات الاقتصادية المتوفرة جزءًا من الاستراتيجية.

الطاقة، تعتبر روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطّاقة، فهي تملك سابع أكبر احتياطي نفطي[4] بعد دول الخليج وفنزويلا، وثاني أكبر منتج ومصدر بعد السّعودية؛ تحقق روسيا من صادراتها في مجال الطّاقة (النّفط والغاز

---

[1] العقيدة العسكرية الروسية الثانية (2005-2010) انظر الرابط http://worldpoliticsreview.com/133/

[2] الأوليغاركيين:اسم يطلقه الروس على طبقة الأثرياء الجدد أصحاب النفوذ والاحتكارات.

[3] فلسفة تقوم على فرض افكار السوق الحرة عن طريق حدوث صدمة كبرى تربك المجتمع وتفقده القدرة على التحمل (طبيعية او حربا، او هجوما ارهابي..) يجري استغلالها من قبل الاقتصاديون لتمرير حلول اقتصادية جذرية.

[4] يقدر احتياطها من الزيت الخام بحوالي 60مليار برميل (4.6% من الاحتياط العالمي).وهي اكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي(27.5% من الاحتياط العالمي)،وتنتج 400مليون طن من الفحم سنويا.

الطّبيعي) عائدات تصل إلى أكثر من 60% من العملة الصّعبة، وهو ما يشكل أكثر من نصف عموم الصّادرات الرّوسية.

ربط الرّئيس فلاديمير بوتين عقب تولّيه السّلطة في العام 2000، بين استعادة روسيا لمكانتها كقوّة كبرى والحفاظ على استقلاليتها وقرارها الدّاخلي والخارجي وبين التّخلي عن المساعدات الخارجية.

إنطلاقًا من ذلك، سعت الحكومة الرّوسية إلى تبديد مخاوفها من عملية تنظيم قطاع الطّاقة وتأثير الخصخصة ورفع الأسعار على المواطن الرّوسي؛ اعتمدت سياسة نفطية نشطة تقوم على مبدأ التّنافسية، لتتحوّل وخلال سنوات إلى قوّة اقتصادية كبرى من منظور نفطي، واكتسابها لتأثير واسع على السّوق النّفطي وأسعاره عالميًّا. أمّا التّرجمة السّياسية لنتائج استخدام روسيا لمواردها الطبيعية وتحقيق ذاتها، فهي في حصولها على عضوية كاملة في مجموعة الدّول السّبع[1] (صارت ثماني) الصّناعية الكبرى في حزيران من العام 2002.

الغاز، أطلقت روسيا في الأول من كانون الثاني من العام 2010 مشروعًا ضخمًا لتصدير النّفط السّيبيري الخام إلى منطقتي آسيا والمحيط الهادئ، بحيث يصل إلى 50 مليون طن سنويًّا (يبلغ حاليا 15 مليون طن سنويًّا)، وذلك عبر طرق ثلاث، الأول استحداث شبكة حديثة من خطوط الأنابيب، والثّانية عبر السّكك الحديدية، أمّا الثّالثة فمن خلال زيادة نقل الغاز عبر ناقلات النّفط وهو ما بدأ فعلًا.

قامت هذه الوسيلة على هدف يتعلق بحماية مصادر دخل الطّاقة وزيادتها (تشكّل ثلثي صادرات البلاد) وذلك عبر تنويع مسارات التّصدير، وتحويل هذا المنتج إلى سلاح استراتيجي على مستوى العلاقات الدّولية، لمنع تحكم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بسوق النّفط العالمي من خلال منظمة الدّول المصدرة للنّفط أوبك، والتّصدي لأيّ توجّهات سياسية واقتصادية من شأنها التّأثير على المصالح الاستراتيجية الرّوسية بالعالم، وإدخال الغاز كإحدى "وسائل التّأثير" في قرارات الدّول المعنية تجاه روسيا ومصالحها. فبعد أن وقعت روسيا في أيلول من العام 2011، اتفاقية مع ثلاث شركات أوروبية[2] كبرى لبناء خطّ أنابيب "ساوث ستريم"[3]، دشّنت روسيا في الأول من كانون الثّاني

---

[1] اصبحت تسمى مجموعة العشرين الدول الصناعية الكبرى وتضم كل من : مجموعة الدول السبع (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، اليابان، المانيا، كندا)، اضافة الى مجموعة الدول الناشئة الاربع الكبرى وهي : (البرازيل،، روسيا، الهند، الصين)، ومجموعة من الدول هي : (تركيا، المكسيك، اندونيسيا، كوريا الجنوبية، استراليا، الارجنتين، السعودية وجنوب افريقيا)، اما العضو العشرين فهو الاتحاد الاوروبي.

[2] الشركات الثلاث هي : شركة "ايني" وحصتها في الجزء البحري(وطوله 900 كيلومتر يمر تحت سطح البحر الاسود) من المشروع 20%، وشركة "اي دي إف"،وحصتها 15% وشركة "فينترشال" وحصتها كذلك 15%، فيما تحتكر شركة "غازبروم" الروسية 50% من عائدات المشروع.

[3] تبلغ كلفة مشروع ساوث ستريم نحو 40 مليار دولار (16 مليار يورو) ويهدف الى تموين أوروبا بالغاز الروسي بواسطة انابيب طولها 3600 كيلومتر تمتد من روسيا عبر البحر الاسود مرورا بتركيا وبلغاريا ومنها الى اوروبا الغربية، وخصوصا ايطاليا واليونان عبر صربيا والمجر وسلوفينيا. تبلغ طاقته نحو 63 مليار متر مكعب من الغاز سنويا.

2019 عملية ضخّ الغاز الرّوسي من حقول سيبيريا الشّرقية إلى الحدود الصّينية[1] عبر أنبوب "باور اوف سيبيريا"[2](قوّة سيبيريا)، إضافة إلى أنبوبين آخرين أصبحا بالمراحل الأخيرة، وهما الخطّ الرّوسي – الألماني "خطّ نورد ستريم2"[3]، والخطّ الرّوسي – التّركي" تورك ستريم"[4]. هواجس الولايات المتحدة تجاه استراتيجية الغاز الرّوسية كبيرة، فخطّ الأنابيب الجديد " سيوفّر للغاز الرّوسي منفذًا بعيدًا عن الضّغوط الجيوسياسية، وتحديدًا تلك الآتية من البوابة الأوكرانية، علاوة على طابعه الاستراتيجي المتّصل بتمتين العلاقات الرّوسية–الأوروبية. حيث تشكّل إمدادات الطّاقة عنصرًا أساسيًّا لبراغماتية سياسية بين الجانبين"[5].

- **الوسائل العسكرية:** يولي صنّاع القرار[6]الرّوس أهمية كبيرة للوسائل العسكرية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، خاصة أنّ 30 إلى 40 % من الميزانية العامة تخصص لمجالات الأمن والدّفاع؛ ففي أيلول من العام 2015، أطلقت روسيا سلسلة من الضّربات الجوّية في سوريا، مؤشرة إلى بداية تدخّل عسكري كبير ومستدام[7]، وقد أتى هذا التّدخل من صلب أهمية الوسائل العسكرية وهو ما تضمّنته عقيدتين عسكريتين روسيتين هما:

1. العقيدة العسكرية[8]الرّوسية الثّانية (2005 – 2010)، والتي ارتكزت على عوامل جيوسياسية، "فقد كانت التّوجهات الاستراتيجية لتلك العقيدة أقرب ما تكون إلى الاستنفار والمواجهة مع الغرب منها إلى الموقف الدّفاعي

---

[1] "موسكو تطلق يدها في اسيا– الغاز يرسخ العلاقات الروسية – الصينية"، تقارير،جريدة الاخبار، العدد3923، 3 كانون اول 2019، ص 19.

[2] تبلغ كلفة المشروع 55 مليار دولار ويمتد لنحو ثلاثة الاف كيلومتر –ينتهي بناء الجزء الصيني منه بالعام 2023– سيسمح بنقل 38مليار متر مكعب من الغاز سنويا الى شنغهاي(9.5 من الغاز المستهلك في الصين)وهو من ضمن مشاريع امدادات نفطية تقدر ب 400مليار دولار ومدته 30 سنة تم توقيعه في العام 2014.

[3]انبوب غاز يمر عبر بحر البلطيق بهدف الالتفاف على اوكرانيا.

[4]هو الانبوب الثاني المكمل لمشروع "ساوث ستريم"(انبوب البحر الاسود) حيث سيمتد من تركيا نحو دول اوروبية وتبلغ سعة كل انبوب 15.75 مليار متر مكعب من الغاز سنويا.

[5]وسام متى، "نورد ستريم"– هل يدفع الاوروبيين الى التقارب اكثر مع روسيا، تقرير،2019/12/9انظر الرابط : تاريخ الدخول 2020/5/15
http://180post.com/archives/7083

[6] يعد الرئيس (ينتخب بالاقتراع الحر السري لمدة ست سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة) مركز الثقل في النظام السياسي الروسي(جمهوري) ومحور عملية صنع القرار فيه، يمثل الدولة في الداخل والخارج ويحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية (المادة 83 من الدستور الصادر في 12 كانون اول 1993)،يشكل مجلس الامن القومي ويرأسه الذي به صلاحيات تعيين اعضاء المجلس وقادة القوات المسحلة دون موافقة البرلمان، وهو القائد العام للقوات المسلحة وتقع على عاتقه اعلان الحرب والبدء بالنفير العام ..... الخ)

[7]جيمس سلادن، بيكا واسر،بن كونابل،سارة غران كليمان، الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط، انظر رابط مؤسسة RAND،2017
WWW.RAND.org.rs تاريخ الدخول 2020/3/25

[8]العقيدة العسكرية: هي "مجموعة من القيم و المبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب لتحدد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب ، بما يحقق الأهداف و المصالح الوطنية. و تصاغ أحكام العقيدة العسكرية من قبل القيادة السياسية و العسكرية للدولة استنادا إلى التحليل الموضوعي للظروف و الموقف السياسي و العسكري وبإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية في المنطقة المحيطة بالدولة المعنية و بالأعداء المحتملين أو مصدر التهديد بشن الحرب على الدولة، وعلى هذا الأساس تتحدد الأهداف السياسية التي تتوخاها الدولة من خوض الحرب .

المتفرّج"[1]، وقد اشتملت على "تجهيز القوّات الرّوسية بالعتاد الاستراتيجي القادر على مواجهة التّهديدات العابرة للقارّات وعلى رأسها الأسلحة النووية، والوقوف بحزم وقوّة في مواجهة محاولات التمرّد والعصيان وانتهاك سيادة الدّولة الرّوسية أو تلك الدّويلات التي تستظلّ جناح روسيا كما حدث مع جورجيا، والوقوف بالجدّية والحزم عينهما إزاء محاولات توسّع حلف النّاتو، بل واستخدام القوّة اللازمة إن اقتضى الأمر"[2].

2. العقيدة العسكرية الرّوسية الثّالثة (الحاليّة) أو"عقيدة التّوازن الاستراتيجي"، وقد بدأت روسيا في تطبيقها في العام 2011 ولا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، وهي "أتتْ كرد فعل على استراتيجية الأمن القومي الأميركي التي استبعدت روسيا من قائمة حلفاء أميركا وأصدقائها في حربها ضد الإرهاب"[3]. فقد تعاملت الولايات المتحدة مع روسيا بشكل سلبي "ووضعتها ضمن الدّول التي لا تطبّق المعايير الدّيمقراطية الصّحيحة، واتّهمتها بالتّدخل في شؤون جيرانها ودعم أنظمة مارقة ومتطرّفة مثل نظام الرّئيس هوغو شافيز في فنزويلا. في المقابل تبنّت الاستراتيجية العسكرية الرّوسية بعض الخيارات العسكرية الاستثنائية كخيار إقدام روسيا على توجيه ضربات نووية استباقية، وإمكان استخدام القوّات العسكرية الرّوسية خارج الدّولة، وتوسيع المناطق الحدوديّة لروسيا من مسافة خمسة كيلومترات إلى خمسة عشر كلم خصوصًا في الجهات الغربية لروسيا. وبهذا تعود المنطقة الحدودية الرّوسية إلى ما كانت عليه في زمن الاتحاد السّوفياتي، وقد أحدث هذا القرار ردود فعل لدى واشنطن ولدى دول أوروبا الشّرقية المجاورة لروسيا. ويدور النقاش أيضًا حول البند الذي يجيز استخدام الأسلحة النّووية في النّزاعات المحلية في حال وجود تهديد بالغ الخطورة على الأمن القومي الرّوسي"[4].

إنّ إيجاز ما تقدم يدلّ على أنّ الوسائل العسكرية [5]هي أدوات مؤثّرة ومهمّة جدًّا بالنّسبة لروسيا وتستخدم على صعيد السّياسة الخارجية الرّوسية، وتشتمل هذه الوسائل على تطوير الصّناعات العسكرية وتحديث القوّة العسكرية والسّلاح النووي ونشر قوات روسية خارج الحدود:

1. تطوير الصّناعات الرّوسية وتحديثها: أصدر الرّئيس الرّوسي ديمتري ميدفيديف أمرًا في العام 2010 للبدء في إطلاق عملية واسعة النّطاق لإعادة تسليح الوحدات العسكرية الرّوسية على اختلافها وتجهيزها بأحدث الأسلحة والتّقنيات، بما فيها تعزيز القوّات النّووية الرّوسية لمواجهة الأخطار خاصة بعد تصنيفه لحلف شمال الأطلسي على أنّه "أكبر المخاطر المحدقة في أمن روسيا والتي تحتفظ بحقّها في استخدام القوّة النووية دفاعًا

---

[1] كمال مساعد، قضايا استراتيجية، روسيا في عقيدتها العسكرية الجديدة، منشورات الجيش اللبناني ، بيروت – لبنان، العدد 299- ايار 2010 انظر الرابط http://www.Lebarmy.gov.lb/ar/content/ تاريخ الدخول 2020/3/25

[2] المصدر السابق نفسه، انظر الرابط نفسه.

[3] المصدر السابق نفسه، انظر الرابط نفسه.

[4] المصدر السابق نفسه، انظر الرابط نفسه

[5] الهيثم الايوبي، "الموسوعة العسكرية"، الجزء الاول،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،1985، ص214.

عن نفسها"[1]. هذا على الصّعيد العسكري، أمّا على الصّعيد الاقتصادي فإنّ تصدير السّلاح إلى الخارج، شكّل بالنّسبة لروسيا مصدرًا كبيرًا للحصول على العملة الصّعبة؛ فدخل تطوير الصّناعات العسكرية في إطار العمل من أجل زيادة الفائدة المرجوة منه، والسّعي للارتقاء بالقدرات العسكرية وتحديثها لتصبح قادرة على المنافسة في السّوق العالمي، سواء لناحية المبيعات أم لناحية استقطاب رأس المال الأجنبي المهتم بتمويل عمليات تطوير السّلاح.

2. استخدام السّلاح النّووي: تعتمد روسيا عقيدة عسكرية جديدة[2] تجيز لقواتها استخدام السّلاح النّووي في حالة وجود تهديد مباشر، واضعة استخدام هذا السّلاح في خانة "اتخاذ التّدابير الوقائية" التي لا تستبعد القيام بضربة نووية استباقية، تحددها الظّروف وطبيعة الموقف ونوايا العدوّ وضرورات الحفاظ على الأمن القومي الرّوسي. على الرّغم من ذلك التّغيير في العقيدة العسكرية الرّوسية بالنّسبة للتعامل مع السّلاح النّووي في حالات الضّرورة ، إلّا أنّ جوهر العقيدة العسكرية الرّوسية يقوم على أنّ السّلاح النّووي الرّوسي هو سلاح ردعي دفاعي[3](Defensive Nuclear Deterrence)، حقّقت وجوده القوّة والسّيطرة والتّوازن الاستراتيجي في الميزان الدّولي.
3. نشر قوّات روسية خارج الحدود: على أثر ادخال مجلس الدّوما الرّوسي تعديلات على قانون الدّفاع في أيلول من العام 2009، صار بإمكان القوّات المسلحة الرّوسية نشر تشكيلات منها خارج الحدود الرّوسية[4]؛ وقد حدّد التّعديل للغايات التّالية:
4. بهدف ردع أيّ هجوم على الوحدات العسكرية التّابعة لروسيا الاتحادية وغيرها من القوّات المرابطة خارج البلاد.
5. بهدف تقديم أيّ هجوم عسكري على دولة أخرى قدّمت طلبًا لروسيا بذلك، أو بناءً على قرار صادر عن مجلس الأمن الدّولي وغيره من منظمات الأمن الجماعي.
6. بهدف حماية مواطني روسيا الاتحادية خارج روسيا من اعتداء مسلّح.

- **الوسائل السّياسية:** اعتمدت روسيا في علاقاتها الخارجية على المناورة والمساومة لانتزاع مطالبها السّياسية، وهي تسعى لإقامة تحالفات دولية تنهي بها مفاعيل الهيمنة الأميركية على العالم، والقضاء على الأحادية القطبية

---

[1] المصدر السابق نفسه، ص 215

[2] العقيدة العسكرية السوفياتية كانت تنظر الى استخدام السلاح النووي كرد على أي ضربة نووية معادية فقط، على قاعدة اعتماد مبدأ عدم "المبادرة باستخدام السلاح النووي ".

[3] عكس العقيدة العسكرية الاميركية التي تقوم على الردع الهجومي(Offensive Nuclear Deterrence) وتطوير برامجها الصاروخية واستغلال الفضاء ليتيح لها القدرة على توجيه الضربة النووية الاولى .

[4] يصدر قرار استخدام القوات المسلحة خارج روسيا من قبل الرئيس الروسي بموجب قانون.

والسّعي لإقامة عالم متعدّد الأقطاب[1]؛ ويمثّل التّوجه نحو إعادة الاعتبار لعمل واستقلالية المؤسسات الدّولية الرّكيزة الأساس في التّوجهات الاستراتيجية الرّوسية:

1. تعزيز دور الأمم المتحدة في حلّ النّزاعات، وتخدم هذه الوسيلة هدف إقامة عالم متعدّد الأقطاب، والتّحول إلى شريك بالقرار الدّولي ومنع هيمنة الولايات المتحدة على المؤسسات الدّولية. فالتّوجه نحو تعزيز الجهود الجماعية لنزع فتيل النّزاعات في مناطق العالم، خاصة تلك "السّاخنة" القابلة لتكون ساحة رسائل إقليمية ودولية، يفتح المجال من جهة أمام عدم خلق توتّر أو حدوث مواجهة بين القوى الكبرى، ويعطي، من جهة أخرى، الأمم المتحدة بتوازناتها العالمية (دول القرار) دورًا أساسيًّا (يصطدم بالهيمنة الأميركية) على السّاحة الدّولية.
2. حماية موقع الدّول الدّائمة العضوية في مجلس الأمن وتفعيل كفاءته، والمناداة بتطوير آليات التّدخل السّريع بالأزمات الدّولية بما يعزز إمكانية تسويتها.
3. إقامة الأحلاف، ومنها تحويل مجموعة "البريكس"[2] (BRICS) إلى مجموعة عمل بين الدّول المنضوية وبناء علاقات من الشّراكة مع دول كبرى في محاولة للتّأثير في القرار الدّولي وحفظ التّوازن.

إنّ تقييم قدرة الوسائل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الرّوسية، من قبل القادة الرّوس ينصبّ على تعزيز استقلاليتها عبر بناء اقتصاد قوي فعّال، وإعادة هيبة روسيا لتحتل مكانها كقطب مقرّر وشريك على السّاحة الدّولية والحفاظ على أمنها وسيادتها ومحيطها الحيوي[3]. وفي ظلّ المخاطر المحدقة، جاء تركيز روسيا على تطوير القدرات العسكرية في مواجهة أخصامها ومن ضمنهم التّهديد الناتج عن الاستراتيجية الأميركية التي لها أيضًا سماتها وأهدافها ووسائلها.

السّمات العامة للاستراتيجية الأميركية، أهدافها ووسائلها

ترتكز الاستراتيجية الأميركية على استخدام عنصر التّأثير في الحياة السّياسية الدّاخلية وحتى الخارجية لدولة ما، انطلاقًا من المحيط الطبيعي للدّولة المستهدفة، وذلك في محاولة للتّحكم بخارطة القوى السّياسية، ومدّ روابط مباشرة وغير مباشرة، وإقامة صلات علنية أم سريّة، وبناء تحالفات داخلية لمنع القوى المناهضة من التمدّد والاستقرار محليًّا ودوليًّا. وبهذا الإطار يجري تأجيج الانقسامات الطّائفية والمذهبية والعرقية لخلق حالة من عدم الاستقرار السّياسي والاستفادة

---

[1] لمى مضر الامارة، "الاستراتيجية الروسية"، مصدر سبق ذكره.ص 282.

[2] عبارة عن تجمع دول من مختلف قارات العالم ، تتمتع بقدرات اقتصادية عالية، تمكنها من الهيمنة على الاقتصاد العالمي، عقدت اجتماعها الاول في العام 2009 وتضم كل من روسيا، والصين ، والهند ، والبرازيل، وجنوب افريقيا)

[3] سهيل فرح، الجيوبولتيك الروسي، ملامح الثقوة والضعف،مركز الدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون الشرق الاوسط،بيروت 2003، العدد 112،

منها، عند كلّ تهديد خارجي تتعرض له الدّولة، فيأتي الدّور الأميركي كدور "المنقذ". ينطلق الخطاب الأميركي في محاولات إيجاد مشروعية لزعزعة الاستقرار الدّاخلي من مواضيع لها علاقة بحقوق الانسان والدّيمقراطية وحماية الأقليّات. إضافة إلى موضوع الإرهاب السّياسي (الإسلامي تحديدًا) على الرّغم من رعاية أميركا المباشرة للدّول الدّاعمة لهذا الإرهاب. لقد تمثّلت الغاية من وراء ذلك، الخلط المتعمد بين الإرهاب والمقاومة لإفقاد الأخيرة مشروعيتها السّياسية والشّعبية والحقوقية والثّقافية الخ... على الرّغم من أنّ الإرهاب السّائد والمنتشر حاليًّا، هو وريث حركات الجهاد التي رعتها ودعمتها وموّلتها ودرّبتها واشنطن لمواجهة الاتحاد السّوفياتي في أفغانستان (1979-1989). أمّا على صعيد الاستفادة من استخدام التّهديدات الخارجية، فتبرز مثلًا وعلى صعيد الشّرق الأوسط* مقولة الحفاظ على "أمن إسرائيل" كنموذج لممارسة التّهديدات التي تطال سيادة واستقرار وأمن دول المنطقة.

فمن خلال الدّعم والتّأييد والحماية الأميركية للكيان الصّهيوني، ذي الطّابع التّوسعي العسكري، بما يقوم به من دور "حارسًا أمينًا يحمي المصالح القومية الاستراتيجية الأميركية في الشّرق الأوسط"[1] نظرًا لموقعه الجيوستراتيجي، سواء لناحية قربه من حقول النّفط لدول الخليج العربي، أو بعض الممرات المائية الاستراتيجية في العالم (قناة السّويس وباب المندب ومضيق هرموز)، أم لناحية جغرافيته بين القارات الثّلاث، أوروبا – أفريقيا – آسيا، الخ...

من هنا، يعبّر التّحالف بين الولايات المتحدة والكيان الصّهيوني بمضمونه السّياسي والاقتصادي والثّقافي والعسكري عن "علاقات استثنائية" أكثر ممّا هو اتّفاق بين "بلدين". خاصة وأنّ الممارسات "الإسرائيلية" تُسهم في الإبقاء على بعض أنظمة الحكم في العالم العربي بحالة تبعيّة سياسيّة، ورهينة الدّور والمهمة والتّوجه والمصلحة "الإسرائيلية" والأميركية انطلاقًا من معايير الحفاظ على الأمن القومي الأميركي[2]. وهنا يمكن إيراد ما لاحظه ريتشارد فولك من أنّ "سياسة أميركا الخارجية تجاه الشّرق الأوسط تنطلق من عبارة (التّوجه الأمبريالي)، وأنّ صانعي السّياسة ينقصهم التّخيل لإيجاد سبل غير السّبل العسكرية من أجل حماية المصالح الأميركية والغربية"[3].

تلجأ أميركا إلى عنصر السّيطرة الاقتصادية وفي طليعتها النّفط الذي يمثل عصب الاقتصاد العالمي. تتيح هذه السيطرة التّحكم باقتصاديات الدّول، وفي العين نفسه يسمح الاحتكار الأميركي بالإبقاء على التّفوق الاقتصادي وحرمان الاقتصاديات الأخرى من إمكانية المنافسة رغم التّرويج للاقتصاد البديل.

---

* برز المفهوم في أواسط القرن التاسع عشر الا ان اول من ابتكره كمصطلح هو الاستراتيجي البحري الأميركي الاميرال الفرد ماهان سنة1902، وكان يستخدم للدلالة على المنطقة بين الجزيرة العربية والهند، في حين اعتبره البعض يشمل المناطق على تطل على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب.

[1] عبد الرحمن محمود موسى، الحملة الاميركية ومحاربة الارهاب ام توطيد الهيمنة، صحيفة الهاتف العربي، العدد34، اب 2003 ص 40

[2] باسل حسين، ماذا تريد اميركا من العراق نظرة في ملامح الاستراتيجية الاميركية الجديدة ازاء الشرق الاوسط، انظر الموقع http://www.alshaap.com/gif/ تاريخ الدخول 2020/4/5

[3] مروان بحيري، الحقائق والاوهام في السياسة الخارجية في الشرق الأوسط،مؤسسة الدراسات الفلسطينية –بيروت لبنان – طبعة أولى ،1984، ص 11.

فعلى سبيل المثال، احتلّ الشّرق الأوسط ولا يزال أهمية بالغة في التّوجهات الأميركية، منذ بداية الاكتشافات النّفطية في العشرينيات من القرن الماضي وحتى الآن، واعتبرت السّيطرة على النّفط هدفًا بحد ذاتها، يشمل السّيطرة المباشرة والإشراف على ضمان التّحكم بالإمدادات النّفطية إلى كلّ من أوروبا ودول العالم والتّحكم بالأسواق العالمية، وضمان حضور الشّركات الأميركية في أعمال التّنقيب، وفي استخراج النّفط وتسويقه. وما وجود القواعد الأميركية العسكرية في البلاد النّفطية إلّا خير دليل على الأهمية التي توليها الاستراتيجية الأميركية في التّعامل مع هذا الذي يسمى" الذّهب الأسود"، إضافة إلى احتوائها على "أهمّ المضائق البحرية في العالم" [1].

تعتمد أميركا على الهيمنة، باستخدام العنصر العسكري أو القوّة العسكرية، كواحدة من سماتها الاستراتيجية وهو ما بدأ مع " زنّار الدول" على شاكلة أنظمة مدعومة بشكل مباشر من أميركا أقيمت لتطويق ومنع تمدد دول المعسكر الشّيوعي، وبنفس الوقت تثبيت حضورها في محور الحماية لأوروبا لمنع أيّ تغيير داخلي أو خارجي سواء عن طريق ثورات وانتفاضات بديلة أو من خلال حروب، وهذا ما يفسر دور حلف شمالي الأطلسي ووجود القواعد العسكرية الأميركية في أوروبا. أمّا التّعبير الثّالث عن الهيمنة، فهو من خلال نظرية "حماية أمن اسرائيل" من التّهديدات وضمان تفوقها العسكري ومنع الإخلال بميزان التّسلح النّوعي ومنع انتشار الأسلحة النّووية (ما خلا "إسرائيل"طبعًا).

لقد ترافق ذلك كلّه مع تركيز قوي على استخدام عنصر التّرويج الثّقافي(بما هو أيضًا من هيمنة للمفاهيم) بما يتعدى نشر الدّيمقراطية وحماية الأقليات والحفاظ على حقوق الإنسان، وهي توجهات تقليدية، إلّا أنّ البارز هو التّسويق للثّقافة الأميركية بمنطلقاتها الدّينية، والتّرويج لصراع الحضارات (صموئيل هنتنجتون) وللاختلاف الحضاري والدّيني[2] و"صراع الخير والشّر"[3]. وهذا الأمر يتجلى أكثر عند استحضار السّياسيين الأميركيين ورجال الدّين المقارنة والرّبط بين "العودة الثّانية للمسيح" وقيام "دولة إسرائل" ومن أنّ الله يبارك أميركا بسبب دعمها ل"اسرائيل".

في الأهداف:

يوضح الاستراتيجي الأميركي (برونو كولسون) طبيعة الأهداف الأميركية بالقول بأن "الأهداف الاستراتيجية بالنّسبة للولايات المتحدة بقيت ثابتة منذ خمسين عامًا وهي: القضاء على الخصوم وتحديدًا الأقوياء منهم، أو إضعافهم سواء أكانوا من الأصدقاء أم من الأعداء، في سبيل المحافظة على التفوّق"[4].

تُصنّف الأهداف الأميركية على ثلاث درجات:

---

[1]ولغ جينغ ليه، "المشكلة العراقية في اطار العلاقات الدولية"، مجلة الصين اليوم، العدد2،فبراير 2002،ص2

[2]فرنسيس فوكوياما، "اميركا على مفترق الطرق(ما بعد المحافظين الجدد)"،ترجمة محمد محمود التوبة،العبيكان للابحاث والتطوير، الطبعة الاولى، الرياض،2007، ص 17-18

[3]م.عبدالله حارث قحطان، "الاستراتيجية الاميركية تجاه الشرق الاوسط (مرحلة ما بعد 11 سبتمبر)"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية– العدد6، السنة الثانية.

[4]موسى الزعبي، "الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة،حرب على التنافس،اعداء واصدقاء"، مجلة الفكر السياسي ،سوريا، العدد21، 2005، ص2

1. الأولى، هي أهداف المصلحة العليا والمتعلّقة بالبقاء وتشمل الوجود المادي للولايات المتحدة.
2. أما الثّانية، فهي تسمّى الأهداف المهمة والمتّصلة بنمط الرّفاهية الأميركية وتتأثّر بالمصالح الاقتصادية الأميركية والأزمات والاضطرابات.
3. أما الثّالثة، فهي المصالح الإنسانية ونعني هنا ما تروّج له أميركا في سياستها في المساعدة بمواجهة الكوارث ونشر الدّيمقراطية وحماية حقوق الإنسان. وهذه الأهداف هي بطبيعة الحال أهداف سياسية واقتصادية عسكرية إضافة إلى الأهداف الأيديولوجية.

الأهداف السّياسية للاستراتيجية الأميركية، وتهدف إلى:

- ضمان أمن الولايات المتحدة وسياستها ووحدتها وسلامة مواطنيها وحريتهم. والتّدخل العسكري في سبيل تأمين ذلك، كما أكّد "برجينسكي" بقوله "إنّ الولايات المتحدة تستخدم قوّتها المطلقة في الدّرجة الأولى لتحصين أمنها الخاص"[1]. وهذا الهاجس ليس محصورًا فقط بالإقليم، إنّما يتعدّاه ليمتدّ إلى كلّ الأقاليم وهو ما عبّر عنه الرئّيس الأسبق للولايات المتحدة جيمس مونرو، حين ربط بين الضّغط والتّدخل والتّحكم بمصير الدّول في أيّ وسيلة هو يمثل إعلانًا للميل العدائي نحو الولايات المتحدة.
- التّمسك بقيادة النّظام الدّولي الجديد، وعدم السماح بتقاسم السّيطرة مع أيّ قوّة صاعدة في العالم؛ وهو ما عبّرت عنه سابقًا وزيرة خارجية الولايات المتحدة مادلين أولبرايت، حين اعتبرت أن "السّيادة الدّولية المستدامة للولايات المتحدة ضرورية لرفاهية الأميركيين وأمنهم ولمستقبل الحرية والدّيمقراطية".
- دعم وحماية الحلفاء بما يضمن المصالح الحيوية للولايات المتحدة؛ ومن هنا كان لإبرام اتفاقات ومعاهدات أهمية كبرى في تحقيق الاحتواء وربط مصالح الدّول بالمصالح الأميركية مباشرة. المعيار هنا، هو معيار المصلحة الأميركية وهو ما عبر عنه كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة حين قال: "إنّ أميركا مهتمة بحشد تحالف لكنّها عندما تجده لا يخدم التّعددية في المصالح القومية الأميركية، أو إنّ مشاركة الآخرين لا تحترم مصالحنا القومية بل تحترم الأهداف التي يراها الآخرون، علينا أن نعبّر عن ذلك علنًا"[2].
- العرقلة والحدّ من المنافسة الدّولية، بغية إحكام السّيطرة على العالم وحرمان القوى الكبرى من ممارسة دورها سواء على صعيد إقليمي أم دولي؛ وهذا ما عبّر عنه وزير خارجية فرنسا السّابق هوبير فيدرين حين قال:"بأن الولايات المتحدة الأميركية تسعى للهيمنة، وذلك يرجع إلى فلسفة دينية ثالوثية مقدسة مستندة على الفلسفة الإغريقية الرّومانية واليهودية المسيحية والوضعية العلمانية، وتداخلت دوائرها وتكاملت حلقاتها عبر مسيرة

[1] زيغبنيو بريجنسكي، "الاختيار، السيطرة على العالم ام قيادة العالم"، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان،2004، ص9

[2] المصدر السابق نفسه، ص 15.

معقدة كانت المرتكز الرّئيس للحضارة الغربية البيضاء، ومن ثمّ ضرورة تشكيل نظام أحادي القطبية مع اعتراف رسمي دولي، بأنّها، أيّ الولايات المتحدة، هي الدّولة المسيطرة على هذا النّظام، فضلًا كونها شرطي العالم، وعليه فإنّها ينبغي أنْ تتحكم بالعالم"[1].

- الهيمنة على شؤون وأوضاع العالم، وذلك عبر نشر قوّاتها العسكرية من سهول أوروبا إلى شرق آسيا والتّدخل تحت تسميات مختلفة، تارة باسم "حفظ السّلام" وأخرى تحت مسمّى "ردع العدوان"، وهنا يحضر ما عبّر عنه الباحث الأميركي نعوم شومسكي حين قال: "أن على الولايات المتحدة أن تتحمل عبء تطبيق السّلوك الحسن في العالم بأسره".

الأهداف الاقتصادية للاستراتيجية الأميركية وتشتمل على:

- الحفاظ على قوة الاقتصاد الأميركي، وإبقاء الهيمنة على أسواق المال والاستثمارات[2]، وتعزيز الأمن الاقتصادي بما يخدم طبيعة النّظام الرّأسمالي الأميركي والذي يتميّز بلا محدودية الملكية الخاصة، وضمان حرية الاستهلاك والاستغلال، وفسح المجال أمام الفرد لتنمية ثروته بمختلف الوسائل والأساليب. لقد أوجب الرّئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون على الولايات المتحدة بما يشبه الوصيّة "بأنّه يجب أن يكون من أحد أولوياتنا الحفاظ على اقتصاد أميركي قوي، ومنتج حرّ"[3]. من هنا فإنّ أميركا تحرص بشكل دائم على اقتصادها وتسعى لإنعاشه وتطويره كإحدى الأولويات المهمة على قائمة الأهداف الاقتصادية.
- ضمان تأمين مصادر الطّاقة لما تشكّله من سلعة استراتيجية مهمة لاقتصاديات الدّول الرّأسمالية الصّناعية، "فبدون هذه السّلعة سوف تغدو الاقتصاديات ضعيفة ولن تكون القوّة العسكرية قادرة على المحاربة"[4]. لذا تحرص الولايات المتحدة على أن تكون قريبة أو متواجدة بشكل مباشر في المناطق النّفطية، وتحرص على السّيطرة عليها لتأمينها لها ولحلفائها وحرمان خصومها من الاستفادة منها بشكل واسع؛ ويحتل الشّرق الأوسط أهمية خاصة بالتّوجهات السّياسية الأميركية، نظرًا لوجود أعلى احتياط نفطي في العالم، وهو ما عبّر عنه الرّئيس الأميركي الأسبق ايزنهاور حين وصف الشّرق الأوسط بأنه" أهمّ مناطق العالم استراتيجيًّا".

---

[1] عماد فوزي شعيبي، "السياسة الاميركية وصياغة العالم الجديد، والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي الى التدخل الاستباقي"، دار كنعان، دمشق 2003، ص 57

[2] م.عبدالله حارث قحطان- مصدر سابق ذكره .

[3] المصدر السابق نفسه .

[4] برادلي،آ،تاير،السلام الاميركي والشرق الاوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لاميركا في المنطقة بعد11 ايلول، ترجمة د. عماد فوزي شعيبي ، الدار العربية للعلوم، بيروت طبعة اولى،2004 ص 10

- السّيطرة على المؤسسات الرئيسية للنّظام الاقتصادي الدّولي؛ لقد ضمنت أميركا حقوقها في التّصويت في مؤتمر بريتون وودز، وتمكّنت بموجب ذلك من السّيطرة عبر اختيار رؤساء أهمّ مؤسستين دوليتين معنيتن بالشّؤون المالية والاقتصادية متواجدتين على الأراضي الأميركية وهما: صندوق النّقد الدّولي والبنك الدّولي ل"بلورة العولمة الاقتصادية"[1]؛ لقد كان الرّئيس الأميركي بيل كلينتون صريحًا في التعبير عن هذه الرغبة بتفسيره للحتمية التّاريخية، والرّغبة الاجتماعية، والحاجة إلى القيادة السّياسية الأميركية نحو العولمة بقوله"إنّ العولمة ليست شيئًا يمكن صدّه أو إيقافه، إنها المكافأة الاقتصادية لقوّة طبيعية مثل الماء والرّيح، لا يمكننا تجاهلها كما أنّها لن تغادرنا".
- مواجهة التّكتلات الاقتصادية الكبرى، إذ إنّ المؤشرات الاقتصادية والسّياسية تشير إلى إمكانية صعود دول أخرى لتحتلّ موقعًا متميزًا في ظلّ نظام متعدّد القطبية الاقتصادية(كالصّين وروسيا واليابان وألمانيا)وتكتّل دول البريكس. من جهتها، تسعى الولايات المتحدة جاهدة من أجل استمرار نظام الأحادية لأطول مدة ممكنة ومنع ظهور أقطاب جديدة ومحاولة الإضرار بها اقتصاديًّا وسياسيًّا؛ وكون دول الجنوب تشكّل ميدان منافسة اقتصادية لسنوات قادمة، فإنّ الولايات المتحدة تسعى لإلحاق دول الجنوب بركب الحركة الاقتصادية والسّياسية الأميركية"، لتتمكن من توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها واستمرار هيمنة الثّقافة الغربية في مواجهة نمور آسيا" حسب تعبير روبرت شتراوس هوب في كتابه "توازن الغد".

الأهداف العسكرية الأمنية للاستراتيجية الأميركية، وتتضمن:

- الإبقاء على التّفوق العسكري الأميركي، عبر "الارتكاز بشكل منفرد"[2]على قوّة اقتصادية هائلة تحتاجها تكنولوجيا أنظمة التّسلح المتطورة، وفرض القيود والحدود على قوّة أيّ دولة منفردة أو مجموعة دول في مجال الأسلحة غير التّقليدية وأسلحة الدّمار الشّامل ونظام الصّواريخ البالستية، ودعم ومساندة الدّول الصّديقة لتمثّل عنصر ردع إقليمي، بعد أنْ تمّ تقسيم العالم بين دول صديقة تتمتع بالرّعاية والتّسهيلات على أنواعها بما فيها توريد الأسلحة إليها لتطوير قدراتها العسكرية، وأخرى غير موالية تجري محاصرتها وتفرض عليها العقوبات.
- ضمان جهوزية القوّات الأميركية من خلال السّعي إلى تطوير وسائل القتال والتّدريب، تمهيدًا لبناء جيش أميركا المستقبل للإفادة من التّقنيات الجديدة وإعادة تحديد الوسائل التي تخاض بها الحروب.

---

[1] رسلان خضور وسمير ابراهيم حسن،"مستقبل العولمة"، مجلة قضايا راهنة، المركز لعربي للدراسات الاستراتيجية،لندن، العدد7،السنة الثانية،تموز 1998، ص 16.

[2] مالك عوني، "الاستراتيجية العسكرية الاميركية وموقعها من السياسة الخارجية الاميركية"، مجلة السياسة الدولية ، العدد127،يناير 1997، ص(94-96).

- تطوير وتحديث وسائل الاتصالات والسّيطرة والقيادة والتّحكم والاستخبارات عبر الاستفادة من ثورة المعلومات وتسخيرها لغايات عسكرية والاستعانة بالإمكانات الفريدة المتوفرة لدى كل من اليابان وألمانيا على اعتبارهما من الدّول الرّائدة في هذا المجال. وهذا الأمر يستدعي لا شكّ تطوير وتحديث التّفكير العسكري لوزارة الدّفاع الأميركية.
- ترسيخ فكرة أنّ العالم يمثل الأمن القومي الأميركي؛ لقد سعت الإدارة الأميركية إلى الاستفادة من هجمات 11 أيلول لتعمم مفهوم "الإرهاب الإسلامي"[1]، ومن ثم العدوّ الهلامي والذي لا يمكن تحديد مكان تواجده، ليصبح كل تهديد إرهابي خارجي هو تهديد أميركي داخلي؛ بمعنىً آخر تسعى أميركا إلى التّعامل مع الكرة الأرضية على أنها بيت أميركا الدّاخلي، وأن السّلم العالمي هو السّلم الأميركي بحد ذاته . وذلك من خلال :

- منع انتشار أسلحة الدّمار الشّامل، وخفض وإيقاف إنتاج المواد المستعملة في صنعها. ويختصر الهدف هذا الربّط بين "اعتبار الخطر الأعظم هو الخطر الذي يتهدد الحرية"، حسب تعبير الرّئيس الأميركي السّابق جورج بوش الابن، وأنّ "إمكانية تحقق هذا الخطر ترتفع حظوظه عندما يتقاطع انتشار الأسلحة غير التّقليدية مع تكنولوجيا الصّواريخ العابرة للقارّات، أو عندما تتمكّن قوّة ضعيفة أو جماعات صغيرة من ضرب الدّول العظمى، فعلينا أن نقاومهما بكلّ ما نملك من قوّة"[2].
- تطوير وتعزيز نظام دفاعي مضادّ للصّواريخ: منذ إعلان الرّئيس جورج بوش الابن ذلك (أثناء تسلّم دونالد رامسفلد مهماته كوزير دفاع والولايات المتحدة)، تحاول تصدّر قائمة العالم في نظام الدّرع الصاروخي عالي القدرات وأنّ الغاية من نشره في أماكن مختلفة من العالم ليس فقط حماية القوّات الأميركية وحسب، إنما أيضًا حماية الدّول الحليفة، انسجامًا مع عالمية الأمن القومي الأميركي.

يتّضح مما سبق بأن العقيدة العسكرية الأميركية تستند في وضع الأهداف على ثوابت معينة تتّصل باعتبار أميركا أمّة في حرب، وأنّه لا يمكن التّنبؤ بالتّحديات الأمنية في ظلّ بيئة متغيرة، لذلك تصبح الحرب الاستباقية هي في صلب عقيدة الدّفاع الأميركية والتي لا تعترف بالحدود السّياسية والسّيادية للدّول أمام مفهوم الأمن القومي.

الأهداف الأيديولوجية: لقد قامت هذه الأهداف غداة انقسام العالم بين معسكرين غربي وشرقي، فأصبح معه التّرويج للثّقافة الغربية جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة الأميركية. وعلى هذا الأساس تم رصد إمكانات هائلة وطاقات ضخمة إعلامية وفنية ودعائية لخدمة معركة تدور رحاها للتّأثير على تفكير الأفراد بهدف اختراق ثقافة

[1] مؤسسة الحرمين الخيرية،ترفض تهما اميركية بالارهاب،2003-2-13

[2] من كلمة القاها الرئيس جورج دبليو بوش في الاكاديمية العسكرية في وست بوينت،مجلة اجندة السياسة الخارجية الاميركية الالكترونية،وزارة الخارجية الاميركية ، المجلة 7 ، العدد2، تموز 2002 ص4 .

الشّعوب وإعادة إنتاج ثقافة بديلة، أو القبول بالحدّ الأدنى بالتّوجهات الأيديولوجية "الصّراع بين الخير والشر" وخلفيتها لصناع القرار في الولايات المتحدة .

يتّضح مما تقدم بأن الأهداف التي تضعها الاستراتيجية الأميركية، تصبّ كلّها في خدمة الهيمنة الأميركية على العالم[1]، وتحويل مساحة المجتمع الدّولي إلى مصلحة قومية أميركية داخلية، وإلى إطالة أمد القطبية الأحادية بما يسمح باستمرار التّفرد الأميركي في التأثير على قرار المؤسسات الدّولية بما يحافظ على مصالح الولايات المتحدة على كافة الصّعد السّياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والأيديولوجية المتاحة.

في الوسائل المعتمدة لتحقيق الاستراتيجية الأميركية

وتنقسم إلى اتّجاهين، الأول هو اتّجاه القوّة الصّلبة، أيّ التّدخل العسكري المباشر وغير المباشر ويتعدّد ليشمل الحرب، والتّدخل، وتوجيه الضربات. أمّا الاتّجاه الثاني، فيقوم على استخدام أدوات القوّة النّاعمة كالسّياسة والدّبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثّقافية، وهناك اتجاه جديد روّج له الرّئيس الأميركي باراك أوباما، وهو"الجمع ما بين القوّتين الصّلبة والنّاعمة عبر استخدام استراتيجية القوّة الذّكية"– عقيدة أوباما[2] أو استراتيجية الرّئيس للأمن القومي للعام 2015.

---

[1]عادل سمارة، "اميركا.. التوحش واقتلاع الجذور"، العصور الجديدة 2006،ص50

[2]قد تحددت باربع طرق لممارسة اميركا القيادة القوية:

1. تحقيق امن الولايات المتحدة وشعبها وحلفائها وشركائها من خلال :–الحفاظ على دفاع وطني، الأفضل تدريبًا وتجهيزًا وقيادة في العالم.–تحصين أمن أميركا الداخلي لحماية الأميركيين من الإرهاب ومن الكوارث الطبيعية.–السعي نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية، والتأكّد من عدم وصول أي مواد نووية إلى الأيادي الشريرة.–تطوير كل القدرات الشاملة لكشف ومنع انتشار، والردّ بسرعة على كل أنواع التهديدات البيولوجية مثل "فيروس إيبولا" من خلال اعتماد أجندة صحية شاملة.
2. تطوير إقتصاد قوي وخلاّق، وتنمية الإقتصاد الأميركي ضمن نظام الإقتصاد العالمي الحرّ والمنفتح على بعضه من خلال :–تقوية نظام الطاقة الأميركي، وتحقيق الوصول إلى مصادر الطاقة كلّها وذلك من أجل تقوية النمو الإقتصادي والتطوّر على المستوى العالمي.–تنفيذ أجندة التجارة الدولية وخصوصًا ما يعود منها للتجارة مع دول الباسفيك والأطلسي، وشراكة الإستثمارات، وبما يزيد من خلق فرص عمل للأميركيين وتقاسم الإزدهار مع الآخرين.–العمل من أجل محاربة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، ووقف آفة الموت والمجاعة، وذلك بتطبيق برنامج الرئيس للطوارئ والمساعدات.
3. سنحترم وسندعو لاحترام القيم الدولية في أميركا وحول العالم من خلال:–التمتّع بأعلى درجات المسؤولية في العيش ضمن متطلّبات قيمنا الذاتية مع القيام بكل ما هو ضروري للحفاظ على أمن شعبنا وحلفائنا.–إعتماد الجهد لمحاربة الفساد والحضّ على احترام مبدأ الشفافية في الحكم والتمسّك بمبدأ المساءلة.–قيادة المجتمع الدولي لمنع التجاوزات على حقوق الإنسان وحماية حقوق المرأة، والعنف الجماعي.
4. سنقود الجهود الدولية لتحقيق السلام والأمن وأفضل الفرص عبر التعاون القوي مع الآخرين من خلال:–تقوية تحالفاتنا وشراكتنا مع الحلفاء والأصدقاء، والإستمرار في دورنا القيادي في الأمم المتحدة وبقية المؤسّسات المتعدّدة الأطراف.–الحفاظ على الإستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال محاربة الإرهاب، ومنع إيران من الحصول على سلاح نووي، وتخفيف أسباب النزاعات القائمة ومعالجتها.–دعم الإستمرار في الحفاظ على الإزدهار وتسويقه وتثبيت الأمن والديمقراطية في نصف العالم الغربي مع ضرورة تحقيق الإنفتاح على كوبا، كخطوة لتوسيع إرتباطاتنا.

إن الاستفادة القصوى من عناصر القوّة لدى الدّولة واستخدامها بشكل ناجع، يتوقف عليها الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوّة بالنسبة للولايات المتحدة؛ فهناك في الوسائل العسكرية والاقتصادية والسّياسية والاستخباراتية والإعلامية، فتستخدم أميركا هذه الوسائل:

الوسيلة العسكرية، أو ما يسمى بالقوّة الصلبة، لقد اتّسم السّلوك الأميركي بطابع عسكري نتيجة الكثافة في توظيف القوّة العسكرية لصالح الأهداف السّياسية. وعلى الرّغم من لجوء الولايات المتحدة مرارًا إلى أسلوب التّهديد باستخدام القوّة للتأثير على سلوك الخصم في إطار من النّمط "الرّدعي" أو "الإجباري"، "فإن اعتماد القتال في إطار من نمط "الدّفاع" أو "الهجوم" لإلحاق الهزيمة بالطّرف المقابل واختصار تحقيق أهدافها السّياسية"[1] ، كان أسلوبًا تلجأ اليه الولايات المتحدة عادةً، وأبرز تعبير عن ذلك ما حصل في السّنوات الأخيرة في منطقة الشّرق الأوسط، حيث تدخّلت الولايات المتحدة بشكل مباشر في كل من إيران عام 1980، ولبنان عام 1983، وليبيا في عامي 1986و2011، كذلك الصومال عام 1992، فالسودان عام 1998 وأفغانستان في السنوات 1998و 2001.

لقد اتّسمت الحرب التي شنّتها الولايات المتحدة على العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991، واحتلال بغداد في العام 2003 بالطّابع الاستراتيجي نظرًا للتّغيرات الجوهرية التي أحدثتها في المنطقة العربية واختلال موازين القوى الإقليمية. لقد كان للتّدخل المباشر في سوريا (2012) واليمن (قصف القاعدة 2001) أثره في التّأكيد على إنهاء مرحلة الحروب بالوكالة التي كانت تشنها أميركا عبر أدواتها، على الرغم من أنّها، أيّ أميركا، لم تغفل يومًا استثمارها السّياسي والاقتصادي والعسكري والاستخباراتي لتواجدها العسكري على الأرض، سواء عبر القواعد العسكرية في العالم أو عبر نشر الأساطيل البحرية وأنظمة الدّرع الصاروخي في نقاط حسّاسة واستراتيجية.

الوسيلة الاستخباراتية أو ما تسمى بالقوّة الناعمة: وبرزت في دعم الجماعات الإرهابية عبر مجموعة من العمليات والإجراءات الاستخباراتية. فممارسة الإرهاب الدّولي[2] لتحقيق أهداف سياسية ليست بجديدة على الولايات المتحدة تاريخيًّا، من جمعية الكوكلوس كلان مكونة من المافيا والعصابات والتي سيطرت على الحياة السّياسية الأميركية بداية القرن العشرين، إلى عصبة الجنوب، والهوية المسيحية، فتأسيس مدرسة عسكرية خاصة في عهد الرّئيس الأميركي الأسبق هاري ترومان، لتدير لاحقًا الحروب القذرة ومساندة العصابات المتمرّدة من بنما إلى الكونترا في نيكارغوا إلى عناصر القاعدة وطالبان في أفغانستان، (وضمنهم الأفغان العرب الذين أصبحوا لاحقًا النّواة الصّلبة للتّنظيمات الإرهابية داعش والنّصرة وغيرهما...) وتمويلها عبر بنك الائتمان والتّجارة الدّولي الذي كان يتولى إدارته الباكستاني آغا

[1] محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"،مكتبة النهضة العربية، القاهرة، طبعة اولى،1989، ص101

[2] وهو العنف السياسي المسلح الذي ينفذه الافراد ويتضمن عناصر اجنبية وهو يختلف عن العنف المسلح المنظم والذي يكون بين الدولة والافراد لتحقيق اهداف سياسية داخل الدولة نفسها.

حسن عبيدي مستفيدًا، من صلته القويّة بوليام كيسي مدير وكالة المخابرات الأميركية آنذاك، إلى دعم الإرهاب التّكفيري في سوريا واليمن والعراق وليبيا والمجموعات الانفصالية في شرق آسيا وإفريقيا وأوروبا. وأبلغ تعبير عن أهمية استخدام هذه الوسيلة، في ما قاله ويست مورلاند أحد جنرالات الجيش الأميركي من أنّ "لكي نتمكن من السيطرة على الحالة السّياسية في دولة ما لا سيّما تلك التي توجد فيها قواعد عسكرية أميركية، فإنّ من الضّروري الإبقاء على الاتصالات السّرية مع المنظمات الإرهابية حتى يمكن خلق حالة من الفوضى السّياسية في أي بلد من هذه الدّول عند الضّرورة"[1].

الوسيلة الاقتصاديّة، تعتبر أميركا أفضل من وظّف هذه الوسيلة، وكانت البداية في استخدام ورقة ضغط مالية لتثبيت دعائم التّبعيّة الاقتصادية، هي ورقة "الدّيون الخارجية". وكانت أوروبا هي الضّحية الأولى، فمع وضع الحرب العالمية الثّانية أوزارها عام 1945، ظهر إلى العلن اقتراح عُرف ب"خطّة المارشال"[2] قدّمه جنرال أميركي وصارت تعرف بالخطّة الأميركية لإعادة إعمار أوروبا، وقد تضمنت منح مساعدات بقيمة 13 مليار دولار[3] لإعادة بناء المدن المدمرة والمصانع والبنى التّحتية من محطات توليد الطّاقة والمياه، إلى الجسور والسّكك الحديدية وطرق المواصلات والموانئ، الخ... مما اضطرّ القارة العجوز للاعتماد بشكل كامل على أميركا وفتح مسارات تجاريّة ملزمة معها لإنجاز عملية إعادة الإعمار التي ما كانت لتنجز لولا الدّعم الأميركي؛ وهو ما عبّر عنه صراحة الرّئيس الأميركي ترومان فيأحذ خطاباته مزهوًّا بالفخر هذا من أنّ "الولايات المتحدة هي أول دولة عظمى تطعم وتدعم الدّول المحتلة".

لم يكن التّوظيف السّياسي والاقتصادي للدّين الخارجي لترسيخ التّبعية وحده الأسلوب المعتمد، فقد استفادت الولايات المتّحدة من تطوّر اقتصادها في تعزيز وسائل تحقيق استراتيجيتها. فلجأت إلى توظيف قدراتها الذّاتية الهائلة كونها أكبر قوّة اقتصادية في العالم، ولديها أقوى الصّناعات بوفرة إنتاجية مرتفعة جدًّا، وأنّها قوّة تجارية لا يستهان بها،

---

[1] نقلا عن رائد شهاب احمد، "اثر التواجد العسكري الاميركي على النظام السياي في العراق"،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،2006،ص 77

[2] هي برنامج أشرفت على تنفيذه الولايات المتحدة لمساعدة دول أوروبية على التعافي من دمار الحرب،وقد كشف عنه وزير الخارجية الأميركي جورج مارشال – رئيس اركان الجيش الأميركي ابان الحرب 1939-1945- اثناء خطاب له في جامعة هارفارد عام 1947، وتم تمرير الخطة في الكونغرس الأميركي تحت مسمى"برنامج التعافي الأوروبي" . وقعها الرئيس الاميركي ترومان في الثالث من نيسان من العام 1948.

[3] شكل المبلغ 5% من الناتج المحلي الاميركي انذاك، وبناء على حسابات التضخم فقد قدر مبلغ ل13 مليارىعد خمسين عاما من اقراره بحوالي88مليار دولار.

* هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة،أنشئ بموجب معاهدة دولية عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ،ويعمل على تحسين الأحوال السائدة عالميا من خلال،التوسع المتوازن في التجارة العالمية،وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات،واجراء تصحيح منظم لاختلات موازين المدفوعات.

* ويطلق عليه "مجموعة البنك الدولي" (WBG) وتضم خمسة مؤسسات هي،البنك الدولي للانشاء والتعمير(IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية(IDA)،ومؤسسة التمويل الدولي(IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار(MIGA)،والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID). وتلتزم جميعها الحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك،وتشجيع التنمية المستدامة في البلدان النامية.

مستغلة وجود أهمّ مؤسستين ماليتين دوليتين على أراضيها (صندوق النّقد الدّولي*والبنك الدّولي*) فهيمنت على قراراتهما وتحكّمت برسم التّوجهات المالية والاقتصادية التي تحتاجها الدّول، سواء على صعيد تقديم المشورة لتحسين سياساتها الاقتصادية والمالية، أم لناحية هيكلة الاقتصاد، وإدارة النّقد وتنظيم عمل البنوك والمؤسسات المالية والرّقابة عليها، بحيث يصبح كلّ ذلك رهن الموافقة الأميركية المتربّعة على عرش النّظام الرّأسمالي العالمي.

لم تقمْ الوسيلة الاقتصاديّة لتحقيق الاستراتيجية الأميركية على مفهوم الدّعم والمساندة المالية، بل يمكن إدراج سياسة فرض العقوبات الاقتصادية وحجب المساعدة عن الدّول، كواحدة من وسائل الضّغط لتحقيق الأهداف. وما نشاهده من تحوّل وزارة الخزانة الأميركيّة إلى "مدّعي عام مالي عالمي" يصدر ساعة يشاء، لائحة (سوداء) يضع عليها اسم كلّ معارض للسّياسة الأميركية، وتكون بمثابة قرارات ظنيّة بحقّ دول وأفراد ومؤسسات، وتقوم باعتقالهم اقتصاديّاً وماليًّا، عبر شلّ ومنع التّعامل والتّحويلات المالية، وبالتّالي تجميد الأصول المالية في البنوك العالمية.

الوسيلة السّياسية وهي من أهمّ الوسائل التي تعتمدها الولايات المتّحدة لتنفيذ استراتيجيتها، وتحتلّ المؤسسات الدّولية وتحديدًا الأمم المتّحدة ومجلس الأمن الدّولي صدارة هذا الاستخدام؛ لقد استفادت أميركا من لحظتها التّاريخية المتمثلة بأحاديتها القطبية في حكم العالم، فاستعملت الأمم المتّحدة وسيلة لفرض القوّة عبر الشّرعية الدّولية، حيث تمسّكت بحرفيّة تنفيذ القرارات الأممية والمتعلقة بالنّزاعات والصّراعات بما يتناسب مع المصلحة العليا للولايات المتّحدة. يؤكّد ذلك ما قاله وزير الخارجية الأميركية الأسبق جيمس بيكر ،حين قال "إنّ استخدام الأمم المتّحدة لم يكنْ نتيجة القناعة بفكرة التّعددية الدّولية، بل كان ناتجًا عن إدراك عميق لفائدة الأمم المتّحدة كوسيلة للقيادة الأميركية"[1]. ويمكن في هذا الخصوص ذكر ما شهدته أروقة الأمم المتّحدة حيث إنّ قضية العراق، من حركة دبلوماسية مكثفة، لم يرَ مقرّ الدّبلوماسية الدّولية مثيلًا لها منذ تأسيسها.

في العقد الأخير من القرن الماضي قامت الولايات المتّحدة بانتزاع 53 قرارًا من مجلس الأمن ضدّ العراق خلال عشر سنوات فقط (1990-2000)، أهمّهم كان القرار 660 الّذي صدر في 1990/8/2 ودعا فيه إلى خروج القوّات العراقيّة من الكويت دون شروط. كذلك القرار 661 الّذي فرض الحصار على الشّعب العراقي وصدر في 1990/8/6، وقرار 687 الّذي صدر في 1991/4/3 ودعا لتدمير أسلحة العراق، ثمّ القرار 986 الشّهير بمعادلة "النّفط مقابل الغذاء" والذي صدر في 1995/4/14 وقد تبعه 16 قرارًا.

تعتبر الأزمة العراقية – الكويتية نموذجًا لمبدأ الإخضاع في العلاقة التي رسّختها الإدارة الأميركية في تعاملها مع الأمم المتحدة بعد انهيار الاتحاد السّوفياتي، فقد جرى تطويع هذه المؤسّسة الدّولية وقراراتها بما يتفق والمصلحة الاميركيّة،

[1] عماد يوسف،اروى الصباغ،"مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط"، تقديم د. وليد عبد الحي، مركز الدراسات الشرق الاوسط،عمان،ط 3، 2003، ص152

وهذا يعني انّها "لم تعدْ بحاجة للتّنسيق مع الدّول في رسم سياستها"[1]. وهذا أمر جاهرت به وزيرة خارجية أميركا السّابقة مادلين أولبرايت، غداة استقبالها في شهر شباط من العام 1998 الأمين العام للأمم المتّحدة آنذاك كوفي أنان اثناء عودته من بغداد بعد لقاء جمعه بالرّئيس العراقي الرّاحل صدّام حسين، حيث قالت "نتمنى له حظًّا سعيدًا، وسوف نرى إذا كان ما توصّل إليه (أنان) سيكون متوافقًا مع مصالحنا القومية أم لا"[2].

مسألة أخرى تظهر استخدام أميركا للمؤسسات الدّولية كوسيلة لتحقيق مصالحها، وذلك من خلال التّناقض في أداء المندوب الأميركي الدّائم لدى مجلس الأمن الدّولي وطريقة تصويته على القرارات. فمثلًا، وعلى صعيد القضيّة الفلسطينية، فإنّ من بين 87 قراراً صدر عن مجلس الأمن منذ العام 1947 حتى العام 2016 (آخر قرار صدر في 2016/12/23 يحمل الرقم 2334، حثّ على وضع حدّ للمستوطنات "الإسرائيليّة" في الأراضي الفلسطينيّ) يدين ويشجب ويستنكر الاعتداءات "الإسرائيلية" على الشّعب الفلسطيني، فإنّ أيّ من هذه القرارات لم تنفّذْ، ولم تأتِ تحت الفصل السّابع[3] من ميثاق الأمم المتّحدة (أيّ أنّها لم تحملْ قوّة الإكراه والإلزام) كما حصل مع أزمة العراق.

أبعد من ذلك، فإنّ أيّ قرار أو مشروع قرار يحمل في طيّاته دعوة صريحة لإدانة مباشرة وحازمة للكيان "الإسرائيلي"، كان يواجه من قبل أميركا بحقّ النّقض الفيتو. فمن أصل 80 نقضًا استخدمته الولايات المتحدة منذ العام 1946 حتى العام 2017، فإنّ 43 نقضًا قد تمّ رفعه لصالح الكيان الإسرائيلي وضدّ القضية الفلسطينية.

ليس هذا وحسب، فقد سعت أميركا إلى التّرويج لمجموعة من الشّعارات السّياسية الّتي ساهم تحوّلها إلى قضيّة رأي عام دولي في زيادة الهيمنة على الأمم المتّحدة، مثل قضيّة مواجهة الإرهاب.

يختصر التّوجه الأميركي هذا ما عبّر عنه وزير الدّفاع السّابق دونالد رامسفيلد حين قال "إن الحرب الخطيرة على الإرهاب الدّولي، تتطلّب من الأمم المتحدة تجاوز العوائق التي يضعها القانون الدّولي الكلاسيكي والتّحرك بالعمل الدّولي وبالسّرعة الممكنة، ومعالجة المشاكل الإقليمية بالعمل على تأسيس منظمات ومؤسسات دولية لحلّ المشاكل، شرط أن تكون تحت القيادة الأميركية، ووفق الفلسفة السّياسية الأميركية التي تقوم في أحد أوجهها على عدم الانتصار للضّعيف. حتّى لو كان الحقّ وقرارات الشّرعية الدّولية إلى جانبه"[4]؛ يختصر قول رامسفيلد توجّهات أميركية تقوم على

---

[1] يعقوب بن افرات، وثيقة بوش للكونغرس، اميركا ستدخل حالة الحرب الدائمة، مجلة الصبار، العدد 857، تشرين اول2002، ص1

[2] سعيد اللاوندي، "ازمة الامم المتحدة ،ازمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الاميركية" ،نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2004، ص 27

[3] يوفر لمجلس الامن الدولي الاطار الذي يستطيع من خلال انفاذ قرارته، ويسمح للمجلس ان يقرر" ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او اخلال به او كان ما وقع عملا من اعمال العدوان"، ان يقدم توصيات او يلجأ الى القيام بعمل غير عسكري او عسكري لحفظ السلم والامن الدوليين"يضم الفصل السابع 13 مادة (من المادة 39 الى المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة).

[4] عماد فوزي شعيبي، "الصورة النمطية للعالم، كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية ودورها"، دار المنهل،، بيروت 2016ص 113

مبدأ "عدم مساعدة الذين لا يقدرون على مساعدة أنفسهم"، فكيف إن كان السّبب في شلّ قدرات الآخرين وإضعافهم أو إبقائهم في حالة الضّعف هي السّياسة الأميركية نفسها.

الوسيلة الإعلامية والدّعائية، تشكّل الدّعاية[1] والإعلان والإعلام الأميركي إحدى الأسلحة المهمّة في نشر الثّقافة والمفاهيم والقيم الأميركية والتّرويج لها[2]. فالوسيلة هذه تعتبر عنوان "القوّة النّاعمة" حسب قول ناي واوين، "لكونها لا تعتمد على بطش الأساطيل والمدافع الحربية، فمن خلال هذه الوسيلة تقوم أميركا بتوظيف تكنولوجيا الاتصالات والإعلام والإنترنت ومنصّات التّواصل الاجتماعي على أنواعها، للتّأثير على وعي الشّعوب واختراقها لتغيير اتّجاهاتها وسلوكها، خاصّة في الدّول التي لدى الولايات المتّحدة أطماع بها أو خلافات معها، فتقوم باستهداف تلك الدّول ببرامج ثقافية مكثفة "تروّج لنمط الحياة الأميركية"[3]. فمن جهة، يخدم ذلك فكرة إبقاء "الحلم الأميركي" هاجسًا يوميًّا في عقول الجماهير، وهو أقصى طموح الفرد للخلاص من الواقع الحياتي والاجتماعي والمعيشي والاقتصادي، ومن جهة أخرى، يقدّم الرّواية الأميركية عن الأحداث الحاصلة، بأنّها الرّواية الحقيقية، وكلا الأمرين، أيّ التّنكر للواقع وتبنّي الأفكار، يحدث شرخًا في درجات الولاء في المجتمعات التي تعاني أصلًا من اهتزازات حادّة في ظروفٍ اجتماعية وسياسية واقتصادية قاهرة، ويرفع الحاجز النّفسي أمام تقبّل الثّقافة الأميركية ومن خلفها التّوجهات السّياسية.

كان التّركيز الأميركي منصبًّا في البداية على الإصدارات الورقيّة من صحف ومجلّات وكتب، قبل أن تتراجع ودون أن تختفي بنسب متفاوتة أمام صعود وسائل الإعلام المرئيّة. فعلى الرّغم من الدّور المهمّ جدًّا الّذي تلعبه صناعة السّينما الأميركيّة في هوليوود[4] في أسر القلوب والعقول، فإنّ آخر الدّراسات أظهرت أنّ المواطن الأميركي العادي يصرف من وقته على مشاهدة التّلفاز بمعدّل يومي يصل إلى حدود الثّلاث ساعات ونصف السّاعة يوميًّا، في حين يأخذ من وقته الاستماع إلى الرّاديو قرابة السّاعتين ونصف السّاعة من اليوم؛ هذا الأمر يبرر صدارة الاهتمام بمحطات التّلفزة، لأنّها تحقّق اتّصالًا مباشرًا مع المشاهد، تدخل إلى منزله، وتقدّم له المعلومة السّياسية، وهي تتمتّع بالقدرة على التّرويج للشّعارات والأحداث والأنباء بصورة خاطفة وسريعة وعاجلة وبسيطة دون الحاجة إلى تحليل عميق.

---

[1] تلك المحاولة المقصودة والمنظمة التي تقوم بها احدى الدول عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري الخاصة بها، للتأثير غير المباشر في اتجاهات جمهور اجنبي وسلوكه وثم استمالته خدمة لاهداف سياستها العليا،- انظر مازن الرمضاني، السياسة الخارجية.

[2] صلاح المختار، من يصنع القرار الاميركي؟وكيف، افاق عربية، العدد الحادي عشر، السنة1991،17، ص20

[3] جريدة البيان الامارتية،الرئيس الاميركي الجديد بين احلامه ومرتكزات الاستراتيجية 2001/11/26

[4] تقوم على مرتكزات وضعها الرئيس الاميركي الاسبق فرانكلين روزفلت(1882-1945) ومحددة ب1-توضيح وتفسير لماذا يحارب الاميركيون،2-تشجيع العمل والانتاج،3-رفع المعنويات في الجبهة الداخلية،4-وصف الامم وشعوبها،5-تصوير بطولات القوات المسلحة. انظر الاستراتيجية الاميركية الاهداف والوسائل والمؤسسات.

لقد نجحت أميركا في "تحويل وسائل الإعلام العالميّة إلى صدىً، لما يمكن أن يصرّح به البيت الأبيض"[1]، على حدّ تعبير الصّحافية الأميركية الرّاحلة هيلين توماس (عميدة الصّحافيّين في البيت الأبيض أثناء فترة رئاسة جورج دبليو بوش).

في خلاصة ما تقدّم حول الأهداف والوسائل والسّمات العامة للاستراتيجية الأميركية، فإنّها استراتيجية مرتبطة بدور أميركا في قيادة العالم، وأنّ الوسائل التي تستعملها الولايات المتحدة لمواجهة التّحديات الشّاملة، توضع كلّها من أجل الدّفاع عن المصالح والقيم الأميركية، وتحقيق رؤية واشنطن لمستقبل العالم وهي تربط بين "قيادة أميركية قوية ومتواصلة" وبين "بناء سلام أقوى وازدهار أشمل حول العالم"[2].

يبقى أن نشير إلى أنّ من يضع الاستراتيجية الأميركية هي تقريبًا كلّ أميركا. فصنّاع القرار أو واضعي الاستراتيجية الأميركية هم مؤسسات الحكم[3]، أيّ الرّئاسة الأميركية أولًا، ثمّ الكونغرس الأميركي، فوزارة الخارجية، فوزارة الدّفاع (البنتاغون)، فمجلس الأمن القومي الأميركي، وأخيرًا المجمّع الاستخباراتي، هذا على المستوى الرّسمي؛ أمّا على مستوى المؤسسات غير الرّسميّة، فهناك المجمّع الصّناعي العسكري أولًا، والأحزاب وجماعات الضّغط، والمؤسّسات الفكرية وخزانات الفكر.

انطلاقًا ممّا تقدّم، فإنّ الاستراتيجية كما تمّ استعراضها على المستوى النّظري وعلى المستوى العملي والتّطبيق وبالاعتماد على الاستراتيجيّتين الرّوسية والأميركية. إنّ الاستراتيجية هي خطّة عامّة توضع لتحقيق أهداف بعيدة المدى بوسائل ممكنة ومتاحة، وهي تعكس رسالة ورؤية الدّولة ومصالحها السّيادية والتي تحتاج أيضًا إلى رسالة دفاعية. من هنا تتميّز الاستراتيجية العسكرية عمّا عداها من استراتيجية خاصة، لكون المجتمعات تعيش الهواجس أمنية بصورة دائمة، وكون الدّول تركّز في الدّفاع عن مصالحها على تعزيز وتطوير قدراتها العسكريّة، سواء كانت هذه القدرات هجومية أم دفاعية.

---

[1] جورج ماكغفرن، وليم بونك، "الخروج من العراق، خطة عمل للانسحاب من الان"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ط 1، 2006، ص23

[2] هذا ما اعلنته مستشارة الرئيس للأمن القومي سوزان رايس استراتيجية الرئيس (عقيدة اوباما)للأمن القومي للعام 2015 في مؤسّسة بروكنز الاميركية.

[3] صلاح المختار، مصدر سبق ذكره، ص 21

المبحث الثّاني:

تعريف الدّفاع الوطنيّ وعناصره وعلاقته بالأمن

يرجع تبلور مفهوم الدّفاع في أبعاده الوطنيّة والاستراتيجية، والمرتبط بمفاهيم خاصة بالدّولة وبسلامة سيادتها على أرضها وحماية الأشخاص والممتلكات بكافّة أنواعها، إلى معاهدة واستفاليا 1648[1] التي أسّست معالم الدّولة القوميّة. شكّلت المعاهدة أول اتّفاق دبلوماسي في العصور الحديثة، وقد أفضى إلى نظام جديد في أوروبا الوسطى مبنيًّا على مبدأ سيادة الدّول. إنّ اعتبار الحرب ظاهرة خارجة عن القانون الدّولي، قد جرى ترسيخها بعد الحرب العالمية الثّانية من خلال مبادئ هيئة الأمم المتّحدة والاتفاقات الدّولية، التي أسقطت الحقّ الذي كانت تمنحه الدّول لنفسها في الحرب، وحلّ مكانه الحقّ في الدّفاع المشروع عن الأمن الوطني للدّولة بكافّة الوسائل المادية والتّجارب والتّفاعلات الدّولية والخطط الاستراتيجية.

يرتبط الدّفاع الوطني بالأمن وبالمصالح السّياسية والاقتصادية والاستراتيجية للدّولة. ولحماية هذه المصالح الحيوية وعلى تنوّعها، كان لا بدّ من وجود دفاع وطنيّ شامل لميادين أخرى تتضمّن دفاعًا اقتصاديًّا (حماية المنشآت والنّسيج الاقتصادي)، ومدني[2]، ودبلوماسي (الوقاية من النّزاعات وضمّنته الاستراتيجية البريطانية عام 1998 لدى مراجعة استراتيجية الدّفاع حيث حثّ على مواكبة القوّات المسلحة البريطانية للوقائع الجيواستراتيجية الجديدة التي لا تتمّ إلّا عبر إرساء تعاون بين الدبلوماسية والدّفاع[3])، إضافة إلى امتلاك الدّولة للقدرة العسكرية للرّد على أيّ اعتداء. فما هو الدّفاع الوطني وما هي عناصره، وعلاقته بالأمن؟

---

[1] او معاهدة مونستر وأوسنابروك والتي تم توقيعها في مونستر في مقاطعة واستفاليا (ألمانيا) في 24 تشرين الاول ، ادت الى انهاء حرب الثلاثين عاما (وهي حرب دارت رحاها في الامبرطورية الرومانية المقدسة – معظم الاراضي الالمانية الان) التي بدأت مع الثورة ضد الامبراطور هابسبورغ في بوهيميا في عام 1618 بشأن دستور الإمبراطورية. وحرب الثمانين عاما(1568–1648) التي كانت مندلعة بين اسبانيا وهولندا(اعتراف اسبانيا باستقلال الجمهورية الهولندية). وضعت هذه المعاهدة القواعد والأسس لقيام الأمن الجماعي، واتخذت العلاقات الدولية بعدها اتجاه التعاون والمشاركة بدلاً من السيطرة والإخضاع، وأهم ما أوجدته المعاهدة تمثل في : اجتماع الدول لأول مرة للتشاور وحل مشاكلها على أساس المصلحة المشتركة.، إقرار المساواة بين الدول المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية, وإلغاء سلطة البابا الدنيوية،إرساء العلاقات بين الدول على أساس ثابت بإقامة سفارات دائمة لديها، اعتماد فكرة التوازن الدولي كأساس للحفاظ على السلم وردع المعتدي، تأسيس فكرة تدوين القواعد القانونية وإلزاميتها، إرساء فكرة سيادة الدولة في الداخل وتجاه الدول الخارجية.

[2] نص البروتوكول الاول الاضافي للعام 1977 لاتفاقية جنيف للعام 1949 في المادة 61 منه على المهام والاهداف الاساسية للدفاع الانساني في حماية السكان المدنيين ضد الاخطار العدائية او الكوارث ومساعدتهم على الفواق من اثارها الفورية، كذلك تأمين الظروف اللازمة لبقائهم .....)

[3] بلمدني علي ، ممارسة الدولة للدفاع الوطني ، رسالة نيل شهادة دكتوراة علوم، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الجزائر،كلية الحقوق،،2014 ص159.

تعريف الدّفاع الوطني

يرتبط مفهوم الدّفاع ارتباطًا وثيقًا بوجود الإنسان وصراعه على الأرض من أجل الحياة (صراع البقاء)؛ فالمجتمعات البشرية تسعى منذ القدم لتوفير الأمن والاستقرار لها، وهذا الأمر لا يتحقّق إلّا من خلال امتلاك قدرات دفاعية؛ ومع تطوّر المجتمعات والدّول تفاقمت الحاجة إلى وجود الدّفاع، صار الباحثون يجمعون على اعتباره وسيلة ماديّة تتعلّق بحماية المصالح الاستراتيجية للدّولة من التّهديدات الخارجية في سبيل المحافظة على سيادتها كإجراء استباقي يقوم على بناء من الوسائل المادية هي القوّة (جيش ردعي، مدرّب ومسلح)، يؤدّي امتلاك هذه الوسائل إلى الحؤول دون زعزعة الاستقرار الدّاخلي ويحدّ من المخاطر الخارجية.

ظهر مفهوم الدّفاع الوطني "National Defense"، في فرنسا في أواخر القرن التّاسع عشر، وكان يحمل طبيعة عسكريّة محدّدة بمهمّة أولى هي"التّحضير للحرب ضدّ التّهديد الألماني الذي كان في العام 1870"[1]؛ ما بين الحربين العالميتين تطوّر مفهوم الدّفاع الوطني بحيث صار يشمل كافّة نواحي الحياة في الأمّة. فقد جرى تأسيس مفهوم الشّمولية في الدّفاع من خلال التّشريع الفرنسي في العام 1938 "حيث نصّ على "أنّ تنظيم الدّفاع لا يكون وقت الحرب، بل يكون خلال السّلام وعن طريق تشريع دائم"[2]. عرّفت المادّة111-1 من قانون الدّفاع الوطني الفرنسي، الدّفاع على أنّه "يهدف إلى ضمان أمن وسلامة الإقليم والأمّة وذلك في كلّ الأحوال"[3]. وفي العام 1957 عكس الجنرال ديغول أفكاره في قانون فرنسي ضمن الأبعاد الاقتصادية والصّناعية كخصائص متعدّدة للدّفاع[4]، وهو ما عرف لاحقًا ب"عقيدة ديغول".

---

[1] L'expression « défense national est apparue en France à la fin du XIXème siècle, Initialement, il s'agissait d'une notion quasi exclusivement militaire. En effet, la défense national consistait avant tout à préparer et mener la guerre, à mobiliser la résistance militaire de l'ensemble de la nation face à la menace allemande, qui s'était déjà matérialisé en 1870. In FREDERIC COSTE, L'adoption du concept de sécurité national une révolution conceptuelle qui peine à s'exprimer recherches et documents, N° 03/2001, in WWW.FR STRATEGIE.ORG, P 05.

[2] «… Elle concerne de ce fait tous les aspects de la vie de la nation, cette notion de globalité a un caractère assez tardif. En effet, elle a été institutionnalisée par la loi du 11juillet 1938 qui stipule que l'organisation du temps de guerre n'est pas à mettre sur pied par une législation occasionnel mais doit être prévue et définie dès le temps de paix dans une législation permanente». In STAGE DE SENSIBILISATION A LA DEFENSE CLOBALE, ORGANISE PAR L'ETAT MAJOR DE ZONE EST, 2007, Pp06-07.

[3] ART. L111-1 du code de la défense « la défense a pour objet d'assure en tout temps, en tout circonstance et contre toutes les formes d'agressions, la sécurité et l'intégrité du territoire, ainsi que la vie de la population », in Ibid, P03.

[4] L'ordonnance de 1957 a permis de préciser cette conception élargie, son article 01, donne une définition relative précise de la notion la défense nationale a «pour objet d'assurer en tout temps, en toutes circonstances et contre toutes formes d'agression, la sécurité et l'intégrité du territoire, ainsi que la vie de la population ». Celle-ci a été déclinée comme un concept intégrant des dimensions très différentes : - La défense « armée » ou « militaire », principale élément de dispositive de sauvegarde la nation, incombant principalement aux forces militaires. - La défense « civile », essentiellement chargée de la protection de la population, du maintien de l'ordre public et de la continuité de l'action des institutions. - La défense «économique », destinée à assurer, dès le temps de paix, la réduction des vulnérabilités du pays (par exemple par le contrôle des transferts de technologies sensibles) et en temps de crise, la bonne allocation des ressources. - La défense « culturelle », devant permettre le maintien de l'esprit civique et la transmission des valeurs républicaines et démocratiques.in, Ibid, P06.

أسوةً بفرنسا، قامت دول عدّة كالصّين واليابان وألمانيا، بتحديد وتعريف سياستها الدّفاعية عن طريق ما يعرف بالكتاب الأبيض للدّفاع "Liver blanc de la defense"، وهو كتاب يقوم على استراتيجية رئيسيّة هي استراتيجيّة "الدّفاع عن الوطن"، ويتضمّن الكتاب رؤية مستقبلية دفاعية لفرنسا ولأمنها القومي وكيفيّة الحفاظ على النّفوذ في العالم، ومواجهة المخاطر المحدقة، والتّدخل في مناطق النّزاع لا سيّما تلك التي تعتبر مناطق ذات نفوذ استراتيجي.

"الدّفاع النّشط[1]" (La défense Active)، هو الاسم الذي تبنّته الصّين في رسم سياستها الدّفاعية والتي تعتبر صلب العقيدة العسكرية الصّينية. يقوم الدّفاع النّشط الصّيني"على وحدة الدّفاع الاستراتيجي، وكيفيّة التّحول من هجوميّ إلى عملياتي تكتيكي؛ يخدم التّوجه الدّفاعي هذا السّياسة الخارجيّة الصّينيّة، خاصة في العلاقة مع الولايات المتحدة لمنع وقوع حرب عالميّة، وهو ما يعبّر عنه بالمشاركة ضمن قوّات حفظ السّلم والأمن الدّوليّين والتّدخل الإنساني ورفض المشاركة في سباق التّسلح، والمحافظة على السّيادة الوطنيّة"[2].

بالنّسبة إلى اليابان، فقد أصدرت مجموعة من الكتب البيضاء الخاصة بالدّفاع حدّدت وعرّفت من خلالها أهدافها من السّياسة الدّفاعية ومجالات الدّفاع العسكري. بينما ألمانيا، والّتي تخلّت عن سياستها الدّفاعية العسكرية الألمانية، اعتمدت بدلًا منها "سياسة دفاعيّة أمنيّة" باعتبار أنّ "الأمن" كمصطلح هو أشمل من "الدّفاع"، وذلك تماشيًا مع سياسة الأمن الوطني الشّامل المعتمدة لديها. لقد تناول الكتاب الأبيض الألماني للدّفاع والذي صدر في العام 2006 في قسمه الأول السّياسة الأمنيّة، أمّا في القسم الثّاني، فقد ربط المؤسّسات ودورها في السّياسة الأمنيّة الألمانيّة.

يسعى الدّفاع إلى ضمان حريّة عمل الدّولة لإنجاز مشروعها السّياسي. هذا السّعي لفهم الدّفاع كتعريف مرتبط باستراتيجيّة الدّولة يخلق مساحة مشتركة بينه وبين الأمن (وهو ما سنتعرّض له تاليًا على اعتبار أنّ الأمن يستدعي الدّفاع، وإنّ الدّفاع يقوم على القوّة). فانطلاقًا من كون الدّفاع "يسعى لضمان حريّة العمل للدّولة في إنجاز مشروعها السّياسي داخليًّا وخارجيًّا "[3]، فإنّ رئيس أركان الجّيش الوطني الشّعبي في الجزائر"قايد صالح" قد قدّم تعريفًا للدّفاع على أنّه "منظومة التّدابير السّياسيّة العسكريّة والاجتماعيّة، والقانونيّة وغيرها، التي تتّخذها الدّولة من أجل الإعداد

[1]صدر عن مكتب الاعلام لمجلس شؤون الدولة الصينية في العام 2015 استنادا الى كون الصين قوة صاعدة على الساحة السياسية والاقتصادية والعسكرية وسوف تقود العالم في العام 2020.

[2].la Chine publie une feuille de route pour une stratégie de défense Active, in http://french.Xinhuant.com/chine/ 2015-05/26/c-13427380.htm, Pp 1-2.

[3] محاضرات الطبعة الثانية، ''من أجل نقاش مواطنة حول الدفاع الوطني''، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني، المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر، 11-12- 2001، ص 36-37.

لمواجهة عدوان قد يستهدف سيادتها ووحدتها التّرابية وأمن سكّانها ومواردها وإمكاناتها الاقتصاديّة وكذا القضاء على آثار الكوارث الطّبيعية والأخطار الطّبيعية"[1].

اتّخذ الدّفاع منحىً مختلفًا عن مفهومه التّقليدي فلم يعدْ مقتصرًا على مفهوم الرّدع العسكري التّقليدي (بما فيها الرّدع النّووي)، بل صار يشتمل على إدخال أحدث التّقنيّات الإلكترونيّة ومواكبتها وتسخيرها واستخدام تكنولوجيا المعلومات وتفعيلها في إطار الحرب الإعلاميّة، وإقامة شبكة من الأمان الإلكتروني (الأمن السّيبراني) بما يعزّز الحمائيّة في الحفاظ على النّظام العامّ بكلّ جوانبه السّياسية والاجتماعية والاقتصادية.

يعتبر الدّفاع مهمّة مرتبطة بالخارج بدرجة أساسية، تصون الدّولة من خلاله مصالحها الحيويّة وتردع مسبقًا أيّ اعتداء على سيادتها، فتعمل على تعزيزه وتطويره ووضعه ضمن خطّة استراتيجيّة متكاملة. فالدّولة القوية تستطيع أن تخلق التّوازن في علاقاتها مع الدّول الأخرى، وأن تتمكّن من فرض احترامها وتعزيز حضورها كشخصيّة معنويّة دوليّة.

يبنى الدّفاع على ركيزتين أساسيّتين: ركيزة تتمثّل في "كونه دفاعًا شاملًا ومستمرًّا ودائمًا"[2]، وركيزة ثانية تأخذ "طابع المواطنة"[3].

1. **الطّابع الشّمولي والمستديم للدّفاع:** حيث تستدعي التّهديدات العسكريّة وغير العسكريّة القيام بدراسة شاملة لتلك التّهديدات، وإجراء الاستعدادات اللّازمة في كافّة المجالات وبالاعتماد على كافّة الطّاقات والإمكانيات المتوفّرة داخليًّا، وتسخيرها وتأطيرها ووضعها في إطار الخطّة الشّاملة، بحيث "لا يتعلّق الأمر فقط بالتّخفيف من مواطن الضّعف والهشاشة وتقليص الخسائر والأضرار في حالة النّزاع أو الكوارث، إنّما أيضًا التّزود بوسائل الرّد والهجوم لأيّ عدوان محتمل"[4].
2. **الدّفاع** كتعبير عن "المواطنة" والإرادة الجماعيّة، المرتبطة بالموروث التّاريخي والمصيري لمجتمع ما، فمهمّة الدّفاع عنه هي مهمّة تضامنيّة بين كافّة مكوناته. لذلك فإنّ أيّ دفاع لبلد ما، لا يمكن أن يحمل أيّ "دلالة ما لم يطابقْ متطلّبات الخصوصيّة والتكيّف المتواصل" [5]؛ هذه الخصوصيّة يجب أن تراعي الأنا الوطنيّة أو الذّات الوطنيّة الّتي

---

[1] قايد صالح، يواصل زيارة العمل إلى الناحية العسكرية الثالثة، **الخبر أون لاين**، 4أكتوبر 2015، على الرابط :
http://www.elkhabar.com/press/article/91752/#sthash.DfMnv0tB.dpbs، تاريخ الدخول 2020/6/15

[2] اسماء حداد، الدفاع الوطني الجزائري، الواقع والرهانات الاستراتيجية، المركز الديمقراطي العربي،دراسات بحثية، 24/ايار/2017
https://democraticac.de/?p=46703 تاريخ الدخول 2020 /6/20

[3] المصدر السابق نفسه.الرابط نفسه

[4] جان لوك ماتيو، الدفاع الوطني، كوساج للمنشورات الجامعية،منشورات فرنسا الجامعية 1996، ص 03.

[5] اسماء حداد ، الدفاع الوطني الجزائري، الواقع والرهانات الاستراتيجية، المركز الديمقراطي العربي،دراسات بحثية، 24/ايار/2017
https://democraticac.de/?p=46703 تاريخ الدخول 2020 /6/20

حبكها التّاريخ وبلورتها الجغرافيا، وإنّ التّكيّف يجب أن يواكب تطوّر العالم تحت تأثير القوى الإجتماعيّة والتّاريخيّة ويتّجه بشكل ثابت نحو السّلم العالمي"[1].

إذن، الدّفاع من النّاحية النّظرية والعملية له ارتباط بالقيم الوطنية العليا للدّولة، يبنى على أسس من دروس وتجارب وإمكانات وطاقات وعبر تاريخية، ويأخذ بعين الاعتبار المميزات الجيوسياسية الّتي تتمتّع بها الدّولة سواء كانت إيجابيّة أم سلبيّة، تشكل هذه المميّزات عناصر أساسيّة ترتكز عليها السّلطة السّياسية في رسم سياستها الدّفاعية للحفاظ على الأمن الوطني. فما هو الأمن الوطني، وما هي علاقته بالدفاع؟

علاقة الدّفاع بالأمن

"يستدعي الأمن الدّفاع، والدّفاع يقوم على القوّة، وامتلاك القوّة يؤدّي إلى زيادة الأمن واستتبابه"[2]. يجمع الباحثون على هذه الدّلالة لتبيان مدى التّرابط العضوي بين الدّفاع والأمن والذي يدخل في صميم المهام الرئيسية التي تقوم بها الدولة في سبيل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية . وكونه أي الامن، عبارة عن مهامّ موزّعة بين ما هو داخلي وما هو خارجي (إقليمي ودولي). إن هذا التّرابط لم يحجب وجود ثلاثة اتّجاهات في مقاربة مفهوم الأمن الوطني والقوميّ وعلاقته بالدّفاع.

1. **الاتّجاه الأول**، وقد اعتبر أنّ الأمن الوطني هو قيمة وطنيّة مجرّدة، ويشكّل أولويّة مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدّولة الوطنيّة. وهذا ما عبّر عنه "آدم سميث" في ما سمّاه "مأزق الاختيار بين الرّخاء والدّفاع"، مرجّحًا الكفّة لصالح البندقية على حساب رغيف الخبز. بدوره ركّز ولتر ليبمان *Walter Lippmann على وضع الأمن في إطار القوّة العسكريّة الّتي تحمي المصالح، قائلًا: "إنّ الدّولة تكون آمنة، عندما لا تضطرّ للتّضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنّب الحرب، معتبرًا أنّ الأمن يجب أن يكون مساويًا للقوّة العسكريّة والأمن العسكري وإمكانيّة مقاومة الهجوم المسلح والتّغلب عليه"[3]؛ أمّا أرنولد ولفيرز* Arnold Willfers فقد عرّف الأمن الوطني

---

[1] المصدر السابق نفسه.الرابط نفسه

[2] بغروز عمر،فكرة الامن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في اطار العولمة، اعمال الايام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني،ايام 11-12-13-2003، ص49.

*كاتب اميركي ومراسل ومعلق سياسي اميركي ويعتبر من اول من ادخل مفهوم الحرب الباردة.، عضو اكاديمية الفنون والعلوم والاداب والجمعية الاميركية للفلسفة،ولد في العام 1889 وتوفي في العام 1974.

[3] جمال منصر، تحولات في مفهوم الامن : من أمن الوسائل الى امن الاهداف،منشورات جامعة باجي مختار عنابة، انظر الرابط:
https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/515-2013-05-02-10-52-41
تاريخ الدخول 2020/6/25.

على أنّه حماية القيم، مضيفًا إليه طابع الرّدع في معرض قوله إنّ الأمن الوطني "يزيد وينقص حسب قدرة الدّولة على ردع الهجوم، أو التّغلب عليه"[1]. في حين عرّف هنري كيسنجر Henry Kissinger الأمن على أنّه "التّصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقّه في البقاء"[2]. تعريف كيسنجر هذا، استند إلى مبدأ "الغاية تبرّر الوسيلة"، إذ أجاز ووفق منطق الدّولة القويّة، استخدام عناصر القوّة على اختلافها، وليس فقط العسكريّة، وبما يضمن نجاحها، ودون الأخذ بعين الاعتبار إمكانات الآخرين، وكلّ ذلك في سبيل حفظ الحقّ في البقاء.

2. **الاتّجاه الثّاني**، وقد أعطى الأمن الوطني بعدًا اقتصاديًّا استراتيجيًّا بدأت تظهر معالمه مع تداعيات أزمة النّفط إبّان حرب تشرين الأوّل 1973، والسّعي لتأمين الموارد الحيويّة الاستراتيجيّة. أدخلت الأزمة تلك، مسألة "حماية السّيادة الاقتصاديّة" كواحدة من أخطر وأهمّ أبعاد الأمن الوطني للمجتمعين الأوروبي والأميركي. جرت صياغة استراتيجيّة قائمة على "القدرة على التّحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السّياسة في المجال الاقتصادي"[3]، وذلك من أجل الحفاظ على "الأمن الاقتصادي للدّول الصّناعية الكبرى". وللغاية، اعتبر ج. هولسن، ج ويلبوك J. Holsen, J. Waelboeck أنّ الأمن، هو "الأهداف الّتي تسعى الدّولة لتحقيقها من خلال السّياسات والبرامج والعمل على توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التّأثير على سلوك الدّول الأخرى أو تغييره"[4]. هذه أهداف، شدّد عليها كلّ من لورنس كروز، و جوزاف. ناي .Lawrence Kranse, J Nye: في معرض تعريفهما للأمن الوطني على أنّه "إزالة التّهديد بالحرمان الشّديد من الرّفاهية الاقتصادية"[5].
3. **الاتّجاه الثّالث**، وقد قدّم نظرة شموليّة للأمن الوطني، اختصرت بكلمة "التّنمية"، والّتي تشمل التّنمية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، تنمية الموارد والدّولة والمجتمع والعلاقات الخارجية والسّياسة الدّاخلية، وكان عرّابه الأساسي روبرت ماكنمارا (MC NAMARA)*، الذي اعتبر "الأمن عبارة عن التّنمية، ومن دون تنمية

---

* عالم وسياسي واستاذ جامعي اميركي، ولد في العام 1892في سويسرا وعاش في الولايات المتحدة حتى وفاته في العام 1968 له مؤلفات عدة في مجال العلاقات الدولية.

[1] جمال منصر، تحولات في مفهوم الامن : من أمن الوسائل الى امن ... مصدر سبق ذكره .. الرابط: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/515-2013-05-02-10-52-41 تاريخ الدخول 2020 /6/25

[2] المصدر السابق نفسه

[3] المصدر السابق نفسه. الرابط نفسه

[4] المصدر السابق نفسه . الرابط نفسه

[5] المصدر السابق نفسه. الرابط نفسه

* وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا في عهد الرئيس جون كندي(1961-1963)، اسس بالتعاون مع الجنرال ماكسويل تايلور رئيس هيئة اركان حرب القوات المسلحة، لسياسة "استراتيجية التدخل في الحرب المرنة" والتي تقوم على مبدأ "تقليص سبليات استراتيجية الانتقام الشامل"، وحل محلها سياسة "التدحرج في التدخل المباشر وغير المباشر للقوة المسلحة في اشعال او اخماد معارك وحروب محدودة لتحقيق اهداف استراتيجية".

لا يمكن أن يوجد أمن، وأنّ الدّول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة، أن تظلّ آمنة"[1]، مضيفًا "أن مكوّنات الأمن الوطني تتجسّد في توفير العيش الكريم للمواطنين وحماية ممتلكاتهم واستقرارهم، وهذا يحصل من خلال المحافظة على النّظام السّياسي والاجتماعي والاقتصادي وصيانتهم"[2].

إنّ التّطرّق إلى الأمن كمهمّة لا تنفصم عن تناول الدّفاع كسياسة، تحدّدهما الدّولة كمفهومين متكاملين مترابطين، تسعى من خلالهما إلى "التّحرر من الخوف والقلق، عبر وضع الخطط والتّرتيبات"[3]، لأجل الحفاظ على المصالح الاستراتيجية و"حماية القيم الدّاخلية من التّهديدات الخارجية"[4]. لذلك، فإنّ الحصول على الأمن لا يمكن أن يتمّ دون وجود سياسة دفاعية قوية تعتمد على القدرات والإمكانيات العسكرية الوطنية. بالمقابل، فإنّ الوصول إلى تحقيق الأمن لا يتمّ إلّا من خلال دفاع وطني شامل متعدّد يحتوي كلّ عناصره، تشكّله الدّولة لمواجهة الأخطار الخارجية والتّهديدات على أنواعها.

العناصر الرّسمية والشّعبية للدّفاع الوطني

كما يتّضح سابقًا، تمارس الدولة سيادتها في الدّفاع عن مصالحها الاستراتيجية والحيوية وتتصدى للمخاطر المحدقة، من خلال سياسة دفاعية وطنية شاملة ومستدامة. تستند هذه السياسة إلى إمكانيّات وطاقات وقدرات وطنية متعددة ومتنوعة، وتسعى لتحقيق أهداف استراتيجية.

فانطلاقًا من ثابتة مكرّسة دستوريًّا تقوم على "أنّ الشعب هو صاحب السيادة ويمارسها عبر المؤسسات الدّستورية، وأنّ هذه المؤسسات إنّما تمارس السّيادة لكنّها لا تمتلكها، فإنّ من يملك السّيادة هو الشّعب. ومن هنا، فلا وجود لأيّ تناقض بين بسط سلطة الدّولة والدّفاع عن السّيادة"[5]؛ فالدّفاع عن السّيادة مهمّة وطنيّة شاملة، تأخذ في بعض الحالات طابعًا وجوديًّا ومصيريًّا، وأنّ الدّولة التي لا تستطيع أن تحمي حدودها وتذود عن سيادتها، إنّما هي دولة ناقصة للسّيادة "دولة مستباحة".

---

[1] روبرت مكنمارا، جوهر الأمن. (يونس شاهين) ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970ص 125

[2] المصدر السابق نفسه.ص125

[3] اماني جرار، "المناهج الفكرية والسياسية – قضايا معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، الاردن،2019،ص467.

[4] المصدر السابق نفسه.ص467

[5] عصام اسماعيل، "الدفاع عن السيادة... مسؤولية من؟"، موقع الرابطة الوطنية للاعلام،اخبار لبنانية،2016/12/1
www.lampress.net/news.php?d=4915 تاريخ الدخول 2020/6/30

من يقوم بالدّفاع عن السّيادة، وهل يقتصر ذلك على العناصر الرّسميّة؟ ماذا عن دور الشّعب؟ فإن كان امتلاك القدرة على الدّفاع عن السّيادة ينحصر بالقوّات النّظاميّة الرّسميّة، فإنّه "من واجب الشّعب، صاحب السّيادة أن يتصدّى هو أيضًا لواجب الدّفاع عن هذه السّيادة"[1].

العناصر الرّسميّة للدّفاع الوطني

تجمع كافّة الدّساتير والتّشريعات في العالم على حصر مهمّة حماية الدّولة من التّهديدات والمخاطر الخارجية بالجيش الوطني. فمن المعروف أنّ الجيش في الدّولة الحديثة هو مؤسّسة سيادية كغيره من المؤسّسات السّيادية الأخرى (البرلمان، والحكومة، والقضاء)، يقوم بمهمّة رسمية وتقليدية تتعلق بحماية الدّولة، ويستند بذلك إلى قوّة النّصّ الدّستوري الذي يفرض عليه استقلاليّته عن النّظام السّياسيّ القائم، وحياديّته في التّعامل مع الشأن السّياسي الدّاخلي. من هنا، فالجيش ليس أداة بيد السّلطة الحاكمة بل هو أحد أدوات الدّولة السّيادية وقوّتها البارزة، والذي أنيطت به مهمّة الدّفاع عن :

- إقليم الدّولة من خلال حماية الحدود ومنع السّيطرة أو اقتطاع أو احتلال أيّ جزء من أراضي الدّولة.
- الشّعب المقيم وحمايته على هذه الأرض والدّفاع عنه في مواجهة الخطر والتّهديد والعدوان.
- السّلطة السّيادية العليا (سلطة الأمر والنّهي الذي تمارسه الدّولة باسم الشّعب) والحفاظ عليها كونها تمثّل إرادة الشّعب الحرّة والدّيمقراطية.

إذن، الجيش هو مؤسّسة لها دورها المركزي والوجودي، وقد ارتبط هذا الدور بالسّلطة السّياسية، وخضع في سياق تطوّره لمراحل تاريخية لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية؛ فما المقصود بهذه القوة النّظامية التي اسمها " الجيش"، وكيف تطورت وكيف اتخذت أهميتها؟

يرجع أبو تمّام (حبيب بن أوس الطائي) غريزة القتال عند العرب إلى الطّبيعة وسكنه في البوادي، يفرض ذلك – حسب أبو تمّام– أن يكون المرء "محاربًا غازيًا، فلقد حرم من خيرات الأرض، ومن وجود سلطة تحميه وتدافع عنه، ومن وسائل الدّفاع عن النّفس، فجعلته لا يملك شيئًا يلجأ إليه في بيئته، إلّا أن يكون محاربًا من أجل البقاء"[2]. لقد مثّل الغزو والقتال عند العرب ضرورة، فرضتها قسوة الطّبيعة، ووسيلة يسعى من خلالها للحصول على الخيرات والغنائم والأرزاق. إضافة إلى الدّلالة على قوّة القبيلة ومكانتها، وقدرتها على السّيطرة والسّيادة، الأمر الذي يجعلها محلّ تقدير ومهابة القبائل الأخرى. فكان أن صار كلّ فردٍ في القبيلة، يضع نصب أعينه هدفًا وحيدًا، ألا وهو، أن

[1] المصدر السابق نفسه.الرابط نفسه .

[2]ابو تمام، ديوان الحماسة، تحقيق عبد المنعم صالح ، دار الرشيد بغداد،1980، ص 29، و109.

يصبح جنديًّا مقاتلًا مدافعًا عن قبيلته التي هي بحالة حرب دائمة مع غيرها. فعليه، "ينشأ العربي وقد غرس في نفسه حبّ القتال حتى يتحوّل إلى شغف بالسّيطرة والغلبة[1]، لما له من أبعاد شخصية واجتماعية.

لم يكن قد تبلور بعد مفهوم الجيش النّظامي المهيّأ للحروب والغزوات[2]، رغم حالة القتال القائمة بين القبائل. فجيش القبيلة آنذاك، كان يتألف من الفرسان والرجالة؛ يكون على رأس الفرسان في معارك الكرّ والفرّ، "شيخ القبيلة أو من ينوب عنه، وهو قائدها في القتال وعليه تقع مسؤولية المعركة"[3].

في حروب الحملات التي جرت في التّاريخ والتي كانت تقوم بها جيوش جرّارة، ومن ضمنها الحروب الدّينية، كانت تجري تحت راية معينة، ومن خلال حملة محددة، ولهدف واضح (فتح مدينة، الإغارة، إخضاع قبائل، نشر الدّعوة الدّينية بالقوة، السّيطرة والتوسع الخ...). وعلى الرغم من أن قامت بها، اعداد كبيرة من البشر(عشرات ومئات الآلاف في حملة واحدة)، إلّا أنّهم لم يكونوا خاضعين لتراتبية تسلسلية تنظيمة واضحة، لذلك، لا يمكن اعتبار تلك التّشكيلات العسكريةجيوشًا نظاميةً.

تعني كلمة "جيش"، "القوّات المسلحة المنظمة في فرق وأسلحة وفيالق وكتائب أو غيرها من التّشكيلات المدرّبة على الطّاعة، بموجب تراتبية واضحة في تسلسل الأوامر من الجندي وحتى قيادة الجيش، التي تقوم لغرض الدّفاع عن دولة، وقد تتدخل أيضًا للحفاظ على استقرارها الدّاخلي"[4]. هذا التّعريف المتّفق عليه لا يشمل بطبيعة الحال تلك التّشكيلات العسكرية القديمة التي كانت " تنضمّ لحملات عسكرية تأتي بناءً على طلب الملك أو الامبراطور، أو الذين يديرون إقطاعية ما، أو من يجبون الضّرائب للسّلطان، فالمقصود هنا حصرًا، هو الجيش النّظامي التّابع للدّولة"[5].

عرف التّاريخ الشّكل الأول للجيش النّظامي ب"الجيش الانكشاري العثماني"[6]، والذي بني من أسرى حرب مسيحيين بعد احتلال أدرنة في العام 1362 (اتخذها العثمانيون عاصمة لهم من العام 1365 إلى العام 1453) إضافة إلى اختطاف فتية "أشبال" يتمّ نزعهم من أهاليهم وسوقهم إلى معسكرات خاصة. فقد كان العثمانيون يقومون بتدريب أسرى المدينة اليونانية ورهائنها على الأعمال القتالية والعسكرية، وتأهيلهم رياضيًّا. وبالتّوازي، كانت تحصل

---

[1] ابو جعفر احمد بن محمد النحاس، شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق احمد خطاب، ق2، بغداد،1973، ص678.

[2] سميت غزوات وحروب بين القبائل ايام العرب، وقد احصيت اشهرها، فكانت 1700 يوم(اي وقعة)، وغالبا ما كانت تنسب الى المكان او للقبائل التي تشارك بها. وكانت عبارة عن غارات وقتية لا تدوم مدة طويلة ولا تؤدي الى ابادة احد الطرفين، واثارها بين سلب وتدمير، تنتهي بتسويات ودفع ديات القتلى (المصدر: الدكتور النعيمي، نزار محمد قادر،الجيش وتأثيراته في سياسة الدولة الاسلامية منذا تاسيسها وحتى سقوط بغداد، دار الكتاب الثقافي، ص9).

[3] علي جواد، المفصل في تاريخ العرب، ج5، بيروت 1978، ص 412.

[4] عزمي بشارة، محاضرة في افتتاح مؤتمر "الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، منشورات المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، قطر 1و3 تشرين اول 2016.ص16 .

[5] المصدر السابق نفسه،ص 16

[6] اينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية: من النشوء الى الانحدار، ترجمة محمد م. الاناؤوط، بيروت دار المدار الاسلامي، 2002ص 22،23

للأسرى عملية "غسل دماغي" ديني وثقافي واجتماعي، الغاية من ورائها ضمان ولائهم وطاعتهم الكاملة للسّلطان. ففي تلك المرحلة، لم يكن قد تبلور بعد مفهوم الولاء الوطني، ولم تكن قد قامت بعد الدّولة الحديثة؛ فقد كان الوطن يختصر بالحاكم (ملك أم سلطان)، فقد حلّ الولاء له محل العصبيات التي كانت تفصل أفراد الجماعات بعضهم عن بعضهم الآخر. لذا أصبح من الضّرورة بمكان، تعزيز التّبعية الشّخصية للسّلطان والتي تحولت إلى ما يشبه ملكية السّلطان نفسه لعامة الشّعب.

مع الوقت، وفي مراحل متقدمة تراجعت السّلطنة أمام قوة الإنكشارية[1]، فدخلت الأخيرة في نزاعات داخلية، وتدخّلت في شؤون الأستانة (قيادة تحركات احتجاجية، عزل سلاطين وخلعهم، وقتلهم الخ...)، إلى أن تمكّن السّلطان محمود الثاني (1808-1839) من تصفية قادة الإنكشارية في العام 1826، وإعادة بناء جيش مدرّب ومحترف، خرجت من رحمه (لاحقًا) عدّة جيوش عربية[2]. تبع الجيش سلطانه بموجب نظام طاعة حديث، ولم يعد ينظر إليه على أنه فئة اجتماعية في قبضة السّلطان. أعطي الجيش صلاحيات إصدار قراراته وتسيير شؤونه الدّاخلية، ساهم إلى حدّ كبير في ذلك استلهام السّلطان محمود الثاني بالنّموذج الفرنسي ومن ثم الألماني البروسي. لاحقًا، وبفعل تعرض الجيش لقيم ثقافية جديدة هي القيم الغربية، ازداد تسييسه وتطلّعه لدور اصلاحي في الدّولة العثمانية، فانخرط مجدّدًا في الأزمات السّياسية[3]. نتج عن ذلك حصول تطوّرات على صعيد بنية المؤسسة العسكرية العثمانية الجديدة، "ووجهت عملية إعادة هيكلة المدارس على أساس حديث لمقتضيات بناء هذا الجيش، كما بدا التّعليم عمليًّا في الكليات الحربية، في البحرية وسلاح المدفعية والهندسة"[4].

شهد الحكم في فترات مختلفة، ممارسة للسّلطة انطلاقًا من الاعتماد على قوّة ونظامية المؤسسة العسكرية؛ لقد استفادت بعض الأنظمة من العلاقة بين السّياسة والجيش بحكم تعامل الأخير، شبه اليومي، مع شؤون الحرب والدّفاع

---

[1] اسم اطلق على طائفة عسكرية من المشاة العثمانيين، يشكلون تنظيمًا خاصًا، لهم ثكناتهم العسكرية وشاراتهم ورتبهم وامتيازاتهم، وكانوا أعظم فرق الجيش العثماني وأقواها جندًا وأكثرها نفوذًا، ولا يعرف على وجه الدقة واليقين وقت ظهور هذه الفرقة، فقد أرجعها بعض المؤرخين إلى عهد ''أورخان الثاني'' سنة (724هـ=1324م) على أن هذه الفرقة اكتسبت صفة الدوام والاستمرار في عهد السلطان مراد الأول سنة (761هـ=1360م)، وكانت قبل ذلك تسرّح بمجرد الانتهاء من عملها.(ذكرها الدكتزر عزمي بشارة، خلال محاضرة في افتتاح مؤتمر "الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي".

[2] اوثقت المؤسسة العسكرية العثمانية التنظيماتية (الاتحادية) عناصر الترابط مع الحركة العربية، توضح اولا في تجربة المملكة السورية العربية (1918-1920) عبر دعم بناء جيش وطني سوري- شامي، ثم اعتماد الملك فيصل في تاسيس الجيش العراقي عام 1921 على ضباط عرب سابقين في المؤسسة العسكرية العثمانية.....(ذكرها الدكتزر عزمي بشارة، خلال محاضرة في افتتاح مؤتمر "الجيش والسياسة .....)

[3] ارغم في العام 1908السلطان عبد الحميد الثاني على اعادة العمل بدستور 1876 ، ومن ثم قام بخلعه في العام 1909. (ذكرها الدكتزر عزمي بشارة، خلال محاضرة في افتتاح مؤتمر "الجيش والسياسة .....)

[4] عزمي بشارة، محاضرة في افتتاح مؤتمر "الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، منشورات المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، قطر 1و3 تشرين اول 2016. ص 20.

ومسائل الأمن والاستقرار السّياسي والاقتصادي والاجتماعي. نظرت إليه بعض السّلطات على أنّه إحدى أدواتها القابضة، تكبح من خلالها المعارضين وتمنع التغيير. لكن، هناك ميل واعتقاد يقول أنّ بعض التّدخلات التي قام بها الجيش في العصر الحديث يمكن وضعها في خانة التأسيس لقيام الدّولة الحديثة. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى التّحرك الذي قام به أوليفر كروميل (1558- 1599) ضدّ الملك تشارلز الأول في العام 1649، حين قام أوليفر بإعدام الملك وحلّ البرلمان، وأصبح "دكتاتورًا عسكريًّا"[1]؛ ثم إلى الانقلاب الأهم في أوروبا الذي قام به في العام 1799 نابليون بونابرت (1769- 1821) "على سلطة الإدارة بعد الثّورة الفرنسية"[2]. إضافةً إلى حركة مصطفى كمال أتاتورك (1881- 1938) ودور مقاومته العسكرية التي واجهت قوات الحلفاء المحتلة، ومن ثم السّلطان نفسه، في بناء دولة قومية تركيّة حديثة .

إنّ دراسة وضع الجيوش ومهامه ينطلق من الظّروف العامة التي تعيشها الكيانات السّياسية والمجتمعات والتي من خلال هذه الأوضاع والظّروف والمهام، تعرفنا إلى **أربعة اتجاهات لهذه الجيوش** هي:

1. **اتّجاه الجيوش التّحررية أو الوطنية،** والتي قامت بدور خلال عملية الاستقلال الوطني من الاستعمار (مصر، العراق، سورية، الجزائر، الخ...).
2. **اتّجاه الجيوش العقائدية أو الأيديولوجية،** والتي تنطلق من أنّ الوصول إلى السّلطة مسألة جوهرية من أجل تنفيذ الرّؤى والبرامج والسّياسات العقائدية (الجيوش الصّليبية، الجيوش الإسلامية، النّازية، الفاشية، القومية، الخ...).
3. **اتّجاه الجيوش الطّائفية أو الميليشياوية،** وهي التي اعتمدت على الانتماء الطّائفي أو القبلي أو المذهب.
4. **اتّجاه الجيوش التّسلطية،** وهي التي تعتبر جهازًا قمعيًّا في الصّراع السّياسي الدّاخلي ويتبع مصلحة النّظام السّياسي.

لكنّ القاسم المشترك بين كلّ هذه الاتّجاهات هو الدّفاع عن السّيادة؛ فالدّفاع مفهوم سيادي، والقيام به مهمة مقدّسة، لذلك أدرج كنصّ دستوري محدّد وواضح، يقوم على مبدأ التزام وإلزام الجيش بالدّور الوطني المناط به وحصر مهامه بالذّود عن السّيادة أمام المخاطر الخارجية (بعض الدول لا تزل تمنح قوات الجيش دورا داخليا ولاسباب مختلفة منها ما له علاقة بإرساء اسس الاستقرار الداخلي – لبنان على سبيل المثال لا الحصر– ومنها ما هو مرتبط بممارسة القبضة الامنية) وحالات المشاركة في مهام لها علاقة بحفظ السّلم الدّولي . فكلّما تطور النّظام الدّيمقراطي وترسخ أكثر مبدأ فصل السّلطات، كلّما صار من الضّروري عزل الجيش (بما يملك من قوّة منظمة) عن أيّ دور له علاقة بالنّزاع السّياسي الدّاخلي (أغلب أنظمة الحكم في العالم الثالث، جاءت إلى السّلطة بفعل الانقلابات العسكرية). وهذه

[1] Winston Churchill, A History of the English Speaking Peoples (New York: Dodd, Mead & Company,1956),p.314

[2] عزل بونابرت حكومة الإدارة وأنشأ بدلاً منها حكومة مؤلفة من 3 قناصل، وتقلّد هو بنفسه منصب القنصل الأول

قضية دستورية، كما أسلفنا، فالدّستور يمنع عن الجيش أي دور في الحياة السّياسية والاقتصادية، الغاية من وراء ذلك هي الحيادية والمهنية والقدسية التي تتسم بها المهام الموكلة اليه. والامثلة على ذلك كثيرة منها:

- اعتبر الدّستور الصّيني الصادر بتاريخ 4 ديسمبر 1982 في المادة 7 منه، أنّ مهمة القوات المسلحة هي "تقوية الدّفاع الوطني وحماية الوطن، والدّفاع عن العمل السّلمي لأبناء الشّعب، والاشتراك في بناء البلاد، وتقديم الخدمة للشّعب قدر المستطاع" .
- ربط الدّستور الألماني او القانون الأساسي لجمهورية المانيا الاتحادية الصادر بتاريخ 23 أيار 1949 (المعدل بتاريخ 26 تموز 2012)، إنشاء القوّات المسلحة "بأغراض الدّفاع"، وأكد على عدم "جواز استخدام القوّات المسلحة لغير مهام الدّفاع"، وأنّ أي خروج عن هذه المهمة لا يتمّ إلّا بموجب "تعديل في القانون الأساسي". فضلا عن ذلك، فوّض المشرع الألماني القوّات المسلحة، في حالة الدّفاع أو حالة التّوتّر، "دعم تدابير الشّرطة الرّامية لحماية الممتلكات المدنية"؛ وكذلك الأمر "تنظيم حركة المرور بالقدر اللازم لأداء مهامها الدّفاعية". أمّا في حالة الخطر الوشيك الذي يهدد كيان الاتحاد أو نظامه الأساسي الديموقراطي الحرّ، أو كيان أيّ ولاية أو نظامها الأساسي الدّيموقراطي الحرّ، فإنّ للحكومة الاتحادية، "أنْ تنشر القوّات المسلحة لمساعدة الشّرطة وقوات شرطة الحدود الاتحادية في "مكافحة العناصر المتمردة المسلحة" .
- حدّد دستور تونس الصادر عام 2014 في المادة 18 منه مهام الجيش بأن "يضطلع بواجب الدّفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه، ويدعم السّلطات المدنية وفق ما يضبطه القانون".
- دستور جنوب إفريقيا الصادر عام 1996 (شاملا تعديلاته لغاية عام 2012) حددّ الهدف "لقوة الدّفاع و المتمثل في الدّفاع عن الجمهورية و الحفاظ على سلامة أراضيها وشعبها وحمايتها" .

بعض الدّول العظمى لم تقتصر على الطّرق التّقليدية في تحديد مهام القوّات المسلحة، إنّما انتهجت استراتيجيات دفاعية حديثة في سياق مواجهة التّحديات. فالدّولة الرّوسية طوّرت في العقيدة العسكرية لديها، لتركّز على الاستخدام الواسع للعمليات القتالية غير التّقليدية، وفقا لما ورد في الوثيقة الصّادرة بتاريخ 2000/4/21 والتي حددت مهام القوات المسلحة في ردع أيّ تهديدات للاتحاد الرّوسي وحلفائه، وحماية الحدود القومية والدّفاع عنها والقيام بعمليات استراتيجية ضد العدوّ. أما الولايات المتحدة الأميركية فقد تضمنت تقارير الاستراتيجية العسكرية القومية لعام 2004 أمورًا عديدة، تتعلق في حماية البلاد ومنع الهجمات المفاجئة والتّصدي للأعداء وأهمية وجود قوّة عسكرية مشتركة تتمتّع بالكفاءة التي تجعلها قادرة على تنفيذ مهامها بنجاح.

دول أخرى أسندت دور تحديد مهام قوّاتها المسلحة وتنظيمها إلى تشريعات خاصة وحظرت عليها أيّ نشاط داخلي. ففي الأرجنتين مثلًا، نصّ قانون الدّفاع الوطني الصّادر عام 1988 "على أنّ القوّات المسلحة لن تُستخدم إلّا ضدّ

العدوان الخارجي، ويحظّر عليها المشاركة في الأمن الداخلي"[1]. كذلك في لبنان فقد حدّد قانون الدّفاع الوطني مهمات الجيش "بثلاث: دفاعيّة، أمنيّة، وإنمائيّة، وتهدف هذه المهمات إلى الدّفاع عن الوطن، والمحافظة على السّيادة وعلى سلطة الدولة، وحماية الدّستور، وحفظ الأمن والاستقرار، والمساهمة في تأمين الاستقرار الاجتماعي والتّنمية "[2].

يتّضح ممّا تقدم وعلى الرّغم من أنّ هناك دولًا، وبفعل النّزاعات الدّاخلية، وأنظمتها التّسلطية، وسّعت من مهام جيشها لتشمل الأمن الدّاخلي ومهام مدنية أخرى، إلّا أنّها أبقت على المهام التّقليدية الرّئيسية للجيش بموجب الدّساتير، وحصرتها في واجب الدّفاع عن البلاد من أيّ خطر خارجي، إضافة إلى المشاركة في مهام أخرى لها علاقة بالحفاظ على السّلام الدّولي.

ونظرًا لأنّ هذا الواجب يحمل أبعادًا سياديةً تتعلق بالدّفاع عن عناصر الدّولة الثّلاث، السّلطة الشّرعية والإقليم والشّعب؛ إنّ الشّعب بما يشكل من مصدر، يمد الجيش بالموارد البشرية اللازمة. إذْ إنّ جميع ضبّاط وجنود الجيش، ينتمون إلى فئات وطبقات المجتمع المختلفة.

لقد كان لنظرة الشّعب إلى رمزية الجيش كعنوان للتّضحية والشّرف، ودوره في الحماية والذّود عن الدّولة، تأثيرًا متبادلًا تفاعليًّا بين الشّعب والجيش. أولًا، لجهة اعتبار الجيش بمثابة إطار جامع للانصهار الوطني، ومدرسة لتعزيز الانتماء الوطني عبر الممارسة، والتي تتجلى بالخدمة العسكرية. وثانيًا، الحفاظ على الجهوزية القتالية لدى الّشعب لتلبية نداء الوطن في التّطوع والانخراط، للقيام بواجبه الوطني تجاه حاضره ومستقبله، خاصة في الأوقات والظّروف التي تكون بها القوات النّظامية الرّسمية غير قادرة، وأحيانًا عاجزة عن مواجهة تحدّيات تفوق إمكانيّاتها العسكرية. يقودنا ذلك إلى التّعرف على دور الشّعب في الدّفاع عن السّيادة. فكيف يحصل، متى يحصل، ما هي مرتكزاته الدّستورية والقانونية والوطنية، وهل من نماذج ناجحة؟

العناصر الشّعبية للدّفاع عن السّيادة

واجه ولم يزلْ دور الشّعب في الدّفاع عن السّيادة، جدلًا كبيرًا. فانقسم هذا الجدل إلى فئتين: فئة تعتبر أنّ السّلطة الشّرعية المناط بها، بعد تفويض الشّعب لها، ممارسة صلاحيّات الدّفاع عن الوطن، هي القوّات العسكرية النّظامية. وقد اعتمد أصحاب هذا الرّأي على ذلك انطلاقًا من أنّ دور الشّعب محدّد في إعطاء وكالته التّمثيلية لسلطة هو ينتخبها. سلطة يفوّضها إدارة الدّولة في أوقات الحرب كما في أوقات السّلم. أما وجهة النّظر المقابلة فقد أعطت

[1] ايدان ويلز ,التشريعات المتعلقة بالاستخبارات الارجنتين , قانون الاستخبارات الوطنية للأرجنتين عام 2001 و اللائحة التنفيذية 2002 , ترجمة :محمود السيد , الشرقية مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة DCAF 2011 ص9

[2] قانون الدفاع الوطني اللبناني الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته

الشّعب حقًّا في الدّفاع عن السّيادة. فهي تنطلق من تعريف للسّيادة على أنّها "قدرة الدّولة على ممارسة سلطاتها الدّاخلية والخارجية بشكل مستقل"[1]. والمقصود بالقدرة هنا هي فعل ممارسة السّيادة بصورة إرادية حرّة ولا تخضع لأيّ من الضّغوط، وتقتضيها فقط المصلحة العليا للدّولة. وقد فسّر السّيد حسن نصرالله في خطبته[2] بتاريخ 2020/8/22، القدرة "بأنّها امتلاك الإمكانات والوسائل للعمل، بحيث إذا انتفت القدرة زالت المسؤولية". ويستفاد من ذلك بأنّه، إذا فقدت الأجهزة الرّسمية القدرة على الدّفاع انتقل الموجب تلقائيًّا إلى الشّعب صاحب السّيادة.

هذا الفعل وإنْ كان محصورًا حكمًا بالسّلطات الدّستورية التي اختارها الشّعب، إلّا أنّه " يصبح في حالة الدّفاع عن السّيادة من أكثر الواجبات إلزامًا للدّولة "[3] وهو منوط من النّاحية المبدئية بالقوى العسكرية الرّسمية. لكن، إذا "حالت معطيات واقعية أو ميدانية دون تدخّل القوى العسكرية، فإنّ واجب الشّعب، وعلى اعتباره صاحب السّيادة الأصلي، أن يتصدّى لواجب الدّفاع عن هذه السّيادة، فإذا شكّل لجانًا أو قوىً ثوريةً أو مقاومةً، توضع كإمكانيات وقدرات، وتشكّل جزءًا من القوى الشّرعية، بل أكثر من ذلك، تتغلب في شرعيّتها هنا على شرعيّة من تخلّى، أو تخلّف عن واجب الدّفاع عن السّيادة"[4].

اعترفت قواعد وأحكام القانون الدّولي "بحق سكّان الأراضي والمناطق التي تخضع لسلطات الاحتلال في الثّورة عليها ومقاومتها وبحقّهم في التّمتع بوصف المقاتل القانوني"[5]. لكن هذا الاعتراف بالحقّ في المقاومة المسلّحة لم يقتصرْ فقط على المناطق التي تقع تحت الاحتلال، بل تعدّاه ليعطي المدنيين الحقّ في حمل السّلاح، من لحظة بدء الغزو حتى مرحلة الاحتلال وإلى أنْ يتم طرده من الأراضي المحتلة. وهو ما أشارت إليه صراحة لوائح لاهاي الرّابعة بشأن الحرب البرية لعامي 1899-1907، إذ ورد في النص يطلب من "سكّان الأراضي التي لم تحتلّ بعد والذين يحملون أسلحتهم عند اقتراب العدو ويهبّون لمقاومة القوات الغازية دون أن يكون لديهم الوقت الكافي لتنظيم أنفسهم على النّحو الوارد في المادة (1) من هذه اللوائح "يجب أن يعاملوا باعتبارهم محاربين وذلك إذا ما حملوا السّلاح علانية وإذا احترموا قوانين وأعراف الحرب" [6].

إذن، حرب المقاومة هي حرب دفاعية، وإنّ الهجمات التي يشنّها المقاومون هي هجمات دفاعية بطبيعتها؛ وإنّ المقاوم يقاتل دفاعًا عن استقلاله، وهو يريد "الحفاظ على ما يملكه وليس أخذ ما يملكه الآخرون، وبحسب المعادلة

---

[1] عصام اسماعيل، "تفويض المقاومة الدفاعي اصبح عرفا دستوريا"، جريدة السفير، محليات سياسية، بيروت، تاريخ 15 نيسان 2011.

[2] كلمة سماحة السيد حسن نصرالله خلال احياء ليالي عاشوراء، قناة المنار، تاريخ 2020/8/22

[3] المصدر السابق نفسه .

[4] المصدر السابق نفسه.

[5] رشيد صبحي جاسم ،الارهاب والقانون الدولي، https://almerja.net/reading.php?i=7&ida=1950&id=973&idm=42734) تاريخ الدخول 2020/7/7

[6] المصدر السابق نفسه

الشّائعة التي يستخدمها هنري كيسنجر كثيرًا, يكفي للأنصار (المقاومين) أن لا يخسروا حتى يربحوا"[1]. لقد جرى التّعبير عن هذا النّوع من القتال بما يمكن تسميته "بحرب العصابات ".

يعود مفهوم "حرب العصابات Guerrillas Warfare" إلى الانتفاضة الإسبانيـة ضد الاحتـلال النّابليوني (1807-1812). ولكن كتقنية خاصة فإنّ "حرب العصابات" التي تضرب جذورًا في التّاريخ الغابر، هي "ظاهرة معقّدة يصعب تعميمها لكنّها تعرف قوانين وشروطًا تحدّد، في حيّز كبير، فشلها أو نجاحها"[2]، وأنّ هذه القوانين مرتبطة بظروف خاصة من ناحية الوسائل والشّروط الاجتماعية والسّياسية والاقتصادية.

في لبنان مثلًا، تميّزت المقاومة العسكرية عمومًا "بالسّرّية التي أمّنت لها الفاعلية، وبالصّدقيّة والجدّية في بياناتها، وبالرّضى الشّعبي والتّكامل والتّناغم بين المقاومين والسّكان المحليين، وبمعرفة نقطة ضعف العدوّ: الخسائر البشرية"[3]. وهو ما سيكون محور البحث في الفصل الثّاني.

فمن المهمّ القول أنّ "حرب العصابات" ليست سوى نضال شعبيّ، الغيريللا أو الجماعة الصّغيرة المسلحة، كما يسميها "تشي غيفارا" هي الطّليعة الثّورية المتقدمة، وتكمن قوّتها في جماهير الشّعب. هذه الجماعة تعتمد على الدّعم الكامل للسّكان المحليين، وهو شرط لا بدّ منه. وإذا أخذنا مثل العصابات العاملة في منطقة معينة فهي تتمتع بكل خصائص جيش "حرب العصابات"، وهذه الخصائص هي "التّناغم، احترام القائد، الشّجاعة، معرفة الأرض والتّكتيك المتبع"[4]. لكن لا ينقصها إلّا تأييد الشّعب. وهو أمر فيما لو تحقق، فإنّه يشكّل حصانة أساسية وجودية فعالة، يصبح من العسير القضاء عليها.

لقد تعززت المشروعية القانونية لحركات التّحرّر الوطني بعد الحرب العالمية الثّانية، من خلال اتّفاقية جنيف للعام 1949. فقد أقرت الفقرة أ/2 من المادة (4) من الاتفاقية الثّالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، والفقرة أ/2 من المادة (13) من الاتفاقيتين الأولى والثانية بصدد معاملة المرضى والجرحى في الميدان أو البحار، بالحقّ المنوه لأفراد الميليشيا وأفراد الوحدات المتطوّعة الأخرى بما في ذلك الذين يقومون بحرب مقاومة نظامية ويتبعون أحد أطراف النّزاع ويعملون داخل أو خارج أراضيها حتى لو كانت هذه الأراضي المحتلة"[5]. كما أن المادة (54) في فقرتها (أ) من الاتفاقية، نصت على "حقّ الموظفين العموميين من أهالي المناطق المحتلة في العصيان ومعارضة سلطات الاحتلال"[6]. لم تتوقف الجهود الدّولية لتطوير القانون الدّولي الانساني بشقّه المتعلق بالنّزاعات المسلحة عند هذا الحدّ.

---

[1] غسان العزي،"من أسباب نجاح المقاومة اللبنانية للإحتلال الإسرائيلي"،مجلة الدفاع الوطني،العدد 34 – تشرين الأول 2000

[2] غسان العزي، المصدر السابق نفسه ،

[3] غسان العزي المصدر السابق نفسه.

[4] غسان العزي المصدر السابق نفسه.

[5] رشيد صبحي جاسم ، "الارهاب والقانون الدولي"، مصدر السابق نفسه. الرابط نفسه.

[6] المصدر السابق نفسه.الرابط نفسه.

فخلال عقدين من تاريخ دخول اتّفاقيات جنيف حيّز التّنفيذ (في 21 تشرين الاول 1950)، وبالتّزامن مع استمرار تصديق الدّول على اتفاقية جنيف تباعًا، فقد جرى في العام 1977(المؤتمر الدبلوماسي الثاني) اعتماد برتوكولين إضافيين (الأول خاص بالنّزاعات الدّولية والثّاني بالنزاعات غير الدّولية)، الأمر الذي عزز المشروعية القانونية الدّولية للنّزاعات المسلحة الناجمة عن نضال الشعوب من أجل تقرير مصيرها، واعتبار هذه النّزاعات المسلحة من قبيل النّزاعات التي تدخل في نطاق البروتوكول الأول. وهذا ما نصّت عليه الفقرة الرّابعة منه حين اعتبرت "المنازعات المسلحة التي تكافح فيه الشّعوب ضدّ السّيطرة الاستعماريّة والاحتلال الأجنبي وضدّ الأنظمة العنصريّة من أجل ممارسة حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ضمن المنازعات المسلّحة الدولية "[1]. لقد جرت مطابقة هذه المادة مع المادة (43)–الفقرة الأولى– من اتفاقية جنيف التي تعتبر جميع أفراد المقاومة النّظامية "مندرجون في مفهوم القوات المسلحة، وأنّ أفرادها في حالة القبض عليهم يحظون بمركز أسير الحرب"(المادة 44).

لقد ساهم تطوّر نضال حركات التّحرّر العالمية ونجاحها في تحرير دولها من الاستعمار، في إجبار المجتمع الدّولي على الأخذ بمبدأ "حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها[2] كمعيار للعلاقات الودّية بين الدّول"(المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة). وأبعد من ذلك، فقد نصّ الإعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة الأولى من مشروعيين الاتفاقيتين الخاصتين بالحقوق السّياسية والمدنية[3] والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان[4]، على أنّ " لجميع الشّعوب الحقّ في تقرير المصير، وأن حقّ تقرير المصير هو حقّ عالمي"[5]. بالتّوازي مع تثبيت مشروعيّة الشّعوب في السّعي نحو حريتها وتقرير مصيرها وانتزاع سيادتها والدّفاع عنها عبر مواثيق قانونية دولية، عزّزت بعض القرارات الصّادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة "مسار الحقّ في استخدام الشعوب للقوّة للوصول إلى تقرير المصير"[6]. ومن أبرز هذه القرارات في

---

[1] عصام العطية، "القانون الدولي العام"، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ط5 ، ص343.

[2] يعني بمفهومه الواسع ،حق الشعوب المقهورة في ان يكون بيدها زمام امرها وتقرر لحاضرها ومستقبلها السياسي والاقتصادي دون تدخل، فهو حق الشعب في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومركزه الدولي ،اما مفهومه الضيق فيعني الاستقلال واقامة دولة لها سيادة لان الاستقلال هو الهدف النهائي الذي ترجو الشعوب تحقيقه وهي تمارس هذا الحق. للمزيد انظر:د.امام حسانين خليل ، ،ص186 .

[3] او العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 المؤرخ في 16 كانون1966، بدا تطبيقه بتاريخ 23 آذار 1976، وفقا لأحكام المادة 49.

[4] او العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2200 – في 16 كانون الأول 1966 بدا تطبيقه في تاريخ 3 كانون الثاني 1976، وفقا للمادة 27.

[5] رشيد صبحي جاسم، "الارهاب والقانون الدولي"، https://almerja.net/reading.php?i=7&ida=1950&id=973&idm=42734 تاريخ الدخول 2020/7/7

[6] شفيق المصري ، "مكافحة الارهاب في القانون الدولي"،مجلة شؤون الشرق الاوسط، بيروت، العدد74 ،اب1998 ، ص23

هذا الخصوص، قرار الجمعية العامة رقم (1514) الصّادر في 14 كانون الأول 1960، وقد تضمّن في فقرته التّنفيذية الثّانية إعلان الجمعية العامة أنّ "لجميع الشّعوب الحقّ في تقرير المصير"[1].

مهّد القرار رقم (2160) الذي اتّخذته الجمعية العامة في الدّورة (25) والذي ذكّر بحقّ الشّعوب "في الكفاح بكل الوسائل الضّرورية المتاحة لها والمتيسّرة ضدّ القوى الاستعمارية التي تقمع أمانيها في الحرية والاستقلال"[2]، إلى صدور قرار تاريخي عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثّلاثين من تشرين الثّاني من العام 1970 تضمن "شجب إنكار حقّ تقرير المصير" ولا سيّما على شعبيْ جنوب إفريقيا وفلسطين؛ مثل هذا القرار يعتبر، تحوّل مهم على صعيد إعطاء الشّرعية لكفاح الشّعوب (المعترف بحقّها في تقرير المصير) والرّازحة تحت الهيمنة الاستعمارية والأجنبية (والمقصود بالأجنبية هنا، هي بحالة الاعتداء الخارجي)، بأن تسعى "لاسترداد هذا الحقّ بأيّ وسيلة في حوزتها، وأن تطلب وتتسلّم جميع المساعدات المعنوية والمادية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة وروح ميثاقها"[3]. استكمل أيضًا بقرار صدر في السّادس من كانون الأول عام1971، دعا فيه جميع الدّول "المخلصة لمثل الحرية والسّلام"، إلى أن "تقدّم إلى هذه الشّعوب جميع مساعداتها السّياسية والمعنوية والمادية"[4].

بعض القرارت الدّولية، اقتربت أكثر من الاعتراف بدور القوى الشّعبية المتصدرة للكفاح المسلح ضدّ القوى الاستعمارية، مثل الرقم 2918 الذي صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في 14 تشرين الثاني من العام 1972، وقد أعطى شرعيّة للنّضال المسلّح للشّعب البرتغالي، واعترف سياسيًا بحزب الاستقلال الإفريقي في غينيا، وبحركة (FARLIMO) و(Mpal) في موزمبيق وانغولا. أمّا التّطوّر الجوْهري والأكثر أهمية على هذا الصّعيد، فهي من ناحية الأمم المتحدة في قرارها رقم 3237 في 1974/11/22 الذي أعطى الحقّ لمنظمة التّحرير الفلسطينية في الحضور بصفة مراقب في اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة. تزامن ذلك مع موقف منظمة دول عدم الانحياز وتحديدًا في مؤتمر الجزائر في أيلول عام 1973 الذي أعطى صفة دبْلوماسية لممثّلي حركات التّحرّر وتعهّد بزيادة المساعدات العسكرية والمادية والمعنوية لها كافة الإجراءات الضّرورية بما يتيح لها التوفيق في معركتها، لتكرّ بعدها سبحة الاعتراف بحركات التّحرّر في مؤتمرات دولية [5]عدّة. هذا الأمر شكّل تحوّلًا مهمًّا على صعيد مقاربة الدّور

---

[1] رشيد صبحي جاسم، "الارهاب والقانون الدولي"، انظر الرابط اعلاه

[2] المصدر السابق نفسه.

[3] المصدر السابق نفسه.

[4] المصدر السابق نفسه.

[5] ومنها على سبيل المثال لا الحصر ،1- مؤتمر القمة العربي السابع الذي انعقد في الرباط في أواخر تشرين الأول عام 1974 ، والذي أكد فيه على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وفي إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، 2-ومؤتمر القمة الأفريقي الحادي عشر ، 3- مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد في لاهور في 22 شباط 1974 . 4- منح جامعة الدول العربية عناصر المقاومة الفلسطينية صفة المحاربين في النزاع المسلح الذي نشب بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية خلال عام1970

والفاعلية والشّرعية والشّراكة لحركات المقاومة والكفاح المسلّح ومنظمات الدّفاع الوطني في القيام بمهام ذات بعد تحرّري أولًا ومن ثم سيادي.

فعلى صعيد الدّور، يمكن العودة إلى استعراض التّجربة الفرنسية أثناء الاحتلال النّازي لفرنسا، وأخذ المقاومة الفرنسية على عاتقها القيام بالدور السّيادي من خلال تأسيس "قوات فرنسا الحرة"، وهي عبارة عن وحدات عسكرية انضمّت لاحقًا بعد سقوط باريس[1] إلى تنظيم مقاوم يدعى "فرنسا الحرة" دعا إليه الوزير الفرنسي الجنرال شارل ديغول في كلمة ألقاها (نداء 18 حزيران) عبر شبكة بي بي سي البريطانيّة حيث حضّ الفرنسيين على المقاومة. قامت تلك القوات بالقتال إلى جانب قوات الحلفاء في محاور ومعارك عدّة، ليتعاظم دورها بعد انضمام وحدات عسكرية أخرى من "قوّات فيشي" الى "قوّات فرنسا الحرة"، ويصبح عديدها في منتصف العام 1944 قرابة 400 ألف ليصل لاحقًا إلى 1.300.000جندي .

ما إنْ وضعت الحرب العالمية الثّانية أوزارها وأصبح الجيش الفرنسي رابع أكبر جيش من جيوش الحلفاء في أوروبا، حتى تعاظم لاحقًا حجم وقوّة وأهمية القوّات المسلّحة الفرنسية. وبالاعتماد على تصنيف Global Firepower ، لعام 2019 والمتخصّص في تحديد قوّة الجيوش على الصّعيد الدّولي، فإنّ الجيش الفرنسي قد احتل المرتبة الخامسة وفق "مؤشر القوّة" العالمي .

بالمقابل، فإنّ تجربة جيش التّحرير الشّعبي الصّيني تبدو أكثر قربًا لمفهوم الشّرعية منه إلى مفهوم الشّراكة والدّور عن التّجربة الفرنسية. فالجيش الشّعبي الصّيني الذي تأسّس في الأول من آب من العام 1927 نشأ من رحم انتفاضة شعبية – مسلّحة هي انتفاضة "نانتشانغ" التي قادها الحزب الشّيوعي الصّيني، الانتقاضة تلك فشلت في حينها وارتكبت في ليلة واحدة مجزرة كبيرة بحقّ جيش الانتفاضة حيث قتل منه قرابة 21 ألفًا في حين لم يبقَ منه على قيد الحياة سوى ثمانمائة شخص فقط. المجزرة حصلت بعد خلاف نشب بين الشّيوعيين (تأسس الحزب الشّيوعي الصّيني في العام 1921) والحزب الكومينتانغ القومي (الحزب القومي الصّيني) فاتخذ الشّيوعيون الصّينيون وقد عرفت قواتهم في البداية بالجيش الأحمر، من الأرياف قواعد لهم واستمرّوا بها خاصة في مناطق الشّمال الصّيني والشّمال الغربي.

في العام 1931 شنت اليابان هجومًا على إقليم منشوريا وتمكنت من احتلاله وإقامة دويلة "عميلة" هي مانشوكو. خاضت القوّات الثّائرة مقاومة ضدّ الدّويلة التّابعة لليابان عرفت ب "حرب المقاومة الصّينية ضدّ اليابان"؛ تعاظم دور المقاومة الصّينية خاصة بين عامي 1934و1935 وتحوّلت المقاومة إلى جيش التّحرير الشّعبي الصّيني. ومع اندلاع

[1] في صباح الرابع عشر من شهر حزيران/يونيو في الساعة الخامسة والنصف (1940) وصلت الدفعة الأولى من الجنود الألمان إلى باريس من بوابة "بورت دي لافيليت". ودخل الألمان إلى شوارع باريس المهجورة بعد أن هرب منها نحو 700 ألف فرنسي تحت ظروف قاسية بعضهم في سيارات محملة فوق طاقتها وبعضهم سيرا على الأقدام– المصدر مقالة – اولريكا كولترمان– بعنوان " هتلر في باريس ....علم النازية رفرف فوق برج إيفل عندما دقت ساعات فرنسا بالتوقيت الألماني" انظر الرابط https://www.hdhod.com تاريخ الدخول 2020/8/2

الحرب العالمية الثّانية ودخول اليابان في صدامات مسلحة مع القوات الصّينية تحوّلت حادثة وقعت عند جسر ماركو بولو في العام 1937 إلى حرب مدمّرة هي أكبر حرب آسيوية اندلعت في القرن العشرين، إذْ ذهب ضحيّتها الملايين (بين 10 و25 مليون مدني صيني، وقرابة 4 ملايين من العسكريين الصّينيين واليابانيين) واستمرّت حتى العام 1945.

القوّات اليابانية تمكنت من احتلال بكين وشنغهاي والعاصمة نانجينغ حيث نفّذت بها مذبحة مروعة، قبل أنْ تعود القوّات الغازية بالتقهقر في شنسي وتشانغشا وجوانغشي، وهي مناطق نفوذ الثّوار الشّيوعيين الذين شنّوا هجومًا كبيرًا مضادًّا ووصلوا إلى مناطق في وسط الصّين في العام 1940.

حظيت القوّات الصّينية الثّورية بدعم كبير من كلّ من الاتّحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية التي ساعد في دخولها الحرب على اليابان، الهجوم على بيرل هاربر في 7 أيلول من العام 1941. لقد أثّر هذا الدخول على مجريات ونتائج الحرب اليابانية—الصّينية خاصة مع تقدم الجيش الأحمر السّوفياتي وجيش التّحرير الشّعبي الصّيني في إقليم منشوريا المحتل من قبل اليابان، وتوجيه أميركا ضربة ذرّية ضدّ اليابان في الثّاني من أيلول من العام 1945 أدت إلى استسلام اليابان وخروجها من الحرب العالمية الثّانية.

رسّخ الجيش الصّيني حضوره على المستوى الأمني والاستراتيجي، وصار جزءًا لا يتجزّأ من مكونات الدّولة القوية وفق ما هو المنصوص عليه في الدّستور الصّيني واستنادا الى العقيدة الأمنية الصّينية. يعتبر الجيش الصّيني حاليًّا أضخم جيش في العالم، بتعداد يصل إلى مليونين وثلاثمئة ألف جندي تقريبًا.

أمّا حول الفاعلية في المواجهة المشتركة فيمكن استعراض نماذج عدّة، منها على سبيل المثال لا الحصْر، نموذج الحرس الثّوري الإيراني، ونموذج الحشد الشّعبي العراقي.

نموذج الحرس الثّوري الإيراني

ما إنْ غادر شاه إيران محمد رضا بهلوي العاصمة طهران في السّادس عشر من كانون الثاني من العام 1979، حتى حطّت بعده بأيّام وتحديدًا في الأول من شباط من العام 1979 طائرة فرنسية تحمل على متنها الزّعيم الروحي للثّورة الإيرانية "روح الله الخميني"، بعد نفي امتدّ أربعة عشر عامًا خارج بلاده. حصل ذلك تتويجًا لثورة كانت قد اندلعت ضدّ "شاه إيران" المدعوم من الولايات المتحدة والغرب عمومًا والكيان الإسرائيلي ضمنًا في العام 1978.

منذ اللحظة الأولى لانتصار الثّورة شرعت القيادة الإيرانية في بناء سلطتها السّياسية فانقسمت إلى اتّجاهين: اتجاه عبّرت عنه حكومة انتقالية ترأّسها رئيس الوزراء الإيراني مهدي بازركان، وكانت مهمتها إدارة مؤسسات الدّولة القائمة

وإعادة تسيير المرافق العامة. واتجاه ثانٍ هو عبارة عن مجلس ثوريّ بقيادة الخميني يسعى لتثبيت الثّورة ويضع المرتكزات الجديدة لمفاهيمها قيد التّنفيذ.

كان الجيش والشّرطة بحالة تهالك، وكانت الحركات الثّورية المسلّحة من أقصى اليمين (الجماعات الدّينية التّابعة للحوزات) إلى أقصى اليسار(حركة تودة ومجاهدي خلق وفدائي خلق الشّيوعية) تسيطر على الأرض وقد أخذت تستهدف ما تبقى من أجهزة الأمن التّابعة للنّظام البائد. لم تتمكن الحكومة في بادئ الأمر من ضبْط البلاد وسط فوضى عارمة من المجموعات المسلّحة، في حين انحصرت سلطة المجلس الثّوري على شبكة واسعة من اللجان الشّعبية والعسكرية ومجموعات التّعبئة في المساجد والمحاكم الثّورية. فكان لا بدّ من أن تحقق الحكومة شرْط السّيطرة من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على إنجاز الثّورة. ففي 21 شباط من العام 1979 صدر بيان عسكري ذُيّل بعبارة "فيْلق الحرس الثّوري الإيراني"، وكان واضحًا لجهة أهدافه المتعلقة بحماية الثّورة. مثّل ذلك البيان الإعلان التّأسيسي الرّسمي الأول "للحرس الثوّري الإيراني" ليكتمل لاحقًا من ناحية التّشكيل والملامح التّنظيمية، ويصبح الحرس الثّوري جيشًا قويًّا إلى جانب الجيش الإيراني الذي يقدّر عديده بنحو 350 الف جندي؛ فقد انحصرت مهمّاته بهدف وحيد أسوة بسائر الجيوش الوطنية الكلاسيكية بحماية الحدود السّيادية للدّولة ضدّ أيّ تدخّل خارجي "يتولى جيش جمهورية إيران الإسلامية مسؤولية الدّفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيها وعن نظام الجمهورية الإسلامية فيها"[1]. أما الحرس الثّوري والذي فاق عديده المئة ألف جندي . فقد حدّد الدّستور الايراني بأن "تبقى قوّات حرس الثّورة الإسلامية، التي تأسّست في الأيام الأولى لانتصار هذه الثّورة، راسخة ثابتة من أجل أداء دورها في حراسة الثورة ومكاسبها. ويحدّد القانون وظائف هذه القوات ونطاق مسؤوليتها بالمقارنة مع وظائف ومسؤوليات القوّات المسلحة الأخرى مع التّأكيد على التّعاون والتّنسيق الأخوي فيما بينها"[2]. يبدو واضحًا من هذا النصّ الدّستوري أن مهمة حماية الثّورة الإيرانية هي مهمة تقع على عاتق الحرس الثّوري، لكنّه لم يُغفلْ مساندته للقوّات النّظامية في الدّفاع عن أراضي الجمهورية الإيرانية حيث تتوزع المهام على الأرض بين القوّتين؛ ففي حين يتولّى الحرس الثّوري مسؤولية العمليات البحرية في الخليج العربي، تشرف البحرية النّظامية على سواحل قزوين الجنوبية. كذلك، فعلى الرغم من وجود أسطول كبير من الطّائرات تقع ضمن نطاق المسؤولية المباشرة للجيش الإيراني؛ فإنّ قسم القوّة الجوية في الحرس الثّوري الإيراني يشرف بشكل مستقلّ على برنامج تطوير الصّواريخ الباليستية الإيرانية، والذي يعتبر الأساس في عقيدة التّوازن الاستراتيجي الإيراني وقوة الرّدع؛ إلى جانب كل ذلك، يحوي الحرس الثّوري الإيراني تحت جناحه كيانين قويّين، الأول هو الباسيج وهي منظمة ضخمة تضمّ ملايين المتطوّعين، والثاني هو فيْلق القدس، أو قوّة القدس.

[1] الفصل التاسع،السلطة التنفيذية،القسم الثالث،الجيش وقوات حرس الثورة الاسلامية،المادة 143 من الدستور الايراني المعدل في العام 1989.

[2] المصدر السابق نفسه، المادة 150.

تضطلع قوّة القدس في الحرس الثّوري الإيراني بدور مركزي في حماية الثّورة الإيرانية حيث تشكّل هذه القوّة إطار الصّلة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحركات المقاومة في منطقة الشّرق الأوسط. فقد ساعدت هذه القوّة المقاومة العراقية إبّان الاحتلال الأميركي للعراق غداة سقوط بغداد في العام 2003، ومن ثمّ ساندت بشكل قويّ وفعّال القوّات المسلّحة العراقية في معارك بارزة ومهمّة في مواجهة الإرهاب التّكفيري، بعد اجتياح مناطق عراقية شاسعة من قبل تنظيم داعش الإرهابي وتهديده العاصمة العراقية بغداد. كذلك ساهمت هذه القوّة بشكل كبير في المعارك التي خاضها الجيش السّوري ضدّ التنظيمات الإرهابية في سوريا من النّصرة وداعش إلى التّنظيمات الأخرى، حيث تجلّت المشاركة الميدانية للحرس الثّوري الإيراني وقوّة القدس تحديدًا التي كان يقف على رأس قيادتها الجنرال قاسم سليماني الذي اغتيل بضربة جوّية أميركية في مطار بغداد في الثّالث من كانون الثاني من العام 2020.

يُعتبر فيلق القدس الذي يقف على رأسه الجنرال إسماعيل قاآني (61عامًا) خلفًا للجنرال سليماني، الذّراع العسكرية والاستخباراتية الخارجية للحرس الثّوري الإيراني ومن أبرز مهمّاته الاتصالات السّرّية وتدريب منظمات المقاومة المقاتلة وتقديم الدّعم المالي واللوجستي لها وخاصة المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية.

نموذج الحشْد الشّعبي العراقي

في 4 حزيران من العام 2014 تقدمت قوّات كبيرة من تنظيم داعش نحو مدينة الموصل وحاصرتها، وبعد عدّة أيام من القتال أيّ في العاشر من حزيران، أحكم التّنظيم الإرهابي سيطرته على ثاني أكبر مدينة في العراق بعد العاصمة بغداد، ليخرج من جامع النوري في الموصل، وبعد ساعات من سقوط المدينة زعيم تنظيم الدّولة الإسلامية "داعش" أبو بكر البغدادي[1] ويعلن إقامة "دولة الخلافة الإسلامية في بلاد الرّافدين والشّام"[2]. شكّل ذلك تعبيرًا حقيقيًّا عن حجم الخطر الذي يتهدّد مصير العراق دولةً وشعبًا وعلى صعيد وحدة أراضيه. ومع استمرار التقدّم الدّاعشي وسيطرته على ثلث الأراضي العراقية حيث بات على مشارف العاصمة بغداد، أصدر المرجع الدّيني الأعلى السّيد علي السّيستاني في الثّالث عشر من حزيران من العام 2014 "فتوى الجهاد المقدس ضدّ داعش والتكفيريين"[3]. دعا

[1] قتلته القوات الاميركية في عملية مركبة للقوات الخاصة حيث تم استهداف المنزل بغارة جوية قبل ان تتقدم نحوه قوة من المشاة فيقوم بتفجير نفسه بسترة كان يرتديها قبل القاء القبض عليه في منطقة ادلب السورية أكتوبر (تشرين الأول) 2019

[2] اعلن التنظيم الارهابي عن اقامة ثماني ولايات رسمية واكثر من عشر ولاية غير رسمية اضافة الى عشرات الالاف من الافراد التابعين له في اسيا والشرق الاوسط وافريقيا واميركا الشمالية– المصدر تقرير اعده مركز سياسات الدفاع والامن الدولي التابع لمعهد ابحاث RAND للامن القومي.

[3] نصت الفتوى على "إن طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي، [...] ومن هنا فإن على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية لتحقيق هذا الغرض المقدس.

السّيد السّيستاني كلّ من يستطيع حمل السّلاح إلى التّطوّع في القوّات الأمنية الرّسمية، وأجاز التّعبئة الشّعبية لدرْء خطر التّنظيم الإرهابي في ما يوصف فقهيًّا "بالجهاد الكفائي"[1]. على أثر ذلك وفي الخامس عشر من حزيران، أمر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بتشكيل مديرية "الحشد الشّعبي" بهدف تنظيم عملية التّطوّع، ليتبع ذلك أمرًا ديوانيًّا حمل الرقم 47 صدر في 18 حزيران يعلن فيه تأسيس "هيئة الحشد الشّعبي"[2].

كانت الأجهزة الأمنية العراقية في حالة انهيار وتشرذم، ممّا دفع بالعديد من المقاتلين للتّطوّع بوحدات شبْه عسكرية بدلًا من الجيش أو قوّات الشّرطة نتيجة الضّعف الذي أصابهما. تجمعت تلك الوحدات العسكرية تحت مظلّة قوّات الحشْد الشّعبي، وعلى الرّغم من عدم وجود رقم محدّد لقوّات الحشْد في حينه حيث قدّرت انطلاقة التجمّع ب60 ألف مقاتل[3]، في حين يؤكّد النّاطق بلسان الحشْد الشّعبي أنّ المنظمة كانت تضمّ نهاية العام 2016 نحو 142 ألف مقاتل يندرجون في 50 مجموعة عسكرية؛ إلّا أنّ هذا الرّقم تصاعد فيما بعد ووصل وفق طلب التّمويل الرّسمي للبرلماني العراقي، حسبما ما أعلنه في حينه رئيس لجنة الأمن والدّفاع في البرلمان العراقي حاكم الزّاملي بأنّ العدد وصل إلى 180 ألف مقاتل. وعلى الرّغم من التّضارب والالتباس في الأعداد "ساعدت هذه المجموعة بنجاح على تحرير معظم بلدات ومدن العراق منذ تشكيلها"[4].

مع تعاظم قوّة وحضور الحشْد الشّعبي العراقي في ميادين القتال، وتحقيقه لإنجازات كبيرة تمثلت بإلحاق الهزائم بالتّنظيم الإرهابي وتحريره لمناطق واسعة من العراق، اتّخذت السّلطات الرّسمية العراقية منحى إعطاء شرعية قانونية ودستورية، وذلك من خلال الأمر الدّيواني رقم 61 والذي صدر في شباط من العام 2016، والقانون النّيابي الذي نصّ على اعتبار "فصائل وتشكيلات الحشْد الشّعبي كيانات قانونية تتمتع بالحقوق وتلتزم بالواجبات باعتبارها قوّة رديفة وساندة للقوّات الأمنية العراقية ولها الحقّ في الحفاظ على هويّتها وخصوصيتها ما دام لا يشكل ذلك تهديدًا للأمن الوطني العراقي"[5]. مهّد اعتبار وحدات الحشْد الشّعبي – يتمتع حاليًّا بهيكلية تنظيمية إدارية[6] – جزءًا لا يتجزّأ من قوّات

---

[1] هو مصطلح اسلامي مأخوذ من بذل الجهد، وهو على ثلاثة انواع: جهاد النفس،جهاد الشيطان وجهاد العدو، والنوع الاخير هو المبحوث عنه في الفقه الاسلامي ويقسم الى قسمين: الجهاد الابتدائي والجهاد الدفاعي، ويعتبر الجهاد من فروع الدين ووجوبه ثابت بالضرورة الدينية.

[2] ويتكون من 67 فصيلا شيعيا، و43 فصيلا سنيا، و9 فصائل تتبع الأقليات في مناطق شمال البلاد، ويمكن تقسيم تلك الفصائل الشيعية من حيث تقليدها الفقهي المذهبي، إلى 44 فصيلا مقلدا للمرشد الأعلى في إيران علي خامنئي، و17 فصيلا مقلدا للمرجع الأعلى في النجف علي السيستاني، و6 فصائل مقلدة لمرجعيات شيعية أخرى من داخل وخارج العراق.

[3] Jack Watling. The Shia Militias of Iraq. Atlantic, December22,2016,// www.theatlantic.com/international/archive/2016/12/shia-militias-iraq-isis/510938/

[4] منصور ريناد؛ عبد الجبار فالح ،الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنيغي للشرق الاوسط،2017 بيروت، لبنان، https://carnegieendowment.org/files/Paper_Renad_Mansour_PMF_Final_1June.pdf

[5] قانون رقم 40 الصادر عن مجلس النواب العراقي في تشرين الثاني 2016.

[6] صدرت عدة اوامر ديوانية في العام 2019 مهدت لفك ارتباط فصائل الحشد بالاحزاب والكيانات العراقي، ووزعته على ألوية، فأصبح عدد الألوية 64 لواءً موزعا على 8 محاور قيادات عمليات، وجعلت له تمثيلا تنسيقيا مشاركا داخل القيادة المشتركة للقوات المسلحة العراقية، واسس لهيكلية تنظيمية ادارية

الأمن العراقية الرّسمية عبر منْحها مقعداً في مجلس الأمن الوطني العراقي، الطّريق لقيام تنسيق ميْداني بين كافّة الوحدات العسكرية العراقية حيث ساهم بكلّ فعالية في إدارة معارك الانتصار على أكثر من جبهة، وتحديدًا في معارك حماية مدن سامرّاء وبغداد وكربلاء، إضافة إلى فكّ الحصار على بلدة أمرلي (ذات الغالبية التّركمانية) واستعادة منطقة جرْف الصّخر (أو جرْف النّصر والتي تبعد حوالي 50 كيلومترًا جنوبي بغداد) وطرْد مسلحي داعش من محافظة ديالى، ثمّ استعادة مدينة تكريت في آذار من العام 2015 ومدينة الرّمادي في 27 كانون الأول من العام نفسه، ثمّ تحرير محافظة صلاح الدين والأنبار، واستعادة الجيش مدينة الموصل في العاشر من تمّوز من العام 2017 بعد أن رفعت قوّات الجيش العراقي العلم العراقي فوق ركام جامع النّوري في المدينة وهو المكان الذي أطلّ منه أبو بكْر البغدادي، ووصولًا إلى إعلان بغداد في العاشر من كانون الأول من العام 2017 استعادتها الأراضي التي سيطر عليه تنظيم داعش الإرهابي واعتبار ذلك اليوم يومًا وطنيًّا عراقيًّا رسميًّا يطلق عليه اسم " يوم النّصر".

يمكن الاستنتاج من خلال تجربة الحرس الثّوري الإيراني والحشْد الشّعبي العراقي، أنّ بالإمكان صياغة علاقة متكاملة في الميدان ما بين القوّة النّظامية والقوةّ الشّعبية، وأنّ هذه العلاقة لا يجب أن يتمّ حصرها فقط في الجانب الذي له علاقة بمواجهة المخاطر التي تهدّد وحدة البلاد وسيادتها والدّفاع عن مصالحها الحيوية والاستراتيجية، إنّما ايضًا يمكن أن تقوم الشّراكة على أساس المسؤولية في الحفاظ على الدّولة كدولة انفاذًا لمقولة "إنّ الشّعب هو مصدر السّلطات كلّ السّلطات، وصاحب الحقّ في بنائها والدّفاع عنها".

بالإجمال، إنّ كلّ استراتيجية توضع لا بدّ وأن تنطلق من مصلحة البلاد العليا، وأن تتصدّى لأهداف تأخذ في عين الاعتبار إمكانيات وطاقات الدّولة. أما بالنّسبة للدّفاع الوطني بما هو حالة وطنية عامة، لا يختلف كثيرًا عن مفهوم التّعبئة العامة حين يهبّ الشّعب للدّفاع عن مصيره ووجوده وسيادته.

الفصل الثّاني:

الأبعاد القانونية والشّعبية للدّفاع عن السّيادة في لبنان

بعيدًا عن السّجال الدّائر في لبنان حول الحصرية بالنّسبة للشّرعية الدّستورية، أم بالنّسبة للشّرعية الواقعية أو السّياسية في الدّفاع عن السّيادة اللبنانية، أم كلاهما معًا، سوف نستعرض وجهات نظر متعارضة حول الاستراتيجية الوطنية للدّفاع. إنّ من "المعطيات الثّابتة امتلاك شريحة واسعة من اللبنانيين سلاحًا دفاعيًّا لمواجهة العدوّ "الإسرائيلي"[1] واعتداءاته الحربية المباشرة، بظلّ استمرار التّهديدات المعلنة التي تطلقها الماكينة السّياسية والإعلامية والأمنية العسكرية وتتضمن نوايا عدوانية "إسرائيلية" صريحة.

يستقي الدّفاع عن السّيادة اللبنانية مشروعيّته من القواعد الدّستورية والقانونية اللبنانية، ومن البيانات الوزارية والمواقف الصّادرة عن المؤسسات السّياسية الرّسمية، رئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، ومحاضر الجلسات التّشريعية لمجلس النواب ولجانه. كذلك القرارات الدّولية التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى توصيات منظمات دولية فرعية تعنى بحقوق الانسان وغيرها ... كذلك هناك عدّة قرارات صدرت عن حركة دول عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وقرارات جامعة الدّول العربية على مستوى القمّة، وعلى مستوى وزراء خارجيتها، وهي جميعها تشكّل شرعية دستورية وقانونية وسياسية لدور الجيش اللبناني كمؤسسة رسمية معنية مباشرة بالدّفاع عن السّيادة، إضافة إلى دور الشّعب والمقاومة.

المبحث الأول:

دور الجيش اللبناني في الدّفاع عن السّيادة اللبنانية

تعود بوادر انطلاقة مسيرة الجيش اللبناني العسكرية إلى فترة الحرب العالمية الاولى؛ ففي العام 1916 أسّس الحلفاء في المنطقة العربية فرقة عسكرية لمواجهة القوّات العثمانية، أُطلق على تلك الفرقة اسم " فرقة الشّرق"، وقد تطوّع بها العشرات من الشّباب اللبناني. ومع انتهاء الحرب وانتصار الحلفاء في العام 1918، أصبحت الفرقة تضمّ في صفوفها أوّل سريّة من سرايا الجيش اللبناني هي السريّة 23، لتكرّ بعدها سبحة انضمام مجموعات من الشّباب اللبناني وتزداد معهم أعداد السّرايا في "فرقة الشّرق". ثمّ جرتْ، وانطلاقًا من نصّ قانون الانتداب الفرنسي، عملية إنشاء بعض أفواج

[1] عصام اسماعيل، حقيقة طلب اسقاط السلاح من الوجهة الدستورية، مقال منشور في جريدة السفير اللبنانية. (ت. غ . م)

المشاة (القنّاصة[1]) من أبناء البلاد المحليين (Autochthone) من أجل المساهمة في ترسيخ دور السّلطة المحلية. أبقت سلطات الاستعمار المراكز الأساسية في قيادة الأفواج تحت إمرتها من خلال ضبّاط ورتباء فرنسيين. ظلّ الأمر على حاله، إلى أنْ شرعت السّلطات المحلية في كلّ من لبنان وسوريا مطالبةً بتطبيق أحد بنود نصّ الانتداب والقاضي، "ببناء جيوش وطنية للبلاد الواقعة تحت الانتداب يكون لها دورها ببناء سلطتها الوطنية بعد الجلاء". وبالفعل، ففي 12 تموز من العام 1945 اجتمعت اللجان اللبنانية والسّورية والفرنسية في فندق "مسابكي شتورة"، وبعد مداولاتٍ طويلةٍ أفضت الاجتماعات تلك إلى إعطاء الإشارة لبدء عملية تسليم الوحدات، وكانت على الشّكل التّالي:

- تسليم الثّكنات وسائر المنشأت في 20 تموز 1945 .
- تسليم القوّات العسكرية البالغ عددها 20000 عنصر في سوريا، و5000 عنصر في لبنان بتاريخ 25 تموز من العام نفسه .
- تسليم قيادة هذه القوّات وأُطلق عليها تسمية " القوّات الخاصة" (Troupes Speciales)، وإداراتها في الأول من آب من العام 1945، وتمّ تكريس هذا اليوم عيدًا وطنيًّا للجيش.

مع إعلان استقلال لبنان، وقيام الجمهورية اللبنانية، وإقرار الدّستور، وانتظام العمل بالمؤسسات الدّستورية، بقي الجيش اللبناني محور التّركيز في السّياسية الدّاخلية اللبنانية، وفي النّظرة الخارجية تجاه لبنان، خاصة من دول القرار في العالم. بعد ذلك، شرع الجيش في هيكلة وحداته العسكرية، وتبنّي عقيدة عسكرية، مستندًا إلى أسسٍ دستورية وقانونية.

الأسس الدّستورية والقانونية

منذ استلام الدّولة فعليًّا للإمرة العسكرية على "فرقة الشّرق" وذلك في العام 1947، بدأ العمل على إصدار القوانين والمراسيم الاشتراعية لتنظيم القوّات المسلحة اللبنانية وربطها بالسّلطة التّنفيذية، أي برئيس الجمهورية وفق المادتين17[2] و 53[3] من الدّستور القديم، لتُعدَّل لاحقًا بموجب الدّستور الحالي ووفق المادة 49 [4] منه فتعطي الرّئيس حقّ "ترؤسه

---

[1] افواج القناصة اللبنانية الاولى والثانية والثالثة وكانت تضم بمعظمها شباب لبنانيون إضافة الى عدد من السوريين. (انظر مجلة الجيش اللبناني على الشبكة العنكبوتية).

[2] نصت المادة 17 من الدستور القديم على "تناط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية، وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفق احكام هذا القانون".

[3] نصت المادة 53 القديمة على "رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيسا ويقيلهم ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا تلك التي حدد القانون شكل التعيين لها على وجه اخر ويرأس الحفلات الرسمية".

[4] نصت الفقرة الاولى من المادة 49 من الدستور الحالي" رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه وفق احكام الدستور. يرأس المجلس الاعلى للدفاع وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء".

للمجلس الأعلى للدفاع"، في حين فوّضت الصّلاحية الإجرائية للسّلطة التّنفيذية ممثّلة بمجلس الوزراء مجتمعًا (المادة 65)[1]، وهي السّلطة التي "تخضع لها القوّات المسلحة"[2]، وأيضًا من خلال السّهر على تنفيذ القوانين "والإشراف على أعمال أجهزة الدّولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء"[3]. هذا من النّاحية الدّستورية، فماذا عن النّصوص القانونية للدّفاع الوطني في لبنان.

لم تأتِ المراسيم الاشتراعية التي يحتكم إليها الدّفاع الوطني، مرتبطة حصرًا بتطوّر قوى لبنان العسكرية، بلْ أتت غالبًا تعبيرًا عن الأزمات السّياسية التي يعيشها لبنان داخليًّا وخارجيًّا. فالمرسوم الاشتراعي رقم 66[4] الذي صدر في العام 1953، والمرسوم الاشتراعي رقم 33[5] في 19 كانون الثاني من العام 1955) وُضعا في خضمّ السّجال الذي كان دائرًا بين مكوّنات السّلطة طوال عهد الرّئيس كميل شمعون، وإن كانا يتضمّنان عنوان تنظيم وزارة الدّفاع الوطني وتحديد قانون الجيش. وهو الأمر نفسه فيما يتعلق بصدور المرسوم الاشتراعي رقم 10[6] الذي جاء أثر هزيمة العام 1967. القاسم المشترك بين المراسيم الثّلاثة (66،33،10) كان "الحفاظ على توافقها مع القواعد الدّستورية، من حيث أنّ السّلطة التّنفيذية، هي بيد رئيس الجمهورية في ظلّ نظام سياسي شبْه رئاسي"[7].

التّطور الأبرز في التّشريع العسكري، وعلى الرغم من أنه اتى بظرف الحرب الاهلية، كان مع صدور القانون رقم 3 تاريخ 1979/3/24، والذي لحظ في مادته الثّالثة تعريفًا القوى المسلحة، وحددها على أنّها "الجيش وقوى الأمن الدّاخلي والأمن العام وسائر العاملين في القطاع العام الذين يحملون السّلاح بحكم وظيفتهم"؛ الأمر الذي رتّب على المشترع "إنشاء المجلس الأعلى للدّفاع"[8]، وهو إطار تنسيقي بين الأجهزة الأمنية كافة، كانت الغاية منه "توحيد الجهود في إطار عملي من أجل تنفيذ السّياسة العسكرية والأمنية التي تضعها السّلطة السّياسية". وقد أبقى كلّ جهاز أمني في تبعيته الإدارية إلّا إنّه ميّز لناحية الجيش الذي ظلّ موضوعًا "بتصرف رئيس الجمهورية"[9].

---

[1] نصت المادة 65 على" تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء ...."

[2] المادة 65...

[3] المادة 65...

[4] وضعت المادة 2 منه "الجيش والقوى الجوية والبحرية تحت تصرف رئيس الجمهورية". – المرسوم الاشتراعي 53/66

[5] كررت المادة 2 منه ما ورد في المرسوم السابق لجهة "يوضع الجيش والقوى الجوية والبحرية تحت تصرف رئيس الجمهورية"

[6] نصت المادة 2 منه على عبارة" يوضع الجيش بتصرف رئيس الجمهورية"- المرسوم الاشتراعي 67/10

[7] بيان نويهض،"تطور النظام الدستوري والسياسي اللبناني 1920-1995"، من دون دار نشر، بيروت 1996.

[8] المادة 7 من قانون الدفاع الوطني رقم 79/3، استبدلت بموجب المرسوم الاشتراعي83/102، والقانون 2000/24،لتصبح: ينشأ مجلس اعلى للدفاع، ويتألف من رئيس الجمهورية رئيسا، رئيس مجلس الوزراء نائبا للرئيس، وعضوية كل من وزراء،الدفاع، الخارجية، المالية، الداخلية، الاقتصاد، في حين تركت المادة الثانية للرئيس الحق باستدعاء من يشاء.

[9] نصت المادة 5 من قانون الدفاع 79/3"يوضع الجيش بتصرف رئيس الجمهورية، وهو يمارس صلاحياته وفق الاحكام المنصوص عنها في الدستور وفي القوانين النافذة ".

اختلف الأمر مع صدور المرسوم الاشتراعي 102 تاريخ 1983/9/16 (وتعديلاته بالمرسوم الاشتراعي رقم 1 تاريخ 1984/9/26)، الذي قام بتوزيع التّبعية السّياسية للأجهزة الأمنية والعسكرية. أُتْبِعَ الجيش ومؤسساته بوزارة الدّفاع، والأمن الدّاخلي والأمن العام بوزارة الداخلية، وأمن الدّولة والجمارك بوزارة المالية. وتمّ "تحديد مهام المجلس الأعلى للدّفاع"[1]، وأنيطت به مهمة "إقرار الإجراءات اللازمة (شدّد المرسوم على سرّيتها) لتنفيذ السّياسة الدّفاعية"[2](يحددها مجلس الوزراء)، "وتوزيع المهمات الدّفاعية على الوزارات والأجهزة المعنية، ويعطي التّعليمات اللازمة والتّوجيهات، ويتابع تنفيذها"[3]. كذلك طالب المرسوم من المجلس، إيلاء التّعبئة الدّفاعية أهمية خاصة بقضاياها المتعلقة، ب"الخدمة العسكرية والتّجنيد الإجباري (ملغى حاليًا)، والتّعبئة التّربوية، والاقتصادية (زراعة، صناعة، مالية، تجارة)، والصّحية والطّبية، وأيضًا نشاطات التّوعية والإرشاد، والتّعبئة العامة للدّولة والمواطنين وبخاصة الدّفاع المدني"[4].

يتّضح مما تقدم، بأنّ طابع المهام التي أوكلت للمجلس الأعلى للدّفاع هي ذات طابع استثنائي تتعلق بالتّخطيط للسّياسية الدّفاعية والتّعبئة الوطنية. فما هو دور الجيش[5] على صعيد الدّفاع الوطني؟

عرّف المرسوم الإّشتراعي رقم 102/ 83 الدّفاع الوطني بأنّه "يهدف إلى تعزيز قدرات الدّولة، وإنماء طاقاتها لمقاومة أيّ اعتداء على أرض الوطن، وأيّ عدوان يوجه ضدّه، وإلى ضمان سيادة الدّولة وسلامة المواطنين"[6]، وأنّه بالإمكان "استخدام القوى المسلحة في الحقول الإنمائية والاجتماعية شرط أن لا يعيق ذلك مهماتها الأساسية. يقرّ هذا الاستخدام بموجب مرسوم بناءً على اقتراح وزير الدّفاع الوطني[7] والوزير المختص، ويقصد بالقوى المسلحة: الجيش، قوى الأمن الدّاخلي، الأمن العام وبوجه عام سائر العاملين في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات، الذين يحملون السّلاح بحكم وظيفتهم"[8].

---

[1] المادة 8 من المرسوم الاشتراعي 83/102، وقد عدلت بموجب المرسوم الاشتراعي 101 تاريخ 9/26/ 1984.

[2] صالح طليس،دراسة في النصوص القانونية المنظمة للعمل الامني في لبنان، منشورات، مجلة الدفاع الوطني، العدد 86، تاريخ تشرين الاول 2013. http://www.lebarmy.gov.lb تاريخ الدخول 2020/9/20

[3] المصدر السابق نفسه.

[4] المصدر السابق نفسه.

[5] نصت المادة 15 من قانون الدفاع الوطني والمعدلة بموجب المرسوم الاشتراعي 84/1 والتي استعيض عنها بالنص التالي" تخضع وزارة الدفاع الوطني بجميع مؤسساتها لسلطة وزير الدفاع الوطني وهو مسؤول عن تنفيذ جميع مهماتها".

[6] الفقرة الاولى من المادة الاولى من المرسوم الاشتراعي رقم 102/ 83

[7] اخضعت المادة 15 من قانون الدفاع، وزارة الدفاع الوطني بجميع مؤسساتها لسلطة وزير الدفاع الوطني، والمؤسسات المقصودة بالمادة 15، هي المؤسسات التي عددتها المادة 16 المعدلة وهي: الجيش،والمديرية العامة للادارة، المفتشية العامة، المجلس العسكري. في حين ربطت المادة 4 من المرسوم رقم 3771 تاريخ 1981/1/22(مرسوم تنظيم الجيش)،مديرية المخابرات بقائد الجيش، عملا باحكام المادة 28 من قانون الدفاع .

[8] الفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم الاشتراعي رقم 102/ 83

انطلاقًا مما سبق، فإنّ مهمة الدّفاع عن أرض الدّولة اللبنانية قد أنيطت بالجيش اللبناني، وهي مهمة تتعلق بالأمن الخارجي، وتعتبر من الضّرورات والمسؤوليات الثّابتة لحفظ السّيادة انطلاقًا من كون "الدّفاع عن الحدود من أيّ عدوان خارجي وتوفير الأمن في الداخل، هما من مسؤولية الدّولة، منذ أيام الدّولة الحارسة إلى دولة العناية[1]". لذلك، فإنّ الجيش اللبناني لم يختلفْ عن حال عددٍ كبيرٍ من الجيوش في كونه الجهة الرّئيسية التي تضطلع بمهمة مواجهة التّهديدات الخارجية؛ في حين جرى الرّبط بين الدّفاع الوطني كمهمة تتعلق بوجود الدّولة، وأنّ التّعرض للسّيادة وتهديد وحدة أراضي الكيان الذي يعيش عليه الشّعب وتنبثق عن إرادته السّلطات على اختلافها، تعتبر مسألة وجودية مقدسة، تتجاوز مفهوم الصّلاحيات، وأنها تصبح قضية لها علاقة بالحرية .

إنّ توفّر الإرادة المستقلة لقيادة الجيش في ممارسة الدّفاع الوطني، صارت مقياسًا لمدى قوّة الدّولة وقدرتها في الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، من هنا يبدو مفهومًا التّركيز لدى الدّول على زيادة قدراتها العسكرية عبر دعْم الجيش، وتطوير إمكاناته وتعزيز دوره وفعاليته، ومحاولات الدّول النّافذة والمقررة، عرقلة هذا الدّعم من جهة أخرى.

يقول لوسيان باي في دراسته "الجيش في عملية التّحديث الاقتصادي" العام 1966، إنّه "لسنوات قليلة خلتْ، لم يكنْ ليخطر ببال المتعمّقين في دراسة المناطق النامية أن الجيش المؤسسة العسكرية ستصبح يومًا الجماعة الأساس الفاعلة في عملية بناء الأمم"[2]. ينطبق ذلك إلى حدّ كبير على الجيش اللبناني، الذي استطاع الحفاظ على كونه العامود الفقري الذي "يحفظ ترابط جميع شرائح المجتمع اللبناني، التي عانت وتعاني من تصدّعات تهدّد وحدة لبنان. من هنا يتبيّن أنّ للجيش دورًا أمنيًّا واجتماعيًّا أساسيًّا، فإذا كانت مهمته الأساسية حماية الحدود الخارجية، فهو في الواقع، الاحتياط الأمني الكبير لمختلف أجهزة الأمن الأخرى، وأنّه يشكّل إحدى دعائم الصّيغة اللبنانية"[3].

يفسّر ذلك، الإجماع لدى اللبنانيين على أهمية الجيش ودوره الوطني والدّعوات المتكرّرة من أجل تحويله إلى جيش قويّ. فإنّ الالتفاف الشعبي حول المؤسسة العسكرية، شكّل مرجعية شعبية أيضًا؛ فثقة الشّعب بمؤسساته الرّسمية وأدائها ودورها تعتبر ثقة دستورية.

لقد فرضت التّحديات والتّهديدات، تطوّر في النّصوص القانونية والدّستورية للجيش اللبناني، وهو ما انعكس إيجابًا في مستوى أداء وفعالية المؤسسة العسكرية. وككلّ جيش من جيوش العالم، فإنّ الجيش اللبناني لم يعرفْ صيغة واحدة من الهيكلية العسكرية، خاصة على صعيد الإمرة العسكرية وعلاقته بالسّلطة السياسية وهو ما عرضناه سابقًا، فماذا عن القدرات العسكرية وتوزع الوحدات القتالية والمهمات؟

---

[1] صالح طليس،دراسة في النصوص القانونية... مصدر سبق ذكره.

[2] محمد الايوبي، " النظرية العامة للامن، نحو علم اجتماع امني"، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2000 الطبعة الاولى ص217،

[3] صالح طليس، مصدر سبق ذكره.

القدرة العسكرية والهيكلية

كنا قد أسلفنا عن أنّ نشأة الجيش، جاءت امتدادًا "لفرقة الشّرق"، ومن ثمّ سرايا القناصة اللبنانية (1926)، مرورًا بتشكيل فوجين منها، الأول والثّاني (1930)، فالفوج الثّالث (1942). إلّا أنّ الأساس لبناء هيكلة الجيش اللبناني، حصلت في العام 15 حزيران من العام 1943، عندما تقرّر في سياق التّوجهات لمنح لبنان استقلاله، فصل قيادة "الوحدات الخاصة" السّورية عن اللبنانية، وتشكّل "اللواء الخامس الجبلي، وهو كان مؤلف من الفوج الأول والثّاني والثّالث للقناصة اللبنانيين، ولفيف مدفعية ومدرعات وهندسة وإشارة ونقل"[1].

المنعطف الثّاني الذي حتّم التّوجه نحو تطوير القدرات القتالية للجيش، وبالتّالي تقسيم العمل المسلّح ضمن هيكلة معينة، كان في بروز تهديد استراتيجي وجودي، هو ما سميّ "بنكبة فلسطين"؛ حيث أقدمت العصابات الصّهيونية المسلحة والمدعومة من الاستعمار البريطاني، على قتل وذبح وتشريد عدد كبير من أهل فلسطين وأقامت على أرضها "الكيان الإسرائيلي– كوطن بديل لليهود"، فنشبت حرب فلسطين في العام نفسه. وكان أن شارك الجيش اللبناني إلى جانب "جيش الإنقاذ العربي"[2] في الحرب من أجل استعادة فلسطين، وكانت أبرز المعارك التي خاضها وانتصر بها الجيش اللبناني "معركة المالكية".

كان مجلس الوزراء اللبناني، قد كلّف بداية شهر حزيران من العام 1948، الفوج الثّالث للقناصة اللبنانية، مهمة استعادة "هضبة المالكية اللبنانية التي تقع داخل الأراضي الفلسطينية؛ فتوجّه وزير الدفاع يومذاك المير مجيد إرسلان يرافقه اللواء فؤاد شهاب إلى قرية عيترون عند الحدود الجنوبية، واجتمع بعدد من الضّباط الذين تبلّغوا من شهاب القرار باستعادة الهضبة.

في السّاعات الأولى من فجر السّادس من حزيران، انطلقت قوّة لبنانية قوامها 43 جنديًّا باتجاه الهضبة المحتلة. وبعد اشتباكات عنيفة مع اليهود، تمكن العسكريون اللبنانيون من الوصول إلى التّلة وتحريرها، سقط في المعركة 9 جنود لبنانيين شهداء من بينهم قائد الوحدة اللبنانية المهاجمة النّقيب محمد زغيب، في حين قُتل قرابة عشرين جنديًّا صهيونيًّا"[3].

---

[1] شهادة العميد الركن المتقاعد فرانسوا جنداري، يوم الاول من اب على شاشة "تيلي لوميار"، وجهة نظر،الموقع الرسمي للجيش اللبناني،العدد 230–231، اب 2004. http://www.lebarmy.gov.lb تاريخ الدخول 2020/10/5

[2] وحدات عسكرية تشكلت من جيوش عربية من اجل انقاذ فلسطين.

[3] شهادة العميد الركن المتقاعد فرانسوا جنداري، مصدر سبق ذكره، ومحطات تاريخية – الموقع الرسمي للجيش اللبناني.

عبّدت تلك المعركة الطّريق، لاستدراك حجم التّحديات المقبلة، خاصة مع رفض العدو "الإسرائيلي" الالتزام "باتفاقية الهدنة للعام 1949[1]" التي وُقّعت بين لبنان والكيان الصهيوني. ومع تزايد الانتهاكات الصّهيونية للسّيادة اللبنانية، سعتْ القيادة العسكرية لتطوير قدراتها، فتمّ إنشاء سلاح الطّيران في العام 1949، وسلاح البحرية عام 1952، وأسلحة المدرعات والمدفعية، وغيرها من الأفواج وذلك في الخميسنيات من القرن الماضي.

إضافة إلى ذلك، هناك عامل آخر رتّب على المؤسسة العسكرية مسوؤليات جمّة، وتتعلق بفترات طويلة من عدم الإستقرار السّياسي والأمني التي شهدها لبنان وهدّدت سلمه الأهلي وأمنه القومي، نذكر منها، أحداث العام 1958 ومحاولة الانقلاب عام 1961، إلى حرب ال1967، وعدوان ال1972، فاجتياح العام 1978 ومن ثمّ اجتياح العام 1982 واحتلال العاصمة بيروت من قبل جيش الاحتلال "الإسرائيلي"، مرورًا بتحديات الحرب الأهلية المدمرة والتي انفجرت في العام 1975، وانعكاساتها السّلبية على وحدة الجيش، قبل أن يضع الاتّفاق الوطني الذي وقع في مدينة الطّائف السعودية نهاية لها في العام 1990 ويستعيد معه الجيش كقوّة برية وبحرية وجوية حضوره على صعيد حماية المصالح الوطنية والاستقرار الدّاخلي.

فعلى أثر توقيع وثيقة الوفاق الوطني في 30 ايلول 1989، اتّخذت السّلطة السّياسية قرارًا بالبدء بعملية توحيد المؤسسة العسكرية، فوضعت الأخيرة لنفسها ثلاث ركائز: "إرساء الثّوابت الوطنية والعقيدة العسكرية المستمدة خطوطها العريضة من وثيقة الوفاق الوطني اعتماد النّهج المؤسساتي في العمل، توفير الطّاقات البشرية والوسائل المادية للتّمكن من تنفيذ المهمات المطلوبة"[2].

الهمّ الأول في إعادة البناء، تمثّل في كيفية التّخلص من تركة الانقسام الطّائفي والمذهبي في بلد عاش حربًا أهلية امتدت لأكثر من عقد ونصف؛ فلمْ يكن من السّهل نزع المظاهر الطّائفية والمناطقية والمحسوبيات والمنتشرة في كافة مرافق الدّولة وليس فقط في المؤسسة العسكرية فكان لا بدّ من وضع أسس ومعايير واضحة لإرساء ثوابت وطنية تكرّس مبدأ الولاء الوطني. ولعلّ ما ساهم في قطع شوْط كبير على صعيد رفع الحواجز والمتاريس من النّفوس، "عملية الدّمج الشّامل التي أقدمت عليها قيادة الجيش، وتبديل قطاعات انتشار الوحدات العسكرية. وقد تلازم ذلك مع إبعاد للتّجاذبات السّياسية ووضع أسس الكفاءة والإنتاجية في عملية التّرقية والتّشكيلات"[3]. وكلّ ذلك في ظلّ إطلاق

---

[1] وقعها عن الجانب اللبناني في 23/اذار/1949، كل من المقدم توفيق سالم والمقدم جوزيف حرب، وعن الجانب الصهيوني كل من المقدم موردخاي ماكليف، ويانوشع بيلمان، وشبطاي روزين، بحضور الوسيط الدولي رالف بانش ، تضمنت الاتفاقية مقدمة عامة وثمانية مواد بالاضافة الى ملحق بعنوان"تعريف القوات الدفاعية"، ونصت على التقيد بدقة بالامر الصادر عن مجلس الامن بعدم اللجوء الى القوة العسكرية لتسوية قضية فلسطين، وامتناع الجانبين عن اتخاذ اي عمل عدائي،كذلك حددت الاتفاقية عديد القوات وطابعها الدفاعي على جانبي الحدود للجانبين.(1500 جندي لكل جهة، وعدد متساوي ومتوازن من الوحدات والمدفعية والاليات والدبابات) انظر موقع الجيش اللبناني، احداث تاريخية.

[2] "اعادة توحيد الجيش"، محطات تاريخية، انظرموقع الجيش اللبناني، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/historical_events

[3] "اعادة توحيد الجيش"، المصدر السابق ذكره

ورش التّدريب والتّعليم سواء داخل القطع الحربية والوحدات أم خارجها وخارج البلاد حتّى. والغاية كانت، مواكبة التّطور العسكري وتنمية قدرات الفرد، بالتّزامن مع إعادة التّسليح والتّجهيز، وما تطلبته من صيانة للاسلحة والتّجهيزات المتوفرة أصلا، والاستفادة من سلاح الميلشيات الذي تمّ تسليمه طواعية إلى الجيش.

عانى الجيش ولمْ يزلْ، من مسألة تلقّي المساعدات العسكرية، فكلّ ما قدم له من هبات، خاصة من الدّول الرّاعية للمصالحة اللبنانية وتحديدًا الولايات المتحدة الأميركية (نظرًا لكون معظم أسلحة الجيش اللبناني مصدرها أميركا)، لم يُحدثْ تغييرًا نوعيًّا في القدرات التّسليحية للجيش؛ والسّبب يعود إلى أنّ الولايات المتحدة نظرت إلى الجيش من منظار المصلحة "الإسرائيلية"، وإنّ أيّ سلاح قد يصل إليه من الممكن أن يشكّل مستقبلًا، تهديدًا متوقعًا للمصالح الأمنية والعسكرية "الإسرائيلية". لذا، أحجمت الولايات المتحدة عن وضع سياسة تطوير الجيش موضع التّنفيذ (خلافًا لما تطالبه دومًا من بسط سيادة الجيش على كامل الأراضي اللبنانية)، "وقدّمت فقط مدفعية خفيفة وذخائر ووسائط نقل"[1]. لم يتوقف "ابتزاز" لبنان لتلقي جيشه المساعدات من الإدارة الأميركية، فقد حصل أمرًا مشابهًا لكن لأسباب مختلفة مع المملكة السعودية.

كان لبنان موعودًا بهبة سعودية تقدّر ب 4 مليارات دولار (3 مليار للجيش اللبناني ومليار دولار لقوى الأمن الدّاخلي)[2]، وقد أعلن عنها رسميًّا من قبل المملكة في نهاية العام 2013 على أن يتمّ شراء الأسلحة من فرنسا، إلّا أنّ الهبة لم تصلْ. فقد أعلنت السّعودية "أن المملكة أوقفت مساعداتها لتسليح الجيش اللبناني وقوى الأمن الدّاخلي[3] نظرًا للمواقف اللبنانية التي لا تنسجم مع العلاقات الأخوية بين البلدين"[4]. كلّ ذلك لم يكنْ مستغربًا في توجّه دولي وإقليمي يقوم على الضّغط من أجل إخضاع دور الجيش اللبناني ومهامه لأجندة سياسية خارجية. إلّا أنّ رفض لبنان استلام الهبات العسكرية المقدمة من روسيا، قد كشف حجم تأثّر بعض دوائر القرار في لبنان بالإملاءات الأميركية.

ففي العام 2008 قرّرت روسيا تقديم هبة عسكرية للجيش اللبناني من شأنها أن ترفع من المستوى التّسليحي للجيش بشكل كبير و"تتضمن عشر طائرات ميغ 29 و77 دبابة من طراز T-72 وعدد من مدافع الهاون من عيار 130

---

[1] قهوجي: "الولايات المتحدة تزود الجيش بأسلحة قتالية"، ذا ديلي ستار، باللغة الانكليزية،16 تشرين اول 2014 انظر الرابط، http://www.dailystar.com.lb/news/Lebanon-news/2014/oct-16/274260-kahwagi تاريخ الدخول 2020/10/10

[2] تسلمت قوى الامن الداخلي دفعة منها قبل ايقافها .

[3] هي اقدم المؤسسات الامنية اللبنانية،انشئت ايام المتصرفية في العام 1861، جرى تنظيمها بعد الاستقلال بعدة مراسيم، واخرها القانون رقم 17 تاريخ 6-9-1990 الذي قام بتحديثها واعادة تقسيم قطاعاتها وظيفيا وفق الاختصاص، في حين اخضعت المادة 2 من القانون، مديرية قوى الامن الداخلي لسلطة وزير الداخلية .

[4] المواقف السعودية اتت على خلفية رفض لبنان ادانة الاعتداءات على السفارة السعودية في طهران والقنصلية العامة في مشهد في كل من مجلس الجامعة العربية ومنظمة التعاون الاسلامي . المصدر http://www.france24.com – السعودية توقف مساعداتها للجيش اللبناني بسبب مواقف لبنان "المناهضة" للمملكة، وكالة الانباء السعودية، تاريخ النشر 2016/2/19.

ملم، و50 ألف قذيفة لكل من الدّبابات والمدافع" [1]؛ رفض (كان قائد الجيش آنذاك ميشال سليمان الذي صار فيما بعد رئيسًا للجمهورية) يومها لبنان الهبة، وكانت الذّريعة أنّ الطّائرات تحتاج إلى مطارات مجهزة، فضلًا عن موضوع كلفة صيانتها العالية وضرورة دعمها بمنظومة ردارات ودفاعات جوية. الرّوس تعاملوا في إيجابية مع الهواجس اللبنانية وقرّروا "استبدال طائرات الميغ بمروحيات مقاتلة تستطيع التكييف مع ظروف البنية التّحتية العسكرية في البلاد بكلفة صيانة أقلّ"[2] ؛ لكن لبنان تهرّب من الاقتراح الرّوسي الجديد عبر المماطلة في إعطاء الموافقة، الأمر الذي أدّى إلى إسقاط العرض الرّوسي الثّاني. لاحقًا "كشفت وثائق ويكليكس كيف تمّت عرقلة الهبة (8 نيسان 2011) وإفشال الجهود الرّوسية وحرمان لبنان من هذه المساعدة المهمة، لأجل أسلحة أميركية تحصر مهامّ الجيش في مكافحة الإرهاب. كذلك الأمر بالنّسبة إلى اتفاقية التّعاون العسكري بين لبنان وروسيا التي عمل الأميركيون والبريطانيون على الطّلب من الرّئيس سعد الحريري عدم توقيعها، وهو ما حصل بالفعل"[3]، مع ذلك لم تنتهِ الأمور عند هذا الحدّ؛ فقد كرّر لبنان رفضه قبول أيّ مساعدة من الجانب الرّوسي ، ليُخفي الأمر قرارًا سياسيًّا كبيرًا.

قبل أيام من عيد الاستقلال في العام 2018، "رفض لبنان استلام هبة ذخائر مقدمة من وزارة الدّفاع الرّوسية، تضمّ ملايين الطّلقات متعددة العيارات لبنادق رشاشة ومتوسطة (ثمنها نحو خمسة ملايين دولار، بالإضافة إلى أعتدة وصواعق ومتفجرات)، بذريعة أنّ هذه الأعيرة المقدمة لا تتناسب مع الأسلحة التي يستخدمها الجيش اللبناني، والتي تتطابق مع أعيرة حلف الناتو"[4]. فكما هو معلوم، فإنّ الجيش اللبناني يملك عشرات الآلاف من الأسلحة الرّوسية الصّنع وتتوزع بين بنادق الكلاشينكوف ورشاشات ال PKS، أم قاذفات الار بي جي وغيرها . وقد استحصل عليها الجيش من ميلشيات الحرب الأهلية التي سلّمته أسلحتها.

كلّ ذلك كشف عن وجود ازدواجية لدى الجهات السّياسية العليا في البلاد لناحية التّعامل مع الهبات الخارجية. فمقابل رفض أيّ مساعدة من روسيا، استلم الجيش مساعدات من بريطانيا[5] قدمت في 2015/3/26، وهي عبارة عن هبة أسلحة بقيمة 16 مليون دولار تضم أسلحة ومدرعات . كذلك فعل مع هبات من الإمارات العربية المتحدة ودول اخرى. ولدى التّدقيق في لائحة الدّول، نرى قاسماً مشتركاً بارزاً ألا وهو قربها سياسيًّا من الولايات المتحدة.

لقد توزّعت تلك المساعدات بين مساعدات عينيّة "طوّافات عسكرية وطائرات استطلاع وزوارق حربية، ودبابات ومدفعيّة ثقيلة وناقلات جند وآليات عسكرية وأعتدة وذخائر"[6]، ومساعدات على شكل عروض لشراء أسلحة

---

[1] "لبنان يرفض هبة عسكرية روسية"، مقالة صحفية، سياسة، قضية اليوم، جريدة الاخبار، تاريخ النشر الاثنين 26 تشرين الثاني 2018

[2] "لبنان يرفض هبة عسكرية... "، المصدر السابق نفسه .

[3] "لبنان يرفض هبة عسكرية... "، المصدر االسابق نفسه .

[4] "لبنان يرفض هبة عسكرية ..."، المصدر السابق نفسه .

[5] قدمت ايضا في العام 2012 البسة عسكرية واعتدة خاصة بالتفتيش والمكافحة.

[6] المصدر السابق نفسه،

بأسعار رمزية. إضافة الى إشراك وإلحاق العشرات لا بل المئات من ضبّاط الجيش في دورات وأكاديميات عسكرية في دول شتّى من العالم.

لا ينفي الجيش وجود مثل هذا النّوع من المساعدات وإن كان لا يربطها في أبعاد سياسية بل يعتبر الحاجة للمساعدة هي حاجة دائمًا لأن كلفة التّسلح كلفة باهظة وهو ما يشير إليه مرجع عسكري في حديث صحفي من "أن موزانة الدّفاع الوطني للعام 2018 على سبيل المثال قد بلغت 3 آلاف مليار ليرة لبنانية، بند التّسليح فيها حوالي 25 مليار ليرة. وفي كل دول العالم الفقيرة منها والغنيّة القوى العسكرية مكلفة، لذلك عندما تأتي الدّول الصّديقة لمساعدتنا نحن نرحب، مثلًا المساعدات العسكرية الأميركية للجيش تبلغ 200 مليون دولار وكلّ الدّول الصّديقة قدمّت وتقدم المساعدات"[1]. يتابع المرجع العسكري حديثه في معرض توضيحه لأهمية استمرارية علاقة الجيش بدول يعتبرها صديقة، "كفرنسا مثلًا"، التي وفق ما نشر "من انّها اقترحت (ايّ فرنسا) على الجيش تخصيصه بقروض ميسرة بقيمة 300 مليون يورو، وهذا المبلغ سيستثمر في رفع قدرات الأسطول البحري خصوصًا انّ لبنان بحاجة إلى حماية منصات الغاز والنّفط في عرض البحر كون هذه الثّروة الوطنية استراتيجية بالنّسبة إلى لبنان"[2].

يقودنا ذلك للتعرف على قدرات الجيش اللبناني، وكيف تتوزع وحداته القتالية، وماذا عن الهرمية العسكرية، وآلية اتخاذ القرار في متابعة المهام الصّادرة عن مجلس الوزراء.

فوفق ما أورده موقع "**GLOBAL FIREPOWER**" في العام 2018، من أرقام وأحصائيات لرصد قدرات وإمكانيات الجيش، فقد تحدّث التّقرير عن أن لدى الجيش اللبناني 63 طائرة حربية و57 سفينة حربية . إلّا أنّه حين ذكر امتلاك الجيش قرابة 294 دبابة مختلفة، تحدثت تقديرات صحافية[3] لم ينفِها الجيش عن وجود 115 دبّابة أميركية الصّنع، 212 دبابة روسية، 36 دبابة فرنسية، 22 عربة من نوع سالادي، 67 عربة فرنسية. أمّا بالنسبة إلى ناقلات الجند المدرّعة والعربات المدرّعة، فقد أحصى التّقرير الأميركي على موقع "بور" وجود أكثر من 3700 مدرّعة، في حين ذكرت تقارير صحافية لبنانية[4] عن وجود 1164 ناقلة مدرّعة، 81 1ناقلة مدرّعة مدولبة، 93 ناقلة مدرعة مجنزرة.

---

[1] عقيدة الجيش "فعل يومي"، مقالة صحفية نشرت على موقع Lebanese Forces Official Website انظر الرابط https://www.lebaese-forces.com/2019/01/29/army-dogma-is-a-daily-exercise/ تاريخ الدخول 2020/10/15

[2] المصدر السابق نفسه،"عقيدة الجيش فعل يومي ....."

[3] "هجوم استباقي للجيش في راس بعلبك وسقوط 5 جرحى بينهم ضابط"، مقالة صحافية، سياسة، جريدة الديار،27 شباط 2015، ووردت على موقع الوكالة الوطنية. https://www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/144653/nna-leb.gov.lb/ar

[4]"هجوم استباقي للجيش...." المصدر السابق اعلاه

بخصوص القدرات الناريّة للجيش والمتوزعة بين المدفعيّة والرّاجمات، فإنه يملك 12 مدفع ذاتيّ الحركة، إضافة إلى 226 مدفع ميداني من عيارات مختلفة، من ضمنهم قرابة 150 مدفع من عيار 150 ومن عيار 130 ملم. زد على ذلك، أنّ بحوزة الجيش اللبناني قرابة 30 راجمة صواريخ. في حين لا تتجاوز ميزانية الدّفاع لدى الجيش 1.7 مليار دولار إلّا بقليل.

أمّا حول عديد الجيش[1]، فقد أشار الموقع الأميركي المذكور إلى وجود قرابة 116 ألف جندي وضابط[2]، من بينهم 20 الف جندي في قوّات الاحتياط (التّقارير الصّحافية تتحدّث عن 67 ألف[3] عنصر) وهم موزعون على 15 لواء، من ضمنهم 11 لواء مشاة، لواء المشاة المؤلّل، اللواء اللوجستي، لواء الحرس الجمهوري ولواء الدّعم، لواء الشّرطة العسكرية، بالإضافة إلى عدد من الأفواج العسكرية والكتائب، وهي، فوج مغاوير البرّ، فوج مغاوير البحر، 6 أفواج تدخلّ، فوج المجوقل، فوْجا مدفعية، فوج مكافحة في الاستخبارات العسكرية، وكتيبة مغاوير جبلية، وفوج الأشغال المستقلّ، إضافة إلى كليّات ومدارس حربيّة (ضمنًا، مدرسة القوّات الخاصة – أُنشئت في 1992/8/7 – مركزها حامات – التي تقوم بتحضير عناصر الوحدات الخاصة)، ومعاهد ومستشفيات عسكرية.

أمّا بالنّسبة لتوزّع **الوحدات العسكرية** وتشمل كلّ من القوّات البرّيّة، وتضمّ الألوية والأفواج ومهامها، والقوّات البحرية والقوّات الجوية، فإنّه، وبالاستناد إلى معطيات رسميّة معلنة (موقع الجيش اللبناني) وأخرى صحافية، فيمكن إيرادها على الشّكل التّالي :

القوّات البرّية وتتألّف من خمس قيادات مناطقية (بيروت، الجنوب، الجبل، الشّمال، البقاع)، ومهماتها، "الدّفاع عن الأرض والاحتفاظ بها عبر التّصدي للعدوّ وتكبيده أكبر الخسائر ومنعه من تحقيق أهدافه، والقيام بعمليات هجوميّة مستقلّة؛ أو ضمن عملية تنفيذها وحدة كبرى للقضاء على العدو وتحضيراته والاستيلاء على مواقعه"[4]، وتتوزع بين ألوية[5] وأفواج[1] .

---

[1] طبق القانون الالزامي في العام 1974 لتعزيز الجيش بوصفه رمز الوحدة الوطنية الا انه لم يصبح ساري المفعول الا في العام 1993 بسبب الحرب الاهلية، الا انه اوقف في نهاية المطاف في العام 2007، انظر نائلة موسى، "الجيش اللبناني: الحالة الراهنة"،شؤون استراتيجية،29 ايار 2009، الرابط http://www.affaires-steategiques.info/spip.php?article1326 تاريخ 2020/10/20

[2] كان عديد قوات الجيش في العام 1975 قرابة 20 الف عسكري ليرتفع الى 40 الف (من ضمنهم 6000 عنصر تم استيعابهم من الميليشيات تطبيقا لاتفاق الطائف) في العام 1994، ثم اصبح 60 الف في العام 2004، ثم 60 الف عام 2005، ليصل الى قرابة 70 الف حاليا ، انظر الموقع https://www.civilsociety-centre.org/ar/party الجيش اللبناني

[3] المصدر السابق اعلاه . انظر https://www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/144653/nna-leb.gov.lb/ar

[4] انظر الصفحة الرسمية لموقع الجيش اللبناني على الشبكة العنكبوتية. http://www.lebarmy.gov.lb

[5] لواء المشاة الاول، لواء المشاة الثاني، لواء المشاة الثالث،لواء المشاة الخامس، لواء المشاة السادس، لواء المشاة السابع، لواء المشاة الثامن، لواء المشاة التاسع، لواء المشاة العاشر، لواء المشاة الحادي عشر، لواء المشاة الثاني عشر، اللواء اللوجستي، لواء الحرس الجمهوري، لواء الدعم.المصدر، موقع الجيش اللبناني https://www.lebarmy.gov.lb/

القوّات الجوية، وأُنشئت هذه القوات بتاريخ 10/6/ 1949، في قاعدة رياق الجوية وكانت بقيادة المقدم إميل بستاني، سمّيت في البداية بسلاح الجوّ ثمّ بسلاح الدّفاع الجوي، قبل أن تأخذ اسمها الحالي وتنتقل في العام 1969 إلى وزارة الدّفاع في اليرزة ثمّ إلى مبنى بيضا في منطقة عين الرّمانة وذلك في العام 1989.

تتألف القوّات الجوّية اللبنانية من 63 طائرة حربية من بينها 48 طائرة مخصّصة للنّقل العسكري 8 وطائرات تدريب؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى الجيش اللبناني قوّة من الطّوافات العسكرية وعددها 54 طائرة مروحية عسكرية[2].

القوّات البحرية، تمّ إنشاؤها في العام 1950، وهي تمركزت سابقًا في الحوض الأول في مرفأ بيروت، ثم انتقلت إلى جونية في العام 1972، لتعود في العام 1991 إلى القاعدة البحرية قرب المرفأ. تتولّى القوّة البحرية مهام حماية المواصلات البحرية والدّفاع عن المياه الإقليمية ومكافحة الإرهاب والتّهريب وتقوم بالمؤازرة المطلوبة، الخ...

يتكوّن الأسطول البحري اللبناني من 57 سفينة حربية، من ضمنهم 12 سفينة تتولّى القيام بأعمال الدّورية والمراقبة على طول السّاحل الذي يصل إلى 225 كلم، مقابل 484 كلم مربع للحدود البرية مع سوريا وفلسطين المحتلّة.

يتّضح ممّا سبق، عدم وجود إحصائية رسمية لقدرات القوّات النّظامية العسكرية، لكن ما تقدّم يشكّل صورة عامة عن الوحدات القتالية وفعاليتها. أمّا بالنّسبة للهرمية القيادية[3] وطريقة اتّخاذ القرار، فإنّ الجيش يخضع لسلطة وزارة الدّفاع التي تتألّف إضافة إليه من المديرية العامة للإدارة والمفتشية العامة والمجلس العسكري، وهي تخضع بدورها كلّ مؤسساتها هذه لمسؤولية وزير الدّفاع استنادًا إلى نصّ المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 16-9-1983 وتعديلاته (قانون الدّفاع الوطني).

للجيش قيادته[4]، وتتألّف من قائد الجيش والأركان التي تخضع لسلطة قائد الجيش، وتضمّ رئيس الأركان ونواب رئيس الأركان إضافة إلى مديريات (من بينهم مديرية التّوجيه، ومديرية المخابرات[5]) وشعب ومصالح وأجهزة مختصة . يتولّى

---

[1] فوج التدخل الاول، فوج التدخل الثاني، فوج التدخل الثالث، فوج التدخل الرابع، فوج التدخل الخامس، فوج التدخل السادس، فوج المدرعات الاول، فوج المدفعية الاول، فوج المدفعية الثاني، فوج الاشغال المستقل، فوج الاشارة، فوج المضاد للدروع، فوج الهندسة، فوج الحدود البرية الاول، فوج الحدود البرية الثاني، فوج الحدود البرية الثالث، فوج الحدود البرية الرابع، فوج المجوقل، فوج المغاوير، فوج مغاوير البحر. انظر موقع الجيش اللبناني الرسمي https://www.lebarmy.gov.lb

[2] انظر موقع غلوبال فير بور الاميركي، احصائيات العام 2018.

[3] تتوزع الرتب بموجب المرسوم 3371 تاريخ 1-1-1981، على الشكل التالي: من رتبة عماد (1)، من رتبة لواء (8)، من رتبة عميد (60)، من ترتبة عقيد(148)، من رتبة مقدم (358)، من رتبة رائد(390)، من رتبة نقيب(600)، من رتبة ملازم اول (1204)، من رتبة ملازم(2769) اضافة الى 1828 معاون اول .

[4] ومقرها مبنى وزارة الدفاع في اليرزة، وقد انتقلت اليه في العام 1968 بعد ان كان مقر القيادة منذ الاول من اب في العام 1945 وحتى العام 1968 في منطقة المتحف .

[5] كلفتها المادة 4 من المرسوم رقم 3771 (تنظيم الجيش وملاكاته واصول العمل به وصلاحيات القادة والرؤساء) تاريخ 22-1-1981، بمهمة التقصي عن الاخطار التي تستهدف امن الجيش، واقتراح الحلول لدرئها،وتنظيم الاستعلام وادارته.

القائد قيادة العمليات العسكرية والأمنية، وإعداد المهام والتّعبئة وتحضير الخطط والتّأهب، وأوامر القتال ووضع البرامج اللوجستية. إضافة إلى ذلك فإنّ القائد مسؤول عن رفع المستوى القتالي للجيش واستدراك حاجات الجيش والمحافظة على مستوى التّجهيزات. وهو يكون حكمًا رئيسًا للمجلس العسكري الذي لديه أيضًا صلاحيات تتعلّق بتنظيم المؤسسات الرّئيسية التّابعة لوزارة الدّفاع إضافة إلى تشكيلات قادة المناطق والفرق والألوية ومختلف المسائل الإدارية والتّنظيمية واللوجستية والفنية للجيش .

من ناحية أخرى إن الجيش ليست لديه سلطة إنتاج القرار العسكري، فهو يتحرك وفق ما تقرّره السّلطة السّياسية. فالمهام الدّفاعية تخضع هي بدورها لقرارات تصدر مسبقًا، إلّا فيما يتعلق بحالات الدّفاع عن النّفس. هنا يصبح الجيش اللبناني قوّة ميدانية موجّهة، إلى جانب الدّفاع عن السّيادة، بمهام إضافية تتعلق "بالحفاظ على السّلم الأهلي والاستقرار الدّاخلي"[1]. هذا الأمر عزّز من ضرورات سعي الحكومات المتعاقبة في "سلطة الطّائف" للعمل من أجل تسليح الجيش وتطوير قدراته لمواجهة التّهديدات الدّاخلية والخارجية على حدّ سواء.

لقد اصطدم هذا التّوجه بموقف دول القرار العالمي وتحديدًا الولايات المتحدة، بحيث جعل من طلب زيادة القدرات التّسليحية للجيش، أمرًا خاضعًا لابتزاز الغرب المتحالف مع المصلحة "الإسرائيلية"، في حين لم تعمل الإدارة السّياسية العليا في لبنان على مواجهة الإبتزاز، عبر التّجاوب مع العروض البديلة المقدمة (روسيا والصّين على سبيل المثال لا الحصر) من أجل تطوير عقيدة الجيش العسكرية.

العقيدة العسكرية

بشكل عام، تعتبر العقيدة العسكرية "بمثابة القانون الأساسي للدّولة في المجال العسكري، وهي التي تمنح المشروعية للعمليات العسكرية التي تقوم بها القوّات المسلحة داخل الدّولة وخارجها، وتقوم بتوجيهها وضبط سلوكياتها وإجراءاتها أثناء تنفيذ مهامها كي لا تنصرف للكسب المادي للأهداف على حساب القيم الإنسانية والأخلاقية وتعتبر العقيدة المرجعية الثّابتة التي تحدّد دور الجيش في الأمة ومهامه في السّلم والحرب وغايتها القصوى، حماية البلاد والشّعب من كافة الأخطار"[2]. سوف ننطلق من هذا التّعريف العام للعقيدة العسكرية، إلى محاولة "لبننة" ما يتضمنه

---

[1] الغيت المادة 4 من المرسوم الاشتراعي رقم 83/102، وحلت محلها المادة الاولى من المرسوم الاشتراعي رقم 1 تاريخ 1984/9/26 ونشر في الجريدة الرسمية عدد 33 تاريخ 1984/10/4 الصفحة 403-412. وقد تضمن التعديل النص التالي "اذا تعرضت الدولة في منطقة او عدة مناطق لاعمال ضارة بسلامتها او مصالحها يكلف الجيش بالمحافظة على الامن في هذه المنطقة او المناطق وفقا للاحكام التالية ..1- يتم التكليف بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ووزير الدفاع الوطني، ويكون لمدة محدودة تمدد عند الاقتضاء بالطريقة ذاتها ....)

[2] صلاح ابو بكر الزيداني، " رؤية حول صياغة عقيدة عسكرية وطنية..مفهوم واهمية العقيدة العسكرية"، مجلة الكفاح المسلح، الفكر العسكري،تاريخ النشر 19/ شباط/ 2018، انظر الرابط https://www.almusallh.ly/ar/thoughts/1576-2018-02-19-18-39-06

من نقاط أساسية تشكّل معيارًا للحديث عن عقيدة عسكرية لدى الجيش اللبناني من عدمه، كونه الأداة الوطنية العاملة على ضمان الأمن والأمان في الدّولة اللبنانية وفق قواعد وأسس قانونية وتشريعية.

لقد فرضت الأطماع "الإسرائيلية" والانتهاكات المتكرّرة للسّيادة اللبنانية التي قام بها جيش العدوّ منذ احتلال فلسطين حتى يومنا هذا، تحديد من هو الصّديق ومن هو العدوّ؛ بغض النّظر عن القرار السّياسي الرّسمي اللبناني ومدى مساهمته في دعم المواجهة (بعد اتفاق الطّائف) أو بالتّخلف عن خوضها (قبل اتفاق "الطّائف" مع استثناء المعارك الثّلاث التي حصلت ما بين 15 أيار و6 حزيران من العام 1948 وأواخر تشرين الأول من العام نفسه تمكن خلالها الجيش بقرار من وزير الدّفاع انذاك المير عبد المجيد ارسلان من خوض المعارك من اجل استعادة السيطرة على تلة قرية المالكية*)، فإنّ جنود الجيش اللبناني قد خاضوا العديد من المعارك العسكرية المهمة التي سقط في بعضها شهداء، وفي بعضها سُجّلت الانتصارات، كتلك المعركة التي وقعت عام 1960 حيث بادر الجيش للتّصدي لتوغل مجموعة من جنود العدوّ فأوقع منهم أربعة أسرى (جرى تسليمهم لاحقًا).

أمّا ما حصل بين عامي 1968 و1975، والتي تخلّلتها عمليات عدوانية استهدفت مناطق لبنانية عدّة وليس فقط المناطق الجنوبية المحاذية للحدود[1]، وأبرزها الإنزال بواسطة طائرات مروحية والذي نفذته فرقة كوماندوس "إسرائيلية" في مطار بيروت الدّولي[2] في 28 كانون الأول من العام 1968، ثم غادرت دون أيّ مواجهة، فإنّ "تقاعسًا برز من قبل القوى الرّسمية في الدّفاع عن السّيادة من النّاحية الميدانية والعملية تمثل بعدم الرد "وهو ما عبرّت عنه الدّكتورة أحلام بيضون في كتابها إشكالية السّيادة والدّولة – ص126 بالقول": أمّا الجيش اللبناني، فلم يظهرْ من ناحيته أيًّا من مظاهر الدّفاع عن الشّعب أو الأرض بمواجهة العدوان بل انتهج منهج المتفرج على الانتهاكات المتلاحقة ما بين عامي 68 و 75. يومها فسّرت الحكومة اللبنانية حياد الجيش اللبناني إنّه ذو مدىً استراتيجي ينحصر في عدم الوقوع بالفخّ الإسرائيلي والانجرار إلى معارك مع الإسرائيليين تكون مبرّرًا لسيطرتهم على مياه الجنوب"[3].

---

*قرية لبنانية محتلة داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، احتلتها قوات العدو اثناء حرب فلسطين، ثم قام الجيش اللبناني عبر قوة مؤلفة من 43 عنصر من فصيلة الفوج الثالث للقناصة تحت قيادة الضابط فرانسوا جنادري (عميد ركن متقاعد) باستعادة السيطرة على القرية بعد معركة شرسة اسفرت عن قتل 18 جنديا صهيونيا، واستشهاد اربعة من عناصر الفصيلة (من ضمنهم الملازم اول محمد زغيب– ترجع اليه تسمية ثكنة صيدا–) واصابة 11 منهم . الا ان جيش العدو عاد واحتلها بعد لجوءه الى حيلة تمثلت بارسال رتل من الجنود مموهين بلباس لبناني وقاموا بالالتفاف من الجهة اللبنانية ووصلوا بأمان الى قرية المالكية بعد ان مروا بسلام في قرى لبنانية (اعتقد الاهالي انها تعزيزات لبنانية متجهة لمؤازرة الاشتباكات على الحدود). ففي صباح 29 ايار، اي بعد اسبوعين فقط، شن الرتل المموه المؤلف من اربعة الوية اسرائيلية وفي اطار عملية "حيرام" هجوما كاسحا تمكن اللواء "شيفع– السابع" من اجتياح القرية والسيطرة عليها لتنضم بعد ذلك الى القرى السبع اللبنانية المحتلة

[1] احتلال مزارع شبعا، قصف قرية ميس الجبل الحدودية في حزيران من العام 1968، اجتياح منطقة العرقوب،قصف رادار الباروك التابع للجيش في تشرين الاول من العام 1973 واستشهاد 9 عسكريين.... الخ

[2] عملت وخلال اربعين دقيقة على تفجير 13 طائرة مدنية.

[3]عصام اسماعيل، "تفويض المقاومة الدفاعي اصبح عرفا دستوريا"،جريدة السفير اللبنانية، تاريخ النشر 15– اذار–2011

لم يسْعَ لبنان الموقع على معاهدة الدّفاع العربي المشترك[1] في العام 1950 للاستفادة من المعاهدة، فقيادته العسكرية كانت حاضرة في هيئة ممثلي اركان الجيوش العربية منذ العام 1964؛ لم يتقدمّ بطلب المساعدة (بغضّ النّظر عن مدى الاستجابة) من العرب، أسوة بما فعله تجاه متطلبات التّضامن العربي (انطلاقًا من معاهدة الدّفاع المشترك) في العام 1967 حيث قام بتقديم المساعدات اللوجستية والصّحية إلى الدّول العربية التي شنّ العدوّ الإسرائيلي حربًا ضدّها. وعلى الرّغم من أن لبنان لم يكنْ مشمولًا ضمن "حرب 67" إلّا أنّ العدوّ وبعد الاعلان عن وقف الحرب، قام باحتلال مزارع شبعا اللبنانية وتلال كفرشوبا في منطقة العرقوب الجنوبية.

لقد تسبّبت الأحداث التي تحصل في الجنوب بحصول مظاهرات شعبية عارمة تطالب بحمل السّلاح، مما اضطرّ السّلطات الرّسمية اللبنانية[2] في الثّاني من كانون الثّاني من 1969 إلى إصدار القانون رقم 1 والذي قضى "بإنشاء وحدات الأنصار في الجيش" (انظر قائمة الملاحق الملحق رقم 1) حسبما جاء في نص المادة الأولى منه "عندما تتعرض البلاد لخطر يهدّد سلامتها، تخوّل السّلطة العسكرية العليا صلاحية إنشاء وحدات خاصة تدعى الأنصار ومهمتها المساهمة في أعمال الدّفاع عن البلاد".

---

[1] نبعت الاتفاقية من فكرة طرحها الملك فيصل الاول ملك العراق في العام 1931 تفضي بإقامة حلف "عربي يجمع الاردن والعراق والسعودية واليمن"، ثم جاء ميثاق جامعة الدول العربية في العام 1945 الذي حدد مهام الجامعة بتنسيق الخطوات السياسية وصيانة استقلال الدول وسيادتها امام اي اعتداء بالوسائل الممكنة، لتكشف هزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين عام 1948 ضعف القيادة العسكرية العربية وضحالة المعلومات عن العدو، فجرى العمل على اعادة طرح الضمان الجماعي وأن الجامعة العربية هي الاطار الذي يتيح ذلك، ويتيح قيام تعاون عربي سياسي عسكري مشترك يستند الى العمل العسكري الموحد، فكان أن عقدت معاهدة الدفاع المشترك بما فيها البروتوكول الاضافي والملحق العسكري في 13 نيسان من العام 1950، انظر الخبير الاستراتيجي والعسكري طلعت مسلم، "تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومشروع تأسيس قوة عربية مشتركة"، ورقة عمل المستقبل العربي .

[2] كانت البلاد تعاني من انقساما سياسيا وشعبيا حادا بين اتجاهين، اتجاه ينتمي الى مناخ يساري وقومي عربي له امتدادته الاممية يعتبر القضية الفلسطينية قضيته المركزية في صلب الصراع العربي–الاسرائيلي . واتجاه اخر، كان ممسك بالقرار داخل السلطة في لبنان، يتماهى والرغبات والتوجهات الغربية لجهة حياد لبنان وعدم الخروج عن الموقف الرسمي العربي التقليدي.

* من مواليد قرية بربرة قرب مدينة عسقلان في العام 1935، لجأ مع عائلته بعد "حرب 48" الى قطاع غزة ومنها الى مصر حيث عاش، درس الهندسة قبل ان ينتقل الى لبنان، اختير عام 1963 عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني (انشأه الحاج امين الحسيني عام 1948) ومن ثم في اللجنة المركزية لحركة فتح التي يعتبر احد مؤسسيها واهم قادتها . اغتاله الموساد الاسرائيلي واثنان من القادة في منطقة فردان في قلب العاصمة بيروت في 10 نيسان من العام 1973 .

في ايار من العام 2019 نشرت صحيفة "يديعوت احرونوت" العبرية تفاصيل عملية "ربيع الصبا"، العملية الاستخبارتية – العسكرية التي ادت الى اغتيال القادة الثلاثة كمال عدوان (مسؤول العمليات السرية لحركة فتح) ويوسف النجار (العقل المدبر لعملية ميونيخ) وكمال ناصر (المتحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية)، العملية خضعت للتدقيق الاستخباراتي من قبل الوحدة التنفيذية في الموساد (قيساريا) قبل ان تتحول مهمة التنفيذ الى وحدة "سيرت متكال" او سرية الاركان (كونها تابعة مباشرة لاركان الجيش)، تمكنوا عناصر الوحدة وعددهم 21 من الوصول الى مكان اقامة القادة الشهداء في مبنى سكني، فقاموا باغتيالهم . قاد "وحدة النخبة الصهيونية" المقدم بجيش العدو انذاك ايهود باراك الذي تنكر بثياب امراة، واشرف على العملية رئيس الاركان انذاك دافيد اليعاز، شارك بها 19 زورقا مطاطيا من البوارج الحربية، اقلت 21 جندي من وحدة "سيرت متكال" و34 جنديا من الكومندوز، و20 مقاتلا من وحدة المظليين . قدرت حجم المشاركة العسكرية على اختلافها (قوات احتياط وتجسس واستطلاع واتصالات) حسب اعتراف العدو بحوالي 3000 جندي لم يكونوا على علم بتفاصيل العملية .

لقد أعطى القانون المشروعية المسلحة لقيام مبادرات وطنية للتّصدي للعدوان من داخل الجيش ومن خارجه، وهو ما حصل في الأعوام 1970و 1971 وأيلول من العام 1972، حين قامت قوّات العدوّ بالتّقدم في مناطق العرقوب ومرجعيون وبنت جبيل تحت غطاء من القصف الجوي والبري، فتصدّى الجيش اللبناني للقوّات الغازية (سقط له في معارك أيلول 72، 19 شهيدا و46 جريحًا) إلى جانب الأهالي والأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية المتواجدة في مناطق المعارك، لينسحب العدو بعد فشل عدوانه. وبعد إصدار مجلس الأمن القرارات الدّولية 279 و280 و295 والتي طالبت جيش العدوّ الإسرائيلي بالانسحاب الفوري ووقف غاراته، إلّا أنّ ذلك لم يتحقّق. ففي آب من العام 1974 أعلنت تل أبيب عن إطلاق سياسة "الضّربات الوقائية" فأصبحت المواجهات وتنفيذ الغارات الجوية على قواعد المقاومة الفلسطينية حدثًا شبه يوميّ. مقابل ذلك استمر الجيش في محاكاة "سياسة دفاعية" تحفظ له دوره بحدود موضوعية المعركة ولا تذهب به إلى مستوى المواجهة الشّاملة، تماما كما حصل في 25 أيار من العام 1975 حين حاول جنود العدوّ اقتحام بلدة عيتا الشعب، فبادر الجيش لخوض مواجهة معهم ما أدّى إلى استشهاد 7 عسكريين.

إنّ التّدقيق في تلك الأحداث، يظهر افتقاد الجيش إلى عقيدة عسكرية مبنية على أسس متينة وشاملة تحدّد قواعد الاشتباك مع العدوّ، وكيفية مواجهة الأخطار المحدقة بالسّيادة اللبنانية. فالعدوّ هو من كان صاحب التّوقيت في اختيار المعركة وفرضها والتّحكم بنتائجها، أولًا لمعرفته بعدم وجود قرار سياسي لبناني رسمي بالاشتباك والرّد على كلّ اعتداء مهما كان نوعه وحجمه وأهدافه؛ وثانيًا، لأنّ الجيش بالأساس لم يكنْ يمتلك القدرات التي تمكنه من المبادرة إلى فتح معركة. هذا الأمر شجع العدوّ على التّمادي في عدوانه والذّهاب نحو معركة شاملة، وهو ما حصل عامي 1978 و 1982.

ففي الاجتياح الأول، أيّ في 14و15 آذار من العام 1978، قام العدوّ بعملية عسكرية أطلق عليها تسمية "عملية الليطاني" حسبما أعلن رئيس أركان جيش العدوّ آنذاك موردخاي غور، وحدّد أهدافها العسكرية بإقامة "حزام أمني" داخل الأراضي اللبنانية بعمق 10 كلم. الهجوم "الإسرائيلي" جاء بعد مرور ثلاثة أيام على تنفيذ "عملية كمال عدوان*"؛ العملية الفدائية التي نفذتها حركة التّحرير الفلسطيني (فتح) على الطّريق السّاحلي بين حيفا وتل أبيب وقادتها دلال المغربي*. لقد أظهر سرعة الرّد "الإسرائيلي" على العملية الفدائية، وجود تحضيرات ونوايا وخطط مسبقة لدى القيادة العسكرية والسّياسية الإسرائيلية؛ فقد قام العدوّ بالتّمهيد للتّقدم البري الذي نفذته قوّة ضخمة من المشاة، تراوح عديدها بين 25 ألف و 30 ألف جندي، بقصف مدفعي كثيف وبشنّ طائراته الحربية والمروحية المئات من الغارات الجوية، استهدفت كلّ المواقع والقواعد العسكرية للقوات اللبنانية والفلسطينية، ونقاط تمركز معينة للجيش اللبناني على كامل الجغرافيا اللبنانية، في حين قامت البوارج الحربية بفرض حصار بحري من النّاقورة جنوباً حتى مدينة صيدا شمالًا.

على مدار سبعة أيام (14 آذار– 20 آذار) من المعارك وقف الجيش اللبناني إلى جانب الأهالي والمقاومين اللبنانيين والفلسطينين حيث خاض معارك بطولية مشرفة سقط له العديد من الجنود بين شهيد وجريح، في حين تمكّن العدوّ من التّوغل مسافة من 10 إلى 15 كلم في منطقة مساحتها 1100 كلم مربع (متجاوزا المسافة المحددة مسبقا من قبل موردخاي غور). ومع اصدار قرار مجلس الامن رقم 425 الذي قدّمته واشنطن في 19 آذار والذي طالب الكيان الإسرائيلي بالانسحاب الفوري حتى الحدود الدّولية، تمّ تكليف قوّة دولية بمهمات حفظ السّلام UNIFIL، فقامت قوّات الاحتلال الإسرائيلي في بداية شهر حزيران بتنفيذ انسحاب جزئي، وانكفأت في عدة محاور مبقية سيطرتها على مساحة تقدر بحوالي 700 كلم مربع وشملت احتلال 55 قرية وبلدة لبنانية تقع جنوب نهر الليطاني وتمتد نحو 80 كلم من قرية الناقورة غربًا وإلى قرية كفرشوبا شرقًا بعمق يتراوح ما بين 5 كلم و 12 كلم. وقد أطلق العدو على المنطقة المحتلة تسمية "منطقة الحزام الأمني[1]".

حاول الجيش اللبناني، إنفاذًا للقرار الدّولي رقم 444 الصّادر في 19 كانون الثّاني من العام 1979 والذي دعا الحكومة اللبنانية إلى وضع برنامج عمل خلال ثلاثة أسابيع لاستعادة سيطرتها على جنوب البلاد، التّقدم في 31 تموز من العام 1978 باتجاه منطقة مرجعيون إلّا أنّ القافلة تعرضت لقصف عنيف مصدره مواقع الإحتلال، الأمر الذي أدّى إلى استشهاد عدد من الجنود، فلم تتابع القوّة تقدّمها. الحدث أثار موجة كبيرة من الانتقادات الدّولية وجرى تحميل "إسرائيل" المسؤولية، في حين فشلت الولايات المتحدة والأمم المتحدة في إقناع حكومة الاحتلال بالتّوقف عن استهداف الجيش، والسّماح له بالانتشار حتى الحدود الدّولية. وفي خطوة منسّقة مع الاحتلال، وبهدف قطع الطّريق على الضّغط من أجل السّماح بنشر الجيش، أعلن الرّائد المنشق عن الجيش اللبناني سعد حدّاد في 19 نيسان من العام 1979 عن إقامة "دولة لبنان الحرّ" على الأراضي التي يسيطر عليها العدوّ الاسرائيلي، ليتبع ذلك قرارًا آخر أصدره حدّاد في 17 أيار من العام 1980 وتمثل بدمج كافة الوحدات العسكرية في المنطقة في إطار أطلق على تسميته "جيش لبنان الجنوبي".

كانت أعمال تلك الميلشيات منسّقة بشكل كامل مع سلطات العدوّ المركزية (أنشأت لجنة الشّؤون الخارجية والأمن في الكنيست الصّهيوني لجنة فرعية لقضايا لبنان الجنوبي) وجيشها المحتل، وكانت مهمتها القيام بأعمال أمنية وعسكرية

*من مواليد العام 1958 في مخيم صبرا للاجئين الفلسطينين في بيروت، ابوها من يافا لجأ الى لبنان اثر النكبة وتزوج من لبنانية، تلقت تعليمها (الابتدائي والاعدادي) في مدارس وكالة غوث اللاجئين، بعد استشهادها وثمانية من رفاقها (بينهم الاسير اللبناني المجهول مصيره حتى الان يحي سكاف) بالعملية العسكرية التي ادت الى قتل 36 مستوطن وجرح 82 اخرين، طالب حزب الله في اطار صفقة لتبادل الاسرى ابرمت في 17 تموز من العام 2008 باستعادة رفاة دلال المغربي الا ان نتائج فحوصات الحمض النووي DNA اظهرت عدم تتطابقها مع العينات التي اخذت من عائلة المغربي، وبالتالي لا يزال جثمانها غير معروف المكان

[1] استقرت منطقة "الحزام الامني" بعد الانسحاب الاسرائيلي في 10 حزيران من العام 1985 على مساحة 1250 كلم مربع بعمق يتراوح بين 8 كلم الى 20 كلم وذلك بعد ابقاء السيطرة على مدينة جزين ومحطيها وصولا الى مشارف الجبل اللبناني، لتبلغ تلك المساحة نصف الجنوب وعشر لبنان.

وإدارية ومدنية. من جهة، شكّلت سلطة محلية بديلة عن الدّولة اللبنانية لكنّها منبثقة عنها (عناصر سابقة من الجيش)، ومن جهة أخرى ساهمت في إخضاع سّكان المنطقة بقوّة السّلاح والتّنكيل والقتل والاعتقال (أقامت لاحقًا معتقل الخيام في العام 1985 وزجّت به عشرات الأسرى) لسياسة الاحتلال. في السّنوات التي تلت وحتى العام 1982 تكرّرت محاولات الجيش الدّخول إلى المناطق المحتلة وتكرّرت معها الصّدامات العسكرية مع جيش الاحتلال وميلشياته.

أمّا في الاجتياح الثّاني عام 1982، والذي أطلق عليه العدو تسمية "سلامة الجليل[1] أو عملية الصّنوبر"، ساق له "الإسرائيلي" ذريعة محاولة اغتيال[2] أحد دبلوماسييه في لندن شلومو أرجوف (1929-2003)[3]. فبعد يوم من محاولة الاغتيال، أيّ في 4 حزيران، بدأ جيش العدوّ هجومه بقصف جوّي وبرّي وبحري استمر يومين واستهدف نقاط مدنية وعسكرية في بيروت والجنوب والجبل والبقاع. برّر القصف وزير الخارجية الأميركي آنذاك ألكسندر هيج الذي قال في تصريح له نقلته وسائل الإعلام "إنّنا نفهم أهدافكم، ولا نستطيع أن نقول لكم لا تدافعوا عن مصالحكم". الإشارة الاوضح جاءت على لسان مساعده نيكولاس فيليوس "نحن لم نشجع الغزو، ولكن هناك تفاهم أنّه إذا كنتم تغزون فافعلوا ذلك بسرعة، وعودوا لأراضيكم"[4]. الإعلان الأميركي هذا مثّل ضوءًا أخضرًا أميركيًّا لوزير حرب العدوّ آنذاك أرييل شارون لتحريك قواته؛ ففي 6 حزيران دفع جيش الاحتلال بقوّات برية ضخمة (قدرت بحوالي 90 ألف جندي من مختلف الوحدات العسكرية) وشرعت بالتّقدم على محاور عدة [5]. مدّت الولايات المتحدة جسرًا عسكريًّا جويًّا مكّن جيش العدوّ من استخدام قدرات عسكرية ونارية هائلة جدًّا. فلم تغبْ عن سماء لبنان، الصّواريخ التي كانت تطلقها البوارج الحربية المتمركزة قرابة الشّاطئ اللبناني، والغارات التي كانت تقوم بها الطّائرات الحربية الإسرائيلية (الأميركية الصّنع والمتطورة جدًّا) وهي تسوّي العديد من أبنية بيروت في الأرض.

---

[1] كميل حبيب،"لبنان الهدنة بين حربين"، المؤسسة الحديثة للكتاب،طرابلس لبنان، الطبعة الاولى 2014،ص 115.

[2] نفذ محاولة الاغتيال ثلاثة من اعضاء منظمة صبري البنا ابو نضال المنشقة في العام 1974 عن حركة فتح بقيادة الزعيم الفلسطيني الراحل ياسرعرفات.

[3] سفير الكيان "الاسرائيلي" في لندن، من مواليد القدس، كان عضوا في حركة البلماح – بلوجوت ماحتس او سرايا الصاعقة – التي كانت القوة الضاربة التابعة لحركة الهاغانا العنصرية الدموية المتطرفة، قاتل بصفوف جيش العدو منذ تأسيسه في العام 1948، وتخرج من جامعة جورجتان في مجال العلاقات الدولية عام 1962، وعمل ملحق في سفارات العدو في غانا ونيجيريا ثم سفيرا في المكسيك(1971-1974) وهولندا(1974-1977) وبريطانيا(1979- 1982).

[4] من برنامج "حرب لبنان – الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982" الجزء الثامن، قناة الجزيرة .

[5] يروي في احدى المقابلات الصحافية تيمورغوكسل (المتحدث باسم قوات الامم المتحدة العاملة في لبنان)، انه "في العاشرة وخمس وثلاثين دقيقة صباح السادس من حزيران ظهرت ثلاث عشرة دبابة (سنترون) "اسرائيلية" عند جسر الحمراء (قرب البياضة)، كان هناك 6 جنود هولنديين من الامم المتحدة، فقالوا (للاسرائيلي)، الى اين انتم ذاهبون؟ توقفوا. فتوقفت الدبابات "الاسرائيلية"، قال الجنود: لا يمكنكم دخول مناطق الامم المتحدة، فرد "الاسرائيليون" ضاحكون، نحن اسفون انه غزو... رمى الجنود الهولنديون عوائق في الطريق، تقدمت دبابة، فانكسر جنزيرها فتعطلت، لتحاول اخرى التقدم، يتكرر ذات الامر مع الثانية. لتتقدم بعد ذلك الدبابات الاحد عشرة تبعهم 1100 دبابة اكتفى عناصر الامم المتحدة بالتقاط الصور".

الغزارة النّارية التي استخدمت في المعركة وحجم القوّات البرية، كانتا كفيلتين بترجيح الميزان العسكري لصالح العدوّ. فتمكن من التّقدم سريعًا في عدة مواقع استراتيجية والوصول خلال أقل من أسبوعين إلى تخوم العاصمة التي وقعت تحت حصار صارم. العدوان خلّف وراءه دمارًا هائلًا في الممتلكات الخاصة والعامة، وفي البنى التّحتية (قُدّرت بحوالي ملياري دولار)، وزهق أرواح الآلاف من المدنيين (قرابة18913شهيدًا وحوالي30457 جريحًا).

الجيش اللبناني، وبإمكانات متواضعة جدًّا، تصدّى جنوده، الذين تعرضت مواقعهم ومراكزهم للقصف في عدّة نقاط في الجنوب، لبعض عمليات التّوغل البري والإنزال البحري والجوّي، وخاضت قوّاته إلى جانب المقاومة الفلسطينية والأحزاب اللبنانية ووحدات من الجيش السّوري معارك مشرفة، منها على سبيل المثال لا الحصر، المواجهة العنيفة التي جرت في منطقة خلدة جنوب بيروت.

بعد احتلال بيروت، تحول وجه الصّراع، وانكفأ دور الجيش الذي وقف موقف المتفرج على تدنيس ثاني عاصمة عربية بعد القدس. كانت قيادته مهتمة بتحييد نفسها عن المعارك الدّائرة، فسعت لحماية مقراتها الأساسية (منطقة بعبدا – حيث القصر الجمهوري، والفياضية واليرزة– حيث وزارة الدّفاع). وللغاية عُقدت اجتماعات تنسيقية لكبار الضّباط مع ضباط الاحتلال. ترك ذلك أثرًا سلبيًّا كبيرًا في الوجدان الوطني اللبناني، سرعان ما تمّ كسره مع نشوء مقاومة لبنانية وطنية وإسلامية تصدرها القرار الميداني (وهو ما سيكون محور النّقاش في فصل قادم) وإجبار العدوّ على تنفيذ انسحابات متتالية: من بيروت بين 22 و 29 أيلول من العام 1982 ومن ثمّ من عالية والشّوف بين 3 و4 أيلول من العام 1983، ثم من صيدا ومنطقتها في 16 شباط من العام 1985، ومن جزين والبقاع الغربي وجبل الباروك في 24 نيسان من العام 1985 قبل ان تنكفئ قوّات الاحتلال في 10 حزيران من العام نفسه إلى منطقة الشّريط الحدودي المحتل أو ما يسمّى "بالحزام الأمني" مجدّدًا. جاءت هذه الهزائم بفضل ضربات المقاومين وإسقاط اتفاقية 17 أيار التي كانت تمثل الرّهان السّياسي الإسرائيلي على إبرام اتفاق مع لبنان. مكّنت تلك الإنجازات الوطنية وانتهاء الحرب الأهلية (عام 1990) وتوحيد المؤسسة العسكرية وقيامها على ركائز (ذكرناها سابقًا) مستمدة من وثيقة الوفاق الوطني، من تبلور "عقيدة جديدة" للجيش تقوم على المواجهة، وهو ما تُظهره طبيعة المهام:

- المحافظة على اللأمن الدّاخلي والاستقرار في كافة المناطق اللبنانية [1].
- مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته المتكررة للسّيادة اللبنانية في جنوب لبنان والبقاع الغربي وضمان انسحابه الكامل إلى الحدود المعترف بها دوليًّا.
- مواجهة التّهديدات الدّاخلية والخارجية للمصالح الوطنية الحيوية والأمن.
- التّنسيق مع الجيوش العربية بما يتوافق مع الاتفاقات والمعاهدات المبرمة.

[1] المرسوم رقم 7988 تاريخ 27 شباط 1996(بناء على المرسوم الاشتراعي 83/102) تم نشر المرسوم لصقا على مدخل مقر رئاسة الحكومة في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه 1996/2/27 .

- المشاركة في الأنشطة الإنمائية والاجتماعية بما يتوافق مع المصالح الوطنية.
- القيام بعمليات الإغاثة بالتّنسيق مع المؤسسات الإنسانية والعامة الأخرى.
- أن يكون طرفًا محايدًا في مواجهة الخلافات الطّائفية والسّياسية في البلد[1].

ترجع تسمية "عقيدة الجيش"، إلى "كرّاس توجيهي يتضمن السّياسة التّوجيهية للمؤسسة العسكرية على الصّعيدين الوطني والعسكري"[2]، يمثّل الكرّاس الذي تمّ وضعه بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، الإطار النّظري والعملي لعقيدة الجيش اللبناني اليوم. سعى الجيش لخلق مناخ وطني حول دور ومكانة المؤسسة العسكرية، كمجمع للانصهار الوطني وكصمّام أمان للحفاظ على السّلم الأهلي. وقد أنيطت هذه المهمة بقائد عسكري هو العماد إميل لحّود[3]، الذي لعب دورًا محوريًّا في تحويل ثوابت تلك العقيدة إلى ما يشبه "أمر اليوم"، انطلاقًا من ثابتة تحديد العدوّ الإسرائيلي "عدوًّا لكلّ اللبنانيين وليس لفئة منهم"، وثابتة تحديد الصّديق، بما يخدم تنظيم وترسيخ العلاقات اللبنانية – السّورية، في سياق التّفويض الكبير(دوليًّا وإقليميًّا) الذي منح سوريا مهمة متابعة الأوضاع اللبنانية .

في الثّابتة الأولى، أشار الكرّاس التّوجيهي إلى "اسرائيل" على أنّها "هي عدوّ للبنان ينبغي التّصدي له ومواجهة اعتداءاته ومخططاته وإرساء رؤية واضحة داخل المؤسسة العسكرية بالنّسبة إلى المخاطر التي يمثّلها العدوّ الإسرائيلي"[4]. وأنّ الخطر الصهيوني هو من "الاخطار الرّئيسية المحدقة بلبنان"[5]. هذا التّبني الواضح من قبل الجيش اللبناني لفكرة "انّ إسرائيل هي عدوّ لبنان"، تُرجم عمليًّا في قرار قيادة الجيش بنشر نصف عديد الجيش (مطلع التّسعينيات) على خطوط المواجهة مع المناطق التي كان يحتلها العدوّ آنذاك. وقد أعطيت الأوامر للتّصدي بكلّ الإمكانيات والوسائل المتوافرة لأي محاولة اعتداء وهو ما حصل فعلاً في عدة محطات انخرط بها الجيش في مواجهة عسكرية مباشرة مع العدوّ الإسرائيلي .

---

[1] ايما سوبرية، "بناء –اعادة بناء جيش وطني: لبنان في العام 1958 مثالا، دفتر روتكس، منشورات مركز عقيدة استخدام القوات، شباط 2014، انظر الرابط : http://www.cedf.terre.defense.gouv.fr/content/download/4320/60325/file/2 تاريخ الدخول 2020/11/2

[2] وفيق قانصوه، تعديل عقيدة الجيش خرق لوثيقة الوفاق الوطني،جريدة الاخبار اللبنانية،محليات سياسية، السبت 20 تشرين الاول 2007، انظر الرابط https://al-akhbar.com/archive_local_news/182600 تاريخ الدخول 2020/11/2

[3] تسلم العماد اميل لحود قيادة الجيش في العام 1989،وبقي في منصبه حتى العام 1998 حيث انتخب رئيسا للجمهورية اللبنانية حتى العام 2007 بعد ان جرى التمديد له لفترة رئاسية ثانية في العام 2004 . عمل لحود بقرار من السلطة السياسية على تنظيم الجيش من خلال ابعاده عن السياسة، فرفض تدخل السياسيين في التشكيلات العسكرية، وسعى الى خلق انصهار وطني من خلال دمج الالوية وخلق تجانس طائفي ومناطقي داخل الوحدات العسكرية.

[4] وفيق قانصوه، تعديل عقيدة الجيش خرق لوثيقة الوفاق الوطني،جريدة الاخبار اللبنانية،محليات سياسية، السبت 20 تشرين الاول 2007، انظر الرابط https://al-akhbar.com/archive_local_news/182600

[5] وفيق قانصوه، المصدر والرابط السابق اعلاه

ففي 25 تموز من العام 1993 شاركت وحدات الجيش اللبناني في التّصدي (إلى جانب المقاومة) لواحدة من أشرس المعارك (معركة بين الحروب – مصطلح في صميم العقيدة العسكرية الإسرائيلية) ضدّ لبنان، وهي معركة "تصفية الحساب"[1]. كذلك فعل في نيسان من العام 1996 خلال عملية "عناقيد الغضب"[2] والتي انتهت "بتفاهم نيسان"[3] وهو ما مثّل انتصارً سياسيًّا وعسكريًّا للجيش والحكومة اللبنانية والمقاومة. فالجيش وخلال الفترة التي تلت تفاهم نيسان أصبح منسجمًا بالكامل مع عقيدته، فلم يقفْ موقف المتفرج على الانتهاكات للسّيادة اللبنانية كما كان يحصل بالسّابق. ففي الرّابع والخامس من أيلول من العام 1997، دخلت وحدات الجيش المتمركزة في منطقة انصارية بمواجهة مباشرة إلى جانب رجال المقاومة مع وحدة الكومندوس الإسرائيلية، وتمكنت المضادات الأرضية التّابعة للجيش من إصابة مروحية حربية إسرائيلية معادية (تمكّنت من الإقلاع لكنّها نفذت هبوطًا اضطراريًّا في مستعمرة نهاريا) أثناء محاولتها انتشال الجنود الصّهاينة القتلى وعددهم 12 جنديًّا من قوة الكوماندوس البحري إضافة الى 4 جرحى ومفقود (جرت مبادلة اشلائه برفاة شهداء أسرى ومعتقلين من معتقل الخيام والسّجون الإسرائيلية في العام 1998). هذا التّناغم بين المقاومة والجيش أدخل الأخير في دائرة الاستهداف الصّهيوني بصورة مباشرة، وهو ما ترجم بالاعتداء على مركز عسكري في قرية عربصاليم عام 1997، أسفر الاعتداء عن استشهاد ستّة عناصر بينهم النّقيب جواد عازار. على الصّعيد الرّسمي اللبناني قام العدوّ بالضّغط على الحكومة اللبنانية لفكّ ارتباطها مع المقاومة عبر استهداف جسور ومحطات كهرباء ومنشآت حيوية وذلك في العامين 1999و2000. غير أنّ "الاعتداءات جابهها لبنان الرّسمي والشّعبي بموقف واحد متمسّكًا بحقّ مقاومة الاحتلال حتى زواله. فكان انسحاب "إسرائيل" من جزّين عام 1999 ومن الجنوب والبقاع الغربي وراشيّا باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والقسم الشّمالي من قرية الغجر في 24 أيار عام 2000 وقد أُعلن يوم 25 ايار عيد المقاومة والتحرير"[4].

أتاح التّحرير للجيش، القيام بدور سيادي آخر يتعلق بالتّأكد من الانسحاب. فقد طالبت الأمم المتحدة بوضع خطّ أزرق هو عبارة عن خطّ تأكيد انسحاب "إسرائيل" من الأراضي اللبنانية. للغاية انتدب لبنان لجنة من الخبراء التّقنيين

---

[1] او حرب الايام السبعة بين 25 تموز و 31 منه، وكانت تهدف للقضاء على المقاومة، وتدمير ترسانة الصواريخ لدى حزب الله، اعتمدت اسرائيل على سلاح الجو حيث قامت بعزل الجنوب والبقاع الغربي وادت الى خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات العامة والخاصة وتشريد اكثر من 300 الف لبناني من مناطق القصف، لم يتمكن العدو من تحقيق اي من اهدافه.

[2] اسم اطلقه العدو على هجوم عسكري خاطف (التسمية اللبنانية حرب نيسان) بدأ في 11 نيسان واستمر حتى 27 منه (16 يوم) وكانت نتيجته وقف اطلاق النار على الاهداف المدنية، اكثر من 1100 غارة جوية وحوالي 25132 قذيفة طالت احداها موقع الامم المتحدة في قرية قانا اسفرت عن استشهاد 118 مدني لبناني كانوا قد طلبوا حماية الامم المتحدة .

[3] هدنة ابرمت بين لبنان والعدو الاسرائيلي برعاية اميركية تقضي بعدم مهاجمة المدنيين، وبحق "اسرائيل" في الدفاع عن النفس،وبحق مقاومة الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان .

[4] اعداد ريما سليم ضومط ،"من المالكية الى العديسة، الجيش اللبناني في مواجهة العدو الاسرائيلي"، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، تموز 2014، العدد 349 انظر الرابط https://www.lebarmy.gov.lb/content/ تاريخ الدخول 2020/11/15

العسكريين كانت مهمتهم انتزاع نقاط لبنانية كان الاحتلال قد قضمها، والحفاظ على حقّ لبنان في النّقاط الخلافية (يعتبرها لبنان اراضٍ لبنانية وعددها 13 نقطة)[1].

المحطة الأبرز في الدّلالة على انخراط الجيش في مواجهة العدوّ الإسرائيلي كان إبّان عدوان تمّوز [2]عام 2006 حيث قامت قوّاته بأداء دور دفاعي بكلّ القدرات المتاحة لديها، فتمّ إحباط عدّة محاولات تسلّل وإنزالات بحرية وجوية، وهو ما يفسّر قيام جيش العدوّ الإسرائيلي بتدمير مواقع عسكرية عديدة، من بينها نقاط مراقبة بحرية وبرية ومراكز اتّصال؛ لكنّ الضّربة الأشدّ كانت في تدمير فوج الأشغال المستقل في الجمهور ومركزي وجه الحجر والعبدة، التابعين للقوّات البحرية قي منطقة الشّمال حاصدًا قرابة 47 شهيدًا للجيش وعددًا كبيرًا من الجرحى.

نتج عن هجوم تمّوز انتصار "الوعد الصّادق". ففي 11 آب صدر عن مجلس الأمن القرار الذي حمل الرقم 1701، تضمّن القرار الدّعوة لنشر الجيش اللبناني على طول الحدود الدّولية مع فلسطين المحتلة إضافة الى نشر قوّات دولية مهمتها مراقبة "وقف الأعمال الحربية". هذا الانتشار لم يحلْ دون حصول انتهاكات متعدّدة للسّيادة اللبنانية من قبل العدوّ الإسرائيلي وبالتّالي قيام الجيش بواجبه. ففي حادثين منفصلين لهما دلالتهما السّيادية؛ الأول، في 3 آب من العام 2010 حينما حاولت قوّة صهيونية تجاوز الخطّ التّقني في خراج بلدة العديسة إلى أرض متحفَّظ عليها لبنانيًّا، ممّا دفع بقوة الجيش المنتشرة في المنطقة لإطلاق النّار على جنود العدوّ. تلا ذلك حصول اشتباك استمرّ لعدّة ساعات وأسفر عن استشهاد عنصرين من الجيش (الرّقيب روبير الياس العشّي، والرّقيب عبدالله محمد طفيلي) ومواطن مدني صحافي (مراسل جريدة الأخبار عسّاف أبو رحّال)، مقابل مقتل عدد من الجنود الصهاينة من بينهم ضابط، في حين أجبرت القوّة المتوغلة على الانسحاب. الحدث الثّاني، حصل في شهر آب من العام 2011 وعند نقطة نهر الوزاني حيث حاولت قوّة معادية، التّسلّل مسافة 30 مترًا خارج خطّ الانسحاب فتصدّت لها وحدات الجيش.

هذه الأحداث وغيرها عزّزت من فكرة مفادها أنّ لدى قيادة الجيش قرارًا بتحويل عقيدته إلى "أمر يومي" يتعلق بمواجهة الخطر الإسرائيلي والتّصدي لأيّ محاولة انتهاك للسّيادة والدّفاع عن المدنيين. من جهة أخرى لم تخرجْ العقيدة

---

[1] تسلم لبنان خريطة "لارسن"(نسبة الى تيري رود لارسن) المنسق الخاص للامم المتحدة لعملية "السلام"،وتم وضع 3 تحفظات عليها (رميش المطلة ومسكاف عام) ثم تسلم من اليونيفيل لائحة احداثيات مؤلفة من 198 نقطة الا ان لبنان تحفظ على مزارع شبعا والجزء اللبناني من الغجر .اما بعد عدوان تموز 2006، فتم وضع لائحة مؤلفة من 584 نقطة، وتم قياس 268 نقطة ووضع علامات عليها وتم تعليم 247، اما النقاط الباقية وعددها 178، تقع داخل مناطق "متحفظ عليها، وهي 13 نقطة . يعتبرها لبنان مناطق لبنانية استنادا الى اتفاقية الهدنة واتفاقية بولييه – نيوكمب التي قامت بترسيم الحدود في العام 1923

[2] او حرب لبنان الثانية (بالقياس الى حجم الدمار مع اجتياح 1982) على اثر عملية قامت بها المقاومة الاسلامية في 12 تموز (عملية الوعد الصادق) ادت الى اسر جنديين اسرائيليين (جرت لاحقا عملية تبادل اسرى بين المقاومة الاسلامية والعدو الاسرائيلي بوساطة المانية)، استغلت اسرائيل عملية الاسر لتشن عدوانا استمر 33 يوما خلف وراءه قرابة 1400 شهيد واكثر من 4000 جريح، اضافة الى تدمير مرافقة حيوية وبنى تحتية من جسور وطرقات وكهرباء وماء ... الخ . اضافة الى تدمير كامل لاحياء سكنية في الضاحية الجنوبية لبيروت . فشلت اسرائيل في تحقيق اهدافها من العدوان .

عن الخطاب السّياسي الرّسمي اللبناني والعربي فيما يتعلق بالتّسوية السّياسية مع العدوّ الصّهيوني، وهو ما عزّزته "مبادرة السّلام العربية" التي طرحت في القمّة العربية في بيروت في العام 2002، لكنّها اشترطت (أيّ العقيدة) "التّمسك بالسّلام العادل والشّامل كحلّ وحيد للصّراع العربي – الإسرائيلي"، وإيجاد "حلّ عادل لكلّ القضايا المرتبطة بهذا الصّراع، ومنها انسحاب "إسرائيل" من مزارع شبعا والجولان وعودة اللاجئين الفلسطينين، ودعم المقاومة باعتبارها حقًّا مشروعًا للبنانيين حتّى زوال الاحتلال ونتائجه"[1]. يتقاطع هذا الموقف مع ما تضمنته وثيقة الوفاق الوطني من أنّه "يجري توحيد وإعداد القوّات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمّل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي"[2].

أمّا في الثّابتة الثّانية والمتعلقة بتحديد الصّديق، وعلى وجه الخصوص العلاقة مع سوريا، فقد أشارت العقيدة إلى "علاقة أخوية ومميزة بين لبنان وسوريا لما يجمعهما من روابط تاريخية تنبع من الاعتبارات القومية والجغرافية والمصالح المشتركة لكلا البلدين خصوصًا في مواجهتهما للعدوّ الإسرائيلي"؛ انسحبت الاعتبارات القومية والمصالح المشتركة هذه على قاسم مشترك أساسي ينسجم وتحديد "الأخطار الرئيسية المحدقة بلبنان" ألا وهو "الخطر الصّهيوني". أوجد هذا التّحديد إطارًا مشتركًا للمواجهة "تنسيق أمني واستخباراتي وعسكري"، حرص الجيش اللبناني على توطيده مع "أشقّائه" في الجيش العربي السّوري بما يحقق مصلحة البلدين"ويتيح مواجهة مخططات العدوّ الإسرائيلي السّاعي إلى الاستفراد بكلّ دولة على حدة"[3]. أضف إلى ذلك، فإنّ تحديد الصّديق بأولئك "الذين يدعمون قضية لبنان، والذين تجمعه بهم روابط الأخوّة والمصير المشترك وأواصر الصّداقة"[4].

لقد ساعدت في اعتبار الدّولة السّورية الأقرب استراتيجيًّا إلى لبنان، الرّوابط الأخوية والتّاريخية القائمة بين البلدين، ومعاهدة التّنسيق والصّداقة التي عقدت بين لبنان وسوريا، ومضمون المادة الرّابعة من البند الثّاني من اتّفاق الوفاق الوطني "إنّ لبنان، الذي هو عربيّ الإنتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدّول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمدّ قوّتها من جذور القربى والتّاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التّنسيق والتّعاون بين البلدين وسوف تجسده اتّفاقات بينهما في شتّى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشّقيقين في إطار من سيادة واستقلال كل منهما. استنادًا إلى ذلك، ولأنّ تثبيت قواعد الأمن يوفّر المناخ المطلوب لتنمية هذه الرّوابط المتميزة، فإنّه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا ،وسوريا لأمن لبنان في أيّ حال من الأحوال. وعليه

---

[1] وفيق قانصوه، المصدر السابق اعلاه

[2] وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)البند الثاني، المادة الثانية،الفقرة ج

[3] وفيق قانصوه، تعديل عقيدة الجيش خرق لوثيقة الوفاق الوطني،جريدة الاخبار اللبنانية،محليات سياسية، السبت 20 تشرين الاول 2007، انظر الرابط https://al-akhbar.com/archive_local_news/182600

[3] وفيق قانصوه، المصدر السابق اعلاه

[4] وفيق قانصوه، المصدر السابق اعلاه.

فإنّ لبنان لا يسمح بأن يكون ممرًّا أو مستقرًّا لأيّ قوّة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإنّ سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأيّ عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته"[1].

الآن، وبعد الانسحاب السّوري من لبنان تحت وطأة الظّروف التي رافقت اغتيال رئيس الوزراء السّابق رفيق الحريري، والانقسام السّياسي الحادّ الذي جوهره الصّراع على من يرثِ النّفوذ السّوري في لبنان، في ظلّ الضّغط الذي وصل إلى ذروته عبر استفادة دول القرار وبعض القوى المحلية من القرار الدّولي 1559، فإنّ اهتزازًا كبيرًا حصل على صعيد العلاقات الرّسمية بين لبنان وسوريا ، في حين لم يتأثّرِ التّنسيق العسكري بين البلدين الذي حافظ على مستواه انطلاقًا من التّحديات المشتركة على صعيد الحدود (غير المضبوطة كليًّا، أو لناحية روابط العلاقات وتداخل المصالح بين الشّعبين، أو لناحية التّهديدات الأمنية على أنواعها، إضافة إلى ركن ثابت لدى الطّرفين اللبناني والسّوري فيما يتعلق بالتّعامل مع احتياجات المقاومة من النّاحية اللوجستية.

فمنذ "التّسعينيات أُنشيء مكتب التّعاون والتّنسيق ومهمته الوحيدة التّنسيق بين قيادتي الجيش اللبناني والسّوري، وهذا المكتب مستمرّ بالعمل، ولم يُطلب من قيادة الجيش إلغاء هذا المكتب الذي يعالج كلّ الأمور التي تحصل على جانبي الحدود"[2]. وهذا الأمر بدا جليًّا من خلال التّنسيق الميداني الذي قام في المعركة المهمة (معركة فجْر الجرود، ومعركة إنْ عُدْتُمْ عُدْنا) التي خيضت على ضفتي الحدود بين جرود عرسال اللبنانية والقلمون السّورية والتي أسفرت عن هزيمة استراتيجية للإرهاب. وقد دلّت نتائج المعركة وتوقيتها على وجود تنسيق ثلاثي بين الجيش اللبناني والجيش السّوري والمقاومة.

لقد فرض التّهديد الإرهابي للبنان، واجبات دفاعية على الجيش، وصار التّلازم في تصنيف المخاطر الإرهابية والمخاطر الصّهيونية أمرًا واحدًا في الخطاب العسكري والرّسمي والشّعبي اللبناني، وأصبحت المعركة ضدّ الإرهاب لا تقلّ أهمية عن المعركة ضدّ العدوّ الإسرائيلي. وهو ما عبّر عنه أيضًا الجهد الأمني "في مكافحة جرائم الإرهاب والتّجسس والتّعامل مع العدوّ الإسرائيلي، إذ أدّت جهود الجيش في هذا المجال إلى تفكيك معظم الشّبكات والخلايا الارهابية والمتعاملة، ما جنّب الوطن الكثير من الخسائر البشرية والمادية الجسيمة"[3].

لقد حققت هذه المعركة الأمنية نتائج مهمة لناحية ضرب الخلايا التّابعة للعدوّين الإرهابي والصّهيوني. فعلى صعيد شبكات التّعامل مع العدوّ الصّهيوني، وبالتّعاون والتّنسيق مع جهاز أمن المقاومة، تمكّنت كلّ من مديرية المخابرات في

---

[1] وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) المادة الرابعة، العلاقات اللبنانية – السورية .

[2] عقيدة الجيش "فعل يومي"، مقالة صحفية نشرت على موقع Lebanese Forces Official Website انظر الرابط https://www.lebaese-forces.com/2019/01/29/army-dogma-is-a-daily-exercise/ تاريخ الدخول 2020/11/20

[3] مهمات الجيش اللبناني استنادا لقرار مجلس الوزراء عام 1991 (حفظ الامن في الداخل الى جانب القوى الامنية الاخرى) المهمة رقم واحد، الموقع الرسمي للجيش اللبناني انظر الرابط مهمات-الجيش https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/ تاريخ الدخول 2020/11/20

الجيش اللبناني وفرع المعلومات في قوى الأمن الدّاخلي إضافة إلى جهازي الأمن العام وأمن الدّولة، من توقيف أكثر من سبعين شبكة تجسس وتعامل واغتيال خلال سنوات قليلة، الأمر الذي أدّى إلى شلّ القدرات الاستخباراتية للعدوّ في لبنان، وهذا ما عبّر عنه محرّر صحيفة "هآرتس" في شؤون التّجسس والاستخبارات يوسي ميلمان الذي يعدّ مقرّبًا من رئيس الموساد الإسرائيلي السّابق مائير داغان بقوله:"إنّ اكتشاف الشّبكات التّجسسية في لبنان لا يبشّر إسرائيل بالخير، وإنّ شيئًا غريبًا يحدث في لبنان"[1]. كذلك، وصف رونين برغمان الخبير في الشّؤون الاستخباراتية والاستراتيجية موجة توقيف الجواسيس، "بالضّربة الموجعة بالنّسبة إلى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية "[2].

أمّا على صعيد القضاء على الخلايا الإرهابية التّكفيرية، فقد تمكّن الجيش في العام 2017 " من توقيف 3743 إرهابيًّا، وفي العام 2018 تمّ توقيف 490 إرهابيًّا؛ ناهيك عن توجيه العشرات من الضّربات الأمنية الاستباقية"[3] التي حالت دون حصول تفجيرات إرهابية كتلك التي حصلت بين سنوات 2013 و2016 وقامت بها المنظمات الإرهابية داعش والنّصرة وغيرهما، وطالت الأحياء والمناطق السّكنية والتّجارية في لبنان وتحديدًا في منطقة الضّاحية الجنوبية لبيروت والتي تمّ استهدافها بتفجيرات انتحارية راح ضحيتها العشرات من الشّهداء والمئات من الجرحى إضافة إلى تضرّر العديد من المباني والممتلكات الخاصة ودور العبادة. مثّلت تلك الأعمال الإجرامية، نوعًا جديدًا من الحرب على لبنان وعلى الجيش اللبناني والمقاومة من خلال استهداف جنود الأول وآلياته، واستهداف البيئة الحاضنة للثّانية، الأمر الذي فرض على الطّرفين درجات عالية من التّنسيق وصلت في بعض حالاتها إلى حدّ الاشتراك ميدانيًّا في عمل واحد ضدّ هدف محدّد.

إذن، أعطى انخراط الجيش اللبناني في مواجهة التّنظيمات الإرهابية والتي لم تكن وليدة الحرب على سوريا عام 2011، وهي بدأت في العام 2000 مع مواجهات الضّنية[4]، ثم معركة مخيم نهر البارد[5] عام 2007، بعدًا اضافيًّا

---

[1] جورج المخائيل، "الموساد الاسرائيلي وتجنيد العملاء والجواسيس"،منشورات الجيش اللبناني،مجلة الدفاع الوطني،العدد 88، نيسان 2014

[2] المصدر السابق نفسه " الموساد الاسرائيلي وتجنيد العملاء ....."

[3] عقيدة الجيش "فعل يومي"، مقالة صحفية نشرت على موقع Lebanese Forces Official Website انظر الرابط https://www.lebaese-forces.com/2019/01/29/army-dogma-is-a-daily-exercise/ تاريخ الدخول 2020/11/20

[4] بتاريخ 1999/12/31 قامت مجموعة ارهابية تدعى "تنظيم التكفير والهجرة" بالتعرض لدورية للجيش اللبناني في منطقة الضنية – شمال لبنان، قام الجيش على الاثر بعملية عسكرية واسعة استهدفت معاقل التنظيم الارهابي في مرتفعات المنطقة مما اسفرت عن استشهاد ضابط وسبعة عسكريين.

[5] بتاريخ 2007/5/20، قام التنظيم الارهابي "فتح الاسلام" بهجوم على بعض مراكز الجيش اللبناني في محيط مخيم نهر البارد حيث كان متمركزا، فاتخذت قيادة الجيش قرارا بالقضاء على التنظيم الارهابي، فدخل الجيش في مواجهة عسكرية من 20ايار الى 2 ايلول من العام 2007 انتهت المعركة بالقضاء على التنظيم الارهابي، وتدمير المخيم وتشريد سكانه واستشهاد 171 جنديا اضافة الى عدد من المدنيين الفلسطينين واللبنانيين .

لمعركته السّيادية، ودعمت السّعي من أجل وضع استراتيجية مواجهة مشتركة وفاعلة تنطلق من ثوابت الوفاق الوطني، ومن خلاصة التّجارب الميدانية والمخاطر المحدقة بلبنان.

يمكن الاستنتاج من كلّ ما تقدم، بأنّ السّياسة العسكرية للبنان هي سياسة دفاعية، مرتبطة بالتّوجهات السّياسية للحكم. فقبل توقيع اتفاقية الوفاق الوطني في الطائف عام 1990 وقبل الحرب الأهلية عام 75، كان هناك جيش، وبعد الحرب، ومع التّوجهات السّياسية الجديدة أصبح هناك جيش آخر. وعلى الرّغم من أنّ القرار العسكري يبقى مقيّدًا عند كلّ استحقاق بالفيتو الأميركي ربطًا بمدى تجاوب أو عدم تجاوب السّلطة للمشيئة الأميركية، إلّا أنّ المؤسسة العسكرية تنطلق من ركيزتين أساسيتين هما، انتماء لبنان العربي، وحقّ الشّعب اللبناني في مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل والإمكانيات المتاحة يعتبر حقًّا مشروعًا.

المبحث الثّاني:

دور المقاومة الشّعبية في الدّفاع عن السّيادة اللبنانية

لبنانيًّا، ثابتة السّيادة كركن من أركان الدّولة، والشّعب هو من يمنح السّيادة إلى السّلطات الدّستورية، جرى التّعبير عنهما استنادًا إلى الفقرة "د" من مقدمة الدّستور اللبناني والتي تنصّ على أنّ "الشّعب مصدر السّلطات وصاحب السّيادة يمارسها عبر المؤسسات الدّستورية". وبهذا النصّ يكون الدّستور اللبناني قد "ميّز بين صاحب السّيادة وبين من يمارس السّيادة"[1].

معنى ذلك، إنّ منح التّفويض للمؤسسات الدّستورية بممارسة السّيادة، لا يصبح في أيّ حال من الأحوال تنازل صاحب الحقّ بالمنح أو التّفويض، أيّ الشّعب، عن واجبه في الوقوف إلى جانب المؤسسات التي أوكلها شرعية الوجود والقيام بالمهام التي تقع على عاتقها، خاصة في اللحظة التي تكون بها السّيادة الوطنية معرّضة للانهيار؛ عندها يصبح الشّعب في حالة الدّفاع عن النّفس، وعن وجوده، ودوره ومصيره، وبالتّالي فمن "واجب الشّعب، صاحب السّيادة الأصلي أن يتصدّى لواجب الدّفاع عن هذه السّيادة، فإذا شكّل لجانًا أو قوىً ثورية أو مقاومة، تكون هذه القوى جزءًا من القوى الشّرعية، بل تتغلّب شرعية هذه القوى على شرعية من تخلّى عن واجب الدّفاع عن السّيادة"[2]. وهذا ما لاحظناه عند تناول عقيدة الجيش اللبناني وتقاعس السّلطة السّياسية عن القيام بمهامها الأمر الذي فتح المجال أمام الشّعب للقيام بواجبه والدّفاع عن أرضه.

---

[1] عصام اسماعيل، "المقاومة جزء اساسي من القوى الشرعية اللبنانية"، مقالة صحفية، جريدة السفير اللبنانية، تاريخ النشر 2011/3/15

[2] عصام اسماعيل، "المقاومة جزء اساسي في القوى الشرعية اللبنانية"، مصدر سبق ذكره وورد السفير تاريخ 2011، ثم تكرر في مقال للباحث جهاد اسماعيل تحت عنوان "في مفهوم السيادة الوطنية اللبنانية وحق الرد على العدوان الاسرائيلي"، جريدة الاخبار تاريخ 2019/9/5.

هذا من النّاحية الدّستورية والوطنية، أمّا من ناحية الشّرعية الدّولية، فإنّ ما كرسته مبادئ مؤتمرَيْ لاهاي للعام 1899 و 1907، لناحية قانونية المقاومة الوطنية ضدّ العدوان والاحتلال خاصة المادة الثّانية من اتفاقية لاهاي لعام 1907، والتي عرفت "الشّعب القائم أو المنفضّ في وجه العدوّ، بأنّه مجموعة المواطنين من السّكان في الأراضي المحتلة، الذين يحملون السّلاح ويتقدمون لقتال العدوّ، سواء أكان ذلك بأمر من حكومتهم، أو بدافع من وطنيتهم، وتنطبق عليهم صفة المحاربين بشرط حمل السّلاح علنًا والتقيّد بقوانين الحرب"[1]. وهذا ما تمّ ترسيخه لاحقًا في المواثيق الدّولية، فالمادة 51 من ميثاق الامم المتحدة، اعتبرت أنّ للدّول "فرديًّا وجماعيًّا، حقًّا طبيعيًّا في الدّفاع عن نفسها إذا ما تعرضّت لعدوان مسلح"[2].

إنّ التّهديدات العدوانية من قبل العدوّ الإسرائيلي ضدّ السّيادة اللبنانية، واعتبار نشوء المقاومة ردّة فعل طبيعية على تلك الاعتداءات، وأنّ ما حققته من انجازات، تندرج ضمن سياق المكاسب الوطنية الكبرى، إضافة إلى أنّ ما فرضته المعركة والقتال ضدّ العدوّ من تطوّر وتعاظم في القدرات القتالية. انطلاقًا من هنا نأتي على الدّور الاستراتيجي لحزب الله في الدّفاع عن لبنان وفرضه معادلة الرّدع على العدوّ في ظلّ النّقاش الدّاخلي حول الاستراتيجية الوطنية للدّفاع .

انطلاقة المقاومة وانجازاتها

تعود نشأة المقاومة المسلحة في لبنان ضدّ الاحتلال الإسرائيلي إلى تاريخ العدوان العسكري الصّهيوني على لبنان وهو تاريخ حافل بالإجرام[3] ويعود إلى سنة 1948؛ ففي تلك الأثناء أقدمت العصابات الصّهيونية على خرق السّيادة اللبنانية من جهة الحدود الجنوبية، فعملت ضمن عملية "حيرام"[4] (دامت 60 ساعة من 29 تشرين الأول إلى 31 منه) على احتلال نحو 15 قرية، وقامت بتنفيذ مجزرة في بلدة حولا الحدودية في الأول من تشرين الثّاني والتي أودت

---

[1] عصام اسماعيل، "حقيقة طلب اسقاط السلاح من الوجهة الدستورية"، مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر السابق نفسه.

[3] مجازر حولا(48)، صلحا(48)غزو المطار(68) صيدا (75)حانين(76) بنت جبيل(76) الخيام،كونين،راشيا الفخار،العباسية،الصرفند(78).جنتا(84)جبشيت(84)صيدا الغربية، الزرارية،حومين الفوقا،معركة(85)دير الزهراني(94) النبطية الفوقا(95)المنصوري وقانا والنبطية وسحمر(96) صيدا والكفور وعربصاليم(97). كانت حصيلة تلك المجازر المتنقلة والسنوية تقريبا 1771 شهيدا اضافة الى الاف الجرحى،ناهيك عن سقوط حوالي 1100 شهيد في اجتياح العام 1978 واكثر من 5000 جريح جلهم من المدنيين، يضاف اليهم 73 الف شهيد (مجزرة صيرا وشاتيلا ضمنا) وجريح في اجتياح العام 1982 ومجازر عدوان تموز 1993، وعدوان العام 1996 وعدوان العام 2006 .(راجع منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي)

[4] **عملية حيرام** هي عملية عسكرية شنتها العصابات الصهيونية بقيادة الجنرال موشيه كرمل في العام 1948 وهدفها كان احتلال منطقة الجليل الاعلى التي كان يتمركز بها جيش الإنقاذ العربي بقيادة فوزي القاوقجي والكتيبة السورية .العملية التي دامت اقل من 60 ساعة (29–31 أكتوبر) اتسمت بارتكاب بالعديد من المجازر من قبل جنود الاحتلال وانتهت قبل سريان اتفاق وقف إطلاق النار حيز.

بحياة 93 مواطنًا. الغاية كانت من وراء ذلك "فرض أمر واقع، وهو البقاء في القرى التي احتلّوها والوصول إلى نهر الليطاني للحصول على حصة من مياهه لكنّهم عادوا وانسحبوا إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد التّوقيع على اتفاقية الهدنة مع لبنان في رودوس في 23 آذار 1949"[1]؛ هذه المسألة تؤكد ما تناوله العميد البروفسور كميل حبيب في "حيثيات ووقائع الحرب الإسرائيلية المفتوحة على لبنان" من أنّ هناك بعدًا دينيًّا توراتيًّا في رأي الصّهاينة لاحتلال لبنان أرضًا ومياهًا. فيستعرض الدّكتور حبيب ما ورد في العهد القديم في سفر التّثنية (24:11) "كلّ مكان تطأه أخامص أقدامكم انطلاقًا من البرية يكون لكم، ومن لبنان ومن نهر الفرات، إلى البرّ الغربي، تكون حدودكم". كذلك، وصف "العهد القديم"جنوب لبنان بأنّه جزء من "الأرض الموعودة"[2]، هذا الأمر يفسر سبب محاولة القادة الصّهاينة "إقناع بريطانيا بعد المؤتمر الصّهيوني الأول الذي عقد في بازل في سويسرا عام 1897، بجعل جنوب لبنان جزءًا من أرض فلسطين التّاريخية"[3]، وهو ما ترجم من خلال مؤتمر السّلام في باريس عام 1919حين قامت الحركة الصّهيونية بتقديم اقتراح تطلب فيه "أن تصل حدود الدّولة اليّهودية إلى نقطة تقع جنوب مدينة صيدا"[4]. والهدف كان من وراء ذلك، الحصول على مياه "نهر الليطاني". ففي "رسالة بعث بها حاييم وايزمن (لاحقًا سيصبح أول رئيس للكيان "الإسرائيلي") إلى اللورد البريطاني جورج كرزون"[5] كشف الأول عن نواياه الحقيقية فأعلن فيها "أنّ لبنان الغنيّ بالمياه لا يحتاج إلى نهر الليطاني، وإذ حرمت فلسطين من مياه الليطاني، فلا يمكنها أن تكون مستقلةً اقتصاديًّا"[6]. لم تفلحْ الضّغوط الصّهيونية في أحداث خرق بالموقف الفرنسي حيال نهر الليطاني "ضمّته إلى لبنان[7]" إلّا أنها تمكّنت من إحداث تغيير في الحدود ما بين لبنان وفلسطين، فجرى توسعة الأراضي الفلسطينية لتشمل السّيطرة على منطقة الحولة[8] ذات السّهول الخصبة والمياه الغزيرة والمعروفة بجورة الذّهب.

---

[1] محمد فوزي ماجد، "الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان من 1948حتى 1978"، مقالات مختارة، تاريخ 1نيسان 2016 موقع النشرة، انظر الرابط https://www.elnashra.com/news/show/977028/ تاريخ الدخول 2020/12/20

[2] كميل حبيب، "لبنان هدنة بين حربين".... مصدر سبق ذكره، ص84.

[3] كميل حبيب "حيثيات ووقائع الحرب الاسرائيلية المفتوحة على لبنان"، الحياة النيابي، منشورات مجلس النواب، المجلد 67 حزيران 2008.

[4] عصام خلفية، لبنان: المياه والحدود (1916-1975)، لا ذكر لدور النشر 1996، ص38-39

[5] كميل حبيب، "لبنان هدنة بين حربين.... مصدر سبق ذكره ص 85

[6] F. Hof, Galilee Divided,(Boulder Westview press,1985) p.13

[7] كميل حبيب، " لبنان هدنة بين حربين" ..... مصدر سبق ذكره ص 85

[8] جرى نقل بموجب صكوك وضمن اتفاقية الحدود الفرنسية- البريطانية في 13 -10- 1920 ، واتفاق PAULES-NEW COMB في 1-3- 1923 من الاستعمار الفرنسي الى الاستعمار البريطاني 23 قرية لبنانية هي(المطلة، النخيلة، الصالحية،الناعمة، الخالصة، الدوارة، الخصاص، العباسية، دفنة، اللزازة، معسولة، الدميرجات، الجردية، كفربرعم، الزاوية، المنصورة، الذوق الفوقاني، الذوق التحتاني، شوقا، خان الجوير، افرت، حانوتة، صروح).اضاقة الى القرى اللبنانية السبع الغنية بالمياه (هونين،ابل القمح، النبي يوشع،قدس،المالكية،صلحا،وطيربيخا). وخلال اجتماعات الهدنة عام 1949، ضمت تل ابيب عدة مزارع مساحتها 2000 دونم – انظر العميد البروفسور كميل حبيب " حيثيات ووقائع الحرب الاسرائيلية المفتوحة على لبنان" ص 5.

فكرة اقتطاع منطقة جنوب لبنان حتّى نهر الليطاني، وضمّها إلى "إسرائيل"، بقيت تراود ديفيد بن غوريون حتى العدوان الثّلاثي على مصر في سنة 1956. ففي 1956/10/19 "عرض بن غوريون خطّة تنمّ عن دهاء سياسي كبير، على السّفير الفرنسي في إسرائيل وعلى أبا إيبان (كان مندوبًا لإسرائيل في الأمم المتحدة) أيضاً، وتضمّنت النّقاط التالية:

- إطاحة الرّئيس جمال عبد النّاصر.
- تقسيم الأردن للوصول إلى العراق.
- إرغام العراق على إبرام معاهدة سلام مع "إسرائيل" وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أراضيه، على أن تتكفّل الولايات المتحدة تمويل ذلك .
- تقليص حدود لبنان بضمّ طرابلس وعكّار وبعلبك إلى سورية، ثم إلحاق جنوب لبنان حتى الليطاني بإسرائيل، فيتحوّل لبنان بالفعل إلى دولة مسيحية "[1].

بن غوريون ذاته، وبعد حرب حزيران العام 1967، وتحديدًا في شهر أيلول، عاد وأرسل إلى الرّئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول برسالة حول نيات "إسرائيل" تجاه لبنان جاء فيها : "إنّ أمنيتي في المستقبل هي أن أجعل الليطاني الحدود الشّمالية لإسرائيل"[2].

الأطماع الصّهيونية تجاه لبنان، إذن، لم تكن خافية على أحد، وهدف السّيطرة على المياه يعني بشكل واضح احتلال الأرض، كانت مترافقة مع تقويض الكيان اللبناني، وما سياسة ضمّ الأراضي[3] إلا خير دليل على المخطط التوسّعي والذي يتجاوز المسائل والاعتبارات الأمنية والعسكرية. لكنّه يحمل بكلّ تأكيد أبعادًا سياسية وجودية خطيرة على الدّولة اللبنانية بصيغتها القائمة منذ العام 1920.

ففي الأربعينيات من القرن الماضي دعا موشي شاريت "لإثارة القلاقل، والعمل على تقطيع أوصال لبنان (أي تقسيمه) وإقامة نظام دمية فيه خاضع لسلطة إسرائيل"[4]. كذلك فعل بن غوريون الذي طالب بإلغاء الحكومة اللبنانية في السّنة الأولى لإقامة الكيان الصّهيوني. ففي رسالة له مؤرّخة في 27 شباط 1954 كتب يقول:"علينا التّحضير

---

[1] رؤوفين أرليخ،"المتاهة اللبنانية سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان (1918 . 1958) تعريب محمد بدير,الناشر: دار معراخوت ووزارة الحرب الصهيونية، الطبعة الأولى 2019،اقتباس من صقر ابو فخر, قراءة لكتاب المتاهة اللبنانية – العربي، ص 419.

[2] كميل حبيب "حيثيات ووقائع الحرب الاسرائيلية المفتوحة على لبنان"، مداخلة القيت خلال مشاركة العميد في احدى الندوات، غير معروفة المكان والتاريخ.

[3] ذكرنا بالسابق اقدام تل ابيب على ضم مزارع شبعا بعد وقف اطلاق النار في العام 67، ومن ثم "احتلت في العام 1973 مناطق متاخمة لجبل الشيخ، كذلك فعلت في العام 1975 حين ضمت جبل الشميس، وفي العام 1982 شقا طريقا في الضفة الجنوبية لنهر الوزاني بطول 12 كلم، واقتطعت المنطقة المحيطة بنبع الوزاني ومساحتها 5000 دونم، وفي العام 1986 قامت بتسييج مساحة تقدر بحوالي 31 كلم^2 تمتد من حرج الخيام الى مركبا .. انظر كميل حبيب المصدر السابق نفسه .

[4] J.Randal. Going All The Way, (New York: Vintage Book, 1984) p.189

لهجوم يهدف القضاء على لبنان، مملكة شرق الأردن وسورية". بن غوريون أضاف،"أن لبنان هو الحلقة الأضعف في الائتلاف العربي، فنظامه مصطنع ومن السّهولة تقويضه، ويجب إقامة دولة مسيحية بحدودها الجنوبية بمحاذاة الليطاني وسوف نقيم السّلام معها"[1]. على الرّغم من هذا الوضوح في النّوايا العدوانية إلّا أنّ "ترجمتها التّنفيذية جاءت في عهد وزير حرب العدوّ الأسبق موشيه ديان الذي أعرب في أواخر السّتينيات عن وجود خطّة صهيونية لتنفيذ أفكار الرّجل المؤسس للكيان"[2] عبر قوله بأنّ كلّ ما تحتاج إليه تل أبيب هو، "إيجاد ضابط حتى لو برتبة كابتن، نستميله نحونا أو نشتري تعاونه حتى يعلن عن نفسه كمنقذ للموارنة". موشيه ديان تحدّث في تلك المرحلة عن فكرة أن "يدخل الجيش الإسرائيلي للبنان، يحتلّ ما يراه مناسبًا من الأراضي ويشكّل حكومة مسيحية متحالفة مع إسرائيل، ثم نقوم بضمّ الأراضي الواقعة جنوب نهر الليطاني وينتهي الأمر"[3].

ليس بعيدًا عن ذلك صاغت "إسرائيل" استراتيجيتها تجاه لبنان (كونه الحلقة الأضعف في سلسلة الدّول العربية) كجزء "أساسي في مشروع النّظام الصّهيوني المتعلّق بالشّرق الأوسط والقاضي بتقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة، وذلك بعد تفكيك كلّ الدّول العربية بصيغتها الحالية، هذه النّظرية تحكم الاستراتيجية الصّهيونية بشكل دائم"[4].

لتحقيق ذلك، وضع الكيان معادلته القائمة على "تدخلّ واحتلال واجتياح عسكري، وقلاقل وانقسامات أهلية وطائفية لبنانية". بالمقابل، فإنّ الدّولة اللبنانية لم تقمْ إزاء هذا الواقع بواجبها الوطني، "ليس فقط على مستوى تقديم الدّعم ومقومات الصّمود والدّفاع عن الشّعب والأرض، بل على صعيد عدم قيامها بأي عمل رسمي جادّ على المستوى الدّولي، ولم تبادر إلى كشف المشروع الصّهيوني تجاه لبنان ومحاولة تهويد أراضي الجنوب اللبناني المحتلّ، والخطر الذي تشكّله "إسرائيل" على المياه"[5].

إذن، العدوان على لبنان لم يكنْ وليد لحظة كما تظهر الرّسائل الصّهيونية[6] التي نشرتها مجلة "دافار" " الإسرائيلية" في عددها الصّادر في 29 تشرين الأول من العام 1971 . كذلك، فإنّه وعلى الرغم من كون الجنوب (يشكل 22 %

---

[1] C.Nowle, ''The Israeli Occupation of South Lebanon '' , Third World Quarterly,(Vol : 8 No:4 1986), p.1351, See also L. Rockach,Israel's Sacred Terrorism: A Study Based on Moshe Sharett's Personal Diary and Other Documents 25 , (Association of Arab – American University Graduation Inc ., 1980)

[2] كميل حبيب، "لبنان هدنة بين حربين.... مصدر سبق ذكره ص 86

[3] I. Rabinovich, The War For Lebanon: 1970-1983,(Ithaca: Cornell University Press, 1984), P.163

[4] "استراتيجية اسرائيل في الثمانينات"كتبها اوديد ينون في مجلة "اتجاهات" العدد 14 شباط 1982،ترجمها من العبرية الى الانكليزية اسرائيل شاهاك، ونشرتها الى العربية مجلة الثقافة العالمية في العدد السابع من السنة الثانية/المجلد الثاني/ تشرين الثاني 1982.

[5] سايد فرنجية "الجنوب،لبنان الرسمي والصراع الاسرائيلي"، مقال في كتاب "الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة" الناشر المجلس الثقافي للبنان الجنوبي،اشراف وتقديم حبيب صادق،الطبعة الاولى، بيروت 1995، ص 214

[6] رسالة بن غوريون الى موشي شاريت في 1954/2/27. رسالة موشي شاريت الى بن غوريون في 1954/3/18- رسالة ساسون الى موشي شاريت في 1954/3/25.

من مساحة لبنان، وكان يعرف قبل قيام دولة لبنان الكبير ب"جبل عامل"[1]) يمثّل امتدادًا طبيعيًّا (اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا) لمحيطه العربي وخصوصًا بلاد الشّام، "فإنّ علاقة وروابط متينة قامت بين سكّانه والدّاخل العربي الفلسطيني منذ النّصف الثّاني للقرن التّاسع عشر ومطالع القرن العشرين في إطار ولاية بيروت التي امتدت شمالًا وجنوبا لتضمّ أجزاءًا واسعةً من سوريا الحالية وفلسطين"[2]. وكبقيّة المشرق العربي خضع جبل عامل لقيد الاحتلال الأنكلو- فرنسي، بعد انهيار السّلطنة العثمانية التي كان للعامليين وقفاتهم ضدّ حكم السّلطنة الجائر (معركة يارون عام 1780 والتي استشهد فيها زعيم الجبل الشّيخ ناصيف النّصار، المشاركة في مؤتمر دمشق السّرّي الذي دعا لاستقلال بلاد الشّام عام 1877، تأليف فروع لجمعية الثّورة العربية في صيدا والنّبطية ....) إنّ محاولات التّجزئة الاستعمارية، بمثابة تحدٍّ مزدوج ضدّ ما هو استعماري وضدّ كلّ ما هو صهيوني؛ الأمر الذي دفع بأبناء جبل عامل إلى الانخراط في المواجهة بفعل التّداخل القوي في الرّوح النّضالية بين ما هو وطني وما هو قومي.

كانت باكورة المبادرات الأهلية التي أسّست لقيام المقاومة الشّعبية اللبنانية (وفق ما يروي الدّركي آنذاك معروف سعد في تقرير موجز أرسله إلى مكتب فلسطين الدّائم عن أعمال سريّته) إنّه قد "تألّفت من المتطوّعين اللبنانيين للجهاد في فلسطين"، السريّة حمت "المنطقة الواقعة بين المالكية والنّبي يوشع طيلة شهرين"، وهاجمت في الأول من أيار 1948 بمساندة من جيش الإنقاذ "مستعمرة الهراوي، وبلغت قلب المستعمرة، موقعين خمسين قتيلًا في صفوف العدوّ في حين سقط سبعة شهداء للمجاهدين". أضاف سعد في تقريره أنّ "المعركة التي استمرّت 13 ساعة لم تستمر بسبب نقص الاحتياط، وبسبب الطّائرات اليهودية التي كانت تهاجمنا كلّ يوم في المالكية وتلقي علينا قنابلها المتفجرة، وتطلق نيران رشّاشاتها"[3]. هذا التّشكيل المقاوم كان قد سبقه انضمام المئات من الشّباب اللبناني (الجنوبي خصوصًا) إلى جيش الإنقاذ بزعامة فوزي القاوقجي، ليشكّلوا معًا قرابة 4 آلاف مقاتل عربي، خاضوا العديد من المعارك في محاولة لاستعادة فلسطين.

على الرّغم من الهزيمة المتمثلة بضياع فلسطين حيث تمكّن 600 ألف يهودي يشغلون 6 بالمئة فقط من مساحة الأرض، تمكّنوا بفضل الدّعم العسكري الكبير من الحركة الصّهيونية وسلطات الإستعمار البريطاني وسط تخاذل عربي، من تشريد نحو مليوني فلسطيني تحوّلوا على لاجئين. فإنّ المعارك التي خاضها الثّوار في "حرب فلسطين" قد كبّدت العدوّ ما يزيد عن "ستّة آلاف قتيل صهيوني"[4].

---

[1] نسبة الى بني عاملة، تلك القبيلة العربية التي "خرجت الى الشام عند العرم"قادمة من اليمن فسكانه اذا" عرب خلص بنسبهم ولغتهم وعاداتهم"انظر مقاربات وشهادات في المشروع الصهيوني وسبل مقاومته (الساحة اللبنانية)، الناشر المجلس الثقافي للبنان الجنوبي،المؤلف حبيب صادق، الطبعة الاولى ، بيروت 1991، ص 19.

[2] "صفحات من تاريخ جبل عامل" اصدار المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، 1979 ص 108

[3]حمزة الانصاري،"حرب العصابات في لبنان"، دار الفارابي،بيروت، الطبعة الاولى،1997، ص94

[4] مناحيم بيغن، معاريف، 1982/8/20

المناخ الشّعبي اللبناني حافظ على تعاطفه مع القضية الفلسطينية، استنفر "كلّ إمكاناته وطاقاته ومشاعره في دافع من البقاء والاستمرار بعزّة وكرامة"[1]، وصار يعبّر عن ذلك في الكثير من التّحركات الشّعبية تحت عناوين قومية، حصلت مظاهرة رافضة في العام 1949 رفضًا لربط لبنان بمعاهدة مع الولايات المتحدة على اعتبار الأخيرة وقفت إلى جانب اغتصاب فلسطين، ثمّ مظاهرة في تمّوز من العام 1951 ضدّ حلف الدّفاع المشترك، فتحرّك ضدّ حلف المتوسط في العام 1952، وآخر في العام 1953 ضدّ الحلف الباكستاني، ليتبعه في العام 1954 تحرّك ضدّ حلف بغداد فالحلف الإسلامي عام 1965، الانتفاضة الأبرز التي توّجت ببعض العمليات المسلحة ضدّ المارينز كانت خلال سنوات 1957و1958 ضدّ مشروع ايزنهاور وقد تمّ إلغائه.

لقد تقاطعت الأحداث اللبنانية تلك مع تنامي تأثير الأفكار القومية (النّاصرية والبعثية) والتّحررية واليسارية على الوجدان العربي عمومًا، الأمر الذي أعطى دفعًا لحركات التّحرر العربية عمومًا والقوى والأحزاب اليسارية والتّقدمية اللبنانية خصوصًا، وقد نشطت بشكل فاعل في الأوساط الطّلابية والنّقابية وبين المثّقفين والكتّاب. كان لانطلاقة الثّورة الفلسطينية في العام 1965 تأثيره الكبير على الصّعيد الشّعبي اللبناني لناحية التّعاطف والالتفاف حول القضية الفلسطينية، خاصة بعد هزيمة الأنظمة العربية في العام 1967. تلا ذلك انقسام جديد " عنوانه البندقية الفلسطينية" التي قوبلت بظاهرة تسلّح في أوساط اليمين اللبناني وتحديدًا حزب الكتائب (الذي كان مسانداً قويًّا للنّظام) تحت شعار "أمن المناطق". إذن، أصبح هناك على الأرض اللبنانية بندقيتين، واحدة مقاومة وبوصلتها فلسطين أاخرى تنادي ب"الأمن الذاتي". السّلطات اللبنانية، من جهتها، وإن بدت ضعيفة كانت أقرب للخيار الثّاني.

حصلت صدامات مسلحة بين المقاومة الفلسطينية من جهة والجيش اللبناني وقوى الأمن الدّاخلي من جهة أخرى. كان أول صدام مسلح بين المقاومة وقوى الأمن الدّاخلي في ربيع العام 1969 ليقدّم على أثره رشيد كرامي استقالته من رئاسة الحكومة، يتبع ذلك اشتباك آخر وهذه المرّة مع الجيش اللبناني. الاشتباك الأخطر كان في منطقة الكحالة حين قام حزب الكتائب اللبناني بتوجيه رصاص بنادقه نحو عناصر من المقاومة الفلسطينية في منطقة الكحالة الجبلية (ذات الأغلبية المسيحية)، ليتمّ الرّدّ على ذلك باختطاف مسؤول كتائبي صاعد هو بشير الجميل في منطقة الدكوانة، لتنفجر الاشتباكات العنيفة في مخيم تلّ الزعتر بعد محاولة قوّة من الكوماندوس التّابعة لحزب الكتائب بدخول المخيم، توّجت بعد معارك ضارية استمرّت 48 ساعة شارك بها الجيش اللبناني إلى جانب عناصر الكتائب بالأفراج عن المخطوف.

لاقى الموقف الرّسمي اللبناني انتقادًا شديدًا على المستوى العربي وتحديدًا من جهة مصر وجامعة الدّول العربية، في ظلّ تصاعد وتيرة المظاهرات والاحتجاجات الشّعبية وما رافقها من صدامات مع القوى الأمنية التي حاولت قمع

[1] سناء عواضة، ليلى خليل، ظلم الاسر ومعاناة التحرر، دار بلال للطباعة والنشر،بيروت لبناذ الطبعة الاولى 1997، ص69.

المتظاهرين في أكثر من منطقة. أجبر استمرار ضغط السّلطة السّياسية اللبنانية على توقيع اتفاقية القاهرة للعام 1969 الذي أعطى شرعية وجودية للبندقية الفلسطينية فوق الأراضي اللبنانية، إلّا أنّه لم يحلْ دون استمرار المواجهات المسلحة بين الجيش اللبناني والكتائب من جهة والمقاومة الفلسطينية وحلفاءها من الأحزاب اليسارية من جهة أخرى[1].

انخرط الشّباب اللبناني في العمل الفدائي الفلسطيني، وراحوا يقاتلون المعتدين الصّهاينة "في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ومنهم من استشهد كالشّيوعي إبراهيم جابر من قرية محيبيب الجنوبية والذي سقط في العام 1969 في إحدى العمليات الفدائية في الدّاخل الفلسطيني"[2]؛ في هذه الأثناء كانت الاعتداءات الصّهيونية على السّيادة اللبنانية وخاصة المخيمات الفلسطينية شبه يومية. الأمر الذي دفع بأحزاب يسارية تقدمية وقومية إلى التّوجه لتدريب عناصرها على حمل السّلاح مستفيدة من وجود المعسكرات الفلسطينية، فدخلت في المعركة إلى جانب فصائل الثّورة الفلسطينية ومعهم جنود من الجيش اللبناني[3]. ففي العام 1969 حصلت معركة "كفرشوبا" الشّهيرة وقد تصدى فيها اللبنانيون والفلسطينيون ببسالة لمحاولات جيش العدوّ اقتحامها الأمر الذي دفعه، بعد فشله عدّة مرّات، على الانتقام من البلدة عبر تدميرها بشكل كامل.

بالتّزامن، كان لمشاركة رجال الدّين الشّيعة المجاهدين دورًا مهمًّا في تطوير وتنظيم الوعي وتحول ظاهرة المقاومة إلى ظاهرة مقبولة ومرغوبة اجتماعيًّا. فبعد انتخابه رئيسًا للمجلس الإسلامي الشّيعي الأعلى حذر الإمام السّيد موسى الصّدر[4] – اللبناني الأصل الإيراني الجنسية– من الخطر الصّهيوني، وطالب في العام 1970 الدّولة بتسليح المواطنين الجنوبيين وتدريبهم للدّفاع عن أراضيهم وتعزيز صمودهم بمشاريع إنمائية تحول دون نزوحهم. قاد الصّدر حركة مطلبية واسعة لتحصين قرى الحدود، فأسّس بالتّعاون مع الرؤساء الدّينيين لمختلف الطّوائف في الجنوب "هيئة نصرة الجنوب"، ورفع شعار"إسرائيل شرّ مطلق، والتّعامل معها حرام". الإمام الصّدر سعى بمواقفه تلك إلى قيام مجتمع مقاوم صامد

[1] اشتباك في الجامعة الاميركية بين الكتائب والحزب القومي السوري 9 نيسان 1971–اشتباك اخر في الحدث في 2 تشرين الثاني 1971– اشتباكات واسعة بين الجيش والمقاومة ربيع العام 1973–اشتباك في بلدة ترشيش في 23 ايلول 1974. ..... الخ . (انظر حسن غريب، نحو تاريخ فكري سياسي لشيعة لبنان، الجزء الثاني، منذ العام 1943– 2000، دار الكنوز الادبية، بيروت، الطبعة الاولى، تموز 2001، ص 100.

[2] حمزة الانصاري،"حرب العصابات في لبنان"، دار الفارابي،بيروت، الطبعة الاولى،1997، ص 96

[3] قامت دبابة لبنانية بأمرة الرقيب اول اسماعيل احمد اثناء اجتياح ايلول 1972 بتدمير سبع دبابات تابعة لجيش العدو الاسرائيلي .

[4] ارتبط ظهوره في الساحة الشيعية في العام 1959، ببداية صحوة ثقافية وسياسية واجتماعية في الاوساط الشيعية بعدما اخرجوا من نظام الامتيازات بفعل الصفقة المارونية – السنية ابان استقلال لبنان عام 1943، ملتمسا طريق الدفاع عن مصالح الطائفة المعرضة للحرمان.، فكانت "حركة المحرومين".

وصابر[1]. إلّا انّ الموقف الرّسمي اللبناني بقي على حاله من "الحياد" واستمرّ في تجاهل كلّ الدّعوات التي صدرت من أجل تكليف الجيش الانتقال إلى الجنوب للدّفاع عن المنطقة ضمن خطّة عسكرية متكاملة.

هذا الموقف بقي أقرب ليكون إلى مواقف "اليمين اللبناني" المطالب تدويل لبنان وضمانة الدّول الكبرى، وما يعنيه ذلك من "تهرب من أيّ التزامات على الصّعيد العربي، وتهربه من الالتزامات القومية يصبّ في مصلحة "إسرائيل" والإمبريالية العالمية"[2]. لم تكتفِ السّلطات اللبنانية بهذا "الحياد"، بل عمدت إلى إطلاق "أجهزتها وأتباع النّظام[3]" في محاولة لقمع ولجم تصاعد دور وفعالية الحركة الشّعبية التي شكّلت درعًا شعبيًّا للمقاومة الفلسطينية. إلّا أنّ السّلطة لم تكنْ بوضع يمكنها المناورة كثيرًا، فجاءت اتّفاقية القاهرة (كما أسلفنا) التي شرعت الوجود للبندقية الفلسطينية، استجابة للمناخ العام. ذهبت السّلطة أبعد من ذلك، سعتْ ل"استيعاب" الحماسة العسكرية لدى شريحة الشّباب، بأن أصدرت قانون "إنشاء وحدات الأنصار في الجيش"، وبدلًا من ضبط الأمور تحت العباءة العسكرية الرّسمية، أعطى القانون المشروعية المسلحة لقيام مبادرات وطنية ذات طابع مسلح للتّصدي للعدوان.

ففي 7 آذار من العام 1970 تشكلت قوّات الأنصار من مختلف الأحزاب الشّيوعية العربية دفاعًا عن الجنوب، وفي 6 كانون الثّاني من العام نفسه أنشأ الحزب الشّيوعي اللبناني "الحرس الشّعبي"[4]، وكانت مهمته تدريب وتحصين وتسليح وحماية القرى الأمامية، الحرس اشترك مع المقاومة الفلسطينية "بتنفيذ عدد من العمليات المسلحة في مستعمرة "المنارة "، وبالقرب من "قبرخا"، وواجه اعتداءات الصّهاينة في مجدل سلم وكفركلا وحولا وعيناتا وغيرها"[5]. سقط من جرّاء هذه العمليات "الشّيوعي علي أيّوب من الحرس الشّعبي في العام 1972 وهو يقاتل دورية إسرائيلية دخلت أرض بلدته عيناتا، ثمّ الشّيوعيان علي سويد من الخيام، ومحمود قعيق من الطّيبة في عمليتين مماثلتين"[6].

بعد انفجار الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 حاول العدوّ الإسرائيلي استمالة الجنوبيين من خلال إقامة ما يسمى "بالجدار الطّيب" والغاية منه تقديم المساعدات؛ إلّا أنّ أهالي الجنوب رفضوا المساعدة "الإسرائيلية"، وشرعوا في التّصدي لتكرار محاولات الاقتحام الصّهيوني عبر الدّعوة لإنشاء المقاومة. في هذا الوقت، برز الخطاب الدّيني في البيئة الجنوبية متناغمًا مع الأفكار القومية واليسارية، وساعيًا لتصدر الموقف الشّعبي الجنوبي.

---

[1] عبر عنه لاحقا من خلال ميثاق حركة المحرومين التي تأسست في 17/ اذار من العام 1974 في المادة السادسة منه "أن حركة المحرومين هي حركة وطنية تتمسك بالسيادة الوطنية وبوحدة الوطن والحفاظ على كامل ترابه"

[2] نضال البعث (ج 11)، دار الطليعة ، بيروت 1976. ط 2، ص 254-255

[3] المصدر السابق نفسه ص 100

[4] خديجة ايوب، تاريخ عيناتا، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، 1920- 1978، دار الفارابي، بيروت 2008، الطبعة الاولى، ص 218

[5] فاطمة حوحو، جريدة النداء، 21 ايلول 1986، حوار مع ابو ابراهيم وابو نبيل ويقظان.

[6] حمزة الانصاري،"حرب العصابات في لبنان"،مصدر سبق ذكره، ص 97

في خطاب ألقاهُ بتاريخ 1/20/ 1975 وبمناسبة ذكرى عاشوراء، دعا الإمام موسى الصّدر المواطنين اللبنانيين إلى تشكيل مقاومة لبنانية تتصدّى للإعتداءات الإسرائيلية "وقد وصف الدّفاع عن الوطن ليس واجب السّلطة وحدها، فإذا تخاذلت السّلطة فهذا لا يلغي واجب الشّعب في الدّفاع "[1]، وليعلن عن ولادة "أفواج المقاومة اللبنانية" (أمل[2]) (وهي الجناح العسكري لحركة المحرومين) أثر حادث حصل عن طريق الخطأ في معسكر التّدريب في عيْن البنية في 5 تمّوز من العام 1975 أوقع عشرات الشهداء"[3].

كانت الاعتداءات "الإسرائيلية" قد ازدادت، تكرّرت معها محاولات التّوغل في القرى المتاخمة للشّريط الحدودي المحتلّ. تحصل معركة في الطّيبة وكفركلا يشارك بها حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان[4]، وتحصل معركة أخرى في ميْس الجبل وبليدا وعيترون يكون عمادها الشّيوعيون والبعثيون وحركة أمل، اشتباكات عنيفة في بنت جبيل التي تتعرّض لقصف شديد قبل أن تضرب قوّات الاحتلال الإسرائيلي حصارًا حولها في 24 شباط من العام 1977؛ وقد تمكّنت من السّيطرة على تلّة شلعبون الاستراتيجية، لتشنّ القوّات المشتركة من حركة أمل وحركة فتح وجيش لبنان العربي هجومًا تستعيد به التلّة وتفكّ الحصار عن المدينة. تزامن ذلك مع توسّع المعارك عند محور الطّيبة – ربّ الثّلاثين في آذار من العام 1977 لتمتدّ نحو تلال الخيام وسهل مرجعيون وسط معارك ضارية اشتركت بها، إلى جانب جيش العدوّ، الميلشيات المنشقّة عن الجيش اللبناني والتابعة لسعد حدّاد، حيث أقدمت على ارتكاب العديد من المجازر، أبرزها مجزرة الخيام التي ذهب ضحيتها أكثر من 100 مدني، تتراوح أعمار معظمهم ما بين ال 70 و 85 عامًا.

العام 1978 مثّل نقطة تحوّل استراتيجي على صعيد انخراط لبنان في مواجهة المشروع الصّهيوني، فقد انجلت نوايا هذا المشروع وأطماعه التّاريخية بمياه لبنان وأرضه، من خلال إقدام العدوّ على تنفيذ "عملية الليطاني" التي سقط بنتيجتها "أكثر من ألف شهيد، ودمّر ما يزيد عن السبعة آلاف منزل ومدرسة ومؤسسة، وخرّب 82 قرية، وهجّر 250 ألف مواطن، إضافة إلى خسائر اقتصادية تقدر بحوالي 350 مليون دولار"[5]. لم يكنِ الهجوم "الإسرائيلي" سهلًا على الاحتلال إذ أنّه لاقى مقاومة شرسة وقد تكبّد خسائر فادحة وهو ما اعترف به رئيس أركان جيش العدوّ آنذاك في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ 3/17/ 1978، الذي قال:"إنّ المعارك التي جرت هناك كانت ضارية بالفعل. وقد

---

[1] محمد فوزي ماجد، "الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان من 1948حتى 1978"، مصدر سبق ذكره

[2] يرجع تأسيس الصدر للمقاومة بشكل سري الى العام 1973

[3] حسن غريب، نحو تاريخ فكري سياسي لشيعة لبنان، الجزء الثاني، منذ العام 1943– 2000، دار الكنوز الادبية، بيروت، الطبعة الاولى، تموز 2001، ص 155

[4] اسس اول تجربة للمقاومة الشعبية اواخر الستينات،استنادا الى عمقه الفكري الذي يتلخص بشعار" فلسطين لن تحررها الحكومات بل الكفاح المسلح"، سقط له العديد من الشهداء في المعارك التي شهدتها القريتين .(انظر دراسة مخطوطة صادرة عن حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان)

[5] حمزة الانصاري،"حرب العصابات في لبنان"،مصدر سبق ذكره، ص 97

اتّضح من خلال محادثاتي مع الجنود أنّ المعارك في عدد من قرى الجنوب جرت من بيتٍ إلى بيتٍ وداخل البيوت أنفسها، كان القتال بالغ الصّعوبة"[1] .

الاعتراف الصّهيوني هذا تبعه في العام التّالي أيّ في سنة 1979 حصول عمليات جريئة أتت على شكل حرب عصابات خاضتها القوى الوطنية اللبنانية وفصائل المقاومة الفلسطينية ضدّ مواقع جيش الاحتلال الإسرائيلي وعملائه على طول المناطق الحدودية المحتلة. مثّلت تلك المعارك، دخول مفهوم حرب الأنصار الشّاملة التي تجسّدت في عمليات كرّ وفرّ، بين جيش نظامي تقليدي ومجموعات فدائية مقاتلة مؤلفة من عدد قليل من المقاوميين، الذين انقسمت مهماتهم بين استمرار إيصال المجموعات الفدائية الفلسطينية إلى عمق الأراضي في فلسطين المحتلة، أو لجهة السّعي لإحباط المخطّط " الإسرائيلي" بما يجعله لا يعرف الهدوء عبر توجيه الضّربات لقواته وفرض الانسحاب دون قيدٍ أو شرط. لقد سعى العدوّ إلى اقامة منطقة عازلة ينقل إليها معاركه أو منطقة آمنة يُبعد بها خطر القذائف الصّاروخية التي كانت تُطلق من جنوب لبنان باتجاه المستوطنات الشّمالية.

مع فشل أهداف المشروع الصّهيوني الاحتلالي المباشر للأراضي اللبنانية، وتعاظم دور المقاومة اللبنانية والفلسطينية، انتقل العدو إلى مربع المواجهة الشّاملة، فصادق مجلس وزرائه في السّادس من حزيران من العام 1982 على عملية عسكرية "تستغرق بين 12 إلى 72 ساعة على الأكثر"[2] على أن لا تتجاوز مسافة 40 كلم. ففي ذلك اليوم بدأت عملية اجتياح لبنان وأعلن وزير حرب العدوّ آنذاك أرييل شارون أهداف العملية العسكرية العدوانية "بإخراج الفلسطينين من لبنان، وإخراج القوات السّورية وإقامة حكومة لبنانية صديقة تعقد اتفاق سلام مع إسرائيل، وإبعاد السّوفيات عن المنطقة"[3] . قدّر حجم القوّات التي دُفع بها إلى الميدان "بحوالي 90 ألف جندي و1300 دبابة و12 ألف شاحنة و1300 ناقلة جند مصفّحة و634 طائرة مقاتلة وعدد غير محدّد من القطع البحرية"[4].

على الرّغم من التّقدم السّريع الذي أحرزته القوّات الغازية على أكثر من محور قتال، مع ما رافقه من دمار هائل طال القرى والمدن والبنى التّحتية وزهق أرواح قرابة مئة ألف إنسان، وانكفاء عدد من القوّات المشتركة، وتراجع بعض القادة الميدانيين إلى مواقع خلفية، فإنّ مقاومة شرسة اندلعت في أكثر من منطقة.

لجأ المقاتلون إلى استخدام "حرب العصابات" تأسيسًا لأسلوب لاحق في القتال في ظلّ انعدام التّوازن بين القوّات المتواجهة. فقد عمد المقاومون إلى تجنب المواجهة المباشرة وقاموا بالتّربص لقوّات الاحتلال وتنفيذ عمليات عسكرية

---

[1] مجلة شؤون فلسطينية، عدد 77، ص 16

[2] وثائق بعنوان "شليغ في لبنان"، نشرتها صحيفة هارتس العبرية وكتبها ضابط احتياط في جيش العدو شيمون جولان، نقل ترجمته العربية سامي خليفة بعنوان "وثائق سرية عن اجتياح لبنان 1982"، موقع المدن، الجمعة 22/9/ 2017

[3] جريدة هآرتس العبرية، تاريخ 20/8/ 1982

[4] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، يوميات الحرب، بيروت ، 1985، ص 10.

من الخلف وبصورة مباغتة، وهو ما وثّقه أكثر من صحافي "إسرائيلي"[1]. ففي صور، مثلًا، تمكنت القوّات المدافعة عن المدينة من الصّمود خمسة أيام متتالية، ومن ثمّ "الالتفاف على رتل من الدبابات عند منطقة البصّ وتمكّنوا من تدمير 12 آلية وأسر 40 جنديًّا إسرائيليًّا"[2]. الأمر ذاته حصل في منطقة النّبطية، فالقتال هناك تماهى مع الطّبيعة، (كالذي حصل في وادي جهنّم – أنصار) حيث استفاد المقاومون من التّضاريس والأشجار والصّخور، وتمكّنوا من التّخفي فيها وهو ما يمكن اعتباره من ضمن مرتكزات العمل الأنصاري وخصائصه. ناهيك عن الصّمود الأسطوري في قلعة الشّقيف–أرنون لمدّة شهر ونصف[3]؛ حيث أجبر هذا الصّمود وعدم سقوط القلعة، وحدّة النّخبة في جيش العدوّ(لواء غولاني) على سلوك طريق جسر القعقعية للوصول إلى النّبطية عوضًا عن جسر الخرْدلي.

سلوك المقاتلين وإدارتهم للمعركة سرعان ما تحوّل إلى سلوك مقاوم، وهو ما عُبّر عنه في صيدا، وفي مواجهات مثلّث خلدة؛ ففي صيدا قام المقاومون بجرّ العدوّ إلى مواجهات في الأحياء والطّرقات الفرعية عوضًا عن الطّرقات الرّئيسية في محاولة للتّحكم بمجريات المعركة. أمّا عند مثلّث خلدة، فإنّ المعركة التي دارت رحاها في 9 حزيران واستمرّت حتّى 13 منه، اتّسم نجاحها بتوفّر عدّة عناصر أساسية: أولًا، على صعيد توزيع الكمائن في المنطقة مسبقًا، تحسّبًا واستعدادًا، غداة الغارة التي استهدفت رادارًا للجيش السّوري على تلال خلدة؛ ثانيًا، مباغتة الإنزال البحري الذي حاول في المرّة الأولى التّقدم باتّجاه الجامعة الإسلامية حيث مقرّ حركة أمل، الأمر الذي أسفر عن سقوط عدد كبير من جنود العدوّ بين قتيل وجريح إضافة الى تدمير ثلاث دبّابات؛ ثالثًا، إقامة غرفة عمليات مشتركة بين مجموعة من القوى المقاومة، [4] التي انضمّت إلى المعركة لاحقًا وتصدت إلى جانب مقاتلي حركة أمل إلى محاولات الإنزال الثّانية والثّالثة والرّابعة، الأمر الذي ضاعف من خسائر العدوّ.

---

[1] زئيف شيف، "لبنان اخر واطول حروب اسرائيل"، ترجمة علي حداد، بيروت ، دار المروج ، 1985، ص 113.

[2] حمزة الانصاري، "حرب العصابات..." مصدر سبق ذكره، ص 99

[3] قال قائد لواء غولاني المعركة"كان يمكن ان اترك القلعة والا اصدر الامر باقتحامها وابقائها تحت نيران المدفعية الى الابد بدل اقتحامها"، زئيف شيف" لبنان اخر ...." مصدر سبق ذكره، ص118.

[4] يروي الشيوعي ملحم الحجيري في جريدة الاخبار تاريخ 15 ايول 2012، مشاركته بالمعركة ضمن مقال كتبه الصحافي عفيف دياب تحت عنوان" ملحم الحجيري يروي معركة خلدة"، ، وانه اجتمع بقيادي من حركة امل في الاوزاعي لتنسيق العمليات وقادة المقاومة بعد مساندة من الاتحاد الاشتراكي العربي وحركة فتح والجبهة الشعبية وسرية من الجيش السوري ، وان الغاية من الانزال كان الوصول الضاحية الجنوبية عبر المطار، وقد قتل في المعركة التي استمرت حتى 13 حزيران عشرة جنود صهاينة بينهم نائب رئيس الاركان يوئيل ادم، اضافة الى تدمير 13 دبابة وملالة. من ضمنهم ملالة تم السيطرة عليها اخذها عنيمة حرب غنم .

أحكم العدوّ قبضته على بيروت بين 14 حزيران و28 آب[1]، رافق ذلك أشهرًا من القصف والتّدمير والذي تسبّب بقتل الآلاف من المدنيين. بعض الجبهات حول المدينة تحوّلت إلى محاور قتال ثابتة نسبيًّا، خاصة عند نقطة المتحف[2] في بيروت وكليّة العلوم في الحدث، حيث كانت تدور المعارك العنيفة عند كلّ محاولة تقدّم للقوّات الغازية.

نشطت في تلك الأثناء الاتصالات السّياسية على أكثر من صعيد إقليمي ودولي في محاولة لتجنيب المدينة تبعات اجتياحها من قبل العدوّ. فكان الاتّفاق على وقف النّار بين منظمة التّحرير الفلسطينية والعدوّ الإسرائيلي الذي رعاه المبعوث الأميركي فيليب حبيب. ونصّ على سحب القوّات الفلسطينية مع سلاحها من بيروت دون التّعرض لها على أن يتولّى الجيش اللبناني الإشراف على بيروت بشكل كامل[3].

ترْك بيروت لمصيرها، أثر عملية الإجلاء للمقاتلين الفلسطينين، فتح الباب لمسار أرادته الولايات المتحدة في محاولة لتسجيل انتصار سياسي لصالح العدوّ، يتمّ خلاله انتخاب رئيس يتعهد بتوقيع اتّفاق سلام بين لبنان و"اسرائيل". في هذا الإطار تأتي مبادرة رئيس مجلس النّواب اللبناني آنذاك كامل الأسعد، في 23 آب إلى افتتاح جلسة نيابية لانتخاب رئيس للجمهورية في المدرسة الحربية على بعد خطوات من الدّبابات الإسرائيلية. يتأمن النّصاب بصعوبة (قيل إنّ من بين النّواب من كان مسافرًا ومن كان مريضًا جدًّا) ليصل إلى 63 نائبًا [4](من ضمنهم 18 نائبًا مسلمًا، 12 شيعة،4 سنّة، درزيان)، حمل 57 صوتًا بشير الجميّل لرئاسة الجمهورية[5]. يذهب الرّئيس المنتخب إلى مركز الأشرفية بعد ثلاثة أسابيع، أيّ يوم الأربعاء الواقع فيه الرّابع عشر من أيلول 1982 وعند السّاعة الرّابعة من بعد الظّهر، وما إن دخل مكتبه، حتى دوّى انفجار قوي، ناتج عن عبوة ناسفة تزن 35 كيلوغرام من مادة تي ان تي الشّديدة الانفجار، أودت بحياة بشير الجميل[6].

---

[1] فك الطوق عن بيروت بعد خروج مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية الى تونس والاردن واليمن وسوريا والذي بدأ في 21 اب واستمر حتى 28 منه وهو ما اعتبرته تل ابيب انجازا عسكريا لها، وذلك بموجب اتفاق رعاه المبعوث الاميركي فيليب حبيب . بالمقابل انتشرت قوات متعددة الجنسيات تحددت بحوالي 2130 جنديا بينهم 350 جندي فرنسي و800 جندي اميركي .

[2] كان الاستلاء على المتحف مهمة مركزية للعدو ، فقد تقاطع ذلك مع معلومات فرنسية وصلت القيادة الفلسطينية، تشير الى أن بشير الجميل طلب من جيش العدو الاسرائيلي السيطرة على منطقتين. المنطقة الاولى هي الوصول الى بعبدا عن طريق تلال عبية بهدف تأمين القصر الجمهوري. اما الثانية، فهي اختراق خط المتحف نحو كورنيش المزرعة لعزل المخيمات الفلسطينية في صبرا وشاتيلا ومحاصرة منطقتي الفاكهاني وطريق الجديدة حيث تتواجد المقرات الرسمية للمقاومة الفلسطينية.، انظر نبيه عواضة "بيروت 82: حكاية الصمود الذي صار مقاومة"، جريدة الاخبار،سياسة، العدد 3565،السبت 15 ايلول 2018. الصفحة الثانية، موضوعة على الغلاف.

[3] الان مينارغ، " اسرار حرب لبنان ، من انقلاب بشير الجميل الى حرب المخيمات"، المكتبة الدولية ، بيروت لبنان، 2006، الطبعة الاولى ص292

[4] عدد المجلس النيابي اللبناني انذاك 99 نائبا.

[5] الان مينارغ المصدر السابق نفسه ص 358

[6] كان بشير لا يزال حيا لبعض الوقت تحت الانقاض "هناك جرح كان في فخده ووجهه مسحوق يستحيل التعرف عليه، ولاحظ (فادي) افرام الخاتم الثماني الاضلاع الذي كان في اصبع الضحية" انظر الان مينارغ "اسرار حرب لبنان....." المصدر السابق ذكره ص 396

كان الشّاب الذي يبلغ من العمر 26 عامًا، قد وقف خلف سيارة يابانية الصّنع في الشّارع، ينتظر أخته التي اتّصل بها طالبًا منها مغادرة الطّابق الثّاني من المبنى حيث تسكن، بعد أن وضع العبوة في حقيبتين داخل منزل ذوييه؛ فبينما كان بشير الجميّل يعقد اجتماعاته في الطّابق الأول، وما إن خرجت أخت حبيب الشّرتوني من المبنى وابتعدت حتّى كبس الأخير على جهاز التّحكم عن بعد فدوّى انفجار هائل حوّل المبنى إلى ركام.

يمرّ يومان على الانفجار، أيّ في 16 أيلول، وعند السّاعة الخامسة والنّصف عصرًا، تمكّنت العناصر الأمنية التّابعة لجهاز أمن القوّات اللبنانية من توقيف حبيب طانيوس الشّرتوني من الحزب القومي السّوري الاجتماعي، وقد تمّ ذلك على يد ابن عمّه الياس الشّرتوني أحد عناصر القوّات، بسبب زلّة لسان أخت حبيب التي قالت لابن عمّه بمعرض الاطمئنان عنها "أن اتّصال حبيب بها انقذها من الموت" الأمر الذي أثار انتباه المحقّقين تجاه حبيب[1].

ساعات قليلة على الانفجار وأعلن شفيق الوزّان بشكل رسمي عن مقتل الرّئيس المنتخب بشير الجميّل. وبينما كان أرييل شارون في طريقه بالسّيارة لتمضية عيد رأس السّنة اليهودية مع عائلته في مزرعته في النّقب، حتى وصله خبر مقتل بشير الجميّل، فقطع إجازته وأجرى اتصالاته على الفور وتوجّه ناحية مكتبه في وزارة حرب العدوّ، حيث كان بانتظاره "مجلس حربي"[2]. بعد مداولات استمرت لعدّة ساعات صدر القرار باجتياح بيروت.

كانت الخطّة لدى العدوّ تقضي بالأساس بإسقاط بيروت؛ وذلك إمّا سياسيًّا (من خلال إرغامها على الاستسلام وجعلها مدينة منزوعة السّلاح، وجلاء منظمة التّحرير، والمجيء بسلطة سياسية توقّع على اتّفاق سلام)، وإمّا عسكريًّا، وعبر فرض الأهداف السّياسية بقوّة السّلاح. كشف تعامل "إسرائيل" السّريع مع مقتل بشير الجميّل، وجود نوايا غير معلنة، للسّيطرة على بيروت، فانتقل العدوّ إلى تنفيذ الخطّة "ب".

على الفور انتقل رفائيل إيتان عبر طوافة عسكرية من فلسطين المحتلة إلى شرقي العاصمة اللبنانية، وعقد للغاية اجتماعًا في مركز قيادة القوّات اللبنانية في الكرنتينا بحضور عدد من كبار الضّباط في المجلس الحربي. وضع الضّابط الصّهيوني الكبير خارطة بيروت على الطّاولة، شارحًا للحاضرين الخطّة الإسرائيلية والتي أُطلق عليها تسمية "الدّماغ الحديدي"[3]؛ وحينما وصل الأمر إلى موضوع المخيمات، أشار على الحضور اللبناني مهمة " تنظيف المخيّمات"[4].

ساعات قليلة أخرى تمرّ، هو فجر الأول من 15 أيلول (أيّ بعد ساعات على مقتل بشير وانتهاء الإجتماع في الكرنتينا). ففي الوقت الذي تسلّلت فيه إلى مخيمي صبرا وشاتيلا عناصر من القوّات اللبنانية الجناح العسكري لحزب

---

[1] انظر الان مينارغ "اسرار حرب لبنان....." المصدر السابق ذكره ص398

[2] انظر الان مينارغ "اسرار حرب لبنان....." المصدر السابق ذكره ص 401

[3] نصت الخطة على دخول العاصمة من ثلاثة محاور : 1- محور الميناء – النورمندي. 2- محور السفارة الكويتية – المدينة الرياضية . 3 – على طول الطريق الساحلي باتجاه الرملة البيضاء . انظر الان مينارغ "اسرار حرب لبنان....." المصدر السابق ذكره ص402.

[4] انظر الان مينارغ "اسرار حرب لبنان....." المصدر السابق ذكره ص402.

الكتائب بقيادة إيلي حبيقة، وعناصر جيش سعد حدّاد، والمخابرات الإسرائيلية، وتحت إشراف شارون وإيتان (تولّى جنود الإحتلال مهمة إضاءة سماء صبرا وشاتيلا بقنابل مضيئة)، وتقوم بتنفيذ مذبحة بحقّ السّكان العزل، فاق عدد الضّحايا ل 3750 شخصًا من رجال ونساء وأطفال. بدأت طلائع الدّبابات الإسرائيلية بالتّوغل بهدوء تامّ في الشّوارع الرّئيسية للعاصمة دون أية مقاومة تذكر؛ أهالي بيروت الغربية بدورهم استفاقوا على صدمة وجود الجنود الصّهاينة يفترشون الأرصفة، مسلحون ملثمون بثياب مدنية يرافقون الجنود، يبدو أنّهم عملاء، التّعليمات باللغة العبرية تصدر عن أجهزة الاتصال، وتسمع بشكل واضح في شوارع بيروت؛ لكنّ أمرًا ما حصل مما عكّر صفو الصّهيوني.

دبّابتان إسرائيليتان تتمركزان قرب كلية الهندسة؛ يبادر على الفور عدد من شبّان حيّ الفاكهاني، والذي كان يرمز إليه ب "عاصمة الثّورة الفلسطينية"، ينتمون إلى الاتحاد الاشتراكي العربي – التّنظيم النّاصري ومن قوميين وشيوعيين وناصريين وبعثيين إضافة إلى فلسطينيين، توزعوا على مجموعات صغيرة تمركزت في أزقة الحيّ، قبل أن يباغتوا الجنود الصّهاينة بصليّات من رشاشاتهم الخفيفة وقذائف الآر بي جي، لتندلع اشتباكات عنيفة[1]. ليس بعيدًا عن الفاكهاني، يتقدم الشّاب محمد السّيلاني من جيب إسرائيلي قرب جامع الخاشقجي، يُطلق عليه النّار عن قرب فيسقط شهيدًا. شاب آخر ويدعى محمّد عرابي، يسقط هو الآخر قرب النّصب التّذكاري للزّعيم العربي جمال عبد النّاصر عند محلة عين المريسة، بعد أن رمى قذيفة آر بي جي على زورق حربي اسرائيلي. يحصل ذلك بالتّزامن مع قيام شاب آخر ويدعى محمود ديب من حركة أمل بإطلاق قذيفة "انيرغا" على ملالة إسرائيلية عند جسر الرّينغ فيسقط شهيدًا هو الآخر.

في الأثناء، يخوض القيادي في "المرابطون" مروان الخطيب ومعه رفاقه، معركة قرب جامع عبد النّاصر عند كورنيش المزرعة تسمى معركة "المنشية"؛ تعترف "إسرائيل" بمقتل ثلاثة جنود وبجرح أكثر من عشرة، فيما يسقط الخطيب شهيدًا ومعه أربعة من رفاقه. بعد ذلك اتّسعت رقعة المعارك؛ مقاتلون تابعون للحزب الشّيوعي اللبناني يباغتون قوّة إسرائيلية عند تقاطع كليمنصو– الوردية، ويخوضون معها معركة بطولية يسقط فيها جورج قصابلي ومحمد مغنية، فيما يخوض آخرون معركة في عائشة بكار[2]. فتحصل مواجهة في شارع الحمرا قرب سينما ايتوال يشترك فيها عناصر من الحزبين القومي السوري والاشتراكي. بدورها منطقة الغبيري قرب محطة محمد سليم، تشهد اشتباكًا عنيفًا تشارك به مجموعات من الشّباب المسلم (نواة حزب الله)، ومقاتلون من أبناء المنطقة. امتدّت تلك الاشتباكات إلى منطقة مار مخايل.

المواجهة الأعنف في ذلك النّهار، كانت فوق جسر سليم سلام؛ فما إنْ تقدّم رتل من الدّبابات منطقة حوض الولاية، وما إن وصل زاروب "الأكراد" في المنطقة حتى وقعت الدّبابات في كمين محكم نصبه المقاتلون من الحزب

[1] نبيه عواضة " حين حاصرت بيروت "اسرائيل" تحقيق صحفي منشور في جريدة الاتحاد اللبنانية تاريخ ايلول 2017

[2] نبيه عواضة " حين حاصرت بيروت " اسرائيل" .. مصدر سبق ذكره .

الاشتراكي وحزب الاتحاد الاشتراكي وشباب أكراد وشيوعيون وقوميون وناصريون الذين أطلقوا نيران أسلحتهم المتوسطة والخفيفة، تمكّنوا خلالها من إعطاب أربع دبابات إسرائيلية (انقلبت إحداها في نفق سليم سلام[1])، فيما شوهد الجنود الصّهاينة يقفزون من آلياتهم التي تركوها وسط الطّريق، وهم يركضون مذعورين نزولًا باتّجاه حوض الولاية ، في حين ظلّ الرّصاص يلاحقهم.

نامت بيروت على جنود يحتلّون شوارعها، وعلى مجزرة، ظلّت روائح الدّم تنبعث من مخيماتها. كسرت إلى حدّ كبير الجوّ القاتم هذا، المواجهات العسكرية المتنقلة التي حصلت خلال السّاعات ال48 التي مضت والتي شكّلت الأساس لاندفاعة مقاومة أكثر تنظيمًا.

ففي اليوم التّالي، أيّ صبيحة ال 17 أيلول احتلّ عناوين الصّحف الصّادرة في بيروت، بيان وقّعه كلّ من الأمين العام للحزب الشّيوعي اللبناني جورج حاوي وأمين عام منظمة العمل الشّيوعي محسن إبراهيم بعد اجتماع عقداه في 16 أيلول في دارة كمال جنبلاط في المصيطبة يدعو أهالي بيروت إلى انتظام "صفوف الوطنيين اللبنانين كافة، في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضدّ الإحتلال الإسرائيلي"(انظر الملحق رقم 3 بيان جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية).

كانت باكورة العمليات المنظمة لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ليل الإثنين- الثّلاثاء في 20 أيلول عند صيدلية بسترس في محيط سينما كونكورد في بيروت، حيث بادر ثلاثة مقاومين من "جمّول"[2] إلى رمي قنابل يدوية، على تجمّع لجنود العدوّ قرب الصّيدلية، ممّا أدّى إلى إصابة أربعة جنود باعتراف العدوّ[3]. لتكرّ بعدها سبحة عمليات المقاومة الوطنية: إطلاق قذائف آر بي جي على ملّالة "إسرائيلية" كانت متمركزة عند تقاطع محطة أيوب- تقاطع زقاق البلاط (عند السّابعة والنّصف من 22 أيلول 1982)، ثم هجوم (باليوم التّالي) بالأسلحة الرّشاشة على مقرّ منظمة التّحرير الفلسطينية وسط كورنيش المزرعة وقد تمركز به جنود الإحتلال وحوّلوه إلى مركز لهم. العملية الأبرز كانت في 24 أيلول في "مقهى الويمبي" في شارع الحمراء. فقد أقدم الشّاب خالد علوان من الحزب القومي السّوري الاجتماعي على إطلاق النّار من مسدّسه، ومن مسافة قريبة، على ضابط وجنديين صهاينة كانوا يجلسون في المقهى، فأردى اثنين منهم قتلى[4].

شيئًا فشيئًا بدأت وتيرة العمليات تزداد. ففي 25 أيلول حصلت عمليات أربكت جنود الاحتلال، فعند الحادية عشر من صباح ذلك اليوم هاجم شاب ببندقيته جيبًا عسكريًّا أصاب أحد جنود الاحتلال بالقرب من جامع عائشة

---

[1] نبيه عواضة " حين حاصرت بيروت "اسرائيل" مصدر سبق ذكره ...

[2] محمد نزال "شيوعيو "بسترس" بعض من اللامحكي". جريدة الاخبار. العدد 3565 تاريخ 15 ايلول 2018

[3] نبيه عواضة "بيروت 82: حكاية الصمود الذي صار مقاومة" جريدة الاخبار العدد 3565 تاريخ 15 ايلول 2018

[4] الوقائع اليومية لمسيرة المقاومة الوطنية اللبنانية، عمليات، انتفاضات، سجل الشهداء (ايلول1982-ايلول 1985) منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي 1985 ص28

بكار، ثمّ بعد ساعتين فقط انفجر لغم في ملالة إسرائيلية عند محلة الجناح. وما إن يخيّم المساء حتى ينفّذ المقاومين عمليتين بذات التّوقيت، ففي الوقت الذي تجري فيه مهاجمة مقرّ منظمة التّحرير الفلسطينية مجددًا عبر إطلاق قذائف آر بي جي، كان رجال المقاومة يهاجمون تجمّعًا لجنود الاحتلال قرب صيدلية بسترس حيث كانت الشّرارة الأولى. ساعات تمرّ على ذلك وتبدأ دوريات قوات الاحتلال الصّهيوني في 26 أيلول، وعبر مكبرات الصّوت بالطّلب من أهالي بيروت أن لا يطلقوا النّار: "إنّنا منسحبون"[1].

إذن، أجبرت "إسرائيل" على الانسحاب من بيروت بفعل ضربات المقاومة التي استمرت تلاحقها بعمليات في كلّ منطقة محتلة وتوسعت رقعة العمليات مع دخول فصائل عدة في المعركة والتي كانت كلّها تصبّ في هدف واحد، تكبيد العدوّ الإسرائيلي المزيد والمزيد من الخسائر بغية إجبارها على الانسحاب التّام من لبنان دون قيد أو شرط، فكانت المحطة الثّانية الانكفاء إلى عمق الشّريط الحدودي المحتل في ربيع العام 1985، ومن ثمّ الانسحاب التّام في أيار من العام 2000 في حين لا يزال العدوّ يحتلّ حتّى الآن مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وأقسامًا من قرية الغجر اللبنانية.

لقد ساهم بشكل كبير في إنجاز التّحرير إلى جانب فعالية المقاومة، الانتفاضات الشّعبية التي قام بها الأهالي الذين خرجوا في أكثر من قرية ومدينة، وفي أكثر من مناسبة، بمظاهرات رفضًا للاحتلال. وكذلك، وعلى الرّغم من البطش الذي مارسه الاحتلال وعملاؤه من ميليشيا جيش انطوان لحد[2] بحقّ الأهالي، سواء فيما يتعلق بالقتل والطّرد والتّهجير، أم بالاعتقالات التي طالت قرابة 8000 لبناني[3]، إلّا أنّ المقاومة زادت من فعاليتها وقوتها وتنوّعت طرق تنفيذها للعمليات بتنوّع الأهداف؛ فمن مهاجمة الأهداف المتحركة، أيّ القوافل والدّوريات والأفراد، وللغاية

---

[1] نبيه عواضة "بيروت 82: حكاية الصمود الذي صار مقاومة" جريدة الاخبار.... مصدر سبق ذكره تاريخ 15 ايلول 2018

[2] خلف في العام 1984 سعد حداد (مات بداء السرطان) على رأس جيش المتعاملين مع "اسرائيل" الذي كان يضم اكثر من 4 الاف حتى انهياره وفرار قيادته عام 2000، وقد نجا من الموت باعجوبة بعد ان تمكنت المقاومة الاسيرة المحررة سهى بشارة (مواليد دير ميماس 15 يونيو1967) من اختراق امنه والتردد على منزله وحاولت قتله في تشرين الثاني من العام 1988، عبر اطلاق النار عليه من مسدس وقد اصابته في صدره بثلاث طلقات نقل على اثرها للعلاج في مستشفى رمبام في حيفا، حيث تم اسعافه، في حين نقلت بشارة الى معتقل الخيام حيث تعرضت للتعذيب وبقيت في الاسر قرابة العشر سنوات قبل ان يتم الافراج عنها . لحد بعد فراره من الشريط الحدودي مذلولا امضى بقيت حياته داخل الكيان حيث افتتح مطعم له قبل ان يغادر الى فرنسا ، الا انه ما لبث ان مات في العام 2015 عن عمر يناهز ال 88 عاما . ورفض لبنان دفنه في اراضيه.

[3] توزعوا على عدة معتقلات سواء في لبنان ام داخل فلسطين المحتلة حيث تم اخضاع الذين نقلوا الى داخل الكيان الى احكام عسكرية صادرة عن محكمة اللد العسكرية وهي احكام غير قانونية وتستند الى قانون الطوارئ للانتداب البريطاني الى فلسطين المحتلة عام 1947. اما ابرز المعتقلات في لبنان فهي، معتقل انصار الذي افتتح رسميا في 14 تموز (يوليو) 1982 والغي بعد الانسحاب "الاسرائيلي" في سنة 1985، حيث زج به الالاف من الاسرى اللبنانيين والفلسطينيين . ومعتقل الخيام الذي تم افتتح بعد اقفال معتقل انصار ، وكانت تشرف عليه مباشرة الميليشيات العملية التابعة "لاسرائيل" والمسماة "جيش لبنان الجنوبي"، التي كانت ترتكبها قوات الاحتلال والمتعاملين معه بحق المعتقلين المحتجزين في ظروف اعتقال سيئة جدا . كان المعتقل شاهد على جريمة ضد الانسانية فلجأت "اسرائيل"، في محاولة لطمس الذاكرة، الى قصفه وتدميره بالكامل ابان عدوان 2006 .

استُخدمت الألغام الأرضية (التي كانت شبه يومية) والسّيارات المفخخة والعبوات النّاسفة التي توضع على جوانب الطّرقات حيث يمرّ العدوّ، إضافة إلى الكمائن المسلحة وهي تعدّ بالآلاف، إلى العمليات الموجهة ضدّ مراكز ومواقع وتجمعات العدوّ البشرية والآلية، فالعمليات المزدوجة (أيّ تنفيذ عملية ثانية على نفس الموقع بعد وصول التعزيزات). كذا العمليات النّوعية المتمثلة بأهداف نوعية مثل تدمير إذاعة وتلفزيون انطوان لحد، أو العملية المعقدة التي أدت إلى قتل عقل هاشم وقتل روبنسون (رجل المخابرات الأميركية الذي كان يخطّط لبناء مستوطنة في جنوب لبنان)... والعديد من الجواسيس وضبّاط مخابرات العدوّ التي كانت تحتاج إلى جهد استخباراتي مرتفع جدًّا وإضافة إلى محاولة قتل انطوان لحد، ناهيك عن العمليات الاستشهادية، من أحمد قصير إلى بلال فحص إلى سناء محيدلي، مرورًا بجمال ساطي الذي فجّر بواسطة بغل مفخّخ مقرّ الحاكم العسكري في تلّة زغلة، وعدد من الاستشهاديين من كلّ فصائل المقاومة. وحققت تلك العمليات الاستشهادية أهدافها ودبّت الرّعب في صفوف جنود العدوّ. هذا على صعيد الأهداف أم على صعيد الوسائل، فإنّ المقاومة طوّرت من أساليب القتال، فمن نصب الكمائن ومهاجمة المواقع واقتحامها إلى الوصول إلى استهداف عمق الأراضي المحتلة في فلسطين، تمامًا كما تطوّرت من استخدام الأدوات، فمن القنبلة اليدوية إلى العبوات النّاسفة، ومن المفخخات البدائية إلى المفخخات المتطورة جدًّا، ومن القذائف الصّاروخية إلى صواريخ الكورنيت، ومن صواريخ الكاتيوشا إلى الصّواريخ البعيدة المدى والصّواريخ الدّقيقة. ومن الرّصد النّظري إلى التّنصت إلى اختراق أجهزة الاتصال والسّيطرة على مسيرات العدوّ وكشف الشّيفرات العسكرية وصولًا إلى خوض الحرب الإلكترونية واختراق الأمن السّيبراني للعدوّ. ومن صواريخ السّام 7 إلى أنظمة الدّفاع الجوّي والبحري المتطورة والمتطورة جدًّا. لكن تبقى القوّة الأهم في يد المقاومة هي قدرتها على تجهيل إمكانياتها وقدراتها وعدم كشفها أمام العدوّ حتّى إبّان المعركة نفسها.

تحوّلت المقاومة التي تجاوزت من العمر النّصف قرن إلى ثقافة متأصّلة في ضمير الغالبية العظمى من الشّعب اللبناني؛ صار لها إعلامها المقاوم وأدباؤها وشعراؤها وفنّانوها. دخلت المكتبة اللبنانية والعربية وحتى العالمية، فحضرت ثقافة المقاومة كقضية وكنموذج في المعارض والمسارح والنّدوات والمؤتمرات، واحتلّت مساحات في فضاء الأغنية الوطنية اللبنانية الملتزمة، لدرجة صارت هي الأغنية الوطنية.

في الخلاصة وكما أسلفنا، فإنّ المقاومة اللبنانية للعدوان الإسرائيلي قد ظهرت منذ اللحظة الأولى ل"قيام دولة الكيان الإسرائيلي"، بفعل اغتصاب أرض فلسطين وقتل وتهجير شعبها، توسّعت وترسّخت أكثر في مواجهة الاحتلال والاجتياحات المتكررة، التي ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من الشّهداء وإضعافهم من الجرحى والأسرى والمشرّدين. لذا، فإن الأخذ بتاريخ المقاومة هو الأخذ بتاريخ العدوان ورفضه ومواجهته بكافة الوسائل، وهو ما تطوّر عبر انخراط الشّباب اللبناني عامة والجنوبي خاصة بالمعركة من أجل فلسطين، مع تعاظم الدّور المسلح الفلسطيني في لبنان منتصف الستّينيات عقب احتلال العام 1967، وتصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن عام 1970 وانتقالها إلى لبنان. من

هنا يمكن القول إنّ تاريخ البندقية الفلسطينية هو أيضًا تاريخ للبندقية اللبنانية المقاومة، التي صارت مع اجتياح لبنان رأس الحربة في المعركة بوجه العدوّ الصّهيوني، وهو ما عبّرت عنه انطلاق العمليات الفدائية ل "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية في بيروت عام 1982"، قبل أن تتّسع بعد تلك اللحظة التّاريخية لتشمل بقيّة المناطق والقوى السّياسية والوطنية والإسلامية. تكرّ معها سبحة الإنجازات والمتمثلة بدفع العدوّ للانسحاب من بيروت، ثمّ من خلدة، والدّامور وصيدا وصور والنّبطية ومن ثمّ الانكفاء إلى عمق الجنوب حيث الشّريط الحدودي المحتلّ. ترافق ذلك مع نموّ تجربة تاريخية على صعيد، ليس فقط المقاومة كمقاومة وكفعل عسكري فحسب، إنّما أيضا على صعيد الدّور المحوري لحزب الله في هزيمة العدوّ وتثبيت معادلة الرّدع الاستراتيجي.

نشوء حزب الله وتعاظم قوّته

في السّادس عشر من شباط من العام 1985، وأثناء إحياء الذّكرى السّنوية الأولى لاستشهاد الشّيخ راغب حرب، أعلن رسميًّا عن ولادة حزب الله. هذا في الشّكل، أمّا في مضمون تهيئة الظّروف والسّياق التّاريخي، فإنّ نشأة حزب الله تعود إلى ما قبل ذلك الإعلان بسنتين ونصف السّنة، أيّ إلى بداية عملية "تصدّع" حصلت داخل "حركة أمل" أدّت إلى خروج مجموعة قياديين[1] شكّلوا لاحقًا النّواة الأولى لتنظيم حزب الله؛ إلّا أنّ ذلك لا يعني أنّ الحزب ولد من رحم حركة أمل، فهناك مسار من التّفاعل له علاقة بالتّباين بالأساس بين المنابت والمراجع والولاءات والتّوجهات داخل الطّائفة الشّيعية.

في ستينيات القرن الماضي، عاد إلى الحوزات الدّينية في جبل عامل، عدد من العلماء الشّيعة كانوا قد نشأوا في الحوزات الدّينية في العراق؛ من أبرزهم، العلامة الرّاحل السّيد محمد حسين فضل الله والعلامة الرّاحل الشّيخ محمد مهدي شمس الدّين. وعلى الرّغم من أنّهما قد تتلمذا حينما كانا في النّجف على أيدي كبار العلماء الشّيعة أمثال المرجع الشّيعي الأكبر محسن الحكيم، والمرجع العلامة أبي القاسم الخوئي....، إلّا إنّ السّبل فرقت بين الشّيخين بعد أن وصلا السّاحة اللبنانية. فالعلامة فضل الله أثّر المضي في متابعة العلم والدّرس متنقلًّا بين جنوب لبنان والنّجف وقمّ، فأسّس في العام 1966 "المعهد الشّرعي الإسلامي" مخرجًا منه العشرات من الشّباب الدّيني، مثلما أنشأ "جمعية أسرة التأخي" وبنى "حسينية الهدى". كان جهد السّيد فضل الله يتركز على تكوين جيل من الشّباب المتدين وسط الطّائفة الشّيعية يكون له دوره في نموّ الحركة الإسلامية في لبنان. لاحقًا، أصبح السّيد فضل الله له دوره المحوري على صعيد العلاقة مع حزب الله، في حين انضمّ العلامة محمد مهدي شمس الدّين إلى حركة الإمام موسى الصّدر في

[1] السّيد حسين الموسوي، السّيد إبراهيم أمين السّيد، السّيد حسن نصرالله، القيادي مصطفى الديراني واخرون ... انظر الدكتور عبدالله بلقزيز، حزب الله من التحرير الى الردع (1982–2006). مركز الدراسات والوحدة العربية، بيروت،طبعة اولى ،كانون اول 2006، ص 34

نشاطه المؤسسي في إطار "المجلس الإسلامي الشّيعي الأعلى" حيث سيصبح رئيسه خلفًا للإمام الصّدر الذي جرى اختطافه وتغييبه في 30 آب من العام 1978 أثناء زيارته لليبيا.

من هنا يمكن الانطلاق في تحديد مسارين لتبلور الخيار السّياسي الحديث في الأوساط الشّيعية. الأول، وتمثّله "الحوزة العلمية"، وهو السّعي للانصراف نحو تطوير "العلم الدّيني"، من منظار "النّهضة بأوضاع التّعليم الدّيني وبمستقبل دور علماء الدّين في المشروع الاجتماعي"، في محاولة لاستنهاض الوفاء "للفكرة الثّورية الجهادية الإسلامية"[1]، والتي قوامها أنّ الفقهاء ليسوا مجرّد نُسّاك أو أهل عبادة، أو أصحاب فتوى شؤون "الحيض والنّفاس"[2]، إنّما أيضًا تقع على عاتقهم مهمّة توجيه العامّة نحو الأهداف الجذرية سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم جهادية وغيرها؛ وذلك وفق القاعدة الشّرعية التي تقول ب"خذوا الإسلام جملة أو دعوه". المسار الثّاني، والمتعلق بأولوية مرجعية الحركة السّياسية في ظرف مرحلي (تحوّل دائم)، والذّهاب نحو الخيار المطلبي التّنموي، وما يرتبه ذلك من مدّ جسور التّواصل والتّقرب والعمل مع الدّولة وإداراتها من موقع المطالب والحقوق (تحوّل لاحقًا إلى موقع الشّريك). لقد عبّرت "الصّدرية" عن توجّه أسس ل"صرف الإنتباه والجهد إلى احتياجات الشّيعة ومناطقهم، من التّأهيل المادي والخدماتي لاستلحاق ما فاتهم من ركب التّنمية في الوطن"[3].

طوال سبعينيات القرن الماضي، توزّع نشاط الشّباب المسلم (الطّالب الدّيني على وجه الخصوص) بين عدّة أطر للعمل، منهم على سبيل المثال لا الحصر، من نشاط في "الاتحاد اللبناني للطّلبة المسلمين" و"اللجان الإسلامية"، ومنهم من فضل الانخراط في صفوف حركة المحرومين التي كانت تتمدّد سياسيًّا (منافسة الولاء الصّاعد المتمثل بالمقاومة الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية، اليسارية على وجه الخصوص والشّيوعية على وجه التّحديد) وجغرافيًّا (في جنوب لبنان، والضّاحية الجنوبية، والبقاع، ومحيط بعلبك) مستفيدة من الشّعار المطلبي الحرماني. إلّا أنّ حدثين أعادا خلط أوراق التّمثيل السّياسي في الطّائفة الشّيعية. الأول: وتمثّل بالثّورة الإسلامية الإيرانية التي أطلّت عام 1979 بصيغة ثورية شاملة تحمل مشروعها الاجتماعي والسّياسي، ليس فقط على صعيد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إنّما

---

[1] يقطع البعض بأن السّيد فضل الله كان منتميًا إلى حزب الدعوة الذي اسسه السيد باقر الصدر،وأن السيد نقل تلك الافكار الى لبنان، انظر حسن صبرا " عن الصحوة الاسلامية في لبنان" ورقة قدمت في ندوة الى الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي،مكتبة المستقبلات العربية البديلة: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، ط4، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،1998، ص 161-172. نقلا عن الدكتور عبدالله بلقزيز، حزب الله من التحرير الى الردع (1982-2006). مركز الدراسات والوحدة العربية، بيروت،طبعة اولى ،كانون اول 2006، ص36

[2] ذلك ما كان يقوله الامام الخميني ويردده عنه تلامذته،فقد خاطب الامام طلابه في النجف قائلا لهم" عرفوا الناس على الاسلام لكي لا تتصور الاجيال القادمة أن رجال الدين قد جلسوا في زوايا النجف وقم يدرسون احكام الحيض والنفاس، ولا دخل لهم بالسياسة"، انظر : روح الله الخميني ، الحكومة الاسلامية ، ط2 ، بيروت مركز البقية الاعظم 1999، ص 57. نقلا عن الدكتور عبدالله بلقزيز، حزب الله من التحرير الى الردع (1982-2006). مركز الدراسات والوحدة العربية، بيروت،طبعة اولى ،كانون اول 2006، ص36

[3] عبدالله بلقزيز، حزب الله من التحرير الى الردع (1982-2006). مركز الدراسات والوحدة العربية، بيروت،طبعة اولى ،كانون اول 2006، ص36

على صعيد الشّرق الأوسط أيضًا. فانبرت مجموعات من الشّباب المؤمن إلى إنشاء "اللجان المساندة للثّورة الإسلامية الإيرانية"، وبدأوا يتواصلون مع قيادة الثّورة، ويبحثون عن أفضل الأطر لتنظيم أوضاعهم وإيجاد إطار إسلامي موحّد"[1]. أمّا الحدث الثّاني فتمثّل باجتياح العام 82 وما تركه ذلك من تأثير على حركة "أمل"، التي كانت تعيش تداعيات اختطاف وتغييب الإمام المؤسس موسى الصّدر، وما تركه ذلك من فراغ كبير على صعيد قيادة الحركة الفتية ومشروعها التّنموي وتوجهاتها السّياسية. فبعد أن انخرطت "اللجان الإسلامية" إلى جانب حركة أمل في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، حصل انشقاق داخل الحركة على خلفية دخول قيادتها برئاسة الأستاذ نبيه برّي، في هيئة مشتركة مع القوّات اللبنانية هي "هيئة الإنقاذ الوطني"[2] وذلك في 14 حزيران 1982(أيّ بعد يوم على انتهاء مأثرة خلدة الشّهيرة التي خاض مقاتلو حركة أمل المعركة ببسالة، سقط منهم أكثر من عشرين شهيدًا إضافة إلى العشرات من الجرحى، من بينهم القيادي الجريح قبلان قبلان[3]. وفي اليوم الذي أطبقت فيه "إسرائيل" حصارها الدّامي على العاصمة وسكّانها). الجلوس على طاولة واحدة أثناء الحرب على لبنان مع بشير الجميّل، انعكس سلبًا على الأجواء القيادية في حركة أمل، فأعلن القيادي حسين الموسوي إلى جانب آخرين عن خروجه من الحركة وتأسيس "حركة أمل الاسلامية".

اتّخذ المسؤولون عن "اللجان الإسلامية" و "أمل الإسلامية" وبعض التّجمعات العلمائية قرارًا بالمضي في معركة مواجهة الاجتياح. وللغاية عمدوا على تأسيس لجنة من تسعة مندوبين: "ثلاثة من "اللجان الإسلامية"، ثلاثة من "حركة أمل الإسلامية"، وثلاثة من التّجمعات العلمائية، وخصوصاً تجمّع علماء البقاع برئاسة الشّيخ صبحي الطّفيلي، وسُمّيت اللجنة بـ"لجنة التّسعة" ووضعت وثيقة سُمّيت "وثيقة التّسعة"، وذهبت إلى إيران حيث التقت الإمام الخميني وأعلنت التزامها بقرار الوليّ الفقيه والعمل لتأسيس إطار إسلامي جديد"[4].

هكذا، جرى الاتفاق على العمل لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي بكل الأشكال السّياسية والعسكرية بظروف من السّرّية؛ بدورها أرسلت إيران "قوّات من الحرس الثّوري الإيراني" إلى لبنان (كانت نقاط تمركزها في منطقة البقاع

---

[1] قاسم قصير، حزب الله من 1982 الى 2011، هكذا اصبح لاعبا اساسيا"، المصدر منقول عن جريدة السفير تاريخ 2011/7/4، انظر الرابط http://saidacity.net/news/78685/ تاريخ الدخول 2020/12/20

[2] فبعد اجتماع عقده الرئيسان إلياس سركيس وشفيق الوزان صدر قرار بتشكيل هيئة انقاذ وطني برئاسة رئيس الجمهورية وتتألف من : رئيس الحكومة شفيق الوزان، نائب رئيس الحكومة وزير الخارجية فؤاد بطرس، النائب نصري المعلوف، نبيه بري، بشير الجميل، ووليد جنبلاط . وبعد إذاعة القرار أعلن السفير الأميركي انذاك روبرت ديلون من القصر الجمهوري أن حكومة بلاده تدعم كلياً هذه اللجنة... للمزيد، انظر الرابط https://nassibchams.blogspot.com/2012/11/blog-post_4184.html

[3] اصيب اثناء مقاومته الانزال في مبنى سنتر سالم عند مثلث خلدة . هو اليوم عضو الهيئة الرئاسية لحركة امل ورئيس مجلس ادارة مجلس الجنوب.

[4] قاسم قصير، " حزب الله من 1982 الى 2011، ....." مصدر سبق ذكره

الشّمالي) لتدريب الشّباب المنتسبين إلى التّشكيل الإسلامي الجديد، الأمر الذي أسهم في انطلاقة عمليات عسكرية جريئة ضدّ العدوّ الإسرائيلي. وقد كانت تلك العمليات تتمّ دون الإعلان عن الجهة المنفذة.

كان الجهد الأساسي في تلك المرحلة منصبًّا على بناء عقيدة قتالية قائمة على قوّة الإيمان بالقضية الدّينية والمذهبية والوطنية. فعمل حزب الله على إلحاق مسألة التّربية الدّينية والتّكوين العقائدي (يأخذ الحزب بأصول المذهب الشّيعي الإمامي "الاثني عشري" يؤمن فكريًّا بنظرية ولاية الفقيه التي أرساها الإمام النراقي قبل حوالي قرنين من الزّمن وطوّرها الإمام الخميني في "الحكومة الإسلامية") بالمشروع السياسي. هو أراد أن يتمايز سلوك المقاتل لديه عن الآخرين، بأنّه ليس فقط سلوك "المتخرج من دورة عسكرية تدريبية تكوينية (يتقن فنون حرب العصابات كما يتقن التّعاليم الدّينية الأساسية)، إنّما تعدّاها ليصبح "متشعبًا بتاريخ ثقافي فقهي خاص بالمذهب (الشّيعي)". يتمثّل أكثر فأكثر بصور ومناهج من التّاريخ ويتماهى معها، أحيانًا تماهيًا كاملًا، لذا لا غرابة في أن يعتبر كلّ مقاتل بالحزب فعل الشّهادة فعلًا شرعيًّا مقدسًّا، وواجبًا متمّمًا لعمله الجهادي؛ وهو ما دفع بمقاتلي الحزب إلى طلب الاستشهاد في مواجهة الاحتلال (تماثلًا بمأثرة سيّد الشّهداء الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب (ع))، وهو ما أعطى بعدًا روحيًّا (سحريًّا) لاندفاعة الفرد المقاتل، وترجيح كفّة التوازن لمصلحة قوّة العنصر المقاوم وبالتّالي قوّة المقاومة.

يقول الشّيخ نعيم قاسم (نائب الأمين العام لحزب الله) في كتابه "حزب الله المنهج التّجربة المستقبل"، "عندما يتربى النّاس على النّصر فقط ويكون الهدف من تحرّكهم، فهذا يعني توقف سعيهم عن مواجهة العدوّ اذا ما بدت علامات النّصر بعيدة أو غامضة؛ لكن عندما يتربون على الشّهادة فإنّ بذلهم سيكون في أقصى مستويات العطاء، وتكون حركتهم فعالة، فإذا استشهدوا فقد نالوا ما تمنّوا، واذا انتصروا فهي نجمة دنيوية لهم كثمرة لجهادهم ... فالتّربية على النّصر لا تضمن تحقيق النّصر وتسقط أوراق القوّة الكامنة في الأمة، أمّا التّربية على الشّهادة فتستثمر كلّ الطّاقات وتحقّق النّصر أو الشّهادة أو كليهما معًا، فهي تفتح الآفاق على كلّ الاحتمالات وتحمل آمال النّصر. إنّ التّربية على النّصر تستلزم الاعتماد على الإمكانات المادية، أمّا التّربية على الشّهادة فتحرك المعنويات وتربط بالله تعالى، وعندها يكفي القليل من الإمكانات"[1].

إذن الجهد الأهم في الظّروف السّرية كان منصبًّا على تنشئة الفرد المجاهد، من هنا نفهم انطلاقة الحزب "المدوّية" في عملياته الاستشهادية والتي حقّقت أهدافًا عدّة، سواء على الصّعيد الميداني أم على الصّعيد المعنوي، واكسبته مصداقية كبيرة في ميدان العمل المقاوم وبين الجماهير اللبنانية والعربية، وحتّى لدى صنّاع القرار داخل كيان العدوّ على المستوى الأمني والعسكري والسّياسي. وكان فاتح العمليات الاستشهادية في الحزب هو الاستشهادي أحمد قصير، الذي دمّر مقرّ الحاكم العسكري في صور في 1982/11/11حين اقتحم بسيارة مفخخة المقرّ، وقتل وجرح 141 ضابطا إسرائيليًّا وعشرة مفقودين. أهمية هذا النّموذج الذي قدّمه الحزب، تكمن في كونه نجح إلى حدّ كبير في

[1]نعيم قاسم، "حزب الله، المنهج، التجربة،المستقبل"دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ،غبيري، بيروت ، الطبعة السادسة 2009 ص61

التّعويض عن خلل التّوازن العسكري (قبل الدّخول في معادلة الرّدع الصّاروخي الأوسع والأشمل). وهذا ما جاء باعتراف "الإسرائيلي" نفسه حول فعالية سلاح الشّهادة. فالأثر الذي تركه في نفوس قادة العدوّ، دفع بعضهم للإقرار بالهزيمة. كما قال قائد المنطقة الشّمالية ب"أنّ حرب لبنان لم تحقق نجاحًا، وكانت هناك آراء مختلفة في الغايات والأهداف. لقد أخطأنا في تقييم "المخرّبين"(عناصر المقاومة)، أخطأنا في تقدير المكان والزمان، أخطأنا في عدم إدراك مدى التّشابك الطّائفي بين لبنان وتعقيده، أخطأنا في تقييم ردّة فعل الجمهور، أخطأنا في الكثير بل في كلّ شيء". تعدّى الأمر الاعتراف بالفشل ليصل حدّ الخوف ،كما قال عضو الكنيست يوسي بيليد "إنّ رجال حزب الله لا يجنّنون الجيش الإسرائيلي وحسب إنّما يجنّنون دولة إسرائيل بكاملها، فالجميع مشغول بهذا الأمر".

إذن، اكتمال التّنشئة المترافقة مع إثبات فعلي وحصول تطوّرات سياسية مهمة: انتفاضة 6 شباط، اسقاط اتّفاق 17 أيار المشؤوم، تباشير تحرير مناطق عدة من الجبل والطّريق السّاحلي ومن ثمّ ولاحقًا صيدا وصور والنّبطية من الاحتلال الإسرائيلي بفعل ضربات المقاومة، تراجع المدّ القومي واليساري (أثر سقوط بيروت وخروج منظمة التّحرير)، سيطرة الجيش اللبناني (الموالي للرّئيس أمين الجميّل[1]الذي خلف أخاه بشير في الرّئاسة في 1982/9/22) على بيروت الغربية وحصول صدامات أهلية معه خاصة في الضّاحية الجنوبية[2]، أضف إليها رمزية استشهاد الشّيخ راغب حرب.

تقريبًا، أتى المؤتمر الصّحفي الذي عقد في حسينية الشّياح وتحدّث به النّاطق الرّسمي بإسم الحزب العلامّة السّيد إبراهيم الأمين (اسم حركي، واسمه الصّحيح إبراهيم أمين السّيد) وأعلن عن وجود "حزب الله" شاء له مؤسّسوه أن يوسم بهذا الاسم المستوحى من آية قرآنية كريمة[3].

حملت الوثيقة السّياسية والتي جاءت تحت اسم "الرّسالة المفتوحة"، أهم المبادئ ومنها: "نحن في لبنان لسنا حزبًا تنظيميًّا مغلقًا ولسنا إطارًا سياسيًّا ضيّقًا، بل نحن أمّة ترتبط مع المسلمين في أنحاء العالم برباط عقائدي وسياسي متين هو الإسلام"[4]، إنّ الحدّ الأدنى الذي يمكن أن يقبل به الحزب من أجل تحقيق هذه الغاية "هو إنقاذ لبنان من التّبعية للغرب أو للشّرق وطرد الاحتلال الصّهيوني من أراضيه نهائيًّا .واعتماد نظام يقرّره الشّعب بمحض اختياراته وحريته"[5].

---

[1] اثناء حضور شارون الى بكفيا للتعزية ببشير الجميل استقبل امين الجميل الذي ابدى امام ضيفه " الاسرائيلي" رغبته بأن يكمل مسيرة اخيه بشير، الا ان شارون اخبره ان قادم من اجل تقديم العزاء وليس للتكلم بالسياسة . يتبنى حزب الكتائب في 17 ايلول ترشيح امين الجميل، فيما يرشح حزب الوطنيين الاحرار الرئيس الاسبق كميل شمعون، تقترح فرنسا التمديد للرئيس الياس سركيس الذي يرفض البقاء يوم واحد في السلطة . يعلن الرئيس صائب سلام تأييده الجميل، يدعو رئيس المجلس النيابي كامل الاسعد المجلس الى الانعقاد في المدرسة الحربية في الفياضية المجلس النيابي الى الانعقاد، يعلن كميل شمعون عزوفه عن الترشح قبل يوم من جلسة الانتخاب التي نال بها امين الجميل 77 صوتا من اصل 80 حضروا الجلسة.

[2] يدعو الاطار الاسلامي الجديد من خلال تجمع العلماء المسلمين في بيروت الى التحرك ضد اتفاق 17 أيار، في مسجد الامام الرضا في بئر العبد في الضاحية الجنوبية لبيروت، فتحصل مواجهات هي الاولى من نوعها بهذا الشكل مع الجيش اللبناني أدت الى استشهاد الشاب محمد نجدي وجرح العشرات.

[3] { من يتول الله ورسوله والذين امنوا فإن حزب الله هم الغالبون} القرآن الكريم،"سورة المائدة" الاية 56

[4] قاسم قصير، " حزب الله من 1982 الى 2011، ....." مصدر سبق ذكره

[5] المصدر السابق اعلاه.

كذلك تمّ الإعلان عن تشكيل "مجلس شورى" يتولى قيادة العمل السّياسي والتّنظيمي والعسكري وخاصة المتعلق بعمليات المقاومة الإسلامية.

وعلى الرّغم من استهداف بعض رموزه والمقربين منه عبر محاولات الاغتيال (أبرزها التّفجير بسيارة مفخّخة الذي استهدف مبنى العلّامة السّيد محمد حسين فضل الله، والذي نجا بأعجوبة، في بئر العبد في 8 آذار من العام 1985، ذهب ضحية الإنفجار العشرات من الشّهداء وجرح المئات من المدنيين)، وعلى الرّغم من دخول الحزب صدامات عسكرية جانبية أبرزها الصّدام المسلح مع حركة أمل على خلفية رفض الحزب الدّخول في حرب المخيمات والتي بدأت في العام 1985، فإنّ نشاطه وفعاليته في مواجهة العدوّ لم تتأثّر كثيرًا. فقد ضاعف الحزب من قوّته، خاصة بعد اتفاق الطّائف، مستفيدًا من نجاح التّفاهم السّوري – الإيراني على مقاربة واحدة للملف اللبناني، ليمثّل رعاية الطّرفين الإقليميين للاتفاق[1] بين حركة أمل وحزب الله في 1990/11/9 تحصيل حاصل. وبعد عقده مؤتمره الثّاني، في أيار من العام 1991. تشكّلت قيادة جديدة ومجلس شورى جديد، تولى أمانته العامة السّيد عباس الموسوي خلفًا للشّيخ صبحي الطّفيلي[2].

مرحلة السّيد الموسوي كانت ايذانًا بمرحلة سياسية جديدة في حياة الحزب خاصة على الصّعيد الدّاخلي (السّياسي والاجتماعي) وعلى صعيد المقاومة. فعلى الصّعيد الدّاخلي[3]، قام بتفعيل اللقاءات السّياسية مع كافة القوى والأحزاب اللبنانية، ونشط على دراسة حاجات المناطق وهمومها. أما بالنسبة لمقاومة الإحتلال فقد شهدت الفترة تلك انطلاقة قوية لعمليات المقاومة تكبّد العدوّ خلالها خسائر كبيرة، إذْ وضع السّيد عباس الموسوي (وهو القادم من الميدان الجهادي) استراتيجية تقوم على التّوجه نحو قتل أكبر عدد من الجنود الصّهاينة وإدخال أساليب وتقنيات جديدة في العمل المقاوم منها الصّواريخ الموجهة والعبوات النّاسفة المتطورة.

استشعر العدوّ الخطر، ففي 16 شباط 1992 وأثناء إحياء الذّكرى السّنوية الثّامنة لاستشهاد الشّيخ راغب حرب، وبينما كان موكب الأمين العام السّيد عباس الموسوي عائدًا بعد مشاركته في الإحتفال في بلدة جبشيت (مسقط رأس الشّيخ راغب) قامت مروحيات "إسرائيلية" بإطلاق الصّواريخ على موكب الموسوي ممّا أدى الى استشهاده وزوجته ونجله الصّغير حسين.

---

[1] تضمن الاتفاق عودة الحزب الى الجنوب مقابل عودة الحركة الى الضاحية الجنوبية.

[2] انتخب امين عام للحزب في العام 1985 في المؤتمر الاول الذي خرج من صفوف الحزب نهائيا في التسعينيات على خلفية رفضه قرار مشاركة الحزب في الانتخابات النيابية ، الشيخ الطفيلي قاد ما عرف ب"ثورة الجياع"، قبل ان يتحول الى احد الاصوات التي تقف على الضفة المقابلة للحزب.

[3] لاحقا في العام 1992 يدخل الحزب الحلبة البرلمانية عبر انتخابات تجري في اب 1992 ويحصد كتلة نيابية تضم 12 نائبا يترأسها السيد ابراهيم امين السيد .

سريعًا عمد الحزب الذي لاقى تعاطفًا كبيرً إلى عقد مؤتمر ثالث فوقع الاختيار على القيادي السّيد حسن نصرالله أحد أبرز الوجوه الميدانية والتي كانت ترافق السّيد عباس عباس الموسوي وتعرفه كلّ قطاعات الحزب، لكن بشكل أكثر وثيق وبحكم موقعه على رأس العمل التّنظيمي، ما يعرف بداخل الحزب بإسم " الجهاديون".

تحدّيان كبيران ينتظران القيادي الشّاب؛ الأول: حرب الأيام السّبعة، أو ما تسمّى "بعملية الحساب". ففي تموز من العام 1993 شنّت قوّات العدوّ الإسرائيلي حربًا قاسيةً ضدّ الحزب، فمن جهة نفّذت غارات جوية استهدفت مواقعه والقرى والبلدات اللبنانية ومن جهة أخرى حاولت التّقدم في بعض المناطق؛ إلّا أنّ المقاومة تمكّنت من الصّمود والتّصدي للقوّات الغازية وإدخال عنصر جديد في توازن الرّدع ألا وهو "صواريخ الكاتيوشا". وضعت المقاومة معادلة تقوم على أنّ أيّ استهداف للقرى والبلدات الآمنة سوف يقابل بدك المستوطنات في شمالي فلسطين المحتلة بعشرات بل بالمئات من صواريخ الكاتيوشا. هذه المعادلة فرضت على العدوّ وبعد سبعة أيام من المعارك والقصف الصّاروخي "تفاهم غير مكتوب" أُطلق عليه تسمية "تفاهم تموز"، وينصّ على وقف الاعتداءات "الإسرائيلية" على القرى والبلدات مقابل وقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على المستوطنات، بالمقابل أيضًا، على أن تستمرّ المقاومة في تنفيذ عملياتها في مناطق الشّريط الحدودي المحتلّ.

في قراءة لنتائج "تفاهم تموز"، أنّه أعطى مشروعية ميدانية للمقاومة في أن تستهدف القوّات المحتلة، واعتبار الأرض في الشّريط المحتل هي أرض محتلة، ثمّ والأهم هو تكبيل العدوّ وخياراته (خاصة الجوية)، وتوجه المقاومة نحو ترسيخ فعالية معادلة التّوزان من خلال عملية الرّدع، وهو ما سوف يتطوّر ويتعاظم لاحقًا.

أمّا التّحدي الثّاني: فكان عدوان نيسان أو ما يسمى "بعناقيد الغضب" في العام 1996. فما أن انتهت قمّة "لمحاربة الإرهاب" التي عقدت في شرم الشّيخ، حتى صبّ العدوّ حمم قذائفه على مقار الحزب وتحديدًا في بعلبك وحارة حريك الأمر الذي أدّى إلى سقوط 200 شهيد من المدنيين والمئات من الجرحى؛ إلّا أنَ المجزرة الأبرز كانت في إقدام العدوّ على قصف مقرّ[1] الوحدة الفيجية العاملة ضمن قوّات الطّوارئ الدّولية والمتمركزة في بلدة قانا الجنوبية في 18 نيسان. هذا الحادث قلب المعادلة رأسًا على عقب، وحاصر سياسيًّا رئيس وزراء العدوّ شمعون بيرس الذي تعرّض لانتقادات دولية عديدة على الرّغم من فشل المجموعة الدّولية والعربية من استصدار قرار من مجلس الأمن الدّولي يدين "إسرائيل" بسبب الفيتو الأميركي إلّا أنّ ضغطًا دوليًّا أثمر تفاهمًا (رعته أميركا وفرنسا وسورية وإيران) أُطلق عليه "تفاهم نيسان" والذي ينصّ على وقف العدوان ووقف التّعرض للمدنيين وتثبيت شرعية المقاومة في مواجهة الاعتداءات. يسجّل هنا للرّئيس رفيق الحريري دوره خاصة على صعيد تبنّي فرنسا للموقف اللبناني وبالتّالي ممارسة التّأثير على واشنطن.

[1] كان يتواجد داخل المقر عدد كبير من العائلات المدنية . قام العدو بقصفه، فتناثرت اشلاء قرابة 250 مدني لبناني بينهم 106 شهداء (18 منهم لم يتم التعرف على جثثهم لانها كانت متفحمة بالكامل) اما البقية فقد اصيبوا بجروح وحروق بالغة .

"تفاهم نيسان" أطلق يد المقاومة أكثر وأصبح العدوّ في موقع الذي يتحسَب سلوكه ومغامراته العسكرية. وحاول على أكثر من جبهة تنفيذ عملية توغّل محدودة تجنبًا للمعركة المفتوحة، إلّا أنّ المقاومة كانت له بالمرصاد، خاصة أنّها طوّرت من إمكانياتها وزادت من مستوى حضورها بالميدان، واستخدمت تقنيات لم تكنْ تستخدمها من قبل. ففي الرّابع من أيلول من العام 1997، وأثناء محاولة وحدة كوماندوس من البحرية الإسرائيلية "شييطت 13" التّقدم في منطقة أنصارية السّاحلية وقعت في كمين، كان قد نصبه لها عناصر المقاومة والجيش اللبناني بعد أن اكتشفوا عبر اختراق شيفرة طائرات التّجسس "الإسرائيلية" وتحليل الصّور، أنّ هناك نيّة لدى العدوّ لتنفيذ عمل ما في المنطقة. الكمين أوقع 12 قتيلا[1] في وحدة الكوماندوس البحري.

جاء العام 2000 وما حمله من انتصار للمقاومة، وتمثّل بدحر العدوّ عن الشّريط الحدودي المحتلّ بفعل ضربات المقاومة، تتويجًا لمسار طويل من العمل المقاوم المتنوع، وهو ما عبّر عنه السّيد حسن نصرالله في مهرجان التّحرير في خطابه الشّهير(خطاب بيت العنكبوت) في بنت جبيل: "أنّ النّصر هو نصر كل لبنان، لبنان التّضحية، لبنان المقاومة، لبنان الشّهادة،" موجهًا التّحية إلى كل المقاومين المدافعين عن هذا البلد"، وحثّ الجميع على البقاء في جهوزية. وقد خصّ كلامه "للمقاومة الإسلامية، للسّرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال، لأفواج المقاومة اللبنانية أمل، لجبهة المقاومة الوطنية...."[2]

المشروعية الكبيرة التي نالتها المقاومة في نصر أيار، جعلتها في موقع المعني مباشرة بالمضي بإزالة كلّ آثار الاحتلال ومن ضمنها استكمال عملية استعادة الأسرى ورفاة الشّهداء، فكان شعار "نحن قوم لا نترك أسرانا في السّجون" تعبيرًا عن تأكيد الاستمرارية[3]. عمدت المقاومة إلى خطف 3 جنود في مزارع شبعا واستدراج أحد الضّباط السّابقين (الحنان تننباوم)، وتحقيقًا لهدفه أجبر الحزب "إسرائيل" على الرّضوخ لشروط التّفاوض في 2004/1/29 بأن قامت بوساطة ألمانية بإطلاق سراح 462 معتقلًا لبنانيًّا وفلسطينيًّا واستعادة رفات 59 مواطنًا لبنانيًّا مقابل تسليمها جثث جنودها الثّلاث إضافة إلى العقيد تننباوم[4].

---

[1] تمكنت المقاومة من اسر اشلاء لجندي جرت مبادلتها لاحقا باسرى من معتقل الخيام والسجون الاسرائيلية في 1998/6/26 اضافة الى عدد من رفات الشهداء من بينهم رفاة هادي حسن نصرالله نجل الامين العام للحزب الذي سبق وسقط ووقع جثمانه في الاسر اثناء تصديه لمحاولة تقدم "اسرائيلية" في منطقة اقليم التفاح في 12 ايلول اي بعد ايام على انزال انصارية الفاشل.

[2] السيد نصرالله من بنت جبيل: خطاب بيت العنكبوت 26/ايار/2000 انظر موقع المقاومة الاسلامية الرابط https://www.moqawama.org/essaydetails.php?eid=16927&cid=164 تاريخ الدخول 2021/1/3

[3] كانت اول عملية اسر قام بها حزب الله هي نصب كمين في 17 شباط من العام 1986 على طريق عام بيت-ياحون كونين، ادت الى اسر جنديين "اسرائيلين" .(المصدر: الاعلام الحربي للمقاومة الاسلامية)

[4] في العام 2003 افرج العدو عن رفات عنصرين من الحزب هما عمار حمود وغسان زعيتر مقابل السماح للوسيط الالماني بزيارة العقيد الحنان، وذلك قبل ابرام صفقة التبادل التي لم تكن الاولى فقد سبق للحزب ان قام بعدة عمليات تبادل منها: عملية تبادل في 1991/1/21، أفرجت «إسرائيل» بموجبها عن 25 معتقلاً من معتقل الخيام بينهم امرأتان، وبتاريخ 21 أيلول 1991، أفرج عن 51 معتقلاً من معتقل الخيام، مقابل استعادة العدو جثة جندي إسرائيلي

بقي ملف الأسرى عالقًا بسبب رفض "الإسرائيلي" إغلاقه، ما ترك كوّة في جدار المعركة المهدّدة بالتّصدع والانهيار في أي لحظة. الحزب كان لا يزال يعيش حالة الاستثمار في النّصر، فلجأ إلى تأكيد ثوابته (شعار الأسرى)، لا شكّ كان مدركًا تمامًا الإدراك، إلى عنصر القوّة المعلنة وغير المعلنة (ما درج على تسميته "بعصر المفاجآت")، وعنصر التّوازن الذي طوّره الحزب بتطوير القوّة الكامنة لديه وتسليطها على نقاط ضعف العدوّ (نموذجها الأولي كان الصّواريخ بمواجهة المستوطنات)، إضافة إلى العمل بمبدأ تحويل أي تهديد وكلّ تهديد ينتج عن أيّ حالة حتّى لو كان هو سببها، إلى فرصة.

أتت عملية "الوعد الصّادق"[1] اختبارًا قويًّا لمدى فعالية القدرات. عامل الوقت لدى حزب الله كان مهمًّا، فكلّما أطال العدوان كلّما استمرّت المقاومة في إطلاق الصّواريخ إلى العمق "الإسرائيلي". فقد أعطت الحرب المقاومة، فرصة لتظهر ما اكتسبته في إمكانيات وقدرات عسكرية متنوعة خصوصًا على المستوى الصّاروخي حيث أدخلت كامل شمال فلسطين المحتلة بعمق يقرب إلى 70 كليومترًا ضمن دائرة نيرانها لتعزيز درعها للاحتلال عبر القدرة على إدخال المزيد من المساحات الجغرافية ضمن مدى صواريخ. كما أنّها أدخلت ضمن قدرتها على الرّدع، القطع البحرية الصّهيونية عند ضرب البارجة الصّهيونية ساعر خمسة في بداية حرب تموز، ما قوّض إلى حدّ كبير قدرة العدوّ الاعتماد على إمكانياته البحرية في تلك الحرب. وكان إسقاط عدد من المروحيات في حرب تموز عاملًا جديدًا في توازن الرّدع، بعد أن تمكّنت المقاومة من إخراج هذا السّلاح من معادلة المواجهة لتخلق المقاومة معادلات جديدة جوًّا وبحرًا. كما أنّ المواجهات التي خاضها مقاتلو الحزب في القرى الأمامية في حرب تموز وعلى بعد أمتار عن الحدود، شكّلت صدمة للعدوّ ومعادلة ردْع جديدة تقول أنّ أيّ جندي يطأ الأراضي اللبنانية، سيدخل في حقول النّار والموت والاشتباك المباشر مع مقاتلي الحزب الجاهزين للمواجهة.

استكمال مسيرة بناء قوّة الرّدع مقابل العدوّ، كان للأمين العام للحزب السّيد حسن نصر الله مجموعة من المواقف التي كشفت عن قدرات جديدة على المستوى الصّاروخي، وعلى مستوى الإمكانيات الهجومية ما جعل تلّ أبيب تحت رحمة معادلة قيدتها كليًّا عن المبادرة، وأعطت المجال للحزب في مراكمة قدراته دون أن يخشى أيّ عمل استباقي صهيوني؛ فقد تحدّث السّيد نصر الله عن معادلة بيروت والضّاحية مقابل تل أبيب وتحدّث أيضًا عن معادلة منشأة الأمونيا في خليج حيفا ومفاعل ديمونا مقابل المنشآت الحيوية في لبنان؛ وتحدّث عن مطار بن غوريون مقابل مطار

كانت محتجزة لدى حزب الله. في 1996/7/21 تسلم العدو رفات الجنديين (يوسف بينيك ورحاميم الشيخ)، و 17 لحديا مقابل 45 معتقلاً من معتقل الخيام ورفات 132 لبنانياً شهيدا. (المصدر: وكالات اعلامية متعددة)

[1] اسم العملية التي اطلقها الحزب على كمين نصبه في " خلة ورد" في خراج قرية عيتا الشعب في 12 تموز من العام 2006 وادت الى اسر جنديين "اسرائيلين" لتندلع على اثر العملية " حرب تموز" .(المصدر: وكالات الانباء)

بيروت. وكلّ ذلك ترك صدىً كبيرًا في أوساط العدوّ التي اعترفت أن الحسابات أمام تل أبيب باتت أكثر تعقيدًا، وأنّ على صنّاع القرار أخذ كلّ هذه المخاطر بالحسبان عند التّفكير بمواجهة حزب الله.

فرضت المقاومة منذ العام 2014 معادلة واضحة وحازمة قطعت الطّريق أمام كلّ أشكال العدوان الصّهيوني ضدّ لبنان، حين حدّدت أنّ أيّ استهداف صهيوني لعناصرها على الأراضي اللبنانية والسّورية، سيلاقي ردًّا مباشرًا من قبلها ضدّ أهداف عسكرية على طول الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة. وقد رسّخت المقاومة هذه المعادلة في أكثر من مواجهة ميدانية، حين ردّت على اغتيال جهاد مغنيّة وعدد من المقاومين قرب الجولان المحتلّ فاستهدفت آليات صهيونية وأوقعت فيها العديد من القتلى والجرحى، كما كرّرت ذلك عن استشهاد القيادي سمير القنطار وعند استهداف مقاومين في منطقة عقربا في محيط دمشق، وعند استشهاد أحد عناصرها مؤخرًا في سوريا بإحدى الغارات الصّهيونية، حيث لا يزال الاحتلال ينتظر منذ خمسة أشهر حتى كتابة هذه الكلمات ردّ المقاومة، وقد وضع قوّاته في حالة تأهّب قصوى تحسّبًا لهذا الرّدّ وهو ما أصبح يعرف بنظرية " الوقوف على رجل ونصف".

واليوم، ومع تعاظم القدرات الصّاروخية للمقاومة وبظلّ اعتراف العدوّ من أنّ ترسانة المقاومة من السّلاح الدقيق الإصابة، باتت تحوي اليوم المئات من الصّواريخ الدّقيقة، رغم مئات الغارات التي شنّها جيش الاحتلال في سوريا، لمنع نقل هذه الصّواريخ أو مكوناتها إلى لبنان، هذا الاعتراف سيكون له أثر عميق على صانع القرار في تل أبيب، وخاصة لجهة الانكفاء عن العمل العسكري ضدّ لبنان[1]. يتقاطع هذا مع ما تناولهم موقع «The Missile Threat» التّابع لمركز الدّراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأميركية الذي تحدّث عن تطوير قدرات الحزب الصّاروخية بما يسمح بنموّ ترسانة وتشمل ما بين 40 ألف إلى 150 ألف صاروخ،من ضمنهم المئات من الصّواريخ الدّقيقة، لتفوق قدراته قدرات معظم الدّول ذات السّيادة .

فبحسب الدّراسة الأميركية، يوجد لدى الحزب صواريخ إيرانية الصّنع من طراز كاتيوشا (لا تستطيع القبّة الحديدية التّعامل معها كون القبّة مخصّصة للصّواريخ المتوسطة المدى 70 كم فيما صواريخ الكاتيوشا حيث مسار تحليقها المنخفض يصل إلى مدار 4.5 كم)، إلى جانب صواريخ فجر1وفجر2وفجر3، وصواريخ فلاك 1 و2، وقذائف شاهين، وصاروخ زلزال الإيراني، الذي يصل مداه إلى 200 كم، ويحمل مئات الكيلوغرامات من المتفجرات، كذلك فإنّ لدى الحزب صواريخ مضادّة للسّفن، تُعرف باسم نور(سي 802)، وهي إيرانية الصّنع، ويصل مداها إلى 120 كم وتحمل رأسًا حربيًّا بوزن 165 كجم. وهو ذاته الصّاروخ الذي أصاب سفينة سلاح البحرية الإسرائيلي خلال الحرب الثّانية على لبنان، وقُتل على إثره أربعة جنود، وأيضًا هناك صاروخ آخر يهدّد إسرائيل، وهو صاروخ يخونت؛ تتراوح قوة الصواريخ لحزب الله بين مدى يصل إلى 40 كلم بحمولة متفجرة 45 كغ، إلى 75 كلم بحمولة متفجرة

[1] يحي دبوق "اسرائيل"تعترف بعد طول إنكار: حزب الله يملك مئات الصواريخ الدقيقة" ، جريدة الاخبار ، الاثنين 18/كانون الثاني 2021

تصل إلى 90 كلغ، ومدىً يصل إلى 100 كلم برأس متفجر يزن 150كغ، إضافة إلى صواريخ بعيدة المدى تصل إلى 210 كلم برأس متفجر يزن 600 كغ، وأخرى تصل إلى 250 كلم تتراوح قوتها التّفجيرية بين 400و 500 كغ، وأيضًا صواريخ مداها بين 300 و550 كلم وتحمل متفجرات بين 600 و985 كغ ،كذلك "صواريخ الدّفاع الجوي بانتسر ومداه 18 كلم، وصواريخ اوسا ومداه 15 كلم"[1].

يعترف "الإسرائيليون" بأنّ الحزب نجح في تنمية بنية تحتية قتالية متطوّرة جدًّا وفّرت لمقاتيله القدرة على قتال طويل، يقول اليكس فيشمان[2]:"يجب أن نذكّر أنّ حزب الله قد استعدّ لهذه المواجهة (حرب تمّوز) خمس سنوات على الأقل، وأعدّ لنفسه مراتب الرّدّ" وأنّه نجح بامتلاك قدرة صاروخية هائلة؛ وهذا ما عبّر عنه الصّحافي "الإسرائيلي" عمير ربابورت "بأنّ لدى المقاومة مخازن صواريخ تحت الأرض"[3] وليؤكّد زئيف شيف بأنّ هذه الصّواريخ "توجد في نحو 600 مقرّ تحت الأرض، وأنّ ثلث هذه المقار حفرت من أجل الصّواريخ البعيدة المدى"[4].

إنّ تعاظم القدرات العسكرية لحزب الله والمهارات القتالية العالية جدًّا التي اكتسبها (تعاظم أكثر لاحقًا في الميدان السّوري) قد رفع من منسوب القلق لدى أعداء المقاومة وخصومها السّياسيين على حدّ سواء .

الاستراتيجية الوطنية للدّفاع ومعادلة الرّدع

كما أسلفنا، وعلى الرّغم من أهمية العديد من المساهمات الجادّة التي يقوم بها بعض الأكاديميين والأساتذة الجامعيين وضبّاط من المؤسسة العسكرية، فإنّ المكتبة السّياسية اللبنانية تكاد تخلو من أسماء لمفكرين الاستراتيجيين الذين يمكن لهم الذّهاب عميقًا في معالجة قضية الاستراتيجية الوطنية للدّفاع الوطني، حسمًا للسّجال الحاصل ولتقديم تصوّرًا أكاديميًّا يحدّ من قيام اصطفافات سياسية حادّة، تؤثّر في بعض أبعادها على الاستقرار السّياسي العام.

كنّا قد ذكرنا سابقًا بأنّ الدّفاع الوطني "يهدف إلى تعزيز قدرات الدّولة، وإنماء طاقاتها لمقاومة أيّ اعتداء على أرض الوطن، وأيّ عدوان يوجه ضدّه، وإلى ضمان سيادة الدّولة وسيادة المواطنين"[5]. وإنّ التّشريعات اللبنانية قد نصّت على سياسة دفاعية وأمنية عامة، وقد أعطت صلاحية وضع هذه السياسة إلى مجلس الوزراء، وكلّفت هيئة خاصة هي المجلس الأعلى للدّفاع مهمّة تحديد الأهداف الاستراتيجية المفترض تنفيذها تطبيقًا للسّياسة. لكن الخلافات السّياسية

---

[1] ابراهيم الامين، "الى الحرب كما في الحرب، المقاومة بعد مناورة "السهم التفاك" قاموسنا ليس فيه ايام قتالية". جريدة الاخبار، الاثنين 30 تشرين الثاني 2020

[2] المراسل العسكري لصيحفة يديعوت احرونوت،(انظر يديعوت احرونوت 2006/7/13).

[3] انظر معاريف 2006/7/14

[4] انظر هأرتس،2006/7/17

[5] المرسوم الاشتراعي رقم 102/ 83

اللبنانية وآلية إنتاج وصنع القرار السّياسي في لبنان، ليس منفصلًا ولا معزولًا عمّا يسمّى لبنانيًّا "بالتّوافقية والميثاقية" التي تُدخل المسائل الاستراتيجية وتلك المصيرية والمتعلقة بالأمن القومي اللبناني، في بازار التّجاذبات السّياسية وهو ما طال أيضًا الاستراتيجية الوطنية للدّفاع.

الاستراتيجية الدّفاعية بوصفها كما أسلفنا، "هي التّرجمة العملية للسّياسة التي تلتزم بها الدّولة في قطاع ما من قطاعاتها، وتتضمن أهدافًا ووسائل وأساليب منسجمة ومنسّقة فيما بينها وهي تتّسم بالشّمولية" (راجع الفصل الأول، المبحث الأول، في خصائص الاستراتيجية)، دخلت إلى الأدبيات السّياسية اللبنانية في العام 2006، حين طرح الموضوع للمرّة الأولى على طاولة الحوار اللبناني الذي دعا إليه رئيس مجلس النّواب نبيه برّي لمناقشة مسائل أساسية تتعلق بالدّولة وشؤونها الوطنية، وعلاقاتها مع سوريا، ووضع التّنظيمات المسلّحة اللبنانية وغير اللبنانية فيها؛ أيّ بعد عام على اغتيال رئيس وزراء لبنان السّابق رفيق الحريري[1] وما رافقه من انقسام حادّ على المستوى السّياسي،

---

[1] اغتيل في 14 فبراير 2005 مع 21 شخصًا،جراء تفجير شاحنة محملة بما يعادل 1000 كيلوغرام من مادة التي إن تي أثناء مرور موكبه بالقرب من فندق سان جورج في بيروت . أعلنت جماعة لم يسمع عنها من قبل وتطلق على نفسها اسم "جماعة النصرة والجهاد في بلاد الشام" مسؤوليتها عن الانفجار. بثت قناة الجزيرة شريط مصورا لرجل ملتحي يدعى أحمد أبو عدس تبنى الهجوم . اعقب اغتيال الحريري حصول عدة انفجارات واغتيالات ضد شخصيات اعتبرت مناهضة للوجود السوري في لبنان (وهم الشهداء، سمير قصير اغتيل في 2005/6/2 ، جورج حاوي اغتيل في 2005/6/21، جبران تويني اغتيل في2005/12/12، بيار الجميل اغتيل في 2006/11/21، وليد عيدو اغتيل في 2007/6/13، وانطوان غانم اغتيل في 2007/9/19، وسام الحسن اغتيل في 2012/10/19، محمد شطح اغتيل في 2013/12/27. اضافة الى فشل محاولتي اغتيال لكل مروان حمادة والياس المر ومي شدياق وسمير شحادة. في 6 شباط 2006، اتفقت الحكومة اللبنانية (دون اخذ توقيع رئيس الجمهورية انذاك العماد اميل لحود) مع الأمم المتحدة على تشكيل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان . في 7 نيسان 2005، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار 1595 لإرسال فريق تحقيق للنظر في اغتيال الحريري. قدم الفريق، بقيادة القاضي الألماني ديتليف ميليس، نتائجه الأولية في ما يسمى بتقرير ميليس إلى مجلس الأمن في 20 تشرين اول 2005 مشيرا الى تورط مسؤولين سوريين ولبنانيين . في أعقاب التقرير، دعا الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش إلى عقد اجتماع خاص للأمم المتحدة لمناقشة الرد الدولي "بأسرع ما يمكن للتعامل مع هذه المسألة الخطيرة للغاية." طالب سياسيون لبنانيون بتمديد فترة عمل فريق التحقيق وميثاقه ليشمل اغتيالات لشخصيات لبنانية . أيد تقرير ثان، قُدِّم في 10 كانون الأول / 2005، استنتاجات التقرير الأول. في 11 كانون الثاني 2006، واستبدل ميليس بالمدعي البلجيكي سيرج براميرتز. في 30 آب 2005 تم احتجازه بدون تهمة من قبل السلطات اللبنانية لمدة أربع سنوات، وأفرجت عنهم المحكمة الخاصة بلبنان عندما تولت التحقيق في عام 2009. وهم: مصطفى حمدان رئيس لواء الحرس الجمهوري اللبناني سابقا .جميل السيد المدير العام السابق للأمن العام .علي الحاج مدير عام قوى الامن الداخلي .وريمون عازار، المدير السابق للمخابرات العسكرية ، أُطلق سراحهما بناءً على أمر من قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة الخاصة بلبنان بناءً على طلب المدعي العام بسبب "التناقضات في أقوال الشهود الرئيسيين وعدم وجود أدلة مؤيدة لدعم هذه الأقوال."في 28 آذار 2008، وجد التقرير العاشر للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة أن "شبكة من الأفراد تحركت بشكل متضافر لتنفيذ اغتيال رفيق الحريري وأن هذه الشبكة الإجرامية –"شبكة الحريري"– أو أجزاء منها مرتبطة ببعض القضايا الأخرى ضمن صلاحيات اللجنة". في 30 حزيران 2011، أفادت صحيفة "هآرتس" أن المحكمة قدمت إلى المدعي العام اللبناني لوائح اتهام لأربعة أعضاء من حزب الله اللبناني وأجنبي. اتفقت الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة على إنشاء محكمة خاصة بلبنان (أوجد مقر المحكمة خارج لبنان، لأسباب أمنية في لايدسخيندام، في ضواحي لاهاي بهولندا.هو المقر السابق لجهاز المخابرات والأمن العام الهولندي) وبعد رفض مجلس النواب اللبناني المصادقة على الاتفاقية، صدر قرار ملزم عن مجلس الامن رقمه 1757 . في 18 أغسطس 2020، أصدرت المحكمة حكمها في قضية اغتيال رفيق الحريري، بإدانة سليم عياش بتهمة قتل الحريري عمدًا، إضافة إلى إدانته بقتل 21 آخرين ذهبوا ضحية التفجير، وقال رئيس المحكمة القاضي ديفيد راي تعلن غرفة الدرجة الأولي عياش مذنبا بما لا يرقى إليه الشك بوصفه مشاركا في تنفيذ القتل

حيث برز عنصر استخدام الشّارع في مواجهة شارع آخر (يقول عبد الباري عطوان، في صحيفة "رأي اليوم" التي تصدر في لندن " منذ اليوم الأول لعملية الاغتيال هذه كانت هناك محاولة من قبل القاضي 'المزوِّر' ديتليف ميليس وزملائه لشيطنة سوريا وحزب الله، لإبعاد التّهمة عن الجهة الحقيقية أيّ إسرائيل، وإلصاقها بحزب الله وسوريا، وأربعة ضبّاط من المخابرات السّورية على وجه التّحديد")، وبعد مرور حوالي سنتين على صدور القرار الدّولي 1559 (انظر نصّ القرار في قائمة الملاحق، ملحق رقم 2).

وقع الاختلاف بين مُطالب بمنظومة تحمي لبنان، وبين مُطالب بنزع سلاح المقاومة المتمثلة في حزب الله؛ فأثناء الجلسات الحوارية، قام فريق 14 آذار بطرح موضوع السّلاح الفلسطيني وسلاح حزب الله تطبيقًا للقرار الدّولي 1559، في حين يسأل ممثّلو المقاومة عن كيفية حماية لبنان من العدوّ الإسرائيلي. ولما لم يكنْ من إجابات لكيفية مواجهة التّهديدات، جرى ذكر ضرورة وضع استراتيجية دفاعية على أن تقوم الأطراف السّياسية المختلفة بتقديم تصوراتها ورؤيتها. النّقاش انقطع بفعل حرب تموز عام 2006، ليعود ويُستأنف بعد التّطورات والتّحولات الجذرية على السّاحة اللبنانية عقب أحداث 7 أيار 2008.

ويمكن تقيم هذا الانقسام حول سلاح المقاومة والإستراتيجية الوطنية للدّفاع عبر ما قدمته الأطراف السّياسية من **تصوّرات** نعرضها على الشّكل التّالي:

التّصوّر الأول ونعرض ما طرحه رئيس التّيار الوطني الحرّ آنذاك العماد ميشال عون، وتتمحور هذه الاستراتيجية بمركزية القرار لدى الدّولة ولامركزية التّنفيذ لدى خلايا المواجهة والقتال، وتطرح نظريّة المقاومة على كلّ شبر من الأرض والشّعب المقاوم بكل فئاته ضدّ الأخطار الخارجية والتي أهمّها إسرائيل.

تنطلق "الوثيقة العونية" في رسم استراتيجية لبنان الدّفاعية من اعتبار الوحدة الوطنية في مجتمع متعدّد "ضرورة مطلقة وأنّ غيابها هو مصدر للنّزاع". غياب، قد يحوّل وجهة السّلاح ويصبح معه أداة اقتتال، بدل أن يكون مُعَدًّا للدّفاع عن الحدود. هذا الطّرح الوحدوي جرى ربطه بالاتفاق مسبقًا على ثوابت تتعلق بتحديد المخاطر، وقد توزعت بين مخاطر داخلية ذات طابع أمني وأخرى خارجية تتّسم بالعسكرية.

الوثيقة أبرزت الإرهاب بصدارة التّهديدات، وإن كانت قد ردّت الشّق العقائدي والتّمويلي لمصادر خارجية، إلّا أنّها أقرّت بوجود قاعدة داخلية بصرف النّظر عن حجمها وقدرتها على الإستفادة من هذا التّمويل. في حين تعاملت مع الوجود المسلح الفلسطيني (خارج المخيمات وداخلها)، كمصدر "قلق للبنانيين بسبب تعدّد القيادات والاهداف"،

المتعمد لرفيق الحريري"، وبراءة كل من حسين عنيسي وأسد صبرا، وحسن حبيب مرعي، لعدم كفاية الأدلة، كما أفادت المحكمة بأنه " لا يوجد دليل على تورط سوريا أو قيادة "حزب الله" بصورة مباشرة.(المصدر: وكالات اعلامية متفرقة).

وكصدامات (داخل المخيمات) من شأنها فيما لو تطوّرت أن تضرب الاستقرار الوطني. الوثيقة اعتبرت "الحوادث الأمنية اللبنانية والاشتباكات الجوّالة" دليل على وجود "ميلشيات لبنانية مسلحة".

خارجيًّا، وممثلًا ب "إسرائيل" وأطماعها في لبنان (خاصّة بالمياه)، "واحتلال قسم من الأراضي اللبنانية والاعتداءات المتكررة برًّا وبحرًا وجوًّا". أدرجت محاولة نزع سلاح المقاومة للسّيطرة على القرار اللبناني "بغية فرض الحلول بما يتعلق بالقضايا العالقة مع لبنان ومع الفلسطينين"، في ظلّ مناخ دولي يساعد "إسرائيل" من خلال تجزئة القرارات الدّولية، وتظهير القرارات الحديثة والمريحة "لإسرائيل" والقابلة للتنفيذ، وتجاهل ما هو قديم ولمصلحة الفلسطينين"(القرارات 194،1559،1701)، ليأتي رفض عودة الفلسطينين من قبل "إسرائيل" وفرض التّوطين من ضمن المخاطر أيضًا.

الإجابة على هذه الأسئلة بالنّسبة للتّيار الوطني الحرّ كفيلة بتحديد الخيارات، بين "استراتيجية دفاعية محدّدة ينجد لها لبنان قدراته المتوفرة"، أو الاتكال على الصّداقات والصّدقات فقط"، والذي يندرج في إطار توسّل "الأمن والدّعم من العالم". فوقع اختيار التّيار عبر ورقته الاستراتيجية، على ما اعتبره ربطًا بمواجهة المخاطر "**باعتماد استراتيجية عسكرية دفاعية**" وتقوم على:

- معالجة الأخطار الدّاخلية الأمنية والمتمثلة بالإرهاب انطلاقًا من أنّه، "مزيج من التفاعلات الداخلية والخارجية". فعلى المستوى المحلي تخلق جوًّا مؤاتيًا وملجأً آمنًا للإرهابيين، يغطّي عملهم (خاصة بالاغتيال السّياسي واختطاف الرّهائن والتّفجيرات في أماكن آهلة) ويمنع التّعرض لهم، ويمكّنهم من السّيطرة (كما حدث في نهر البارد) كخطوة "انقلابية على السّلطة وتهديمية للمجتمع"، غايتها، "تقويض الاستقرار الأمني وإثارة القلق والفوضى" وهو ما يصبّ في خانة الانسجام مع مصالح قوى خارجية.
- لذا، فإنّ المعالجة تتطلّب أولًا "تأهيلًا قتاليًّا وتقنيًّا خاصًّا للوحدات المكافحة للإرهاب، وتجهيزًا للقوى بعتاد متطوّر"، وقيام التّنسيق "الدّقيق" بين مختلف الأجهزة عبر إيجاد تنظيم خاص مشترك "مركز عمليات مشترك يجمع المخابرات وقادة الوحدات وقضاة". أمّا فيما يتعلق بقضية الوجود الفلسطيني المسلح فإنّ الاستراتيجية "البرتقالية" تقارب حلّها من خلال، قدرة القوى العسكرية اللبنانية "على احتواء أيّ طارئ أمني يهدّد بالانتشار في المجتمع اللبناني". كذلك الأمر بالنّسبة "للميليشيات المجددة منها والمستجدّة"، والتي "تسبّبت بصراعات محليّة كادت أن تتحول إلى حرب أهلية في مختلف مناطق مختلفة من لبنان"، فإن التعامل معها يبدأ من عدم مقارنة هذه الميليشيات "بسلاح المقاومة المنضبط" والمعدّ للعمل ضدّ "إسرائيل".
- معالجة الأخطار العسكرية الخارجية، "إسرائيل" بما هي عليه من قوّة نارية هائلة قادرة على التّدمير بفعل "المدى" الذي يؤمّنه سلاح الجوّ، مقابل الضّعف الذي يكمن في "عديد قوى البرّ" وبالتّالي عجزها عن القتال في "مجتمع مقاوم". فإنّ تحديد نقاط القوّة والضّعف هذه يقوم بالمقابل على تكوين قوتين: الأولى، "جيش نظامي قوي مدعوم بجهاز دفاع جوي حديث، يقتضي تدريبه، وتكوينه من وحدات عسكرية "قادرة

على القتال والانتقال إلى حرب العصابات". الثّانية، وهي قوى المقاومة، وتتألف من السّكان وتغطّي كلّ الأراضي اللبنانية، كون إمكانيات العدوّ لإجراء إنزال جويّ "متوافر في كلّ الأماكن والأوقات".

خلاصة الدّراسة المقتضبة التي قدّمها التّيار الوطني الحرّ أنّها تمثّل خطوطًا كبرى لاستراتيجية دفاعية" تتطلّب التّوسع عبر اختصاصيين من مختلف قطاعات الدّولة كون الاستراتيجية الدّفاعية تشمل مختلف هذه القطاعات"[1].

التّصور الثّاني للاستراتيجية الوطنية للدّفاع، كانت في ما وصفه الأمين العام لحزب الله السّيد حسن نصرالله بعبارة "هذه صيغتي للدّفاع عن لبنان"[2]؛ السّيد الذي بدا "جنرالًا يحاضر في دورة أركان عسكرية في حضور كبار الضّباط"[3] (وفق تعبير الصّحافة اللبنانية) ركّز على وضع لبنان وإمكانياته المحدودة في مواجهة العدوّ الإسرائيلي " انطلاقًا من كون الأخير هو عدوّ لبنان". تحديد العدوّ يقود حكمًا إلى تحديد الاستراتيجية الدّفاعية التي هي "توفير الحماية للبنان بصرف النّظر عن وجود أرض محتلة هي مزارع شبعا ومستقبلها، ومصير قضية الأسرى اللبنانيين في السّجون الإسرائيلية"[4]. هذا الفصل بين القضية والمخاطر يسعى السّيد نصرالله من خلاله لتأكيد أسبقية الثانية على الأولى من خلال عرض سجلّ التّهديدات الإسرائيلية للبنان وأطماعها في الأراضي اللبنانية، فضلًا عن ثروته المائية، مشدّدًا على أنّ تلك التّهديدات تمثّل خطرًا دائمًا على لبنان الذي هو في موقع المعتدى عليه، واضعًا أشكال العدوان العدّة في خانة واحدة "من الحصار والاجتياحات والخروق المستمرّة برًّا وبحرًا" إلى تهديد السّلم الأهلي الدّاخلي من خلال "إشاعة أجواء الاقتتال بين مختلف الأفرقاء اللبنانين ".

تعرّض لبنان للتّهديد يفرض "استراتيجية دفاعية شاملة لا تقتصر فقط على الجانب العسكري؛ بل تشمل جوانب سياسية ودبلوماسية وإعلامية إلى جانب الإفادة من عوامل الاستقرار الاقتصادي وتوفير الأمن الدّاخلي وصولًا إلى البعد العسكري. وبتحقيق ذلك بالنسبة للسّيد نصرالله "يصبح لبنان قادرًا على الدّفاع عن أرضه وحماية مواطنيه".

أهمية تكامل العناصر والمقومات التي تدخل في إطار الاستراتيجية الدّفاعية تمامًا كما حصل في "تفاهم نيسان 1996"، وما أسفر عنه من نتائج ما كان ليتحقق، لولا اجتماع "روح المقاومة مع الدّيبلوماسية، والتّنسيق بين المقاومة والجيش والاحتضان الشّعبي". إنّ ما خاضه لبنان على صعيد "تفاهم نيسان" يمكن إدراجه في خانة "ميزات ونقاط القوّة لدى لبنان، مقابل نقاط الضّعف لدى "إسرائيل".

---

[1] جريدة النهار، "الجنرال نصرالله في جلسة الحوار : هذه صيغتي للدفاع عن لبنان"، تاريخ 2006/5/17، نقلا عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، رقم الوثيقة 7101515

[2] المصدر السابق اعلاه

[3] المصدر السابق نفسه.

[4] المصدر السابق نفسه.

في نقاط القوّة:

– مسيرة المقاومة التي استطاعت الضّغط على العدوّ لتنفيذ انسحابات متتالية من مناطق مختلفة من لبنان.

– الخبرات التي راكمها رجال المقاومة الذين ينتشرون على كامل الحدود وجغرافيا الجنوب ويعرفون تضاريسه جيّدًا، والتي أثمرت انتصار 25 أيار 2000.

– علاقة المقاومة بالجيش، وعلى الرّغم من أنّ لبنان غير قادر على مواجهة أيّ عدوان أو حرب كلاسيكية مع "اسرائيل"، ومن غير المسموح له التّزود بالأسلحة المتطوّرة التي تردع العدوّ وتمنع تهديداته المستمرّة؛ وأنّ الدّولة اللبنانية في الوقت نفسه غير قادرة على شراء الأسلحة لأسباب مالية، فإنّ " المقاومة تستطيع البقاء إلى جانب الجيش من ضمن الاستراتيجية التي نعرفها".

– الاحتضان الشّعبي للمقاومة وهامش الحريات والتّعدّدية، التي هي مصدر قوّة وتدخل في الحسابات الايجابية عند اللبنانيين.

– المدى الحيوي الذي يستفيد منه لبنان في "التّأثير في معنويات " الإسرائيلين" المقيمين في شمال فلسطين المحتلة، وهذه المنطقة تعتاش من قطاعي الزّراعة والسّياحة، ومؤسّسات حيوية واقتصادية".

– جغرافيا جنوب لبنان، هي جغرافيا محصّنة وتصعب السّيطرة عليها "على الرّغم من تهديدنا المستمر لها" (على حد تعبير رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين).

من هنا يخلص الأمين العام للحزب السّيد حسن نصرالله، إلى أن الاستراتيجية الدّفاعية المطلوبة للبنان، هي تلك الاستراتيجية التي تقوم على استغلال مكامن القوّة التي وفّرت "توازن رعب اعترف به العدوّ".

التّصور الثّالث للاستراتيجية جاءت تحت عنوان "حماية لبنان" وقدّمها تيّار المستقبل، واشترك في إعدادها كلّ أركان 14 آذار؛ فعشية طرح الموقف على طاولة الحوار عُقد اجتماع موسّع في دارة الرّئيس سعد الحريري في قريطم ليل 2006/6/7 ضمّ "إضافة إلى رئيس كتلة المستقبل النّائب سعد الحريري، الرّئيس أمين الجميّل ورئيس اللقاء الدّيمقراطي النّائب وليد جنبلاط، والوزراء: نايلة معوّض، مروان حمادة، محمد الصّفدي، غازي العريضي، رئيس الهيئة التّنفيذية ل"القوّات اللبنانية" سمير جعجع، رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون، رئيس الكتلة الوطنية كارلوس إدّة، والنّواب، بطرس حرب، وائل أبو فاعور، والنّواب السابقين: نسيب لحود، غطاس الخوري، فارس سعيد، ومستشار رئيس الحكومة محمد شطح"[1].

[1] جريدة النهار، "قوى 14 اذار انجزت ليلا في قريطم ورقتها ل "حماية لبنان"، تاريخ 2006/6/8. نقلا عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، رقم الوثيقة 710643

الورقة انقسمت إلى شقّين أساسيين: الأول: هو عبارة عن "مراجعة نقدية للورقة التي قدّمها السّيد حسن نصرالله، والثّاني تصوّر سياسي وعسكري للاستراتيجية الدّفاعية تحت عنوان "حماية لبنان"[1].

تنطلق الورقة من أنّ "حماية لبنان" هي أولًا وأخيرًا مهمّة السّلطة اللبنانية، وأنّ المقاومة هي جزء لا يتجزّأ من السّلطة والدّولة. يقود ذلك الرّبط بين المقاومة والدّولة إلى حصر "قرار الحرب والسّلم " بيد الدّولة وحدها كون قرار الحرب والسّلم هو قرار سيادي.

ترسيخ قيام الدّولة بهذه المهمة يعتمد بدرجة أساسية على "فكرة العيش المشترك" من أجل مواجهة "إسرائيل"، فهي مواجهة لا تكون فقط أمنية، إنّما هو موقف "دفاع اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي". على خلاف ما هو عليه اليوم من حالة المواجهة، فيقدّم الطّرح "الآذاري" تساؤلًا عن سبب تفّرد لبنان في مواجهة عسكرية ضدّ "إسرائيل"، ولماذا عليه أن يتحمل أعباء مثل هذه المواجهة. يقود ذلك إلى ضرورة تتمثّل بتحديد دور لبنان في الصّراع – الإسرائيلي انطلاقًا من إثبات لبنانية مزارع شبعا كمدخل لتحديد هذا الدّور.

بالنّسبة للمقاومة وسلاحها، فقد جرى اعتبار كلّ سلاح يخرج عن إطار الشّرعية يمثّل "قنبلة موقوتة". وفي هذا الموقف إشارة إلى السّلاح الفلسطيني "الذي يؤثر على المقاومة وشرعيتها". في الوقت الذي تركّزت به الدّعوة للعمل على الاستفادة من تجربة المقاومة وتوظيفها لخدمة الأغراض الدّفاعية؛ الأمر الذي يتطلب العمل على دمج المقاومة وإلحاقها بالجيش اللبناني في إطار من "الخطّة المرحلية" شرط أن تكون "محدّدة زمنيًّا" مع الأخذ بعين الاعتبار "درجة طمأنة أهل الجنوب".

التّصور الرّابع بالنّسبة للاستراتيجية الدّفاعية أتى على شكل ملاحظات لرئيس الحزب التّقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، قدّمها باسم "اللقاء الدّيمقراطي" وقد أتت بمعظمها ردًّا على "استراتيجية توازن الرّعب" التي سبق وعرضها الأمين العام لحزب الله السّيد حسن نصرالله في الجولة السّابعة من مؤتمر الحوار الوطني.

تصورات "اللقاء الدّيمقراطي" والتي انطلقت "من أن الدّعوة لتكريس منطق الدّولة في ممارسة هذه الوظيفة لا تشكّل انتقاصًا من تجربة المقاومة أو الاستغناء عنها، بل تدفع إلى الاستفادة من هذه التّجربة وتوظيفها لخدمة الأغراض الدّفاعية، وذلك في إطار وطني يحفظ وحدة الدّولة ويجعل قرار السّلم والحرب خاضعًا لمنطق الشّراكة التي تمارس داخل المؤسسات الدّستورية ولا سيّما منها مجلس الوزراء الذي تعود له هذه الصّلاحية"[2]. هذا التّصور جرى توزيعه على النّقاط التّالية:

---

[1] المصدر السابق نفسه .

[2] "السفير تنشر ملاحظات وتصور اللقاء الديمقراطي للاستراتيجية الدفاعية" جريدة السفير 2006/6/28، المصدر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، وثيقة رقم 711892

أولًا: في موضوع سلاح المقاومة؛

أيّ تباين حول سلاح المقاومة (الذي كان بالسّابق محل إجماع وبالتّالي مصدر قوّة) نشأ بين اللبنانيين بعد إنجاز التّحرير في العام 2000، قد أتى في مناخ دولي سلبي هو الآخر كون مزارع شبعا "غير لبنانية بنظر الأمم المتحدة "[1]، وأنّ المطلوب من سوريا الاعتراف بلبنانية المزارع. ولما لم يتحقق ذلك فإنّ "مهمة هذا السّلاح قد انتهت وأنّ الأراضي اللبنانية في الجنوب قد تحرّرت بكامله. وإذا ما تجاوب النّظام السّوري مع الإجماع اللبناني حول تحديد المزارع، فإنه يعود للّبنانيين تبني الخيار الملائم لتحرير المزارع آخذين بعين الاعتبار أنّه منذ تحرير الجنوب، تحولت المقاومة إلى مقاومة تذكيرية"[2].

ثانيًا: في الاستراتيجية الدّفاعية؛

الإجماع على الاستراتيجية الدّفاعية يعكسه أيضًا الإجماع على وجود عدوّ، وأنّ هذا العدوّ هو "إسرائيل"، وأنّ الضّرورة تقتضي الأخذ "بالتّهديدات التي يتعرض لها لبنان حاليًّا والتي يمكن أن تنشأ في المستقبل، خصوصًا أنّ أشكال التّهديد المحتملة متعددة ومتنوعة"[3]. إنّ هذه الأخطار النّاشئة عن استخدام لبنان كساحة يمكن وضعها في خانة التّهديد؛ تمامًا كما حصل مع "اتّفاق القاهرة" وما نتج عنه لناحية تحوّل لبنان لساحة وحيدة للمواجهة مع العدوّ الإسرائيلي. يقود ذلك إلى طرح الخيار السّياسي، والذي وإن كان بدون أدنى شكّ غير كافٍ لحماية لبنان، فإنّ في أهمية ذلك طرح خيار العودة للمطالبة باتّفاق هدنة بين لبنان و"إسرائيل" تماما كما حصل مع سوريا بعد موافقتها "على فكّ الاشتباك على جبهة الجولان وانتشار القوّات الدّولية، حيث شكّلت هذه الموافقة خيارًا سياسيًّا ساهم، إلى جانب الخيار العسكري، في حماية سوريا"[4].

"اللقاء الدّيمقراطي" شكّك ب"الأبعاد المتعدّدة للاستراتيجية الشّاملة التي تتناول الجوانب الاقتصادية والتّربوية والتّعبوية"[5]، وما إن كان المقصود بذلك "قيام تعبئة شاملة كمقدمة لإقامة مجتمع حرب"[6]، وثمّ عن "الأبعاد الاقتصادية

---

[1] المصدر السابق نفسه.

[2] المصدر السابق نفسه.

[3] جنبلاط يسأل نصرالله: هل تمثلك دولة الطائف"، جريدة النهار، تاريخ 2006/8/18، المصدر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق الوثيقة رقم 853461

[4] السفير تنشر ملاحظات وتصور اللقاء الديمقراطي للاستراتيجية الدفاعية" جريدة السفير 2006/6/28، المصدر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، وثيقة رقم 711892

[5] المصدر السابق نفسه

[6] المصدر السابق نفسه

للاستراتيجية الدفاعية"، متسائلًا هل المطلوب أن تشكل السّياسة الدّفاعية مرجعية للسّياسة الاقتصادية؟ أم أنّ السّياسة الدّفاعية ، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الضّرورية للاقتصاد الوطني؟"[1].

أمّا بالنّسبة للخيار العسكري ومعادلة الجيش والمقاومة، فقد تلاقت التّصورات "الجنبلاطية" مع ما قدمه السّيد نصرالله لناحية الميزات اللبنانية والمتعلقة بعوامل القوّة التي يتمتع بها لبنان في مواجهة "إسرائيل"، مع تسجيل ملاحظة تتعلق "بميزة الأرض والجغرافيا التي تسقط عمليًّا عند حصر المواجهة فقط بمسألة الرّدع الصّاروخي"[2]، إضافة إلى الدّعوة لتوسع النّقاش "بالميزة التي تتعلق بالهامش بين الدّولة والشّعب"[3]، إذا اعتبر تناول النقطة هذه محاولة "لتبرير بقاء المقاومة خارج إطار الجيش اللبناني"[4]. وهو أمر، وإن وجد سابقًا، فالسّبب يعود إلى وجود هامش بين خيارات النّظام السّياسي وخيارات جزء من الشّعب اللبناني، ربطًا بمرحلة ما قبل اتفاقية الوفاق الوطني "وخلاف اللبنانيين حول دور لبنان في الصّراع العربي- الإسرائيلي"، والتي انتهت بعد الاتفاق إلى خيار تبنّته "الدّولة وكافة شرائح المجتمع اللبناني" يدعم المقاومة ضدّ الاحتلال.

إذن، خيار تبنّي المقاومة وإعطاءها الشّرعية كان مرتبطًا بالاحتلال، ومع زواله يصبح الاحتفاظ بالسّلاح، خارج الأطر الرّسمية، من شأنه أن يؤدي "إلى إضعاف الدّولة وربما تفكيكها وإنهاء مشروع إعادة بنائها على الأسس التي اتُّفق عليها في وثيقة الوفاق الوطني". هذا الموقف، وإن ابتعد عن خطر التّهديدات القائمة، خلص إلى أن المقاومة ليست هدفًا بحدّ ذاته، إنّما نشأت كردّ فعل، فمن غير المبرر أن تحلّ مكان الدّولة بعد زوال الأسباب. وهذا ما حصل في التّجربة الفرنسية والسّوفياتية والفيتنامية، حيث انضمّت المقاومة بعد التّحرير إلى مشروع الدّولة التي يعود لها الحقّ في الدّفاع عن الأراضي الوطنية. لكن ماذا عن إقامة التّوازن ومنع الاعتداء من خلال قوّة الرّدع الصّاروخية؟

الورقة شكّكت بالمهمة الدّفاعية للقدرات الصّاروخية للمقاومة، لكونها غير قادرة على ردع العدوّ من اجتياح الجنوب منطلقة من قول للسّيد نصرالله، "إنّ لا مفرّ "لإسرائيل" لوقف الهجمات الصّاروخية إلّا باحتلال الجنوب بكامله". إذا تساءلت في هذه الحالة (حالة احتلال الأرض والتي تتسبب باحتواء الترّسانة)، عن "البديل لتوازن الرّعب والخيارات المطروحة لحماية لبنان وسط مخاوف من الصّورة السّلبية عن الإمكانات والقدرات الضّعيفة للجيش (كلام السّيد عن أنّ بإمكان العدوّ تدميره خلال ساعات)، لتخلص إلى الحديث عن أهمية الاستفادة من الدّور الذي لعبته المقاومة في تحرير الأرض، خبراتها ومميزاتها العملية، والمناورة السريعة والسرية إلى القدرة الصاروخية"، قبل أن يضيف متسائلًا "لماذا

[1] المصدر السابق نفسه

[2] المصدر السابق نفسه

[3] المصدر السابق نفسه

[4] المصدر السابق نفسه

لا يمكن للجيش أن يقيم توازن الرّدع إذا أصبحت ترسانة الصّواريخ تحت إمرته"[1]، وأن يمتلك وحدات قتالية تتمتع بالمناورة السّريعة والقدرة على الحركة والقتال الخاص؟ "[2].

النّقطة الثّالثة المثارة من ضمن الخيار العسكري تتعلق بالقرار التّكتيكي الذي طالبت المقاومة بالإمرة به، من ضمن نظرية الإبقاء على "الهامش بين الدّولة والمقاومة منعًا لتعرض الجيش للخطر". ردت الورقة الجنبلاطية على هذا الإبقاء بأنّه يعرّض وحدة الدّولة والكيان اللبناني لمخاطر عدّة، ولا يعفي قرار الإمرة "التّكتيكية" الدّولة من مسؤولياتها، وبالتّالي لا يجنّب "مؤسساتها المدنية والاقتصادية والعسكرية والمنشآت والبنى التّحتية المخاطر"[3].

أخيرًا وبعد تقديم تصوّر عن الأهمية البالغة للاستراتيجية الدّفاعية في "اعتبار الجنوب بوابة الدّفاع عن لبنان في وجه المخاطر "الإسرائيلية" المتعدّدة، (يتقاطع ذلك مع الورقة الزّرقاء المتعلقة بطمأنة أهل الجنوب، وكأنّ الأمر مسألة مناطقية) طغى الخيار السّياسي الذي يتضمن التّالي:

- العودة الى اتّفاقية الهدنة.
- طلب ضمانات دولية وتعزيز وجود قوّات الطّوارئ الدّولية.
- عدم السّماح لجعل لبنان ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية.
- تطبيق مقرّرات الحوار الوطني المتعلقة بهويّة مزارع شبعا ونزع السّلاح الفلسطيني خارج المخيمات.
- اعتبار الدّفاع عن الجنوب مسؤولية الدّولة.
- لا شرعية لأي سلاح خارج إطار الجيش.
- إعادة هيكلة الجيش اللبناني.
- دمج المقاومة أو الحاقها بالجيش، وابتكار حلول من نوع إنشاء حرس وطني.
- استيعاب الوحدات القتالية للمقاومة في الوحدات التي أعيدت هيكليتها للقيام بمهام الدّفاع عن الجنوب كمرحلة أولى، ومن ثمّ استيعاب وحدات الصّواريخ وترسانة الرّدع ضمن خطّة عملانية قادرة على الاحتفاظ بقوّة الرّدع.
- ينشأ في إطار الاستراتيجية المعتمدة خطّة أمنية متكاملة لحماية كوادر المقاومة.

كما لاحظنا، معظم ما تضمنته الورقة المقدمة من تكتّل" اللقاء الدّيمقراطي" هو كان بمثابة ردّ على استراتيجية حزب الله وتوسيع للنّقاط والبنود التي تضمنته ورقة "حماية لبنان"، ورفض قيام ثنائية عسكرية، ولو كان الأمر بتنسيق ترعاه السّلطة بين جيش رسمي قوي وتنظيمات شعبية مسلحة.

---

[1] المصدر السابق نفسه.

[2] المصدر السابق نفسه.

[3] الصمدر السابق نفسه .

الاستراتيجية الخامسة: وهي رؤية "القوّات اللبنانية" للاستراتيجية الدّفاعية، والتي قدّمها رئيس الهيئة التّنفيذية سمير جعجع توزعت بين الاستناد إلى مسلّمات قام عليها النّظام السّياسي اللبناني، سواء تلك المتعلقة بالتّفاهمات الميثاقية لاتّفاق الطّائف، وضمنًا النّصوص الدّستورية والقانونية المرعيّة الإجراء، أو لجهة التّعامل مع القانون الدّولي والتزامات لبنان الدّولية والعربية.

الوثيقة "القوّاتية" انطلقت في طرح تصوّراتها "الدّفاعية" من البند الثّالث من وثيقة الوفاق الوطني والمتعلقة بتحرير الجنوب، بما تعنيه من استعادة سلطة الدّولة، وبما تتطلبه من "تنفيذ القرارات الدّولية القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة، والتّمسك باتّفاقية الهدنة الموقّعة في 23 آذار من العام 1949،ومن خلال اتّخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية المحتلة من الاحتلال الإسرائيلي، وبسط سيادة الدّولة على جميع أراضيها، ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دوليًّا، والعمل على تدعيم وجود قوّات الطّوارئ الدّولية في الجنوب اللبناني، لتأمين الإنسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود[1].

تضمّنت الوثيقة محوريْن أساسيين، الأول: هو ملاحظات على الاستراتيجيات الدّفاعية المقدمة من قوى 8 آذار. أمّا الثّاني، فهو مشروع الاستراتيجية الدّفاعية "القوّاتية" وتشتمل على العقيدة الأساسية، والعقيدة التّنظيمية، وقضية مزارع شبعا. في الشّقّ الأول والمتعلّق بالملاحظات على المشاريع الأخرى، اعتبرت القوّات الإقرار "بحقّ مجموعات مسلحة في التّواجد على ارض لبنان"، أمر يتعارض "مع جوهر وروح المسلّمات اللبنانية واتّفاقية الوفاق الوطني والنّصوص الدّستورية والقانونية المرعية الإجراء والقانون الدّولي ومقرّرات مجلس الأمن المتعلقّة بلبنان"[2].

التّخوفات القوّاتية ذهبت بعيدًا في الحديث عن تفرّد فئة في احتفاظها بالسّلاح حتى لو كان الأمر يتعلق بالسّعي لتحويل هذا الاحتفاظ إلى مجتمع مقاوم، فإنّ ذلك من شأنه أن يؤدّي حتمًا إلى "نشوء مراكز قوى مسلّحة مُوزّعة الانتماءات ومتعدّدة الولاءات"[3]، الأمر الذي يؤثّر على السّلطة المركزية ويدفع باتجاه انهيار الدّولة. أمّا حول مركزية القرار، فإنّ المطلوب من حزب الله المصادقة على "حصْر سلطة القرار بيد السّلطة الشّرعية اللبنانية"[4]، انطلاقًا من أن الجمع بين قرار المقاومة وقرار الشّرعية الرّسمية، يضع الدّولة اللبنانية برمتها في ظلّ موقف العديد من الدول من الحزب، ويضعها أمام "مواجهة الشّرعية الدّولية، ويُشكّل عائقاً أمام نموّ وإزدهار لبنان على الصّعد كافة"[5].

---

[1] وثيقة الوفاق الوطني، النبد الثالث، تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي.

[2] الموقع الرسمي للقوات اللبنانية، الإستراتيجية الدفاعية المقدمة من قبل الدكتور سمير جعجع على طاولة الحوار، اوراق ووثائق، تاريخ الاثنين 22 كانون أول 2008، انظر الرابط https://www.lebanese-forces.com/2008/12/22/28778 تاريخ 2021/1/5

[3] المصدر السابق اعلاه

[4] المصدر السابق اعلاه.

[5] المصدر السابق اعلاه

النّقطة الخامسة في الوثيقة "القوّاتية" أثارت نظرية "الشّعب المقاوم"، إذْ نظرت إلى تداعيات ذلك، بظلّ تهديدات العدوّ الإسرائيلي الصّريحة والعلنية، على الدولة اللبنانية بكافة مقوماتها، وهو ما يمكن أن يعرّض للتّدمير الكّلي البنى التّحتية "دون تمييزٍ بين مدني أو مقاوم، وهو ما لا قدرة للبنان واللبنانيين على تحمّله"[1].

في حين ردّت النّقطة السّادسة على طرح التّزود بنظام دفاع جوي الذي أثاره الأمين العام لحزب السّيد حسن نصرالله في مداخلته، إذْ أشارت الوثيقة إلى أنّ "الخلل الكبير في موازين القوى المالية والعسكرية بين لبنان وإسرائيل، لن يسمح بتحقيق الغاية المتوخّاة منه"[2]، مستعرضة لمقولة "التّوازن الإستراتيجي" التي بذلت سوريا لأجل تحقيقها مجهوداً عسكرياً ضخماً طوال عقودٍ إلّا أنّها عجزت عن رصد أو صدّ الغارات الإسرائيلية .

في خلاصة الرّدّ القوّاتي على طروحات "قوى 8 آذار"، موقف لعدم الدّخول في سباق تسلح مع العدوّ الإسرائيلي (بما فيها تطوير نظام الدّفاع الجوّي لإبعاد شبح الضّربات الجوّية الإسرائيلية،خاصة لناحية الكلفة الباهظة والحاجة لشراء أنظمة دفاع بحري وبرّي أيضًا) بسبب الفروقات بين الموارد المالية بين لبنان و"إسرائيل". ففي حين بلغ الدّخل القومي اللبناني 25 مليار دولار (عام 2008) فإنّ مجموع الدّخل القومي الإسرائيلي 170 مليار دولار، ناهيك على أنّ الموازنة العسكرية الإسرائيلية تصل إلى حدود 13.5 مليار دولار ،مقابل حوالي 800 مليون دولار هي مجموع الموازنة العسكرية للقوّات العسكرية اللبنانية. عدم تبني القوّات اللبنانية التّوجه لتطوير القدرات الدّفاعية الجوية للجيش اللبناني، ساق لها تبريرًا يتعلق بأن أيّ قرار إسرائيلي لشن هجوم عسكري شامل لا بدّ وأن يستهدف أولّا أنظمة الدّفاع الجوي (وهو ما حصل أثناء الاجتياح الأميركي للعراق) في ظلّ تفوق بالتّقنيات العسكرية الإسرائيلية التي تستطيع أن تطال العمق اللبناني من البوارج الحربية والمنصات الصّاروخية.

أمّا بالنّسبة **للرّؤية "القوّاتية"** للإستراتيجية الدّفاعية"، فهي تشتمل كما ذكرنا على:

أولاً: العقيدة الأساسية وتتضمن:

– رفض عسكرة المجتمع في مقابل "تأمين سلامة الأراضي اللبنانية وأمن المواطنين وحماية الدّولة ومؤسساتها وبناها التّحتية"[3].

– الاعتماد على نظرة ديموغرافية، واقتصادية، لواقع لبنان إضافة إلى تركيبته الطّائفية والمذهبية وموقعه السّياسي والجغرافي، والأخذ بتجارب الماضي ومكمن التّهديدات المتوقعة والتي يستطيع أن يواجهها.

---

[1] المصدر السابق اعلاه

[2] المصدر السابق اعلاه

[3] الموقع الرسمي للقوات اللبنانية، الإستراتيجية الدفاعية المقدمة من قبل الدكتور سمير جعجع على طاولة الحوار، اوراق ووثائق، تاريخ الاثنين 22 كانون أول 2008، انظر الرابط https://www.lebanese-forces.com/2008/12/22/28778

– الاعتماد على وسائل غير مباشرة نظرًا للتّفوق العسكري واللوجستي، والخشية من الأنماط التّقليدية للمواجهة العسكرية.

– اعتبار النّموذج السّويسري نموذجًا يمكن الأخذ به، نظرًا للتّشابه في التّركيبة التّعدّدية بين لبنان وسويسرا، والأهمية النّاتجة عن اعتماد سياسية "الحياد" في الحفاظ على الشّرائح موحدة. لكن، تبني هذه السّياسة لا يعني إعفاء لبنان من مسؤولياته في دعم أيّ مسعىً من أجل حلّ عادل ومنصف للقضية الفلسطينية، ويؤدّي إلى عودة اللاجئين الفلسطينين.

– حصر جميع القرارات العسكرية والتّخطيطية العملانية والتّكتيكية والاستعلامية، استنادًا إلى مبدأ القيادة والسّيطرة في يد القوى العسكرية الشّرعية.

ثانياً: العقيدة التّنظيمية وتنصّ على:

- تطوير قدرات الجيش وتحويله إلى قوّة حاسمة (وفق الإمكانيات المتوفرة) للدّفاع عن الشّعب، وتفعيل القتال النّوعي من خلال تفعيل القوّات الخاصة الموجودة في الجيش اللبناني (اللواء المجوقل، المغاوير، مغاوير البحر، مغاوير الجبل، المكافحة والقوّة الضّاربة..) وزيادة عديدها بحيث يصبح 20 الفًا بدلًا من 5 آلاف عنصر، تنظّم وتوزّع على خمس قيادات مناطق، وتكون محاطة بالسّرّية التّامة على غرار طريقة عمل حزب الله.
- إنشاء مجموعات من الحرس الوطني، تتبع لقيادة وإشراف "القوّات الخاصة" وتناط بها المهمات العملانية المختلفة وتعتبر بمثابة قوّات دعم ومؤازرة.

أمّا بخصوص مزارع شبعا، فقد تمّ رفض الاعتماد على الخيار العسكري كوسيلة لحلّ قضية مزارع شبعا، في ظلّ قرار مجلس الأمن 1701، ووجود قوّات الطّوارئ الدّولية على طول الخطّ الازرق. وبالتّالي، فإنّ اعتماد الخيار الدّبلوماسي يبقى هو الأنجح والأضمن لحلّ هذه القضيّة، بالتّوازي مع مطالبة سوريا بتوقيع وثيقة مشتركة مع السّلطات اللبنانية لتأكيد لبنانية المزارع (دون الحاجة الى ترسيمها ماديًّا بالوقت الحاضر)؛ أهمية الوثيقة تكمن في وضع المزارع تحت مظلّة القرار 425، وبالتّالي تصبح " إسرائيل" ملزمة بالانسحاب.

خلاصة الأفكار القوّاتية، هي في الدّعوة "لانتشال" لبنان من حلبة الصّراع والتّجاذب وإعلان حياده، ورفض المواجهة في محاولة للتّقليل من مستوى الأخطار الخارجية إلى أدنى درجاتها، وحصر المهمة الدّفاعية بالجيش اللبناني دون تحديد واضح ضدّ من سيكون هذا الدّفاع، معتبرة، وانطلاقًا من ذلك، بأنّ سلاح المقاومة هو سلاح خارج عن الشّرعية، وأنّ سقف الاستفادة من التّجربة الخاصة بحزب الله، يمكن أن تحصل فقط من خلال إسقاط آليات العمل على الأطر الشّرعية.

يبقى أن نشير في سياق النّقاشات الحاصلة حول دور لبنان في المنطقة (ضمنيًّا دور المقاومة)، ما تقدّم به الكاردينال بشارة بطرس الرّاعي في عظته في الخامس من تمّوز من العام 2020، والتي جاءت على شكل نداء موجّه إلى الأمم

المتحدة مطالبًا إيّاها "العمل على إعادة تثبيت استقلال لبنان ووحدته، وتطبيق القرارات الدّولية، وإعلان حياده". هذه العظة سرعان ما تحوّلت إلى مذكرة أصدرها البطريرك في 7 آب 2020 تحت مسمّى "لبنان والحياد النّاشط" (انظر الملحق رقم 5) محدّدًا أبعاد "الحياد النّاشط"، بأن طالب في البعد الأول "عدم دخول لبنان قطعيًّا في أحلافٍ ومحاورَ وصراعاتٍ سياسيةٍ وحروبٍ إقليميةٍ ودوليةٍ، مع بقائه عضوًا فاعلًا في جامعة الدّول العربيّة ومنظّمة الأمم المتّحدة، ومساهمًا في إغناء فكرة تضامن الشّعوب وعملها من أجل السّلام ونهضة الشُعوب"[1]، في حين جعل من البعد الثّاني وهو ما اعتبره مكمّلًا للأول، من زاوية تعاطف "لبنان مع قضايا حقوق الإنسان وحرية الشّعوب من خلال ميزة لبنان التّعدّدية الدّينية والثّقافية والحضارية التي تجعله حكماً أرضَ تلاقٍ وحوارٍ بين الدّيانات والحضارات والثّقافات عملًا بقرار منظمة الأمم المتحدة في دورة أيلول/سبتمبر 2019، الذي أعلن لبنان "أكاديمية الإنسان لحوار الدّيانات والحضارات" [2]. لكنّ الأبرز في طرح بطريرك انطاكية وسائر المشرق، كان في البعد الثّالث والمرتبط بقيام الدّولة القادرة والعادلة المعنية بالدّفاع عن أمنها الوطني والقومي من خلال "تعزيز الدّولة اللبنانية لتكون دولة قوية عسكرياً بجيشها ومؤسساتها وقانونها وعدالتها ووحدتها الدّاخليّة وإبداعاتها، لكي تضمن أمنها الدّاخلي من جهة، وتدافع عن نفسها بوجه أي اعتداء برّي أو بحري أو جوّي يأتيها من إسرائيل أو من سواها من جهة أخرى"[3].

لقد ربط البطريرك بين الهدنة والحياد الذي انتهى مع "اتّفاق القاهرة" غامزًا من قناة الظّهور المسلح اللبناني وغير اللبناني وهو ما اعتبره خارجًا عن الدّولة، ليركز على الجانب المتعلق بالدّور الحضاري والتّعدّدي والوسيط بين الثّقافات والحضارات والأديان. وهذا طرح يتقاطع إلى حدّ كبير مع ما جرى نقاشه على طاولة الحوار من جهة فريق 14 آذار خاصة لجهة العودة إلى اتّفاق الهدنة والاعتماد على الشّرعية الدّولية في حماية لبنان وبناء قدراته العسكرية الذّاتية، وهو أمر سبق وذكرناه في سياق استعراض المعوّقات الحائلة دون ذلك ومصدرها.

نلاحظ من طبيعة النّقاش الدّائر حول الاستراتيجية الوطنية للدّفاع، أنّ بعض الأفكار لامست الواقعية لناحية ربط الدّفاع والاستراتيجية بطبيعة المخاطر المحدقة في لبنان من النّاحية الدّاخلية والخارجية، وهو ما عبرت عنه ورقة التّيار الوطني الحرّ على الرّغم من أنّها لم تقارب الاستراتيجية الدّفاعية، من ناحية المعايير العلمية والأكاديمية المحدّدة لوضع استراتيجية وطنية لدولة ما (راجع الفصل الاول، المبحث الاول). في حين انطلق حزب الله من واقع التّجربة الخاصة وما راكمه من إنجازات على صعيد المواجهة المفتوحة مع العدوّ الصّهيوني، سواء لناحية الانتصارات الوطنية أو لناحية

[1] عصام اسماعيل، "أن يجتمع الراعي ونصرالله.. بالحياد الناشط والدولة القوية"، الموقع الالكتروني 180 درجة، تاريخ 2020/8/30 انظر الرابط https://180post.com/archives/12597

[2] المصدر السابق اعلاه .

[3] المصدر السابق اعلاه

منع العدوّ من تحقيق أهدافه أو بالنسبة لأهمية إقامة نوع من التّوازن الرّادع، وهو بذلك يكون أقرب إلى الموضوعية في ما عرضه من تصوّرات على الرّغم من أنّ ذلك لا يشكّل "نظرية استراتيجية أو عقيدة استراتيجية شاملة للدّولة، إنّما هي خلاصة تجربة مثمرة.

بالنّسبة لبقية الأطراف من القوى السّياسية، فإنّ ما قدّمته أقرب إلى الموقف الرسّمي العربي الكلاسيكي، لناحية الحديث عن وضع لبنان تحت رحمة القرار الدّولي وصنّاعه، وهي بذلك لم تتعامل بجديّة مع حجم المخاطر التي يدركه كلّ متصفّح للتّاريخ اللبناني الحديث في الشّقّ المتعلق بالأعمال العدوانية الإسرائيلية والتي لم تردعْها لا القرارات الدّولية ولا إدانة المنظّمات الدّولية الحقوقية. لذلك ، إنّ بعض ما طُرح من نقاش على طاولة الحوار الوطني هو عبارة عن تراشق وردود سياسية، أكثر مما هو نقاش فعّال ومجدٍ لوضع أو تبني استراتيجية دفاعية للبنان.

الخاتمة

إن لبنان هو بلد انتصر على عدوه . هزم الجيش الذي لا يقهر ومنعه من تحقيق أهدافه. هزمه لأنه أجبره على الانسحاب من الاراضي التي احتلها دون قيد أو شرط . وفرض عليه الاختباء خلف الحدود، يتحسب رد المقاومة بعد أن كان وطوال سنوات ينفذ الاعتداء تلو الاعتداء دون حسيب أو رقيب أو رادع .

لبنان بلد انتصر على عدوه بفضل صمود شعبه وجيشه وفعالية واصرار مقاومته ومراكمتها للخبرات والانجازات . فقد أدخل لبنان تجربته هذه إلى التجربة التحررية الثورية العالمية كنموذج مميز في احتساب القوة الكامنة لدى الشعوب، قوة تقوم على الارادة الحرة للشعب والجيش والمقاومة، والتي إن توفرت توفر معها الفوز .

لقد لاحظنا أن فعل المقاومة كان وليد الاحتلال والاطماع العدوانية ضد لبنان . بمعنى اخر، إن الاعتداءات الصهيونية المتكررة على السيادة الوطنية اللبنانية، وبظل غياب الدور الفعلي والعملي للقوى الرسمية اللبنانية المسلحة في تولي المهمة بالدفاع عن السيادة الوطنية وعدم وجود قرار سيادي مستقل لمواجهة العدو الصهيوني . الامر الذي أوجد حال من الفراغ . الامر الذي أدى إلى ملئه بوعي تراكمي مقاوم لدى فئات وشرائح مختلفة من الشعب اللبناني التي بادرت متأثرة بالمناخ القومي والعربي التحرري إلى حمل السلاح دفاعا عن الوطن وإلى جانب القضية الفلسطينية . إضافة إلى أسباب لها علاقة بعدم تسليح الجيش وطبيعة وبنية النظام السياسي اللبناني .

فلبنان مجتمع تعددي يقوم نظامه السياسي على الطائفية السياسية التي تشكل إحدى أدوات العمل السياسي للقوى السياسية اللبنانية التي تتسم معظمها بالطابع الطائفي والمذهبي . تغلب مصالحها الضيقة على المصلحة الوطنية العامة، وتصبح كل قضية بما فيها القضايا الوطنية والسيادية والاستراتيجية الكبرى محل نزاع طائفي . ينسحب ذلك على سلاح المقاومة .

إنّ الانقسام حول سلاح المقاومة، هو عنوان الموقف الذي يحول دون تبنّي استراتيجية وطنية للدّفاع، هو انقسام حول هوية لبنان وموقعه ودوره. فبعض الطّرح اللبناني هو بالأساس متحفظ بالموقف من الصّراع العربي الإسرائيلي، على الرّغم من وضوح التّهديدات الإسرائيلية وأطماعها. الأمر الذي يشير إلى أن اتّفاقية الوفاق الوطني لم تستطِعْ أن توحّد اللبنانيين بوجه عدوّهم. فما إن تحصل اهتزازات على مستوى التّفاهمات الإقليمية، حتى ترتدّ على الدّاخل اللبناني. بالتالي يضيع هنا واحد من أهم مصادر تحديد الاستراتيجية الوطنية للدفاع الا هو مبدأ تحديد المخاطر. هذه المخاطر

وإن لم ترق الى مستوى التعامل معها كأهداف مشتركة تنظر اليها الدولة اللبنانية على انها أهداف تتعلق بصيانة وحماية الامن القومي اللبناني .

إن إدارة وتقييم المخاطر يجب أن تتم من خلفية وطنية، وعليها أن تقوم على الدقة الكاملة لتوضيح درجة التهديدات ومدى خطورتها. الامر الذي يحتم أيضا التأكد من قوة الامكانيات الوطنية المتوفرة جميعها سواء كانت هذه الامكانيات مادية أم معنوية، عسكرية وتتعلق بقوة المقاومة والجيش معا، أم دبلوماسية وتتصل بتفعيل السياسية الخارجية ووضعها في خدمة الحقوق اللبنانية الطبيعية في عدم انتهاك السيادة الوطنية وفي مواجهة العدوان الاسرائيلي والارهابي .

إن خلق فرص واليات مشتركة لتعزيز مشاركة كافة اطياف الشعب اللبناني في الدفاع عن مصالحه الوطنية الوجودية، يمثل عامل قوة وتأثير في احباط المخططات العدوانية وهو ما اثبتته التجربة التاريخية لفعالية المواجهة التي خاضها الشعب اللبناني جيشا ومقاومة . وقد اثمرت انتصارا تلو الانتصار .

لذلك، وبانتظار توحيد الرّؤية اللبنانية لجوهر الصّراع، فإنّ تفعيل التّنسيق بين الجيش والمقاومة، ضمن الأطر التي تحفظ سلطة القرار للدّولة وفعالية وحرية الحركة للمقاومة، بما هي قوّة أنصارية مقاتلة لها خبراتها فإنّه يمكن القول إنّ أفضل اعتبار هو اعتبار الاستراتيجية الوطنية للدّفاع، هي استراتيجية الدّولة والمجتمع؛ الدّولة بكلّ طاقاتها ومؤسساتها وأطرها وقواها الأمنية والعسكرية، والمجتمع بما هو مجتمع القدرة والشّرعية الشّعبية بمختلف شرائحه ومكوناته. لذلك من الواجب الاستفادة من قوّة ردع في لبنان، هي جزء من النّسيج المجتمعي اسمها المقاومة وهي ممثّلة اليوم ب"حزب الله"، كونها تمكّنت من كسر قوّة الرّدع الوحيدة على مستوى المنطقة ألا وهي قوّة الرّدع الصّهيونية التي لطالما عبّر عنها بعض القادة الصّهاينة ومن بينهم إيهود باراك، الذي كان شخصية عسكرية وسياسية بارزة، بأن تل أبيب تحافظ لنفسها على القدرة على ضرب أيّ قوّة عسكرية تقليدية أو غير تقليدية على شعاع ألف وخمسمئة كيلومتر انطلاقًا من حدود الكيان.

لقد تمكنت المقاومة من تحطيم نظرية الأمن القومي الصّهيوني، من خلال تجربتها في حرب العصابات وانتقالها إلى أساليب الحرب الهجينة التي تجمع بين أساليب حرب العصابات وقدرات الجيوش التي تختبئ تحت الأرض، أو وفق تعبير الصّحفي "الإسرائيلي" في صحيفة معاريف (2006/7/24) بن كاسيت: "المنظومة الهائلة من الآبار المفخخة والتي تضمّ كلّ واحدة منها طنًّا من المتفجرات، الأنفاق التي لا تنتهي، المواقع التّحت أرضية المحصّنة غير القابلة للتغلغل أو الإصابة بالقصف الخارجي، الطّائرات الصّغيرة بدون طيارين المحمّلة بالمواد المتفجرة، الكاتيوشا المنفصلة أو

المحسّنة، الوسائل الاستخبارية المتطوّرة، الصّواريخ الحديثة، نقاط التّحديد الدّقيقة على كل هدف استراتيجي في إسرائيل، الأداء تحت الضّغط، القتال العنيد..."

لقد أعطى هذا الواقع المقاومة القدرة على الصّمود والتّفوق أمام الآلة العسكرية الهائلة لجيش الاحتلال؛ وأتاح لها الفرصة لمراكمة قدراتها والتّحول من منطلق الدّفاع والعمليات الشّعبية، إلى أسلوب العمل المنظّم والمبادرة في الهجوم وتركيب مستويات من الرّدع، التي تراكمت مع الوقت خصوصًا في لبنان، ليحوّل حزب الله أساليبه في ردع الاحتلال إلى قواعد ثابتة ترسّخت مع الوقت، وتوسّعت حتى شكّلت معادلة استراتيجية كبرى قيّدت الاحتلال في عمله العدواني ضدّ لبنان على مختلف المستويات.

دلّ على ذلك معادلة الرّدع الأولى **"المدنيين مقابل المدنيين"**، يومها عمدت المقاومة إلى إدخال المستوطنات في شمال فلسطين المحتلة كأهداف في إطار معادلة الرّدّ بالمثل على استهداف جيش العدوّ للقرى الجنوبية وضرب المدنيين، وأذعنت للتّسليم بحقّ المقاومة في ضرب الأهداف العسكرية الصّهيونية. ما أعطى عملها المشروعية (حاول العدوّ في عدوان نيسان 1996 تغيير ذلك لكنّه فشل) ودفعًا لمواصلة وتكثيف عملياتها العسكرية ضدّ الاحتلال وبوتيرة أكثر تطوّرًا واتّساعًا، مع تجنيب المدنيين أيّ اعتداء صهيوني، ما سمح بالوصول إلى دحر الاحتلال الصّهيوني عن لبنان في العام 2000. ثمّ **معادلة الرّدع الشّامل**، فرغم الخروقات الجوّية لطائرات العدوّ في إطار عمليات التجسّس الدّائمة على الأراضي اللبنانية، فإنّ نظرية "المعركة بين الحروب" والتي تمثّل صميم العقيدة العسكرية "الإسرائيلية"، قد جرى إسقاطها كليًّا عند صنّاع القرار العسكري الصّهيوني لدى استدارتهم ناحية لبنان، فقد صار بنظرهم لبنان مجرد "مستنقع" لخيبات عسكرية ترتدّ أزمات نفسية على الجنود الصّهاينة، وملاحقات قضائية (بسبب الفشل) على قياداته العسكرية ، ولم يعدْ لبنان، تلك الدّولة التي تكفيها، وفق التّعبير الاسرائيلي القديم، "فرقة موسيقى بالجيش لاحتلالها".

فالحزب اليوم يمتلك رؤية متكاملة للرّدع بالكشف عن خططه الهجومية نحو الجليل، والتي ستجعل الحزب في موقع أكثر تقدّمًا وممسكًا بزمام المبادرة بالكامل في الميدان، بعد خوف الاحتلال في كافة سيناريوهاته المفترضة من اللجوء إلى الخيار البرّي نظرًا لكلفته الباهظة مقابل المقاومة في لبنان، بل إنّ بعض القادة العسكريين ومن ضمنهم قائد فرقة الجليل شلومي بيندر أكدّوا أنّ على الجيش "الإسرائيلي" أن يضع ضمن خططه العسكرية قواعد دفاعية عن منطقة الجليل حين يدخلها حزب الله في إقرار بأنّ الحزب سيتمكّن من تنفيذ خططه الهجومية في المواجهة المقبلة وهذا ما يعزّز قدراته الرّدعية أمام أي اعتداء صهيوني على لبنان.

قدرات تولّدت من رحم الحرية القائمة في لبنان، حرية تمثّل الانتماء الجامع عند كل فئات الشّعب اللبناني. ربّما لم يدركْ العدوّ مدى التصاق لبنان بالحرية، فالاعتداءات حوّلت دولة صغيرة ضعيفة إلى دولة، تمتلك بفضل إرادة الحرية لدى ابنائها، قوّة ردعية هائلة ومدمّرة وتتمثّل بالقدرات الصّاروخية لدى المقاومة، حيث تقرّ أوساط العدوّ بامتلاك حزب الله أكثر من مئة ألف صاروخ بعضها صواريخ دقيقة تشكّل خطرًا فعليًّا واستراتيجيًّا على تل أبيب .

إذن، الإشارات من داخل الكيان كثيرة حول لبنان، وهي إشارات لا شكّ مترصّدة وخطيرة، تفرض إبقاء القدرة على السّيطرة والقيادة، في المعركة كما في الهدنة، دون إغفال لكافة العوامل والإمكانيات والوسائل لتحقيق أهداف حماية لبنان. فالمسار التّاريخي لنشوء وتطوّر المقاومة هو مسار تصاعدي، مرتبط بتطوّر وزيادة مستوى التّهديدات والمخاطر التي تتعرّض لها السّيادة الوطنية. لذلك فإنّ ما لاحظناه من تبدّل في مشهد المقاومة وقواها الفاعلة، يفرض استثمار إنجازات المقاومة داخليًّا وتحوّلها إلى سلوك شعب، وإلى ثقافة وتربية وطنية تتبنّاها الأجيال من كلّ فئات الشّعب اللبناني، فمن شأن ذلك أن يسهم في تحوّل قوّة وقدرة وفعل حزب الله إلى قوّة وفعل وقدرة وطنية؛ يصبح بذلك كل لبنان بيئة مقاومة وكلّ إنجاز هو إنجاز لبناني.

يتطلّب ذلك تغييرًا جذريًّا في بنية النّظام السّياسي في لبنان، بحيث ينتقل من نظام الطّائفية والمذهبية والمناطقية وتوزّع الولاءات، ومن نظام المحاصصة والمساومة والصّفقات إلى نظام الانتماء الوطني ودولة المواطنة المدنية الحديثة، التي تستفيد من قدرات شعبها في المقاومة وتعتبر مهمّة الدّفاع الوطني هي مهمّة وطنية شمولية مستدامة، وتفعّل استقلالية الجيش وتعيد بناء مؤسسة عسكرية حديثة، وتنظر بخبراته في ميدان القتال ضدّ الإرهاب والعدوّ الصّهيوني، وتعتبر عقيدته العسكرية القتالية القائمة حاليًّا هي "أمر اليوم".

في النّهاية، وعلى الرّغم من السّرّية التّامة التي تحيط بعمل المقاومة، وبقدراتها وحجم إمكانياتها، وبدرجة أقل الجيش اللبناني، فإنّ ذلك يشكّل أحد العقبات الأساسية في البحث عن كيفية انتظام العلاقة ميدانيًّا ولوجستيًّا بين الجيش والمقاومة وتبيان حقيقة القدرات. إلّا أن النّقاش حول هذه القدرات والإمكانيات سيبقى مفتوحًا، وإن أيّ نوع من العلاقة المؤسساتية يجب أن تقوم بين المقاومة والجيش، سيبقى مدار تفاعل، أقله في المدى القريب والمتوسط، طالما الانقسام السّياسي في لبنان قائم حول، أيّ دور يقع على عاتق لبنان في الصّراع العربي- الإسرائيلي بعدما قفز إلى الدّائرة الأولى من دوائر الاستهداف التي حدّدها العدوّ كخطر استراتيجي عليه.

لائحة الملاحق

ملحق رقم 1

انشاء وحدات الانصار في الجيش قانون رقم 1 – صادر في 1969/1/2

اقر مجلس النواب

وينشر رئيس الجمهورية القانون الاتي نصه :

الفصل الاول – احكام عامة المادة 1- عندما تتعرض البلاد لخطر يهدد سلامتها تخول السلطة العسكرية العليا صلاحية انشاء وحدات خاصة تدعى "الانصار " مهمتها المساهمة في اعمال الدفاع عن البلاد .

المادة 2- تحدد السلطة العسكرية العليا بتعليمات منها شروط استخدام هذه الوحدات .

الفصل الثاني – التطوع المادة 3- تجند عناصر "الانصار" من اللبنانيين بطريقة التطوع الاختياري بناء لقرار تتخذه السلطة العسكرية العليا التي تحدد العدد وفقا لمتقضيات الحاجة وضمن حدود الاعتمادات المرصدة في الموازنة ويشترط في طالب التطوع ان يكون .

– قد اتم الثامنة عشرة من عمره ولم يتجاوز الخامسة والاربعين .

– صحيح الجسم قوي البنية .

غير انه يمكن للسلطة العسكرية العليا ان تفرض شروطا اضافية تقتضيها ظروف استخدام هذه الوحدات .

المادة 4- يعقد التطوع الاختياري لمدة سنة قابلة التجديد بعد موافقة السلطة العسكرية العليا .

– يمكن تسريح المتطوع قبل انقضاء مدة عقد تطوعه بناء على طلب معلل يتقدم به من السلطة العسكرية العليا التي تقرر اما تسريحه او ابقاءه حتى نهاية مدة العقد .

– تحتفظ السلطة العسكرية العليا بحق التسريح حكما في اية مناسبة دون تعليل اسباب هذا القرار.

– لا يعتبر عقد التطوع نهائيا الا بعد اقراره من السلطة العسكرية العليا .

الفصل الثالث – التعليم – الانضباط – الادارة المادة 5- تتبع عناصر الانصار دورة تدريبية وفقا للشروط والمناهج التي تضعها للسلطة العسكرية العليا.

المادة 6- خلال مدة تطوعهم يعتبر الانصار مماثلين للعسكرين وتسري عليهم احكام قانون القضاء العسكري ويخضعون لقواعد نظام الانضباط المعمول به في الجيش وذلك في الحالات التي تحددها السلطة العسكرية العليا .

المادة 7- يتقاضى كل من عناصر الانصار راتبا شهريا مقطوعا يحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء لاقتراح وزير الدفاع الوطني المبني على انهاء السلطة العسكرية العليا (1) .

– لا يخضع هذا الراتب للمحسومات التقاعدية .

– يقطع الراتب عن المتغيب بصورة غير قانونية بنفس الطريقة المطبقة على عسكريي الخدمة الفعلية.

المادة 8– لا يحق لعناصر الانصار المطالبة بالتعويض العائلي ولا بالمخصصات الممنوحة لعسكريي الجيش غير انه يمكنها :

– ان تتناول طعامها في الوحدات المغذية لقاء دفع بدل تحدده السلطة العسكرية العليا .

– ان يتم ايواؤها بصورة استثنائية في الثكنات العسكرية وفي هذه الحالة تقدم لها وسائل الايواء بصورة مجانية .

المادة 9– تجهز عناصر الانصار وتزود بالسلاح على همة السلطة العسكرية .

المادة 10– لا يحق للانصار المسرحين عند نهاية عقود تطوعهم او بناء لقرار تتخذه السلطة العسكرية العليا ان يطالبوا بمعاش تقاعدي ولكنهم يتقاضون تعويض صرف يعادل راتب شهر عن كل سنة خدمة محسوبا على اساس الراتب المحدد .

المادة 11– اذا استشهد عنصر الانصار في ساحة الشرف تعطى عائلته مبلغا مقطوعا قدره 4000 ل.ل. (اربعة الاف ليرة لبنانية) .

– اما اذا قضى في سبيل الواجب فتعطى عائلته مبلغا مقطوعا قدره 1000(الف ليرة لبنانية) .

– تعطى هذه المبالغ بالاضافة الى تعويض الصرف المستحق .

المادة 12– اذا سرح عنصر من الانصار لاسباب صحية نابجة عن امراض او جراح منسوبة الى الخدمة يعطى بالاضافة الى تعويض الصرف المستحق له مبلغا مقطوعا تحدده السلطة العسكرية العليا على ان لا يتجاوز الالف ليرة لبنانية .

– اما اذا سرح لاسباب صحية نابجة عن امراض او جراح غير منسوبة الى الخدمة فيتقاضى فقط تعويض الصرف المستحق له .

المادة 13– يقبل اولاد الانصار في المدارس الحكومية بالافضلية اذا قتل اباؤهم بظروف نابجة عن اشتباك مع العدو او مع عصابات مسلحة او جماعات مخلة بالامن .

الفصل الرابع – الاوضاع الصحية المادة 14– يحق للانصار دون عائلاتهم ان يتعالجوا بالشروط نفسها السارية على افراد الجيش

– تحدد مدة المعالجة وكيفية الاحالة امام اللجان الصحية بتعليمات من السلطة العسكرية العليا .

المادة 15– يمكن منح عناصر الانصار مأذونيات نقاهة لا تتعدى الشهر في السنة ضمن الشروط الاتية :

– براتب كامل اذا منحت الاجازة على اثر مرض او جراح متأتية عن الظروف الاتية :

– اشتباك مسلح مع عدو او عصابات او جماعات مخلة بالامن .

– تعد تعرضت لها في اثناء ممارسة الوظفية .

– القيام بعمل اندفاعي لانقاذ حياة الغير .

– بنصف راتب اذا منحت الاجازة على اثر مرض او حادث غير منسوب الى الخدمة .

الفصل الخامس – تطبيق احكام هذه القانون المادة 16– تحدد دقائق تطبيق احكام هذا القانون بتعليمات تصدر عن السلطة العسكرية العليا .

المادة 17– يلغى القانون الصادر بتاريخ 1957/5/27 المتعلق بانشاء وحدات القوى المساعدة وجميع النصوص المخالفة لاحكام هذا القانون او التي لا تتفق معها .

المادة 18– يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

سن الفيل في 2 كانون الثاني 1969

صدر عن رئيس الجمهورية شارل حلو

رئيس مجلس الوزراء عبدالله اليافي

وزير المالية عبد الله اليافي

وزير الدفاع الوطني بالوكالة عبد الله اليافي

الملحق رقم2

نص قرار مجلس الأمن رقم 1559الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5028 المعقودة في 2 سبتمبر/أيلول 2004.

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القراران 425 (1978) و426 (1978) المؤرخان 19 مارس/آذار 1978 والقرار 520 (1982) المؤرخ 17 سبتمبر/أيلول 1982، والقرار 1553 (2004) المؤرخ 29 يوليو/تموز2004، فضلا عن بيانات رئيسة بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ 18 يونيو/حزيران2000(S/PRST/2000/21) ،

وإذ يؤكد مجددا دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.

وإذ يشير إلى عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تواجد مليشيات مسلحة في لبنان، مما يمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية.

وإذ يؤكد مجددا أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.

وإذ يدرك أن لبنان مقبل على انتخابات رئاسية ويؤكد أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي:

1. يؤكد مجددا مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان.
2. يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان.
3. يدعو إلى حل جميع المليشيات اللبنانية ونزع سلاحها.
4. يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.
5. يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي.
6. يطالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاونا تاما وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي.

7. يطلب إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما بتقرير عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

ملحق رقم 3

نص بيان إنطلاقة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية في 16 أيلول 1982

يا أبناء بيروت البطلة،

يا أبناء شعبنا اللبناني العظيم في الجنوب والجبل والبقاع والشمال،

أيها المقاتلون الوطنيون الشجعان

إن العدو الإسرائيلي المستمر في حربه الوحشية ضد لبنان منذ أكثر من مئة وأربعة أيام يبدأ اليوم تدنيس أرض بيروت الوطنية الطاهرة التي قاومت ببطولة طوال هذه المدة ولقّنته في خلدة والمتحف وفي ضاحيتها الجنوبية وكل مداخلها دروساً في البطولة لن ينساها.

إن العدو المجرم يتنكّر لكل الاتفاقات التي أُجبر على إبرامها بفضل المقاومة البطلة للشعبين اللبناني والفلسطيني بقيادة القوات المشتركة، ويستهدف اقتحام بيروت الوطنية التي استعصت عليه عندما كانت في حال الاستنفار والتعبئة، وقبل تثبيت الخطة الأمنية التي قضت بتسليم أمن بيروت للسلطة الشرعية.

إن العدو الإسرائيلي يستأنف جريمته النكراء وسط الرعاية الأميركية نفسها التي تميزت بالخداع المكشوف والرخيص والتي أظهرت خلالها الولايات المتحدة الأميركية أنها القائدة الفعلية للعدوان عسكرياً وسياسياً ضد لبنان وشعبه، ويكشف التذرع بجريمة اغتيال المرحوم الشيخ بشير الجميل للقيام بهذا العدوان الغادر على بيروت الوطنية مسؤولية إسرائيل وأميركا عن جريمة الاغتيال كما يؤكد مدى خطورة الأهداف المجرمة التي يحملها المخطط الأميركي الإسرائيلي ضد لبنان، وحدة وكياناً ومصيراً.

إن أميركا وإسرائيل لا تريدان لبنان بلداً موحّداً مستقلاً حراً سيداً وديموقراطياً.

إن أميركا وإسرائيل ستتابعان تنظيم الدسائس والمؤامرات لتفرقة شعبنا وتقسيم بلادنا وتجزئتها تأميناً لسيطرة مديدة لهما على لبنان، وعبر لبنان على سائر الأقطار العربية المجاورة.

يا رجال ونساء لبنان من كل الطوائف والمناطق والاتجاهات.

أيها اللبنانيون الحريصون على لبنان بلداً عربياً سيداً حراً مستقلاً.

إلى السلاح استمراراً للصمود البطولي دفاعاً عن بيروت والجبل، عن الجنوب والبقاع والشمال.

إلى السلاح تنظيماً للمقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال وتحريراً لأرض لبنان من رجسه على امتداد هذه الأرض من أقصى الوطن إلى أقصاه.

أيها اللبنانيون، إن واجب الدفاع عن الوطن هو أقدس واجب. إن شرف القتال ضد المحتلّ هو الشرف الحقيقي الذي ينبغي لكل وطني أن يفاخر به.

فلتنتظم صفوف الوطنيين اللبنانيين كافة، وبغضّ النظر عن انتماءاتهم السابقة وعن الاختلافات الإيديولوجية والطائفية

والطبقية، في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي، كسراً للقيد الذي تحاول أن تفرضه اليوم أميركا وإسرائيل على عنق شعبنا الحر ورفعاً لراية التحرر الحقيقي لشعبنا العظيم.

بيروت 1982/9/16 التوقيع: جورج حاوي ومحسن إبراهيم

قائمة المراجع العربية والأجنبية

- **مواثيق ووثائق وقوانين**

1. اتفاقية الحدود الفرنسية- البريطانية في 13 -10- 1920
2. الدستور التونسي الصادر عام 2014
3. دستور الصين الصادر بتاريخ 4 ديسمبر 1982
4. دستور ايدان ويلز ,التشريعات المتعلقة بالاستخبارات الارجنتين , قانون الاستخبارات الوطنية للأرجنتين عام 2001 و اللائحة التنفيذية 2002 , ترجمة :محمود السيد , الشرقية
5. رسالة بن غوريون الى موشي شاريت في 1954/2/27
6. رسالة ساسون الى موشي شاريت في 1954/3/25
7. رسالة موشي شاريت الى بن غوريون في 1954/3/18-
8. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2200 - في 16 كانون الأول 1966 بدا تطبيقه في تاريخ 3 كانون الثاني 1976،
9. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 المؤرخ في 16 كانون1966، بدا تطبيقه بتاريخ 23 آذار 1976، وفقا لأحكام المادة 49
10. القانون الأساسي لجمهورية المانيا الاتحادية الصادر بتاريخ 23 أيار 1949 و المعدل بتاريخ 26 تموز 2012
11. قانون الدفاع الوطني اللبناني الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته
12. قانون رقم 40 مجلس النواب العراقي في تشرين الثاني 2016.

13. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة DCAF 2011 جنوب إفريقيا الصادر عام 1996 شاملا تعديلاته لغاية عام 2012
14. مكتب الاعلام لمجلس شؤون الدولة الصينية في العام 2015
15. ميثاق حركة المحرومين التي تأسست في 17/ اذار من العام 1974
16. نص البروتوكول الاول الاضافي للعام 1977 لاتفاقية جنيف للعام 1949
17. وثائق بعنوان "شليغ في لبنان"، نشرتها صحيفة هارتس العبرية
18. وثائق مناحيم بيغن، معاريف، 1982/8/20
19. وثيقة الامن القومي الروسي للعام 2009
20. وثيقة العقيدة العسكرية الروسية الثانية (2005-2010)
21. وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)

- **الكتب العربية**

1. ابرماث، فريتز، روسيا في التقييم الاستراتيجي، زلمي خليل زاد، محرر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي، 1997.

2. ابن الطائي، حبيب، ديوان الحماسة، تحقيق عبد المنعم صالح، بغداد، 1980.

3. أرليخ، رؤوفين، المتاهة اللبنانية سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان (1918 . 1958) تعريب محمد بدير، دار معراخوت ووزارة الحرب الصهيونية، الطبعة الأولى 2019، اقتباس من صقر ابو فخر, قراءة لكتاب المتاهة اللبنانية – العربي.

4. الامارة، لمى مضر، الاسترتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دون ذكر تاريخ النشر.

5. الانصاري، حمزة، حرب العصابات في لبنان، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الاولى،1997.

6. ايوب، خديجة، تاريخ عيناتا، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، 1920- 1978، دار الفارابي، بيروت الطبعة الاولى 2008.

7. الايوبي، الهيثم، الموسوعة العسكرية، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1985.

8. الايوبي، محمد، النظرية العامة للامن، نحو علم اجتماع امني، الطبعة الاولى، بيروت 2000.

9. بحيري، مروان، الحقائق والاوهام في السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت لبنان – طبعة أولى 1984.
10. برادلي، آ،تاير، السلام الاميركي والشرق الاوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لاميركا في المنطقة بعد11 ايلول، ترجمة، د. عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، طبعة اولى 2004.
11. بريجنسكي، زيغبنبو، الاختيار، السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان 2004.
12. بلقزيز، عبدالله، حزب الله من التحرير الى الردع (1982-2006)، مركز الدراسات والوحدة العربية، بيروت، طبعة اولى، كانون اول 2006.
13. جرار، اماني، قضايا معاصرة المناهج الفكرية والسياسية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2019.
14. جلال، شوقي وسعد، رمحي، ترجمة لكتاب مشكلات الحرب والسلم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1974.
15. جواد، علي، المفصل في تاريخ العرب، الجزء الخامس، بيروت، 1978.
16. حايك، كلود، كتاب الاستراتيجية، منشورات الجيش اللبناني، ادما- لبنان، نيسان 2017.
17. حبيب، كميل، السلم الاسرائيلي المسلح في اساسه واهدافه، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2002.
18. حبيب، كميل، الشرق الاوسط في الرؤية الاميركية المؤسسة الجامعية للدراسات(مجد)، بيروت: 2011.
19. حبيب، كميل، الهدنة بين حربين، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان ،2014.
20. حبيب،كميل، تحليل نظريات السياسة الخارجية وتداعياتها على الشرق الاوسط (مشترك مع أ.د عبد الفتاح عمورة)دمشق، دار العلم 2019 .
21. حطيط، امين، الاستراتيجية الدفاعية، مبادئ عامة وتطبيق في لبنان لمواجهة اسرائيل، قوى نطامية ومقاومة وطنية" دار الهادي، بيروت، الطبعة الاولى 2006.
22. حيدر، رندة، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2015.
23. خليفة، عصام، لبنان: المياه والحدود 1916-1975، لا ذكر لدور النشر 1996.

24. الخميني، روح الله ، الحكومة الاسلامية، مركز البقية الاعظم، الطبعة الثانية، بيروت 1999.
25. خواجة، محمد، إستراتيجية الحرب الإسرائيلية... مسار وتطور، الفارابي، بيروت، 2014.
26. الرمضاني، مازن اسماعيل، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، 1991.
27. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، طبعة اولى، 1989.
28. سليمان، رشيد سليمان، الإستراتيجية النووية الإسرائيلية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1988.
29. سمارة ، عادل، اميركا.. التوحش واقتلاع الجذور، العصور الجديدة، 2006.
30. الشامي، علي حسين، الدبلوماسية، نشأتها،وتطورها، وقواعدها، ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، رشاد برس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة 2007.
31. شدود، ماجد، الاستراتيجية، مطبعة ابن حيان، دمشق 1986.
32. شعيبي، عماد فوزي، السياسة الاميركية وصياغة العالم الجديد، والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي الى التدخل الاستباقي، دار كنعان، دمشق 2003.
33. شعيبي، عماد فوزي، الصورة النمطية للعالم، كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية ودورها، دار المنهل، بيروت 2016.
34. شفيق، منير، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، من السيف والدروع ، الى الصاروخ والانفاق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، طبعة اولى، 2008.
35. شيف، زئيف، لبنان اخر واطول حروب اسرائيل، ترجمة علي حداد، بيروت، دار المروج، 1985.
36. صادق، حبيب، الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة، الناشر، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، الطبعة الاولى، بيروت 1995.
37. صادق، حبيب، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، الطبعة الاولى، بيروت 1991.
38. صادق، حبيب، المقاومة الوطنية في الجنوب اللبناني"، دار اقرأ، الطبعة الاولى، بيروت 1985.
39. صادق، حبيب، الوقائع اليومية لمسيرة المقاومة الوطنية اللبنانية، عمليات، انتفاضات، سجل الشهداء (ايلول1982-ايلول 1985)، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي 1985.
40. صادق، حبيب، صفحات من تاريخ جبل عامل، اصدار المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، 1979.
41. الصباغ، اروى، ويوسف، عماد، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط، مركز الدراسات الشرق الاوسط، طبعة ثالثة، عمان، 2003.

42. العطية، عصام، القانون الدولي العام، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ، طبعة خامسة، دون ذكر تاريخ النشر.
43. عواضة، سناء، وخليل، ليلى، ظلم الاسر ومعاناة التحرر، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى 1997.
44. عون، فؤاد، ويبقى الجيش هو الحل، دون ذكر دار النشر، اول آب 1988.
45. غريب، حسن، نحو تاريخ فكري سياسي لشيعة لبنان، الجزء الثاني، منذ العام 1943- 2000، دار الكنوز الادبية، بيروت، الطبعة الاولى، تموز 2001.
46. الغنيمي، محمد طلعت، الاحكام العامة في قانون الأمم – قانون السلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1970.
47. فضل الله، حسن، حزب الله والدولة في لبنان، الرؤية والمسار، شركة المطبوعات للتوزيع، الجناح، بيروت، الطبعة الثانية 2015.
48. فوكوياما، فرنسيس، اميركا على مفترق الطرق(ما بعد المحافظين الجدد، ترجمة محمد محمود التوبة، العبيكان للابحاث والتطوير، الرياض، الطبعة الاولى، 2007.
49. قاسم، نعيم، حزب الله، المنهج، التجربة،المستقبل، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ،غبيري، بيروت، الطبعة السادسة 2009.
50. اللاوندي، سعيد، ازمة الامم المتحدة ،ازمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الاميركية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2004.
51. ماكغفرن، جورج، ووليم بونك، الخروج من العراق، خطة عمل للانسحاب من الان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 2006.
52. مينارغ، الان، اسرار حرب لبنان، من انقلاب بشير الجميل الى حرب المخيمات، المكتبة الدولية، بيروت لبنان، الطبعة الاولى 2006.
53. النحاس، ابو جعفر احمد بن محمد، شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق احمد خطاب، ق2، بغداد، 1973.
54. نضال، البعث، (ج 11)، دار الطليعة، بيروت 1976.
55. النعيمي، نزار محمد قادر، الجيش وتأثيراته في سياسة الدولة الاسلامية منذ تاسيسها وحتى سقوط بغداد، دار الكتاب الثقافي.

56. نويهض، بيان، تطور النظام الدستوري والسياسي اللبناني 1920-1995، دون ذكر دار النشر، بيروت 1996.

57. هوليداي، فريد، مقدمات الثورة في ايران، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الثانية 1982.

- **تقارير**

1. التقرير الإستراتيجي السنوي، الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الأسرائيلي، 2010، ترجمة باحث للدراسات.
2. تقرير عن اعمال الايام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني عمر بغروز ،فكرة الامن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في اطار العولمة، ايام 11-12-13-2003.

- **دراسات**

1. حداد، اسماء، الدفاع الوطني الجزائري، الواقع والرهانات الاستراتيجية، دراسة بحثية، المركز الديمقراطي العربي، 24/ايار/2017.
2. سلادن، جيمس، بيكا واسر،بن كونابل،سارة غران- كليمان، الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط، دراسة، مؤسسة RAND،2017.
3. سوبرية، ايما، اعادة بناء جيش وطني: لبنان في العام 1958 مثالا، دراسة بحثية، دفتر روتكس، مركز عقيدة استخدام القوات، شباط 2014.
4. مخطوطة صادرة عن حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان، دراسة.
5. مسعود، عادل، دراسات استراتيجية اكاديمية ناصر العسكرية العليا، دراسة، كلية الحرب العليا، القاهرة 1992.
6. منصر، جمال ، تحولات في مفهوم الامن: من أمن الوسائل الى امن الاهداف، دراسة جامعية من جامعة باجي مختار- عنابة، دون ذكر تاريخ النشر.

- **أبحاث أكاديمية**

1. احمد، رائد شهاب، اثر التواجد العسكري الاميركي على النظام السياسي في العرا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.
2. بلمدني، علي،ممارسة الدولة للدفاع الوطني، رسالة نيل شهادة دكتوراة علوم، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية جامعة الجزائر،كلية الحقوق 2014.
3. جاسم، رشيد صبحي، الارهاب والقانون الدولي، رسالة ماجستير، العراق، جامعة بغداد كلية القانون، 2003.

4. حبيب، كميل، نظام توازن القوى الدولي: من ستالين الى بوتين، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الجامعة اللبنانية العدد 2020/28.
5. حبيب، كميل الهجوم القادم: فشل الحرب على الارهاب والاستراتيجية الفضلى، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد 11 نيسان 2006.
6. حسني، زكريا، السياسة العسكرية المصرية في التسعينيات، اكاديمية ناصر العسكرية العليا، رسالة دكتوراة، دون ذكر تاريخ النشر.
7. العبد الهادي، المجاز حسن، السياسة والاستراتيجية العسكرية السورية، رسالة دكتوراة، دون ذكر تاريخ النشر.
8. الميمي، نردين حسن، الاستراتيجية الروسية في ظل نظام احادي القطبية(الثوابت والمتغيرات)، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، كلية الدراسات، فلسطين 2010-2011.
9. نصرالله، عباس، رؤية مستقبلية لاستراتيجية عسكرية لبنانية على ضوء متطلبات الامن الوطني اللبناني والقومي العربي، بحث تخرج من الاكاديمية العسكرية العليا، دورة ركن عليا رقم 4. دمشق - سوريا 1999.

- **محاضرات**

1. يوميات الحرب الاسرائيلية على لبنان 2006، المركز العربي للمعلومات، السفير، الطبعة الثانية 2006.
2. من أجل نقاش مواطنة حول الدفاع الوطني، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني، المدرسة الوطنية للإدارة، الطبعة الثانية 11-12- نوفمبر 2001.
3. عزمي، بشارة، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، محاضرة في افتتاح مؤتمر، منشورات المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، قطر 1و3 تشرين اول 2016.
4. حبيب، كميل، التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية، مركز تموز للدراسات وللتكوين على المواطنية،حياد لبنان: الفرص والتحديات 26/25/ ايلول 2020.
5. حبيب، كميل، استراتيجية المقاومة في فكر الامام الصدر، منبر الامام الصدر الثقافي 28/ اب 2010.
6. حبيب، كميل ،عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية حيثيات ووقائع الحرب الاسرائيلية المفتوحة على لبنان، الحياة النيابي، منشورات مجلس النواب، المجلد 67 حزيران 2008.
7. صبرا، حسن، عن الصحوة الاسلامية في لبنان، ورقة قدمت في ندوة الى الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، مكتبة المستقبلات العربية البديلة: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة 1998.

- **منشورات دورية ومجلات**

1. اخبار سياسية، مؤسسة الحرمين الخيرية،ترفض تهما اميركية بالارهاب، 2/13/ 2013.
2. اسماعيل، عصام، المقاومة جزء اساسي من القوى الشرعية اللبنانية، جريدة السفير اللبنانية، تاريخ النشر 2011/3/15.
3. اسماعيل، عصام، تفويض المقاومة الدفاعي اصبح عرفا دستوريا، جريدة السفير اللبنانية، محليات سياسية، بيروت، تاريخ 15 نيسان 2011.
4. اسماعيل، عصام، حقيقة طلب اسقاط السلاح من الوجهة الدستورية، مقالة صحفية، دون ذكر تاريخ النشر.
5. الامين، ابراهيم، الى الحرب كما في الحرب، المقاومة بعد مناورة "السهم التفاك" قاموسنا ليس فيه ايام قتالية، جريدة الاخبار اللبنانية، الاثنين 30 تشرين الثاني 2020.
6. بن افرات، يعقوب، وثيقة بوش للكونغرس، اميركا ستدخل حالة الحرب الدائمة، مجلة الصبار، العدد 857، تشرين اول2002،
7. جريدة الاتحاد اللبناني، ايلول 2018.
8. جريدة الديار، تاريخ 27 شباط 2015.
9. جنبلاط يسأل نصرالله: هل تمثلك دولة الطائف، جريدة النهار، تاريخ 2006/8/18، المصدر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق الوثيقة رقم 853461.
10. الجنرال نصرالله في جلسة الحوار: هذه صيغتي للدفاع عن لبنان، جريدة النهار، تاريخ 2006/5/17، نقلا عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، رقم الوثيقة 7101515.
11. جينغ ليه،ولغ، المشكلة العراقية في اطار العلاقات الدولية، مجلة الصين اليوم العدد2،فبراير 2002.
12. حارث قحطان، م. عبدالله، الاستراتيجية الاميركية تجاه الشرق الاوسط (مرحلة ما بعد 11 سبتمبر)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد6، السنة الثانية.
13. حوحو، فاطمة، جريدة النداء،21 ايلول 1986.
14. خضور، رسلان، وسمير، ابراهيم حسن، مستقبل العولمة، المركز لعربي للدراسات الاستراتيجية، مجلة قضايا راهنة، لندن، العدد7، السنة الثانية، تموز 1998.
15. دبوق، يحي، اسرائيل"تعترف بعد طول إنكار: حزب الله يملك مئات الصواريخ الدقيقة، جريدة الاخبار اللبنانية، الاثنين 18/ كانون الثاني 2021.
16. الرئيس الاميركي الجديد بين احلامه ومرتكزات الاستراتيجية، جريدة البيان الامارتية، تاريخ 2001/11/26.

17. الزعبي، موسى، الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة،حرب على التنافس،اعداء واصدقاء، مجلة الفكر السياسي، سوريا، العدد21، 2005.
18. الزيداني، صلاح ابو بكر، رؤية حول صياغة عقيدة عسكرية وطنية..مفهوم واهمية العقيدة العسكرية، مجلة الكفاح المسلح، الفكر العسكري، تاريخ النشر 19/ شباط/ 2018.
19. صحيفة معاريف،2006/7/24 و14 /2006/7.
20. صحيفة هآرتس،2006/8/15 و 2006/7/14 و 2006/7/13.
21. صحيفة يديعوت احرونوت 2006/8/15 و 2006/7/14 و 2006/7/13.
22. طليس، صالح، دراسة في النصوص القانونية المنظمة للعمل الامني في لبنان، مجلة الدفاع الوطني، منشورات الجيش اللبناني، العدد 86، تاريخ تشرين الاول 2013.
23. عواضة، نبيه، بيروت 82: حكاية الصمود الذي صار مقاومة، جريدة الاخباراللبنانية، العدد 3565 تاريخ 15 ايلول 2018.
24. عوني، مالك، الاستراتيجية العسكرية الاميركية وموقعها من السياسة الخارجية الاميركية، مجلة السياسة الدولية، العدد127، يناير 1997.
25. القزي، غسان، من أسباب نجاح المقاومة اللبنانية للإحتلال الإسرائيلي، مجلة الدفاع الوطني، منشورات الجيش اللبناني العدد 34 – تشرين الأول 2000.
26. قصير، قاسم، حزب الله من 1982 الى 2011، هكذا اصبح لاعبا اساسيا، جريدة السفير اللبنانية، تاريخ 2011/7/4.
27. قوى 14 اذار انجزت ليلا في قريطم ورقتها ل "حماية لبنان، جريدة النهار، تاريخ 2006/6/8. نقلا عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، رقم الوثيقة 710643.
28. ماجد، محمد فوزي، الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان من 1948حتى 1978، مقالات مختارة، تاريخ 1نيسان 2016.
29. مجلة الدفاع الوطني، منشورات الجيش اللبناني، مقالات متنوعة، العدد 98 – تشرين الأول 2016.
30. مجلة شؤون فلسطينية، مقالات مختارة، دون ذكر تاريخ النشر.
31. المخائيل، جورج، الموساد الاسرائيلي وتجنيد العملاء والجواسيس مجلة الدفاع الوطني،منشورات الجيش اللبناني، ،العدد 88، نيسان 2014.
32. المختار، صلاح، من يصنع القرار الاميركي وكيف؟، مجلة افاق عربية، العدد الحادي عشر، السنة 1991.

33. مساعد، كمال، روسيا في عقيدتها العسكرية الجديدة ، مجلة الدفاع الوطني، قضايا استراتيجية، منشورات الجيش اللبناني، بيروت – لبنان، العدد 299- ايار 2010.
34. المصري، شفيق، مكافحة الارهاب في القانون الدولي، مجلة شؤون الشرق الاوسط، بيروت، العدد74 ،اب 1998.
35. ملاحظات وتصور اللقاء الديمقراطي للاستراتيجية الدفاعية، تقرير اخباري، جريدة السفير اللبنانية، تاريخ 2006/6/28، المصدر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، وثيقة رقم 711892.
36. منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، يوميات الحرب، بيروت ، 1985.
37. موسى، عبد الرحمن محمود، الحملة الاميركية ومحاربة الارهاب ام توطيد الهيمنة، صحيفة الهاتف العربي، العدد34، اب 2003.
38. موسى، نائلة الجيش اللبناني: الحالة الراهنة، مجلة شؤون استراتيجية، 29 ايار 2009.
39. نزال، محمد، شيوعيو بسترس بعض من اللامحكي، جريدة الاخبار اللبنانية، العدد 3565 تاريخ 15 ايلول 2018.
40. ينون، اوديد استراتيجية اسرائيل في الثمانينات، مجلة "اتجاهات"، العدد 14 شباط 1982.

- **مواقع انترنت**

1. الاعلام الحربي للمقاومة الاسلامية.
2. خليل حسين، "مفهوم الأمن في القانون الدولي العام"، مقال منشور على موقع: http://www.law.net/law/threads/26537
3. محمد نصحى ابراهيم http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269419
4. عبير الفقي، "تطور مفهوم الامن الجماعي الدولي"، على موقع: http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=1567
5. باسل حسين، " ماذا تريد اميركا من العراق نظرة في ملامح الاستراتيجية الاميركية الجديدة ازاء الشرق الاوسط"،دون ذكر تاريخ النشر.
6. عصام اسماعيل، أن يجتمع الراعي ونصرالله.. بالحياد الناشط والدولة القوية، تاريخ 2020/8/30، الموقع الالكتروني post 180.
7. موقع الجيش اللبناني، اعادة توحيد الجيش، انظر محطات تاريخية.
8. موقع الجيش اللبناني،عقيدة الجيش فعل يومي.
9. موقع الحزب السوري القومي الاجتماعي.

10. قايد صالح يواصل زيارة العمل إلى الناحية العسكرية الثالثة، 4 أكتوبر 2015، موقع الخبر أون لاين.
11. عصام إسماعيل، الدفاع عن السيادة... مسؤولية من؟، اخبار لبنانية،2016/12/1، موقع الرابطة الوطنية للاعلام.
12. الموقع الرسمي للقوات اللبنانية، الإستراتيجية الدفاعية المقدمة من قبل الدكتور سمير جعجع على طاولة الحوار، اوراق ووثائق، تاريخ الاثنين 22 كانون أول 2008.
13. موقع المقاومة الاسلامية، السيد نصرالله من بنت جبيل: خطاب بيت العنكبوت 26/ايار/2000 .
14. موقع غلوبال فير بور الاميركي، احصائيات العام 2018.
15. موقع موقع الحزب الشيوعي اللبناني.
16. موقع وكالة الانباء السعودية، تاريخ النشر 2016/2/19.

- **مراجع اجنبية مترجمة**

1. برودي، برنارد الاستراتيجية البحرية ، مترجم (دون ذكر دار النشر)
2. بوتول، غ ،هذه هي الحرب ، ترجمة مروان القنواتي، منشورات عويدات،بيروت 1981.
3. تيري دي مونبريال وجان كلين،موسوعة الاستراتيجيا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ترجمة الدكتور علي مقلد، بيروت، الطبعة الاولى، 2011.
4. الجنرال ستروكوف أ. أ. تاريخ فن الحرب (دون ذكر دار النشر)
5. دائرة المعارف البريطانية ، جزء 29 ،1985.
6. دبليو. ل، مارتن، ترجمة عبد الكريم الحاج عناد، البحر في الاستراتيجية الحديثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، 1982.
7. دوتيش، كارل،تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة شعبان شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982.
8. كلاوزفيتز، في الحرب، دون ذكر دار النشر، الجزء الاول.
9. كلاوزفيتز، كارل، الحرب، ترجمة أكرم الديري والهيثم ايوبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980.
10. ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الايوبي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الاولى، 1967.
11. ليدل هارت، نظرة جديدة الى الحرب، ترجمة اكرم ديري، ، الدار القومية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1965.

12. هرتزوغ، حاييم ، الحروب العربية الإسرائيلية (1948 – 1982)، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993.

- **مراجع اجنبية**

1. C.Nowle, ''The Israeli Occupation of South Lebanon '' , Third World Quarterly,(Vol : 8 No:4 1986), p.1351
2. Dell and Reissue Charlie ,Delta Force: The Army's Elite Counterterrorist Unit Beckwith, 1984
3. FREDERIC COSTE, Defense National, N° 03/2001, in WWW.FR STRATEGIE.ORG, P 05.
4. I. Rabinovich, The War For Lebanon: 1970-1983,(Ithaca: Cornell University Press, 1984),
5. J.Randal. Going All The Way, (New York: Vintage Book, 1984)
6. Jack Watling. The Shia Militias of Iraq. Atlantic, December22,2016
7. LA POLITIQUE ÉTRANGÈRE D'OBAMA: LE RETOUR AU PRAGMATISME ET AU RÉALISME
8. Michael Schwartz, CIA Terror Bombings, Bob Gates and the Rise of Hizbollah, antiwar.com, the Huffington Post, June 28, 2007.
9. Michel G.Nehme Balance of Power And the New Middle East Issue Number 59 - January 2007
10. Russet, Bruce and Harvey Star "**World Politics**: **The Menu for Choice** "W.H. Freeman and Company, 2000.
11. STAGE DE SENSIBILISATION A LA DEFENSE CLOBALE, ORGANISE PAR L'ETAT MAJOR DE ZONE EST, 2007,
12. Thomas C. Schelling, "Strategic Analysis and Social Problems",en Choice and Consequence,Cambridge (Mass.). Harvard University Press, 1984

الفهرس

إهداء .....

الشّكر .....

المقدمّة 1

الفصل الأول: المرتكزات النّظرية لاستراتيجية الدّفاع الوطني 7

المبحث الأول: تعريف الاستراتيجية وتطوّرها، خصائصها ومبادئها 8

التّعريف والتّطور 9

الخصائص والمبادئ 13

التّخطيط الاستراتيجي 16

المبحث الثّاني: تعريف الدّفاع الوطنيّ وعناصره وعلاقته بالأمن 43

تعريف الدّفاع الوطني 44

علاقة الدّفاع بالأمن 47

العناصر الرّسمية والشّعبية للدّفاع الوطني 49

الفصل الثّاني: الأبعاد القانونية والشّعبية للدّفاع عن السّيادة في لبنان 66

المبحث الأول: دور الجيش اللبناني في الدّفاع عن السّيادة اللبنانية 66

الأسس الدّستورية والقانونية 67

القدرة العسكرية والهيكلية 71

العقيدة العسكرية 78

المبحث الثّاني: دور المقاومة الشّعبية في الدّفاع عن السّيادة اللبنانية 91

انطلاقة المقاومة وانجازاتها 92

نشوء حزب الله وتعاظم قوّته 109

الاستراتيجية الوطنية للدّفاع ومعادلة الرّدع 119

الخاتمة 134
لائحة الملاحق..... 138
قائمة المراجع العربية والأجنبية 145
الفهرس 157